مركز دراسات الوحدة العربية

مركز
الدراسات العربية المتوسطية

وحدة المغرب العربي

محمد عابد الجابري
محمد اركون
علي اومليل
نذير معروف
محمد حربي
الطاهر لبيب
صلاح الدين المنوزي
عبد الله البارودي
الطيب السبوعي
بشير بو معزة
سامي نائر
محسن التومي
برهان غليون

وحدة المغرب العربي

كلمة شكر

يشكر مركز الدراسات العربية المتوسطية كل المؤسسات والهيئات والأشخاص الذين ساعدوا المركز ماديا ومعنويا في عقد هذه الندوة.

إلا أن المركز وحده يتحمل مسؤولية تنظيم الندوة ونشر كتابها.

مركز دراسات الوحدة العربية

مركز
الدراسات العربية المتوسطية

وحدة المغرب العربي

محمد عابد الجابري
محمد اركون
علي اومليل
نذير معروف
محمد حربي
الطاهر لبيب
صلاح الدين المنوزي
عبد الله البارودي
الطيب السبوعي
بشير بو معزة
سامي ناير
محسن التومي
برهان غليون

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣.

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

المحتويات

القسم الثاني
البعد القومي لوحدة المغرب العربي

القسم الثالث
عن واقع ومستقبل وحدة المغرب العربي

القسم الرابع
تصورات اقتصادية واجتماعية وثقافية للوحدة

مقدّمة

نحو إعادة تأسيس فكرة المغرب العربي

لم يكن موضوع الندوة هو بناء المغرب العربي، بل كان متواضعاً وتمثل في كيفية اعادة بناء فكرة المغرب العربي في ضوء المعطيات والمتطلبات الجديدة، وكذلك في ضوء وعي الجيل الجديد. هذا الوعي الجديد يختلف بطبيعة الحال عن الوعي الذي تحددت به فكرة المغرب العربي لدى الجيل السابق من رجال الحركة الوطنية في الاقطار الثلاثة، لاختلاف الظروف والزمان والمعطيات الاجتماعية والسياسية.

هكذا، كان موضوع الندوة عبارة عن تأملات فكرية وتساؤلات تدور كلها حول محور اساسي هو، كيف نعيد بناء فكرة المغرب العربي وكيف يمكن تأسيسها في وعينا ومنظورنا الثقافي ومشروعنا الحضاري النهضوي التنموي والنضالي.

في المجال الاقتصادي ـ والاقتصاد كما نعلم هو محدد أساسي للوعي وليس للمجتمع فقط ـ كان الخطاب الذي ساد نقدياً يحاول ان يسترجع التجربة التنموية التي طبقت في هذا البلد المغربي أو ذاك، بخاصة على صعيد التخطيط واستراتيجيته والايديولوجيا التي تم تطبيقه فيها. فكان بالتالي هناك نقد للتخطيطات ولاختيارات الاقتصاد السياسي المغاربي. وهذا يعني ان فكرة بناء فكرة المغرب العربي في حاجة ايضاً الى اعادة بناء نظرتنا الاقتصادية داخل المغرب العربي، وفي حاجة الى تحديد دور الاقتصاد واستكشاف كيفية توظيف الاقتصاد، ليس في التنمية على الصعيد القطري فقط ـ الامر الذي هو بديهي وأساسي ـ وإنما في بناء المغرب العربي كذلك.

على صعيد المجال الثقافي، طرحت مسألة تأسيس فكرة المغرب العربي تأسيساً ثقافياً بالمعنى الانثروبولوجي للكلمة. ان المغرب العربي متعدد، وهذا أمر واقع. اذ نجد تنوعاً جغرافياً من صحراء وبحر وجبال. وتحيط به حضارة الابيض المتوسط من جهة، وبساطة

الصحراء وامتدادها الطويل من جهة اخرى. وهو يتمتع بعمق تاريخي طويل، ومن الطبيعي ان يخلق كل ذلك تنوعاً في السكان والجماعات البشرية التي تكونه. ان هذا التنوع ليس منفراً ولا مفرقاً، بل هو في حقيقة الامر مصدر اثراء وتحاور جدلي يدفع الى المضي نحو الامام.

ان جانب توظيف التنوع داخل المغرب العربي من اجل بناء وحدته على الصعيد الفكري والايديولوجي، على الاقل، وفي إطار توضيح الرؤية لم يتم التطرق اليه حتى الآن. لكن هذا السكوت كان ضرورياً لأن الخصم كان هو الآخر، وان الوعي الفردي والجماعي تبلور دوماً بالنسبة الى الآخر الذي هو المستعمر. نستنتج اذن، اننا كنا متوحدين لأن الآخر كان يوحدنا. ومنطق الوحدة وكبت التعدد كان شيئاً تفرضه الظروف النضالية الوطنية العامة التي كانت تحكم الفترة الماضية. أما الآن ونحن نريد بناء الذات من الداخل، أي من خلال المعطيات الداخلية، وليس من خلال مواقف الآخر أو تحكمه، فإنه مطلوب منا أن نبحث في مقومات هذه الذات وأن نبرز تعددها وجدلية العناصر المكونة لها. لكن بشرط أن لا يتحول هذا البحث الى تشتيت وخلق مشاكل لأن الغاية هي توظيف التنوع والتعدد من أجل وحدة أقوى وأكثر قدرة على التجاوب والاستجابة الى معطيات العصر.

ان التعدد ضروري. وقد قال سقراط قديماً أعرف نفسك، أي نفسك كفرد وكمجموعة. والمطلوب اذن هو أن نعرف أنفسنا وذلك بهدف البناء وليس التحطيم، إذ أن الاخطار لا تزال محدقة بنا، فلا الآخر زال، ولا التحديات زالت. ينبغي إذن أن نتسلح بأكثر ما يمكن من الوعي حتى يتم التوضيح من أجل رؤية أفضل، وليس من اجل التعتيم والتشتيت.

لقد طرح الجانب الثقافي على هذا الاساس، على الصعيد الفكري والفلسفي، وكذلك على الصعيد الأدبي، لقد طرح في كل لحظة وفي جميع المجالات وهذا امر ضروري يعكس أهميته. لهذا كله، يتعين صياغة استراتيجية محكمة في هذا المجال والا فربما انعكست الامور الى حواجز وعراقيل.

وقد طرحت على هذا الصعيد مشكلة اساسية تتعلق بالمغرب العربي وبوحدته، وهي مشكلة الهجرة ودور شعب الهجرة في بناء المغرب العربي وزعزعة معطياته. كما تم التأكيد على مشكلة الجيل الجديد الذي افرزته الهجرة، هذا الجيل الذي اصبح يطرح مشكلاً حضارياً ليس لفرنسا وحسب، وانما ـ وبدرجة أولى ـ للمغرب العربي. انه يتعين على رجال المغرب العربي ان يفكروا في هذه المسألة العويصة. لقد نشأ هذا الجيل مقطوعاً من جذوره ولا يعرف اين يضع قدميه. في هذه الضفة ام تلك. وهو يجد نفسه غريباً هنا وكذلك هنالك. انها مشكلة مختلطة ومتشابكة حري بنا ان ننكب عليها وندرسها ونبحث لها عن آفاق.

في إطار هذا الجانب الاجتماعي الثقافي، طرحت كذلك مسألة مساهمة المرأة وغيابها في هذه الندوة بالذات. وهي وان كانت حاضرة كمستمعة، فإنها لم تشارك بصفة فعلية ولم يسمع صوتها. ان هذا التقصير غير مقصود وسيتم تلافيه لا محالة في المرات والمراحل المقبلة.

هناك مجال آخر لفكرة بناء المغرب العربي يتمثل بالمحيط الحضاري لها. هذا المحيط هو عربي - افريقي لأننا عرب وأفارقة. هنا تنطرح قضية المشرق والمغرب. ومثل هذه القضايا يجب ألا تخيفنا لأن التعدد داخل الوطن العربي هو في الوقت نفسه تعدد داخل المغرب العربي وكذلك داخل القطر المغربي الواحد. ان التعدد واقع حضاري يتجلى في القطر وحتى في المدينة الواحدة احياناً. هناك خصوصية او خصوصيات مشرقية، وهناك خصوصية المغرب العربي، هذا لا يخيفنا، اذ هو مصدر اثراء وتلاقح، وعلينا ان ننتزع من نظرتنا الوحدوية النظرة الوحدانية.

لا ننسى كذلك البعد الافريقي، فنحن عرب وكذلك افارقة. إننا نعيش في قارة لها طابع بارز في الوقت الحاضر، وهو أكثر بروزاً من الطابع الأسيوي، ذلك أن مسألة افريقيا مطروحة كثقافة وكتقاليد ونحن معنيون بالأمر.

في هذا المجال الحضاري هناك ايضاً الأخر الذي هو الاوروبي أو الغربي بصفة عامة. ونتساءل كيف يرانا، وكيف يرى وحدة المغرب العربي، وكيف يريدها ويتابعها ويخطط لها، وكيف يلهمها ويدفع نحوها احياناً. ان صورتنا في مرآة الأخر جديرة بان نتعقبها ونراقبها.

من جهة أخرى، نلاحظ ان التفكير أو الخطاب السياسي كان سائداً ضمنياً في هذه الندوة. والسياسة لا يقصد بها هنا ذلك المعنى المبتذل للسياسة، وانما كمعالجة للمشكل السياسي باعتباره الملخص للجانب الاجتماعي والاقتصادي والحضاري. ومن المسائل السياسية التي طرحت، نذكر المسألة القطرية. والدولة القطرية هي الدولة الوطنية التي تنتهج اتجاهاً اقليمياً يغلب عليه طابع التنافس. وقد أدى هذا الاخير الى اقفال الحدود بين بلدان المغرب العربي ووضع حد للسيولة البشرية بين اقطاره.

لقد كانت فكرة تحقيق وحدة المغرب العربي عبر الثورة الجزائرية حلماً وغلطاً. اذ كيف يمكن لثورة قضت ٥ سنوات في النضال ان تضحي بآمالها وآمال شعبها، فتقيم دولتها لمصلحة الأخرين حتى يتغلبوا على المشاكل التي تعترضهم. ان الوحدة لا يمكن ان تقوم الا بعد ان يتم الاشباع على صعيد كل قطر مغاربي على حدة. اذ بعدما يشبع كل قطر دولته ويتمكن منها، حينها يمكن التفكير في بناء المغرب العربي والقبول بتنازلات من جانب كل دولة في سبيل اقامة اي شكل وحدوي: تنسيق او اتحاد او تضامن او وحدة اندماجية.

وحتى لا تتكرس الدولة الاقليمية الشوفينية، تلك الاقليمية التي ترتبط بالأخر

وبالاجنبي، لا بد من بناء الدولة الوطنية الموحدة كضرورة تاريخية، اذ ان الدولة هي التي تحقق الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وهذا الاندماج يجب ان يكون بمنظور الوحدة التي تحقق في المستقبل على مراحل، وسرعة هذه المراحل تتوقف على مدى قوة نضالية شعوب المنطقة من أجل الحرية والديمقراطية.

طرحت في الندوة كذلك مسألة النخبة والدور الذي تضطلع به. وقد ساد خطاب نقدي للنخبة الوطنية لأنها لم تقدم مضموناً ملموساً للمغرب العربي ولفكرة بناء وحدته. ونلاحظ اننا بدأنا نشهد تحولاً على مستوى تركيبة هذه النخبة في المغرب العربي. فقد تحولت هذه من نخبة ورثتها المنطقة عبر قرون من التخلف والاستعمار الى نخبة آخذة في التكون قادمة من الجبل والقرية والمدينة.

وهنا تطرح مسألة انتقال السلطة. هل سيتم هذا الانتقال بطرق سلمية ام بكيفية تمزقية؟ ان قضية اللغة وقضية الثقافة لها اسبابها الموضوعية، لكن حركية كل القضايا وديناميتها الحالية تمر عبر هذا الشكل البنيوي الذي يتمثل في مسألة انتقال السلطة. كيف يجب اذن ان تنتقل السلطة في مختلف المجالات من نخبة أصبحت غير قادرة على قيادة المجتمع لأنها لا تمثله، ولأن المجتمع اصبح اكثر وعياً ومعرفة، وبالتالي، اكثر تطلعاً الى نخبة أخرى اخذت في البروز لتحتل مكانها ممثلة بالمهندس والاقتصادي والاستاذ الجامعي والمناضل...

من هذه الزاوية طرحت قضية الديمقراطية. وفي الحقيقة يبدو المضمون الواقعي للديمقراطية كبديل للطائفية الدينية والاثنية، وكبديل لتحكم السلطات القديمة والنخب البالية، اي الديمقراطية كبديل للمجتمع القديم برمته كرواسب ومقومات. فمسألة الديمقراطية اذن ليست شعارات تطلق جزافاً، بل هي أكثر من ذلك بكثير، وقد اثارت التدخلات العديدة كثيراً من جوانبها.

لقد تمكنا خلال هذه الندوة من وضع الاصبع على أهم الجوانب التي اصبحت تتطلبها عملية بناء فكرة المغرب العربي. ان هذه الجوانب كلها اساسية ولا بد من استحضارها وتحريكها والعمل في إطارها من أجل إعادة بناء فكرة المغرب العربي بالشكل الذي يجعلها تستجيب لمتطلبات المستقبل ولتحريك الحاضر نحوه.

من أين سنبدأ اذن؟

هل سنبقى مكتفين بمجرد تسجيل لوائح القضايا ورسم المشاكل، ام ستتحرك من أجل عمل نستطيع به أن نخطو الى الأمام في سبيل بناء فكرة المغرب العربي.

لقد كانت هناك عدة اقتراحات، وحان الوقت للتفكير في الكيفية التي يتحمل بها

المثقفون الذين يشعرون بالمسؤولية والذين بقوا الى الآن على حدة، أن يتحملوا مسؤولياتهم ازاء هذا المشروع المغاربي: مشروع فكرة بناء المغرب العربي. وان صدور بيان لهؤلاء المثقفين، يعبر عن ضمير الأمة العربية ـ الاسلامية في هذه المنطقة وطموحاتها وشكواها، سيشكل خطوة هامة في هذا الإطار.

ان الندوة في النهاية قد حققت الكثير، ان لم نقل اكثر مما كان مؤملاً. كما حققت شيئاً آخر كبير الاهمية يتمثل في الجو الأخوي الذي ساد الأعمال. ان هذا اللقاء المغاربي الذي تم بين اخوة في ظروف اقل ما يقال فيها انها لم تعد تسمح لهم بالالتقاء في بلدانهم، وليعيشوا جنباً الى جنب ويفكروا في مشروع واحد، وموضوع واحد هو اداة لتوحيد الفكر.

ان هذا اللقاء هو في حد ذاته نجاح ملموس ومؤكد. ويبقى ان ننجح في مشاريعنا الفكرية، وهذا سيتم ان شاء الله بمبادرات أخرى من هذا القبيل.

مركز الدراسات العربية المتوسطية

القِسمُ الأوّل

الخَلفِيّة التَاريخيّة

الفصل الأول

فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال

د. محمد عابد الجابري (*)

- ١ -

ثلاثة عناصر رئيسية اسست وتؤسس فكرة «المغرب العربي» في وعي ابناء شمال افريقيا منذ أن ظهرت هذه الفكرة، مع أوائل هذا القرن، بوصفها مؤشراً بارزاً من مؤشرات يقظة الوعي القومي في هذه الرقعة من الوطن العربي. العنصر الأول، هو فكرة «الأمة» التي «تسكن» - فعلاً - قلب كل مسلم، وبالاحرى كل عربي، والتي تشكل الجانب الاجتماعي السياسي لعقيدة «التوحيد» التي جاء بها الاسلام. والعنصر الثاني، هو رد الفعل الوطني ضد الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة وضد محاولاته الهادفة الى المس بالهوية الاسلامية العربية لسكانها، وبالتالي، فصلهم عن العالم العربي - الاسلامي الذي يتخذونه إطاراً مرجعياً لمطامحهم التحررية. اما العنصر الثالث، فهو هذه المطامح نفسها، اعني تطلعهم، كإخوانهم في بقية اجزاء الوطن العربي بل العالم الثالث كله، الى انجاز نهضة عصرية ومتقدمة.

وعلى الرغم من انه يمكن النظر الى هذه العناصر كمراجع متتالية عبر الزمان، يحدد كل منها لحظة من لحظات تطور الوعي بالوحدة لدى ابناء شمال افريقيا، فإن هذا لا يعني ان اللاحق منها قد سجل قطيعة مع السابق، بل بالعكس، فهي ما زالت حاضرة متزامنة تمارس تأثيرها، بهذه الدرجة او تلك، داخل وعي جميع فئات المجتمع. ان هذا يعني ان الامر يتعلق بمراحل تاريخية متداخلة من الوعي بالوحدة تتعايش، واحيانا تتنافس، ليس داخل الوعي الجماعي فقط، بل حتى داخل الوعي الفردي، ولما كان الفصل منذ الآن - فصلاً مؤقتاً -

(*) استاذ بكلية الآداب في جامعة محمد الخامس - الرباط.

في هذه القضية تمليه اعتبارات منهجية خاصة بالبحث، فإنه يمكن القول إن العناصر الثلاثة المذكورة تشكل بالفعل لحظات متالية يتجاوز اللاحق منها السابق، نوعاً من التجاوز، ولكن فقط عندما يتعلق الامر بـ «التأريخ» لوعي النخبة السياسية في هذه الاقطار. اما بالنسبة لعموم الشعب، سواء في هذا القطر ام ذاك من اقطار المغرب العربي، فإن هذه العناصر تشكل، مجتمعة متداخلة، الإطار المرجعي العام للتطلعات الوحدوية ـ الجماهيرية، سواء تعلق الامر بالوحدة الوطنية داخل القطر الواحد، ام بوحدة المغرب العربي، ام بالوحدة العربية، ام التضامن الاسلامي ان لم نقل «الوحدة الاسلامية».

ولما كنا سنهتم اساساً في هذا البحث بوعي النخبة، والنخبة السياسية على الخصوص، وهذا خلال فترة الكفاح الوطني من اجل الاستقلال، فإننا سننظر الى فكرة «المغرب العربي» بوصفها احد افرازات التاريخ السياسي الحديث لاقطار الشمال الافريقي من جهة، وبوصفها من جهة اخرى فكرة اجرائية وظفت، بهذا القدر او ذاك من النجاح، لصنع مسلسل احداث هذا التاريخ نفسه.

- ٢ -

تشير المصادر التاريخية الى ان السيد علي باش حَمْبَة، احد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في اوائل هذا القرن، كان «اول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح. وقد مد يده للمقاومين الجزائريين واسس أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية ـ الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش (المغرب) في الوقت الذي كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانها، وتعاون في الاستانة مع المجاهد المغربي السيد العنابي بعد ذلك»[1]. وكان الاتجاه السائد يومئذ لدى النخبة الوطنية في شمال افريقيا، وبكيفية خاصة لدى اعضاء حركة «تونس الفتاة» التي تأسست عام ١٩٠٨ ـ وكان علي باش حمبة من ابرز زعمائها ـ هو الاستعانة بالدولة العثمانية، من خلال الارتباط بها في إطار «الجامعة الاسلامية» التي نشط في الدعوة اليها رجال السلطان عبد الحميد والمتعاطفين معهم من السلفيين في العالم العربي والاسلامي، وذلك لمقاومة الاحتلال الفرنسي. ولكن انهزام تركيا في الحرب العالمية الاولى والغاء الخلافة من طرف كمال اتاتورك عام ١٩٢٤، دفع الحركات الوطنية في المغرب العربي الى الاعتماد على امكانياتها الذاتية، مع الحرص على التنسيق فيما بينها لتنظيم الدعاية وشرح المطالب وتحديد الاهداف. وسيكون مركز اللقاء هذه المرة، ليس الاستانة، بل العاصمة الفرنسية ذاتها.

وهكذا ستتوالى في باريس، ابتداء من أواسط العشرينات، في صورة خاصة، اللقاءات بين رجال الحركة الوطنية، التونسية والجزائرية والمغربية، كما ستؤسس جمعيات

---

(١) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (تطوان: دار الطباعة المغربية، [د. ت.])، ص ٤٤.

اجتماعية للعمال من أبناء المغرب العربي، كان ابرزها جمعية «نجم شمال افريقيا» التي تأسست في باريس عام ١٩٢٣ من اجل اغاثة العمال المغاربة، والتي ستصبح ابتداء من آذار/مارس عام ١٩٢٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وذات جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم الامة. وكان رئيس هذه الجمعية هو مصالي الحاج احد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية البارزين.

على ان الجمعية التي ظلت مطبوعة بطابع مغربي واضح ومستمر، مجسدة وحدة العمل من اجل التحرير ومبلورة فكرة «المغرب العربي» وعاملة بوحي منها، هي «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين»، الجمعية التي قامت بدور بالغ الاهمية في اقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد، في كل من المغرب والجزائر وتونس، العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاثة قبل الاستقلال وبعده.

وسيظل «طلبة شمال افريقيا» يحملون فكرة «المغرب العربي»، التي سرعان ما سيرتفعون بها من مجرد التنسيق في دائرة العمل السياسي الظرفي، الى مستوى التنظير والتأسيس الواعي. وهكذا سيطالب مؤتمرهم الخامس الذي انعقد في تلمسان في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٣٥ بـ «توحيد التعليم» في بلدان المغرب العربي، وتوجيهه الوجهة التي ستمكنه من «ايقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال افريقيا، الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة»، ويضيف البيان الصادر عن المؤتمر المذكور قائلا: «ويجب ان لا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة. كلا والف كلا. اننا لا نعمل الا على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ. وهو ضامنها»[٢].

ومع اواسط الثلاثينات ستنتقل فكرة «المغرب العربي» الى أقطار شمال افريقيا ذاتها، حيث ستصبح احد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية الثلاث. هكذا سيتضمن برنامج الحركة الوطنية لعام ١٩٣٦ في المنطقة الشمالية التي كانت تحتلها اسبانيا من المغرب فقرة تطالب بـ «اعادة ربط العلاقات بين الجهات الثلاث تونس والجزائر والمغرب، وإعادة العلاقات بين هذه المناطق والبلدان العربية الاسلامية» ومن اجل توثيق عرى الوحدة بين ابناء شمال افريقيا يقترح البرنامج المذكور «توحيد اسلاك التعليم وتأليف كتاب مشترك في التاريخ يدرس في الاقطار الثلاثة»[٣]. وفي السنة نفسها (١٩٣٦) سيبادر احد الشبان الوطنيين في تونس الى تأسيس جمعية «شباب الشمال الافريقي» تشترط في عضويتها «الاعتراف بان شمال افريقيا وحدة لا تقبل

(٢) Andre Ch. Julien, *L'Afrique du Nord en Marche* (Paris: Jullinard, 1952), p. 23.
(٣) المصدر نفسه.

التجزئة». وأنه «وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه»[4]. أما في الجزائر فقد ظلت «جمعية العلماء المسلمين» التي أسسها الشيخ ابن باديس عام ١٩٢٨ تبث الوعي القومي ـ العربي الاسلامي ـ ليس في الجزائر وحدها حيث كانت لها فروع ومدارس في مختلف المدن والجهات، بل ايضاً في كل من تونس والمغرب، وذلك من خلال مجلتها الشباب ونشراتها الاخرى، كما ان «حزب الشعب الجزائري» الذي خلف عام ١٩٣٧ جمعية «نجم الشباب الافريقي» سيدعو في برنامجه الى «تكوين جبهة واحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الامبريالية». هذا، بينما بقيت فكرة المغرب العربي حية في باريس بين صفوف الطلاب والعمال واللاجئين السياسيين من أبناء شمال افريقيا. وهكذا سيؤكد الشيخ الهادي السنوسي (٤ شباط/ فبراير ١٩٣٩) في مؤتمر جمعيته ـ جمعية الثقافة الاسلامية ـ «ان شعب شمال افريقيا شعب واحد، وأن الحدود التي تفصل بعضه عن بعض ليست سوى حواجز مفتعلة»[5].

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مركز نشاط الحركات الوطنية المغربية سيتحول مع إنشاء الجامعة عام ١٩٤٥ الى القاهرة حيث سيعقد القادة الوطنيون، المغاربة والجزائريون والتونسيون، ما بين ١٥ شباط/ فبراير و٢٢ منه عام ١٩٤٧ «مؤتمر المغرب العربي» بحضور الامين العام للجامعة العربية وشخصيات عربية أخرى، مؤتمراً خصص للبحث «عن انجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب في الخارج، وإظهار التضامن المغربي بالمظهر اللائق لخدمة القضية التحريرية وتبيين اهدافها». وفعلاً تمكن المؤتمر من توحيد الهدف الذي ظل يجمع منذ ذلك الوقت حركات التحرير في شمال افريقيا فأعلن «بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش (= المغرب) وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر» و«رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله» و«الاتفاق على غاية واحدة هي «الاستقلال التام والجلاء» و«تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك» و«العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً». ثم قرر المؤتمر تكوين «مكتب المغرب العربي بالقاهرة» الذي سيقوم بدور دعائي فعال على الصعيد العربي والدولي لفائدة استقلال شمال افريقيا. وفي السنة نفسها، وبالضبط في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، تشكلت اللجنة التي اوصى بها المؤتمر وأطلق عليها اسم «لجنة تحرير المغرب العربي»، واسندت رئاستها لزعيم الثورة الريفية المغربية عبد الكريم الخطابي الذي كان التجأ في حزيران/ يونيو من السنة نفسها الى مصر، بينما كانت تنقله السلطات الفرنسية على ظهر باخرة، عبر قناة السويس، من منفاه بجزيرة لارينيون في المحيط الهندي الى فرنسا. وفي ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ أذاع رئيس اللجنة نص الميثاق الذي تشكلت هذه الأخيرة بموجبه وينص على أن «المغرب العربي بالاسلام كان، وللاسلام عاش، وعلى الاسلام سيستمر في حياته المستقبلية» وانه «جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة وبقية

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥) المصدر نفسه.

الأقطار العربية امر طبيعي ولا بد» كما اقر الميثاق مبدأ استقلال كل قطر على حدة مع الالتزام بمساعدة الباقي[6].

الارتباط بالاسلامي والعروبة، اقرار وحدة الهدف، الحرص على تنسيق الأعمال، ذلك هو مضمون فكرة «المغرب العربي»، التي افرزها الكفاح المشترك ضد الاحتلال الفرنسي، والتي أصبحت توظف منذ ذلك الوقت لإلهاب حماس الجماهير المناضلة من جهة، وتعتيم رؤية المعمرين والمتعصبين من الساسة الفرنسيين الذين لم يكونوا يتحملون التفكير ولو لحظة واحدة في انهاء الوجود الفرنسي في الشمال الافريقي من جهة أخرى. لقد برهنت «فكرة المغرب العربي» عن فعاليتها الاجرائية في ميدان النشاط السياسي خلال الثلاثينات والأربعينات، وها هي تتحول مع أوائل الخمسينات الى إطار مرجعي لحركة تحريرية مسلحة سيمتد اشعاعها بعيداً الى ادغال افريقيا. وهكذا، فما إن انطلقت ثورة «الفلاجة» في تونس أوائل عام ١٩٥٤ حتى انطلقت في السنة نفسها في المغرب حركة الفداء التي ستتطور بعد بضعة شهور الى جيش للتحرير، سرعان ما دخل في تنسيق فعلي عبر قيادة مشتركة، أو على الأقل متفاهمة، مع جيش التحرير الجزائري الذي انطلق في الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤. وما أن مرت سنة واحدة حتى رأت فرنسا أن عليها أن تعترف باستقلال تونس والمغرب (عام ١٩٥٦) كي تتفرغ الى «إخماد» الثورة الجزائرية، ولكن هيهات... ان فكرة «المغرب العربي» التي وحدت الحركات الوطنية في شمال افريقيا حول هدف «الاستقلال التام»، قد الزمتها بتحقيق هذا الهدف في كل بقعة من أرض المغرب العربي، ولو على التوالي.

- ٣ -

إذا كانت فكرة «المغرب العربي» قد رافقت الكفاح الوطني لشعوب شمال افريقيا منذ أوائل هذا القرن، كما بيّنا، فإن ميلادها الرسمي لم يتم الا في نيسان/ ابريل عام ١٩٥٨. بالفعل كان مؤتمر طنجة «مؤتمر الوحدة»، الذي انعقد ما بين ٢٧ و٣٠ نيسان/ابريل عام ١٩٥٨ المناسبة الأولى التي اعطي فيها، وبصورة رسمية، مضمون واضح لفكرة «المغرب العربي». انها لم تعد الآن مجرد «تنسيق الاعمال»، بل اصبحت تعني العمل من اجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة[7]. لقد حضر المؤتمر قادة حزب الاستقلال «الحاكم» في المغرب، وقادة الحزب الحر الدستوري التونسي الوحيد والحاكم، واعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، واعلنوا في أعقاب انتهاء اجتماعهم التاريخي عن قرار وتوصيات:

---

(٦) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ٣٢٣، و٣٥٠.

(٧) وجهت الدعوة الى ليبيا (وكانت ما تزال ملكية) ولكنها لم تحضر. وربما يرجع ذلك الى الملابسات الجديدة التي خلقتها الوحدة المصرية ـ السورية.

- قرار يؤكد على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة مؤقتة لها.
- وتصريح يستنكر «الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية لمجابهة الجزائر».
- وقرار يوصي «بتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي».
- وأخيراً، وهذا هو الأهم بالنسبة لموضوعنا: «قرار حول توحيد المغرب العربي» يؤكد: «اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها» ويعلن عن أن «الوقت قد حان لتسير هذه الارادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم» ويقرر «العمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفدرالي أكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشاركة في هذا المؤتمر»، ولذلك يقترح: «أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية».

- كما أوصى المؤتمر «حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية»(٨).

هل يتعلق الأمر فعلاً بقفزة نوعية على صعيد تطور فكرة «المغرب العربي»؟
لا شك أن الأمر لكذلك في الظاهر... ولكن القرارات التاريخية تقاس بنتائجها العملية وليس بالالفاظ المعبر عنها. ومهما يكن، فإذا نظرنا الى مؤتمر طنجة من خلال الطرح الجديد الذي ستعرفه فكرة «المغرب العربي» عند استقلال الجزائر مباشرة (عام ١٩٦٢) وما رافق ذلك من أحداث وملابسات وجدناه - أعني مؤتمر طنجة - يسجل في الحقيقة، لا الميلاد الرسمي لهذه الفكرة كما عبرنا سابقاً، بل نهاية المدى الذي كان بإمكانها أن تبلغه في إطار الخط الذي وضعها فيه لأول مرة احمد باش حمبة ورفاقه حوالي عام ١٩١٠. لقد ظلت فكرة «المغرب العربي» طوال هاتيك الفترة التي تمتد نصف قرن من الزمن، لا تتحدد الا بالسلب. وهكذا فسواء تعلق الامر بطلبة شمال افريقيا في باريس، ام بمكتب المغرب العربي في القاهرة، أم بالتنظيمات الحزبية داخل المغرب والجزائر وتونس، فإن فكرة «المغرب العربي» لم تكن تعني ما يجب أن نكونه، بل ما يجب أن لا نكونه. أن نكون «مغرباً عربياً» معناه: أن لا نكون محكومين بالاجنبي، أن لا نكون مرتبطين بفرنسا ولا بالجامعة الفرنسية. وبعبارة أخرى، أن التشبث بفكرة «المغرب العربي» معناه أن لا نكون «الآخر». اما المضمون الايجابي الذي كان يعطى لـ «نحن» فهو الاستقلال التام لكل قطر من أقطار المغرب العربي.

واذن، فوحدة المغرب العربي كانت تعني في أذهان النخبة السياسية اثناء فترة الاستعمار: وحدة العمل وليس وحدة الهوية. ولا يجوز ان نستثني من هذا «قرار توحيد المغرب العربي» الصادر عن مؤتمر طنجة، فهذا القرار حتى وان لم يكن موجهاً بكيفية صريحة

---

(٨) مؤتمر الوحدة، (نشرة اصدرتها كتابة الدولة للأخبار والارشاد بالجمهورية التونسية، ١٩٥٨).

ضد «الآخر» الجديد الذي ظهر في المشرق (وحدة مصر وسوريا)، فهو بكل تأكيد موجه ضد «الآخر» التقليدي: الاستعمار الفرنسي. وهذا ما عبر عنه عبد الحميد مهري أحد أعضاء الوفد الجزائري الى مؤتمر طنجة في استجواب مع جريدة المجاهد، بمناسبة مرور عام على ذلك المؤتمر والذي نشر بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٩، حيث قال: أن قرارات مؤتمر طنجة «ترمي في معظمها الى مساندة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما كاملة». وعندما سئل عن المؤسسات التي أقرها المؤتمر المذكور كالمجلس الاستشاري للمغرب العربي قال: أنه لم يتحقق شيء من هذا «لأن هذه القضية الهامة لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها».

والحق أن مضمون فكرة «المغرب العربي»، كما راجت في مؤتمر طنجة، نجده لا في النصوص القصيرة المركزة، نصوص القرارات التي اعلنها المؤتمر، بل في الأطر المرجعية التي استندت اليها خطب الوفود عند افتتاحه. فالسيد بلافريج (المغرب) يستند الى «جمعية طلبة شمال افريقيا - التي - كانت غايتها احياء الروابط التاريخية»، اما السيد عبد الحميد مهري (الجزائر) فيستند الى «ضرورة اتخاذ الوسائل الناجعة للتخلص في الجزائر من الاستعمار الفرنسي»، وأما الباهي الأدْغَم (تونس) فهو يريد توظيف فكرة «المغرب العربي» في جعل «الملابسات الدولية والظروف العامة»، لصالح التيار التحرري في شمال افريقيا انطلاقاً من «تعميم الحكمة في ميدان الملابسات الدولية اذ لا يمكن إهمال النتائج الملموسة التي حصلت عليها بعض أقطار المغرب بواقعية الحق ومناصرة دولية ثابتة»[9] وبعبارة أخرى بـ «الطريقة البورقيبية».

كان مؤتمر طنجة، اذن تعبيراً عن الوعي نفسه الذي ظل سائداً من قبل، وافصاحاً عن اقصى ما يمكن أن يبلغه هذا الوعي من التطور.

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٤، ١١٦، و١٢٠.

المناقشات

١ ـ مصطفى الفيلالي

اشكر د. محمد عابد الجابري على مداخلته، واعتبرها جد كاملة في استعراضها لنشأة وتطور فكرة المغرب العربي. فتقويمه لعمق وهدف ندوة طنجة ينسجم مع مضمون الوثائق التي انبثقت عنها.

وسيقتصر تدخلي على التعرض لبعض الجوانب التاريخية. أن ندوة طنجة المنعقدة في نيسان/ ابريل عام ١٩٥٨ لم تنعقد بعد شهرين فقط من الوحدة المصرية ـ السورية التي ابرمت في شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، بل تأتي كذلك بعد حادثة ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨ التي تعد حدثاً تاريخياً. ففي هذا اليوم، قام الطيران الفرنسي بقصف قرية سيدي يوسف التي تقع على الحدود الجزائرية ـ التونسية. وقد اتخذ هذا القصف طابعاً وحشياً ذهب ضحيته اطفال المدارس اساساً. وبتذكيري بهذا الحدث، لا أدّعي بأن ندوة طنجة جاءت كرد فعل.

وأشكر د. محمد عابد الجابري كذلك على المساهمة القيمة التي تضمنتها مداخلته فيما يخص آثار الاستعمار، واساساً مشكلة الحدود. ان هذه المشكلة اتخذت شكل الأرض الملغومة التي تم زرعها منذ زمن طويل بين الأطراف الثلاثة للمغرب العربي. مع الأسف، ما زلنا نعيش انعكاسات مبادرة الاستعمار الفرنسي، وقد تعرض د. محمد عابد الجابري الى هذا الموضوع بدقة، وما أريد إضافته يخص اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي.

أن هذه الهيئة التي تم انشاؤها بين البلدان الأربعة للمغرب العربي في عام ١٩٦٤، راكمت أكثر من ١٠٠ دراسة قطاعية تهم الميادين الاقتصادية، وخصوصاً الميدان الصناعي. دراسات تهدف الى ارساء اسس صناعة مغاربية يمكنها ان تستجيب لطلبات مختلف بلدان

المغرب العربي، وتقدير حاجات المستقبل، وتحديد حجم الاستثمارات الضرورية لإنجاز هذه المشاريع، وقد تم اعداد هذه المشاريع تحت إشراف البلدان المعنية، واساساً وزارات الاقتصاد والصناعة والتخطيط، لكنها لم تشهد طريق الانجاز، وذلك لسبب بسيط، أن مشروع البناء الوطني هو مشروع لا يحدده المستوى السياسي فقط، بل اساساً المستوى الاقتصادي.

لقد عمل كل بلد على حدة في بناء اقتصاد وطني، وما زال الأمر كذلك اي تدعيم اسس فلاحة وتجارة وصناعة قطرية. ففي ميدان العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة، تم الاتجاه نحو إجراء مفاوضات منفردة، هذا حتى في مسألة اليد العاملة. يوجد الآن مليون ونصف مليون مغربي في الدول الأوروبية، يشتغلون في ظروف قاسية وشروط لا انسانية. مع ذلك، نجد انظمتنا عاجزة عن مباشرة مفاوضات بشكل جماعي لحل مشاكل جاليتنا المهاجرة ولتحديد، الحقوق الاساسية على الأقل.

ويمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة لتوسيع السوق الأوروبية المشتركة الى اليونان واسبانيا والبرتغال، البلدان التي تنافس صادراتها الزيتون التونسي والحوامض المغربية ومنتوجات نسيج بلدان المغرب العربي..

هناك اذن شعور بالفشل، وهذا الشعور ادى بالشباب ـ كما قال د. محمد عابد الجابري الى الابتعاد عن المشروع المغاربي. أن هذا الواقع يعود اولاً الى كوننا لم ننجز شيئاً محدداً. فالمشروع المغاربي ظل باستمرار مسألة يتداولها المسؤولون السياسيون، ونادراً ما شهد اشراك الشباب والرأي العام، ولم تتم الاشارة الى هذا العنصر الاساسي. واذا كنا لا نلمس تياراً عميقاً بين الرأي العام لصالح المشروع المغاربي. فالامر يعود لكون الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية لم تقم بخلق او ترسيخ تيار من هذا النوع. والملاحظة نفسها يمكن أن نسجلها في الوسط الجامعي.

ففي جامعاتنا، سواء في تونس أم الجزائر أم الرباط، لا يتم تدريس الاقتصاد المغاربي، ولا نجد اثراً لمادة اسمها مشاكل نمو الاقتصاد المغاربي، أو الجغرافية الاقتصادية للمغرب العربي. هذا على الرغم من أن الواقع يدلنا على جغرافية للحبوب، وخير مثال نجده في شكل سوق الاربعاء في تونس وسوق الاربعاء في المغرب، أي عناصر تتجاوز مسألة السيادة والحدود بين بلدان المنطقة. هناك كذلك جغرافية للطاقة، فالقدرة الآلهية جعلت موارد الطاقة تتمركز على الحدود. «والبورمة» مثلاً توجد على الحدود الجزائرية ـ التونسية. لكن البلدين بدل ان يعملا على استغلال هذه الطاقة بشكل مشترك، اتجها الى التسابق على استغلالها. ويمكن أن نسوق مثلاً آخر، «كرعة الجبيلات» على الحدود المغربية ـ الجزائرية.

هكذا نجد في الجغرافية الاقتصادية دعوة ضمنية دائمة وموضوعية لتجاوز الحدود. أن

فشلنا يكمن في كوننا لم نتمكن من ادراك هذه الدعوة.

واعتقد ان المسألة الأساسية التي ينبغي التطرق اليها بتمعن، والتي سبق للدكتور محمد عابد الجابري ان تعرض لها في ختام مداخلته، هي الاجابة عن السؤال التالي: ما هي الاسس التي ينبغي أن تنبني عليها الانطلاقة الجديدة للمشروع المغاربي؟ سؤال سوف احاول الاجابة عنه في تدخل لاحق.

٢ ـ محمد حربي

لقد كان هدف الوطنيين هو بناء دولة قطرية. ويمكن ان نتساءل عن طبيعة عملهم بعد ارساء الدولة القطرية؟ لقد اتجهوا نحو تبني سياسة تنمية قطرية ـ اي تنمية اقتصادية ـ باءت بالفشل، حيث نجد أن هياكل الدول هي التي تنمو اساساً. فهذا النمو لا يشكل عائقاً لبناء مغرب عربي حقيقي فقط، بل كذلك الى بروز رأي عام. اننا اصبحنا ـ احببنا هذا الامر أم كرهناه ـ ننتمي الى أولئك الذين يحرمون الأخرين من الكلام. اعتقد أنه عاد من الضروري طرح ودراسة مسألة نمو الدولة القطرية وانعكاساتها الاستراتيجية على بناء المغرب العربي. وهذا هو المشكل الاساسي، وهو مشكل سياسي بالأساس لأنه يطرح تحليل نظام المصالح الذي ادى الى بروز وتطور الدول القطرية.

٣ ـ ابراهيم اوشلح

وضع المغرب العربي يدعو الى التشاؤم، وهو نتيجة لتطور تاريخي. اعتقد ان هذا الوضع يستلزم دراسة معمقة لمختلف مراحل تطور فكرة المغرب العربي، وهنا اتوجه الى د. محمد عابد الجابري والى كل الأخوة الحاضرين والذين ساهموا في خلق تاريخ هذه المنطقة، بالسؤال التالي: هل أثناء مرحلة مواجهة الاستعمار، كان هناك تنسيق نضالي فعلي؟ وما هي طبيعة وأشكال هذا التنسيق؟ انني لا اقصد مكتب المغرب العربي في القاهرة، ولكن ساحة المعركة.

٤ ـ بشير بومعزة

هل يمكن اعتبار وجود الدولة القطرية ونموها عائقاً امام بناء المغرب العربي؟ ارى أن الدولة القطرية بالفعل تشكل حاجزاً يحول دون بلوغ هذا الهدف، لكن هذا الحاجز يعد بمثابة حاجز يمكن تجاوزه. اني ارفض الاشكالية المتداولة: مغرب الشعوب ومغرب الدول. واعتبر اننا في غنى عن التذكير بالتاريخ وتجزئة مراحله لابراز التضامن الفعلي بين شعوب المغرب العربي، لأننا يمكن ان نذكر بعدة امثلة في هذا الإطار. الأمير عبد القادر مثلاً قبل تعيينه اميراً اعتبر أن الخلافة ينبغي ان تترك للسلطان المغربي على ان تنظم المقاومة في إطار

المغرب العربي. هذا يدل على أن فكرة المغرب العربي هي فكـرة قائمـة ودائمة. واني اعتقـد رغم تشـاؤم البعض انها تتقدم. واذا تم الالحـاح على انها تشهـد جموداً فيـنبغي إذاً احيـاؤهـا وبعثها من جديد.

٥ ـ الطيب الـبوعي

أود ان ادلي ببعض الملاحظات المنهجية. اعتبر ان عرض د. محمد عابد الجـابري عـلى الرغم من أهمية ما تضمنه من الوجهة التاريخية، تطرح خاتمته اشكالية. اذ ورد في عرضه أن فكرة المغرب العربي كانت فكرة سلبية، حيث اقتصر طـرحها عـلى تحديـد الخصـم ـ اي ضد من كنا ـ دون أن تتعرض الى ماذا سنكون؟ واذا قيل بأن هـذا المشكل هـو الجوهـري، فاني أعتبر أن المغرب العربي لا يتمثل في هذا فقط.

ان المغاربة والجزائريين وغيرهم من أبنـاء المغرب العـربي ينتمون الى المحيط المغـاربي، الذي يتم تحديده بمشاريع وهمية. هذا في نظري هو الأمر الـذي ينبغي التطرق اليـه والتمعن فيه.

لقد كثر الحديث عن الفشـل، وقد سمعت هذه الكلمة أكثر من خمس مرات. ودفعتني للتسـاؤل: كيف يمكن ان نتحدث عن فشـل شيء لم يوجد. أنه لأمر غريب. فإذا كان بوسعنا ان نتحدث عن فشـل الاتحاد الـسوري ـ المصري مثلاً، فلا يمكنـنا ان نـسقط هذا الحكم عـلى وحدة المغرب العربي، إذ أن هذه الوحدة لم تقم بعد، ما عدا في عهد الموحدين.

اما مـسألة الحدود، فهي فكرة ملموسة بالفعل. وتعد مـسألة نـظرية جـد هامـة. وإذا أكدنا بأن مغرباً موحداً لا يمكن بناؤه في إطـار حدود، فـلا يجوز الادعـاء بأن حـدود المغرب العربي هي نتيجة الامـس كما لو أن الاستعمار هو الذي خلقها، هذا امر غـير جاد. ومن دون ان نكون مختصـين في التـاريخ، يمكن ان نقـول بأن تقـسيم بلدان المغـرب العربي لا يعـود الى عهد الاتراك، بل الى القرن الـرابع عشـر. أن تعـدد الدول واختـلاف اشكالهـا والوانها ليـس بالأمر الجديد. وإذا كان موضوع الدولة القطريـة مشكلاً جـديداً، فيجب تحليله من مـنطلق وجود ثلاث دول ذات تاريخ مختلف. وينبغي عدم حصر الأمر في الحقبـة الاستعماريـة او في عهد الاتراك، أيجب التذكير بأن المغرب لم يشهـد سيطرة الاتـراك. أن القبول ببعض الأمـور الخاطئة والانـزلاق في التوهم يؤدي الى تبني ازدواج عـلى مـستوى الخـطاب: القول بـأن واقع الـدول هو المشكـل الاساسي، وبـالتالي لا يمكن أن نتـوحد رغم أننـا نطمـح الى تحقيق هذه الوحدة، والقول بعد لحظات استحالة تحقيق الوحدة. اننا في آخر المطاف نعاتب انفسنا دون ان نتقدم.

واذا كنا نتحدث عن الفضاء، فينبغي تحديـد طبيعته. الفضـاء الثقافي مثـلاً هو واقـع

ملموس: لنا تقاليد مشتركة مبنية على الروابط اللغوية والدينية، وهذه الروابط تشكل عناصر فضاء موحد ودائم. لكن الحديث عن المغرب العربي كفضاء سياسي يدعو الى الحذر. فمقابل الإطار العام العربي، نسجل بأن المغرب العربي تميز بالتماسك تجاه امبراطوريات المشرق العربي. مع ذلك، يبقى الفضاء السياسي المغاربي يتميز بالتعدد ومظاهر الاختلاف، اما اذا كان من الطبيعي الكلام عن فضاء «ايكولوجي» موحد، فيجب عدم تطبيق الصفة نفسها على المجال الاقتصادي. تونس مثلاً اتجهت باستمرار نحو ايطاليا، والمغرب ركز انظاره على اسبانيا، والجزائر نحو مرسيليا. ولمزيد من الوضوح في التحليل والمعرفة، يجب ان نأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة لبلدان المنطقة.

في الختام، اضيف بأن العناصر التي تتكلم بكثرة عن الوحدة هي التي تعمل اقل شيء من اجلها. والعكس صحيح كذلك، أي أن الاشخاص الذين لا يكثرون من الكلام هم اكثر فعالية وعملاً من اجلها. اذ نجدهم يعملون من أجل تعميق الروابط الدائمة والمستمرة بين الفكرة واهلها. وعملاً بذلك، أرى أن الخروج من هذا الملتقى بنتائج عملية يمر عبر استمرار المراسلة والعلاقة بيننا والكتابة في مجالاتنا.

(الرئاسة تسجل اقتراح الطيب السوعي بتبني صيغة لتوطيد العلاقات بين المساهمين في اشغال الندوة).

٦ ـ عبد الله البارودي

أعتبر أن توطيد واقع الدول القطرية ليس بالعمل السليم، فعدم تحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية بشكل عام يعود الى عدم توافر الطبقات الحاكمة على مشاريع. فهي لا تمتلك مشروعاً سياسياً عربياً ولا حتى انسانياً.

ان تمايز الطبقات الاجتماعية جعل الاختلافات تمتد بين البلدان العربية، فإننا نجد نظام امراء في السعودية ونظام برجوازية صغرى، ونظام عسكري في بلدان أخرى. وفي هذه الحالة، كيف يمكن ان نتحدث عن انسجام؟ وعن مشروع سياسي ومشروع انساني؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

٧ ـ محمد عابد الجابري يرد

ان العمل السياسي الذي شهدته اسطنبول في المراحل الأولى، وباريس والقاهرة فيما بعد، اتخذ شكل تنسيق انشطة احزاب سياسية قطرية تتوافر على مشروع وحدوي، هو في الواقع مشروع منفصل. مثلاً الحركة السياسية في المغرب الاقصى تتمسك بمعاهدة الحماية الفرنسية وتطمح الى نسفها من الداخل، ولا تريد ان توسع الدائرة حتى لا تقع في محظورات

معاهدة الحماية في تونس التي تعد اثقل من معاهدة الحماية في المغرب. وبطبيعة الحال لا تريد ان تنخرط في الوضعية الجزائرية التي تعتبر وضعية استعمار. إذاً كل حركة سياسية عملت على الحفاظ على استقلاليتها ولم ترد الانخراط مع الشقيق الآخر في عمق مشاكله، تكتفي بالتنسيق الفوقي للانشطة الدعائية اساساً والاتصالات.

وإذا اردنا الحديث عن العمق الشعبي للنضال الوحدوي، فإننا نسجل المشروعية النضالية لفكرة المغرب العربي التي ما زالت خافتة حتى الآن. فثورة عبد الكريم الخطابي مثلاً تجاوبت معها الجماهير الجزائرية والتونسية والعربية بشكل عام. كما تجاوبت وعبرت عن تضامنها بشكل عفوي مع ضحايا الظهير البربري في المغرب عام ١٩٣٠، واعتقال الوطنيين، وضحايا مذبحة صيف عام ١٩٤٥ واغتيال فرحات حشاد. . . إذاً التضامن الشعبي العفوي امر ملموس، وهذا التضامن لم يكن خاضعاً لتأطير وتنظيم قيادة سياسية معينة، وقد اتخذ شكل تنسيق محلي في بعض الحالات، تؤطره هيئات نقابية محلية او أطر سياسية متوسطة أو زعيم سياسي. لكن، وفي كل الحالات، لم يكن هذا التضامن الشعبي نتيجة عمل تنسيق على صعيد المغرب العربي.

ان عملية التنسيق النضالي بدأت في عام ١٩٥٤ عندما امد جمال عبد الناصر الحركة الوطنية في المغرب العربي بالسلاح. الباخرة الأولى المحملة بالسلاح الموجه الى جيش التحرير الجزائري والمغربي وغيرهما، تدل على بداية التنسيق الفعلي في ساحة النضال عام ١٩٥٤. لقد أشرف على قيادة البعثة ابن بلة، وتم اخراج السلاح من الباخرة في الناضور من طرف مناضلين مغاربة وبحضور بومدين، وكان علال الفاسي على علم بالموضوع. وقد ادركت فرنسا الاخطار التي تنتظرها نتيجة هذا التطور في اشكال النضال والتنسيق، فبادرت الى الاعتراف باستقلال المغرب وتونس حتى تستطيع مواجهة الثورة الجزائرية.

الفصل الثاني

الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي

د. محمد اركون (*)

أيها الزملاء والاصدقاء، اني مسرور لانعقاد هذه الجلسة، ولا شك في أن العديد منا ينتظر دائماً انعقاد اللقاءات بين المغاربة، وذلك خارج المغرب أو على أرضه نفسها. اذ أننا في حاجة الى هذا النوع من التلاقي والحوار، من أجل خلق المغرب العربي بصيغة واضحة، كما كان أملنا منذ أمد بعيد، الا ان ذلك كان يؤجل دون انقطاع.

ان النقاش الذي حصل هنا، يبرز أنه ربما كان من الافضل أن لا نبدأ بمداخلة د. محمد عابد الجابري، التي تتعرض الى فترة قصيرة، ذلك لأننا في حاجة الى مقدمة اوسع لمشاكلنا تكون قد ضمت فترة تاريخية طويلة، وضمت إطاراً فكرياً نقدياً أكثر مما تعودنا عليه الى الآن. اني ادعي ـ واقول ذلك بصوت عال ـ انه لا وجود لفكر مغربي، وعندما اقول فكراً، اعني مجهوداً تحليلياً نقدياً لمجمل مشاكل المجتمع والتقاليد التاريخية لتقديم تناسق فعلي بين ما نقوله يومياً وبين ما يوجد اليوم بمجتمعنا، وما وجد في فترات تاريخية سابقة، ان هذا المجهود التناسقي متقص في المغرب العربي، ومتقص ايضاً كما تعلمون، على صعيد الفكر العربي بصفة عامة. واقول الآن ـ نظراً الى الاهمية التي اتخذها الاسلام في العالمين العربي والاسلامي ـ أنه لا وجود كذلك لفكر اسلامي.

اننا اذاً أمام ثلاثة مستويات. ولا يمكن عندما يتعلق الأمر بالمغرب العربي ان نقف عند المستوى الأول، بل يتعين علينا ان نتعداه الى المستويين الأعلى، وهما المستوى العربي والمستوى الاسلامي. وهذه المستويات تتداخل فيما بينها. ويجب علينا ان نأخذها على عاتقنا فكرياً وعملياً بقدر من المسؤولية اكبر مما فعلناه الى الآن. لهذا السبب أرى أنه يجب أن نبدأ

(*) استاذ في جامعة السوربون الجديدة (باريس ٣)ـ باريس.

اعمالنا هنا انطلاقاً من التفكير الجدي حول ما اطلق عليه بالفضاء هـذه الكلمة التي اصبحت موضة ـ الفضاء المغربي ـ لماذا «الفضاء»؟ انني لا استعمل هذه العبارة تمشياً مـع التيار، فـأنا ارتاب في الموضة، وأدعي الانتهاء الى نوع من الامانة العلمية. وانما استعملها لما تنطوي عليه من قيمة بيداغوجية. وعندما استعمل كلمة فضاء، فإننا لا نفكر في الفضاء المحيط بنا فقط، وانما في الفضاء الكوني، اي فضاء مفتوح دون حدود. ويعني ذلك افتراض حرية في الـرؤية لما يمكن ان يتضمنه ذلك الفضاء. ونحن في حاجة الى الانـطلاق من هذا الشعـور بالحـرية، وذلك لكي نتحدث عن المغرب العربي لأن كل مجتمع له طريقة في فهم ذاته، وهذه الطريقة ليست متأتية من تاريخه الحقيقي، وانما من تاريخ حسـب ما تسمح تلك الطريقة برؤيته.

وفيما يتعلق بالمغرب العربي منذ بدايات تاريخه، فإن واقع ارضه التاريخي والانسـاني قـد تعـرض الى نوع من التنقيـة عبر خـطاب لم يكن في يـوم مـا خـطاب المغـرب العميق، وإنمـا خطاب المراقبين من الخارج. فهو يستعمل لغـة ليـست في الاصل لغـة مجمل افـراد المجتمع، هـذه ملاحـظة اولى، ويمكن ان نعود الى عهـد الفينيقيين لنكتشف الحقيقـة. فحسب كتـاب منهج للتاريخ مفقود، يقدم تاريخ المغرب بشكل يفتح المجال والفضاء المغربي بوجه شبابنـا. فنحن ندرس التاريخ بجامعاتنا بطريقة تخضع لتتابع الاحداث والتواريخ والعائلات المالكة، وبصيغة رديئة، دون بذل أي مجهود للتفكير والشرح. فإذا اخذنا هذا التسـلسل التاريخي منذ الفينيقيين الى اليوم فـنرى وجود مراقبين من الخارج حملوا معهم لغة فرضت نفسـها نـوعاً مـا عـلى بعض الشرائح الأقليـة اجتماعيـاً، وشـكلت لغة للتـدوين والتفسير، لا بـد من المـرور عبرها للتعرف على تـاريخ هـذه المنطقـة. وهكذا كـانت في البدايـة الكتابـات اللاتينيـة، ثم جاءت الكتابات العربية وسنعود اليهـا فيما بعـد، لأنها الأهم حيث تشكل الغـربال الـرئيسي لتفهم تاريخ المنطقة، ثم في النهاية جاءت الكتابات الاستعمارية. وانتم ترون أن مجمـل هذه النـظريات تمت دون ان تؤخـذ بعين الاعتبـار النظرة التي يمتلكهـا شعب المغرب العـربي عن ذاته.

ان مفهـوم الفضـاء الاجتـماعي ـ التاريخي المغـربي يضعنا امـام عقبة رسم حـدود هـذا الفضـاء. والتحديـد الاثني ـ الثقافي لهـذا الفضاء، حسـب اعتقـادي، يمتـد من بنغـازي الى المحيط الأطلسي. ذلك لأننا نمتلك من الناحية الثقافية البنية الاجتماعيـة نفسها، والمؤسسـات نفسها والتقاليد نفسـها واللغة نفسـها التي يتكلمهـا المغرب العميق في هـذا الفضاء بـالذات. وهو يمتد شمالاً جنوباً الى النيجر. اذ أن اقصى الحدود تضم الطوارق وهم يتكلمون البربرية ولهم البنيـة الاجتماعيـة نفسـها والمؤسسـات التي كانت تـربطهم بسكـان هـذا الفضـاء. وفي الغالب فإن المغرب العربي، من منظور ثقافي بحت بالمفهوم الاثني للثقافة، أي الـذي يشمل الادب والشعـر وكذلـك طريقـة بناء البيـوت وطريقـة السكن والزراعـة، والتبادل ـ المغـرب العربي من هذا المنظور هو هذا الفضاء بالذات. وعلينـا ان نتعلم كيف ننظر الى هـذا الفضاء

بهذه الطريقة، لأننا لم نتعود على ذلك. والسبب هو ان الوثائق التي نستعملها للحديث عن المغرب لا تساعدنا ابداً على مثل ذلك العمل. فهي مكتوبة بلغة اجنبية عن هذا الفضاء، وتحلله ضمن قوالب ومفاهيم تنتمي الى اشكال ثقافية مغايرة. وكان هذا صحيحاً بالنسبة للمسيحية واللاتينية في عهد الرومان، وبالنسبة للاسلام والفكر العربي خلال الفترة العربية.
وأستطرد مرة اخرى لأقول إنه لا بد من العودة الى هذا الموضوع لنرى كيف يجب ان نقرأ الفضاء العربي والاسلامي بالمغرب. وهذا سؤال لم يطرح من قبل ابداً. وكيف تريدون بالتالي ان نصل الى الوعي بهذه الهوية وهذه الشخصية عندما نخوض في موضوع وحدة المغرب العربي. ان ذلك غير ممكن وكل المناضلين الذين ناضلوا من أجل الاستقلال الوطني كانوا جاهلين لمثل هذا الاهتمام بالفضاء التاريخي المغربي. وحتى لو افترضنا انهم كانوا يريدون ذلك فإنهم غير قادرين على بلوغه، ذلك انهم لا يمتلكون العناصر اللازمة.

ونحن الى اليوم نفتقر الى الوثائق للبحث في موضوع المغرب. بحيث لا نزال نجد انفسنا مجبرين على الرجوع الى كتاب شارل اندريه جوليان الذي كتب في عام ١٩٣٠، واعيد طبعه في عام ١٩٥٠، حسب طريقة بالية، لم تعد تتماشى مع الطرق الحديثة لكتابة التاريخ. ولنا مثال في فرنسا، برودال الذي توفي أخيراً، وهو احد المؤرخين الأوائل الذين كتبوا التاريخ بطريقة لا بد ان تدفع المغاربة الى التفكير. ان عنوان كتابه فيه شيء من الاستفزاز الفكري ازاءنا، حيث اختار له كعنوان: البحر الابيض المتوسط والعالم المتوسطي. ان البحر المتوسط شخصية في التاريخ، ولا يمكننا التحدث عن المغرب العربي كمؤرخين عصريين دون الالتفات الى هذه الشخصية التي يمثلها المتوسط والعالم المتوسطي في التاريخ. وانه لمن الضروري ان نواصل النظر الى تاريخنا عبر تاريخ السلالات، او عبر الكوارث التي نشهدها لليوم والتي تعرفونها جيداً. هناك اذاً عقبة في غاية الأهمية يتعين تذليلها حتى نقيم الواقع التاريخي للفضاء المغربي. كما توجد عقبة ثانية تتمثل فيما يمكن ان نطلق عليه ايديولوجية المعركة، تلك الايديولوجيا التي فرضت علينا منذ القرن التاسع عشر، اي منذ بروز ظاهرة الاستعمار. فمنذ تلك اللحظة وجدنا انفسنا مجبرين على توظيف استراتيجية دفاعية تحريرية، (كما ذكر د. محمد عابد الجابري)، ثم تأجيل كل شيء عدا ذلك الى ما بعد الاستقلال وما بعد التحرير. وبمجرد ان افضت ايديولوجيا المعركة الى الاستقلال الوطني، قامت الدولة ـ الامة، وهي نتاج عمل الشرائح الاجتماعية التي رسخت قواعد الدولة الوطنية التي ستحول الى عقبة جديدة. فعوض حرية فكرة الفضاء المغربي تراكم الفقر الفكري، واصبحت الدولة العقبة الرئيسية الأولى بوجه فكر حر.

ان هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية. لماذا؟ لأننا ركزنا بالدرجة الاساسية على الشخصية العربية الاسلامية للمغرب العربي، حتى نواجه بها اتهامات المستعمر الذي يزعم

انه لا أمة لنا ولا شخصية. . . وانه بفضل الاستعمار برزنا الى سطح التاريخ الحديث وهكذا.

كان لا بد اذا من الاستناد الى تراث مكتوب وقادر على مواجهة الفكر المقابل، اي الفكر الاستعماري. الا ان هذه التعبئة التي قمنا بها للثقافة العربية الاسلامية، كانت تعبئة فكرية ايديولوجية للمعركة. ولم تكن ابدا ـ وليست كذلك اليوم ـ تعبئة فكرية وعلمية مسؤولة. وهنا اتطرق الى تحليل وضع المغرب العربي بالنسبة الى الفكر العربي الاسلامي.

ان المغرب عربي واسلامي، ولا جدال حول ذلك. وبما ان الأمر كذلك تاريخياً، فلا بد من التساؤل ماذا يجب ان نفهم من ادماج المغرب في الواقع العربي والواقع الاسلامي؟

نعود إذاً الى دراسة تاريخ الثقافة والفكر العربيين وتاريخ الاسلام. وهنا تعرفون ماذا وقع. الشيء نفسه الذي وقع على الصعيدين العربي والاسلامي ثم على الصعيد المغربي. اذ أن سائر الوطن العربي قد مر بالمصائب التاريخية نفسها التي مر بها المغرب، حيث عرف الاستعمار بالطريقة نفسها التي عرفها المغرب، واجبر كذلك بالطريقة نفسها على تعبئة التراث العربي والاسلامي بهدف خوض المعركة نفسها، اذاً فقد استعمل ايديولوجية المعركة نفسها. ونلاحظ ان الفكر العربي الاسلامي يجد نفسه منذ القرن التاسع عشر امام انفصال مزدوج لم يستطع تخطيه. بالعكس، ان ايديولوجية المعركة سوف تقوم بتغطية هذا الانفصال لنقول ان هناك تواصلاً لا مثيل له. ويكفي ان نتحرك جميعاً حتى نعيد الفكر العربي والثقافة الاسلامية من انفصامها. انه الفكر السلفي. ومنذ القرن التاسع عشر يقول السلفيون إن الاسلام يقدم كل الحلول اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وللاجابة على تحديات التاريخ. لنعد الى الاسلام الذي اعتنقته الجماعة الأولى، وسوف نحصل على كل الاجوبة التي تهمنا. هذا هو الفكر السلفي الذي يتخذ الاسلاف كمثال يحتذى به عبر التاريخ، وبالتالي يربط علاقة خرافية وليست تاريخية. هذا هو الانفصال الكبير الذي يشكل انفصالاً ذهنياً، والذي سوف يحول ـ وهذا منذ قرنين اثنين ـ دون أي تفكير جدي في التجديد الفكري والتغييري للاسلام وكل ما يمثله، وكذلك ما مثله الفكر العربي من اجل صياغة هذا الاسلام في فترة ذهنية كان فيها مسؤولاً على الصعيد الفكري ازاء هذا الاسلام ذاته. فالفكر العربي كان فعلاً مسؤولاً من الناحية الفكرية خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى، حيث كان يثير مسائل فكرية في الاسلام. وهكذا فإن العلوم الدينية الاسلامية تشكلت خلال القرون الاربعة الأولى من ظهور الاسلام. ومنذ عهد الأشعري، انقطعت المسائل الفقهية التي كانت تثار في شكل تساؤلات ونقاط استفهام. وما ابن خلدون ـ مفكرنا العظيم ـ الا مقلداً رديئاً في المجال الفقهي. اما ابن رشد، فقد كان مجتهداً، وتعلمون كيف كانت نهايته في مغربنا العربي بالذات، نلاحظ هنا اذاً انفصالاً فكرياً كلياً عن الواقع الفكري وعن الفكر العربي

وعن مجهوده خلال القرون الهجرية الاربعة الاولى، وعن الواقع التاريخي للاسلام كما تشكل كنظرية وكنظرة للعالم خلال القرون الاربعة المذكورة.

وفيما يتعلق بالمغرب، نلاحظ ان هذا الانفصال كان اعمق واكثر ضرراً لفكرنا كمغرب عربي. وما هو الاسلام المغربي؟ ان هذا السؤال لا يجول في خاطرنا رغم بروز هذه الحركات الاسلامية التي تتصدر مسرح الاحداث والتي تزعم تعليمنا ما هو الاسلام. اننا لا نتساءل رغم ذلك، حتى عما تمثله فكرة الاسلام المغربي. ان هذا الاخير لا يمثل سوى جزء صغير مما اسميه التراث الاسلامي الكامل. واقصد بذلك الواقع التاريخي في شموليته، كواقع فكري وثقافي تطور في الفضاء الفسيح المفتوح بفضل الاسلام منذ ظهوره. فالاسلام اذاً، المغربي بالدرجة الأولى، هو الاسلام المالكي. اننا نفتقر كثيراً الى هذا التجانس الديني بالمغرب العربي. فنحن لا طوائف لنا ولا انقسامات، كما هو الحال في لبنان وسوريا وغيرهما. الا ان الحقيقة عكس ذلك. فهذا التجانس يشكل عائقاً على الصعيد الفكري اذ يستعمله القادة السياسيون. كما تعلمون ان الفترة الخصبة والمنتجة للفكر الاسلامي كانت الفترة التي ازدهرت فيها المذاهب والفرق والمناظرات بين مختلف اصناف الشيعة والاسماعيلية والفلاسفة والقضاة. وما يشكل دفعة الفكر الاسلامي وثراءه، اي ما يمكن أن اسميه التراث الاسلامي الشمولي، هي هذه المناظرات الفكرية التاريخية التي تمت ازاحتها والقضاء عليها في المغرب العربي بمجرد ظهورها. ذلك ان الفقهاء المالكيين الذين كانوا في صف السلطة السياسية، حرصوا على ضرب كل المذاهب المنافسة لهم في هذه المنطقة. وهكذا قام هؤلاء الفقهاء بضرب المعركة بمجرد ان حاولوا التغلغل لدينا، كما ضربوا مختلف التيارات الشيعية، ولعل مثال الدولة الفاطمية دليل على ذلك. فبعد ان انصرف الفاطميون الى المشرق، تمت عملية التنظيف الكلي لهذا المذهب واجتثاثه في المنطقة، كما اجهز ايضاً على مختلف التيارات الفلسفية. فبالتالي، ان الاعلام المغربي هو جزء صغير من التراث الاسلامي الشمولي الذي يجب احياؤه اذا ما اردنا كمسلمين الاندماج ضمن تقاليد اسلامية.

واؤكد لكم انه امامنا الكثير من العمل للوصول الى النهوض على اكمل وجه بما تمثله هذه التقاليد، ويمكن ان نقول الشيء نفسه بالنسبة للبعد الفكري العربي، بالشكل الذي تطور عليه خلال القرون الاولى للاسلام.

ان المسائل التي اثارتها النخبة لا تتعلق الا بمصاعب بالدرجة الاساس، حيث انها لا تشق جميع الشرائح الاجتماعية، وذلك لسبب لغوي بحت. ونعلم اليوم ان هذا الامر لا يزال متواصلاً في المغرب او الجزائر بعربية فيها شيء من الصعوبة، نجد قسماً هاماً من السكان معزولاً عن فهمها. هذه حقيقة واقعة، علينا ان نفتح مجالاً للبحث واسعاً جداً يتمحور حول اربع نقاط، اربعة ابعاد رئيسية، وهذا ما اسميه الفضاءات التاريخية للمغرب

العربي. والمقصود بذلك كل ما مرت به هذه المنطقة، ليس انطلاقاً من التضامن الوظيفي: «دولة ـ كتابة ـ ثقافة سائدة ـ ارثوذوكسية»، هذا التضامن الذي يجعل من الثقافة الرسمية هي السائدة مما يسفر عنه ارثوذوكسية او تشابه ووحدانية الذوق في الأدب، ارثوذوكسية الناحية الجمالية من هندسة واثاث ومتاع... الخ. وبالطبع ارثوذوكسية دينية، التي تشكل وسيلة المراقبة من قبل الدولة لكل تظاهرات الفكر التي تقع تحت السيطرة السياسية لتلك الدولة.

مقابل هذا التضامن المتين الذي لا يشكل خاصة مغربية، وانما يغطي مجمل الفضاء الاسلامي منذ بروز الظاهرة القرآنية، ككتاب موحى به ومكتوب في آن واحد، وكظاهرة حضارية، مقابل هذا التضامن برز تضامن آخر، وهو المجتمع الانقسامي. ومنذ تلك اللحظة رأينا الفضاء ينقسم جدلياً الى شطرين. وكانت الجدلية الاجتماعية السياسية تتلخص في جدلين اثنين: جدل التضامن الأول المذكور، والجدل المقابل الذي لم يندثر يوماً من الايام منذ بروز الظاهرة القرآنية الى اليوم، وهو المجتمع الانقسامي، اي الثقافة الشفهية غير المكتوبة سواء أكانت بربرية ام عربية. ولا اقصد ابداً بالثقافة غير المكتوبة، البربرية فقط، بل اعني كذلك العربية الدارجة والتي تستعمل في كامل الفضاء العربي من طرف اللهجات الخاصة بمختلف السكان، ذلك ان الظاهرة القرآنية قد تصرفت بالطريقة نفسها ازاء هذه الثقافة. فقد تكلم القرآن عن الجاهلية بشكل ادى الى رسم خط انثروبولوجي بين مجتمع اعطي العلم في شكل مكتوب ومجتمع متوحش بالمفهوم الانثروبولوجي، لا يتقن الكتابة، وله تقاليد يجب تغييرها وفقاً للمفاهيم الجديدة للعلم. ولا ننسى كل ما يتبع ذلك من تنظيم سياسي وغيره من التنظيم.

كل ذلك يجعلنا نعتقد ان هذا الامر على درجة كبيرة من العمق. فهو ليس فكراً مغربيا فقط، وانما نظراً لكون المغرب العربي دخل ايضاً بدوره في هذا المدار، فقد ادى ذلك الى أن يجد نفسه غارقاً في هذه المعضلة نفسها التي يتعين علينا ان نفكر فيها. واذا تيسر لنا ان نفكر فيها بصواب بالنسبة للمغرب العربي، فسوف نتمكن من التفكير فيها بطريقة سليمة كذلك على صعيد الوطن العربي كله.

اذاً هناك تناظر بين المجتمع الرسمي لبث الثقافة السائدة المكتوبة، والمجتمع الانقسامي حيث الثقافة الدارجة الشعبية وحيث تعدد المعتقدات وتعدد الممارسات احياناً في صلب القبيلة الواحدة، ذلك التعدد الذي يرى فيه الرقيب او الفقيه ضرباً من الهرطقة او الكفر.

نجد اذاً تعارضاً بين هذه المعتقدات التي تشكل قوة دائمة التواصل طبعت المجتمع المغربي وكذلك المجتمع العربي والمجتمع الاسلامي الى اليوم. وما يتعين علينا هو فتح هذا الفضاء واستقراؤه من زاوية هذا الجدل الذي ذكرناه. ونذكر احد أول الكتب التي كتبت عن

المغرب العربي، وهو كتاب مارسيل بن عبو الذي حاول ان يقف في وجه القراءة الرسمية للتاريخ، الذي سمى: **المقاومة الافريقية للاحتلال الروماني**.

نفهم من هذا العنوان ان الكاتب يختار الشق الذي يريد النظر من زاويته والاخذ بوجهة نظره، حيث يقف الى جانب عموم المجتمع ولا ينحو الى التضامن المعروف «دولة ـ ثقافة رسمية... الخ» وهكذا يقوم بانتهاج الشك في كل ما كتب من طرف الشق الآخر للمعادلة الجدلية حول الفضاء المغربي المفتوح، لأن هذا الفضاء لا يكون مغلقاً الا عندما تكون قراءته عبر الزاوية الرسمية فقط، حيث التضامن بين الدولة والثقافة الرسمية. واعود ثانية لذكر ابن خلدون للقول بأن عمله كان وفقاً للنظرة الأخيرة التي ذكرناها. ونخلص الى القول بأن هذا العمل ـ قراءة الفضاء المفتوح ـ هو من واجبنا نحن الآن. وبالتالي يتعين علينا ان نفتح تلك الآفاق الفكرية، وان نشرع في نهج مسلك معرفي مغربي يتجاوز التعريفات الموروثة عن الادب الذي نعتبره ـ وذلك لأسباب عاطفية، وكذلك لأسباب متعلقة بايديولوجية خوض المعركة ـ اولياً ورئيسياً، لأنه عليه سيرتكز تحديد شخصيتنا ومعركتنا، واقصد طبعاً الأدب العربي والاسلامي.

انكم ترون ان استعمالنا لهذا الادب يخضع الى مراجعة شاملة وجذرية، وذلك منذ بروز الاسلام والظاهرة القرآنية التي تلعب اليوم ـ تحت ضغط المشاكل الجديدة لمجتمعاتنا ـ دوراً لا يتعلق بالدين بتاتاً، ولا صلة له ـ حسب رأيي ـ بالثقافة، وانما تلعب دوراً ايديولوجياً محضاً. وهذا الدور يبعدنا أكثر عن مهمة التكفل بأنفسنا والمهمة المتمثلة في قراءة فضائنا بطريقة حرة.

اختتم مداخلتي بالتعبير عن شيء هو من قبيل العزاء والحزن في آن واحد. ان المغاربة فعلوا ما فعله اخوتنا في المشرق، حيث قام كل قطر ببعث اكاديميته الخاصة به. وهكذا نحن الآن، دار الحكمة في تونس، والاكاديمية الملكية في المغرب، ولنا كذلك اكاديميتنا في الجزائر. هذه هي الدولة ـ الامة، فبعد كل التجارب المعاشة في الوطن العربي، حيث انشئت اكاديمية دمشق في عام ١٩٢١، واكاديمية القاهرة في عام ١٩٣٣، واكاديمية بغداد في عام ١٩٥١ و١٩٥٢، واكاديمية الأردن بعد ذلك بقليل، بعد كل هذه الاخطاء، وبعد صيحات المثقفين امثالنا، فقد كتب طه حسين صفحات رائعة حول هذا الموضوع، للاحتجاج على هذا التشرذم المتأتي من الغباء القطري. هذا التشرذم الذي يمنع المثقفين العرب من ان يلتقوا جميعاً في صلب اكاديمية عربية واحدة وانصرفوا الى مشاكلهم التي هي المشاكل نفسها، وان نحاول المضي قدماً بكامل المسؤولية الادبية. عوضاً عن هذا، يتم التشبث بالاكاديميات القطرية، وكلكم تعلمون كيف تعمل هذه الاخيرة... انه فقر مدقع، اقول ذلك بصوت مرتفع، وفقر محمي رسمياً. نعم هكذا هي الأمور، انه امر محزن، لكن مقابل ذلك نشعر

بنوع من الامل عندما نرى مثل هذه المبادرة التي تحفزنا اليوم والتي سهر على اعدادهـا شباب في مقتبل العمر، بواسطة امكانيات يعلم الله كم هي متـواضعة ـ لـذلك رغم الجـو القاتم، فإن هذه المبادرة تثبـت ان مثل هـذه اللقاءات بـين المثقفين التي تـسمـح بتداول الكـلام، امر ممكن القيام. ولهذا الـسبب قلت ان هناك شيئاً من العزاء والحزن في آن واحد.

المـُناقشات

١ ـ مصطفى الفيلالي

اود ان اتوجه بجزيل الشكر الى صديقي د. محمد اركون الذي يغوص كعادته، دون التعثر في الطريق، الى عمق التساؤل وعمق الموضوع. وفي اعتقادي ان كلام المحاضر وان كان من الصعب تلخيصه في نقطة او نقطتين لأنه أثار تساؤلات متعددة، وفيه تحديات كبرى للفكر المغربي، في اعتقادي ان هذا البيان يشكل الجواب او بعض الجواب عن التساؤل الذي ختم به د. محمد عابد الجابري محاضرته. فقد تساءل عن المراجع الحضارية التي ينبغي ان نؤسس عليها النظرة الفكرية لبناء مشروع المغرب العربي حتى لا يكون هذا المشروع كما كان قائماً من قبل على الاعتبارات السلبية، اي رفض الغير دون الالتفات الى الذات والى ما كان يشكل مقومات الذات. فعندما فقد هذا الغير النظر، والسلبية التي كان يقوم عليها، اصبح في متاهة يتساءل عن ركيزة اخرى وعن مرجع بديل. ان البيان الذي تفضل به د. محمد اركون ـ في اعتقادي ـ هو توجه نحو ايجاد البديل الفكري والثقافي والحضاري الذي ينبغي ان نعيد به بناء المشروع المغربي كمشروع حضاري اساسي. ولست ادري لماذا تحاشى المحاضر التلفظ بعبارة «حضارة»، اذ ان المسألة اساساً هي قضية حضارية وقضية موقف من الحضارة، وقضية اضطلاع بذاتيتنا اضطلاعاً حضارياً عبر المقومات التاريخية والفترات التاريخية التي مرّت بها هذه الذاتية.

٢ ـ الطيب السوعي

اشكر د. محمد اركون على هذا العرض الفكري الصلب. وقد لفت انتباهي تعرضه لمقياس الفهم او المنظار الذي يرى به المغرب والذي كان دائماً مطبوعاً بالنظرة الآتية من

الخارج. وما سأقوله ليس تساؤلاً وانما اقرار بالحقيقة. اذ كيف يمكن ان يكون الامر غير ذلك في مغرب التعددية الذي نعرفه. فالمغرب هو ذاته وغير ذاته. ولعل ذلك مرتبط بنقص الكتابات التاريخية عن المغرب العربي. وهذا النقص سببه الاعتقاد الراسخ بنقاوة المغرب وبوحدته وخصوصيته. والواقع مغاير بصفة جذرية، هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى، ذكرت أن ابن خلدون ما هو الا مقلد. قد يكون هذا صحيحاً في المجال الفقهي. ولكن يبدو لي ان كتاباته حول تاريخ البربر تنم عن حرية فكرية لا نجدها في الكتابات التاريخية العربية الأخرى التي هي تنضوي فعلاً تحت صف ايديولوجية «الدولة ـ الكتابة».

٣ ـ محمد اركون يرد

اشكر السيد مصطفى الفيلالي على الكلمة التي تفضل بها، متمنياً ان نتوصل الى انجاز ما نريد عمله سوية، واعرف انه يناضل في سبيل ذلك منذ مدة طويلة. واتذكر اننا التقينا منذ ستين بملتقى تم في تونس، وارجو ان يتكرر ذلك، وان تكون اللقاءات متصلة حتى يكون هناك تواصل فيما بيننا، في صلب اكاديمية مغربية. فإذا كانت حكوماتنا المغربية لا تريد تكوين مثال هذه الاكاديمية، فإنني اتمنى ان تكون هناك مبادرة متمردة، كالتي كانت وراء تنظيم هذا اللقاء، حتى تبرز للوجود اكاديمية مغربية تتم فيها مثل هذه الاشغال، وتكون بمثابة المؤسسة الحرة والمفتوحة، والجامعة الدائمة لدراسة ما يتعلق بأمورنا. هذه فكرة اطلقها بصفة عفوية، وقد حلمت بها كثيراً واوردتها في احاديثي الخاصة عى ان تكون بذرة طيبة وتخصب فيما بعد.

اما فيما يتعلق بالتعقيب على ما قلته، فأقول بأنني لم ارفض ما هو موجود حالياً باسم اسطورة تاريخ نقي، بل من اجل نظرة واضحة جداً لما يتعين علينا عمله، اذ انني لم اقل كل ما يجب قوله، وكنت انتظر مداخلاتكم واسئلتكم لتكملة ما اريد تبليغه. هناك علوم ثلاثة يجب تطويرها في المغرب العربي، ذلك لأن الحكومات الحالية بايديولوجية «الدولة ـ الامة»، كما تعمل حالياً، تمنع تطور مثل هذه العلوم التي هي علم الاجتماع، علم السلالة وعلم الانسان، ونضيف اليها بطاقة لغوية للمغرب العربي. لقد هاجمنا كثيراً الادب الاستعماري، وهو اهل لهذا الهجوم، الا ان هذا الادب يشتمل على امور تهمنا. واذكر مثالاً أود ان يتكرر ويتعدد بين صفوف الشبان الذين يقومون بإعداد رسائل الدكتوراه، هذا المثال هو «نص تكرونة» الذي اعده ويليام مارسي، حيث قام هذا الاخير بزيارة تكرونة، وهي قرية في الجنوب التونسي، في بداية هذا القرن، وجمع عدداً من النصوص من افواه التونسيين الذين يعبرون عن حياتهم اليومية. لم ينصرف الى قراءة ابن عذاري او حتى ابن خلدون او غيرهما، بل عاش مع اهل تكرونة وقضى فترة رائعة ـ لقد قال لي ذلك ـ وكانت الخلاصة نصاً متبوعاً بمنجد ضخم على شكل دراسة سلالية ـ لسانية ذات قيمة لا تضاهى. ان مثل هذا العمل

ليس اسطورة، بل عمل مجسد. وانما، كلكم تعلمون كيف تتم عندنا مراقبة علم السلالة وعلم الانسان، وكيف تعمل اقسام العلوم الاجتماعية في جامعاتنا، كيف يتم رأساً الغاء اي منظور سلالي للمجتمع على انه منظور استعماري يهدف الى ايقاظ التفرقة ومشكلة الاقليات. . . الخ. ان هذه العلوم تندرج دون مواربة ضد الفكر الرسمي الحالي، وكذلك ضد النظرة الفقهية الى مجتمعنا، اذ ان هذه الاخيرة هي النظرة ذاتها التي حددها القرآن عندما تعرض الى الأعراب الذي قعدوا عن الجهاد - واقرأوا سورة التوبة بتمعّن - حيث وضع القرآن نظرة فقهية للتاريخ والمجتمع، وحيث ان المجتمع الاسلامي سيبقى على هذا الاساس الفقهي، وسيحرك ايضاً على أساسه خلال عدة قرون. وان الدولة الحالية، تعمل اليوم بالطريقة نفسها، لكن بفكر دنيوي وليس ديني. أي فكر مقتبس من الايديولوجيات القومية التي سادت في القرن التاسع عشر في أوروبا، ومتسربلة بطلاء اسلامي لكي تحسن تغطية العملية. ان هذه اللغة الايديولوجية هي التي تتواصل نيابة عن النظرة الفقهية - التي لازمت مجتمعاتنا خلال فترة الخلافة الاسلامية والسلطنة العثمانية التي اطاح بها كمال اتاتورك.
هذه هي الحقائق الفكرية، ولكي نواجهها، ليس امامنا الا استعمال الوسائل التي توفرها لنا العلوم الاجتماعية الحالية وعلوم الانسان الحالية. والبطاقة اللسانية التي لمحت اليها، هي مدخل ضروري - على طريقة ويليام مارسي - لتجميع مصادر لم نجمعها قط، حول واقع الفضاء المغربي كما أراه، بقطع النظر عن الانقسامات الفكرية التي ذكرتها.

اما ابن خلدون، فلا بد من قراءته عن كثب. فهو مثقف يندرج ضمن التقسيم الذي قدمته. وقد تحدث فعلاً عن القبائل البربرية، وعن عدد من المشاكل الاجتماعية، الا انه قام بذلك دوماً ضمن افق الدولة الاسلامية، كما هو محدد بالنسبة اليه، اي حسب الافق الاشعري المالكي، ذلك انه كان من الناحية الفقهية اشعرياً ومالكياً. وكان تكوينه الثقافي ينتمي الى التضامن الوظيفي بين الدولة والثقافة الرسمية، وبالتالي، يمنعه من تخطي الحدود والنظر الى التاريخ من الزاوية المقابلة بصفة كاملة. كما اضيف ان الفكر التاريخي لإبن خلدون كما حدده عبر المقدمة، يجب ان يتم تصحيحه عندما تتوافر دراسة جدية - وهذا ما لم يحدث الى الآن - حول الطريقة التي سرد بها التاريخ في كتاب العبر. ذلك اننا لم نقرأ بعد الكتاب، بل مقدمة كتاب العبر. فهو يتناول التاريخ مثل من سبقه من المؤرخين.

٤ - عبد الرحيم

حول مفهوم المسؤولية الثقافية، أود أن افهم ما هو المقصود بمعنى هذه العبارة. وقد شعرت بنداء حقيقي الى اعادة الاعتبار الى التراث الثقافي التاريخي للمغرب العربي. لكن لا ارى هناك وجوداً لما يربط بين ذلك وبين المشروع المغربي الوحدوي حاضراً ومستقبلاً. ويبدو لي ان رد الاعتبار هذا، هو مسيرة هامة وسيكون عملية طويلة، وربما مسيرة قسرية في بعض

الظروف. واود - فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين رد الاعتبار المقام والضرورة، أن اعرف تلك العلاقة فيما بينها وبين الوحدة المغربية.

٥ - فرج معتوق

اني اشاطر د. محمد اركون الفكرة التي ادلى بها والتي تقول بأن التفكير في المغرب العربي لا يمكن عزله عن المحيط الذي يسبح فيه، المحيط المسيطر، أي الوطن العربي، والمحيط الأكبر، وهو العالم الاسلامي. وفيما يتعلق بالمشروع المغربي، وكيفية التفكير فيه من موقعنا كمثقفين، لقد اخذنا هذه الفكرة عمن عاشها من الرعيل الأول، اذا جاز التعبير، وذلك في عهد الحركة الوطنية وحرب التحرير.

وعندما نرى لغة مثل اللغة الفرنسية، تنجز سنوياً العديد من المناجد، وتقوم كذلك سنوياً بايجاد وادخال عشرات من الكلمات الجديدة والتخلص من العديد من الكلمات الأخرى، وعندما نرى كامل بلدان المغرب العربي الخمسة لا تنتج خلال سنوات ولا منجداً واحداً، حينها نرى مدى فقر هذا المشروع، الذي يمكن ان يجمع مثقفين يفكرون في شحذ هذه اللغة التي هي ليست وسيلة تخاطب فقط، بل كذلك محملاً حضارياً، نفكر فيه ونتعامل معه يومياً.

وأعود الى مسألة الحدود بين بلدان المغرب العربي، فنلاحظ مدى تزايد صلابتها ومتانتها في ظل الدولة - الامة، واصبح حتى اولئك الذين يحلمون بالمغرب العربي وبنوع من التمرد، فاقدين للجرأة الادبية والشجاعة التي تدفعهم الى التجاوز والقفز فوق تلك الحدود، وخلق المؤسسات الموحدة الضرورية. ولعل هذا اللقاء الذي نحضره جيعاً الآن يكذب ما اقوله، وهذا لحسن الحظ، وربما يكون ذلك بديلاً للواقع كما ذكره المحاضر من وجود بين الحكمة في تونس واكاديمية اخرى في دمشق وأخرى في الرباط وهكذا. . . اذاً فالمطلوب في المرحلة القادمة من المثقفين هو القفز والتمرد بكل شجاعة فوق الحدود القائمة والتفكير جيعاً فيما يمكن أن يكون عليه المغرب العربي في الغد.

٦ - برهان غليون

أود أن اقول اني اعجبت كثيراً بمحاضرة صديقي د. محمد اركون. واني اشاركه في الكثير من الأفكار. الا انني لا اشاطره الرأي في إقامة نوع من القطيعة المطلقة بين شكلين من أشكال التضامن: من جهة، الدولة - الكتابة الرسمية، ومن الجهة المقابلة المجتمع والكتابة الشعبية. . . الخ. اعتقد انه يمكن القيام بهذا التحليل في زمن الأزمة، لكن لا يمكن القيام به أو هو لا يصلح ولا يستقيم من وجهة نظر الحقب التاريخية الطويلة وعلى صعيد الاتجاهات العميقة والثقيلة. ذلك ان الدولة تلعب دوراً في هيكلة المجتمع المدني،

حيث تعطي البعد الثقافي وحق الانسـاني مكانته ووظيفته. لهذا، فإنني ارى انه لا بـد من ان نلتمس وجود علاقـة جدليـة بين الـدولة ومـا هو رسـمي ومـا هو شـعبي، وأن لا نـنظر اليهما باستمرار وفي كل الظروف كطرفي تـناقض مطلق وعدائي.

٧ ـ محمد اركون يرد

ما اقصد بالحزم العلمي أو الصرامة العلمية هو كالتـالي: اننا نعيش في عـالم عاطفي، بحيث أن ايديولوجية المعركة تستند اساساً الى الطاقة العاطفية للجماهير. اذ تقدم الى الجماهير قيم محـركة ومعبئـة مثلما يتم تصور تلك القيـم، من قبـل التصـور الاجتـماعي. ويثبـت علماء الاجتماع وعلماء الانسـان ان لكل مجتمع تصوراً معيناً خاصاً به. ولكي يتم تعبئة مجتمـع ما في سـبيل معركـة، لا بد من مخـاطبة ذلـك التصور وليـس مخـاطبة العقـل: ذلك أن العقـل بارد فيحكم على التعبئة بالبرود. ومن هنا تأتي الخصومة القائمة بـين البـاحث العلمي الـذي يقدم اسئلة محرجة، لأنه يكشـف ذلك القناع الذي يقـدمه الخـطاب الايديـولوجي ليجعـل الامور والحالات مقبولة، ولكي نقبل بالموت في سبيل ما يقدم على انه قيم عليا.

ان الخـطاب الاسـلامي المعـاصر، كـما يعمـل منـذ القـرن التـاسـع عشـر، أي عهـد السـلفيين، وبخاصـة منذ السـبعينـات، هو خـطاب عاطفي، يـطرح القيم الدائمـة والخالـدة للاسـلام، وذلك للزج بالمناضلين في عمليات سياسية على الشـكل الذي نعرفه اليوم.

في هذا السـياق بالذات، يتعين على عالم الاجتماع والانسـان والمؤرخ ان يعمل. وعندما يقوم المؤرخ اليوم بقراءة التاريخ، فإنه لا ينظر الى تعاقب العائلات الحاكمة، وهذه الـظواهر السـياسيـة، وانمـا يهتم بـالتصـور الاجتـماعي حتى في المجتمعـات المـاضيـة. ان الحـركـات الاسماعيلية مثلاً قامت سـابقاً باستعمال الـوسائـل التعبويـة نفسـها. ان الحـزم الثقافي والامـانة الثقـافية يتمثـلان في بذل مجهـود حقيقي للسيطرة عـلى النفس في سـبيل عـدم المسـاهمـة ـ على الاقل في لحظة التحليل ـ في الهبّة العاطفية التي تستحوذ على كل انسـان. فـالمؤرخ ما هـو الا جزء من مجتمعه، وكذلك سـائر المثقفين. لذلك فهم ذوو عاطفـة ويهتزون وتـأخذهم الحميـة مثل بقية المواطنين. ولكي يكون للتحليل حظ من النجاح يتعين عـلى هؤلاء ان يحافـظوا على شيء من الهدوء والبرودة، وهـذا ما اقصـد به من وراء الحـزم الثقافي، واني اذ احـدثكم عن ذلك، فإنما اقوم به عن تجربة شخصية ومهنية.

اما السـؤال الثاني والمتعلق بالعلاقة بين اعادة الاعتبار الى الـتراث الثقافي ومـا يمكن ان نفعله اليـوم في سبيل مشـروع المغـرب العربي. حـول هذه المسـألة اقـول إن العـلاقـة اكيـدة وواضحة، اذ يتعلق الامر باعطاء محتوى ايجابيـاً وواضحاً وعقـلانياً قـدر الامكان، الى جميـع المشاكل المطروحة اليوم على صعيد المغرب، بـطريقة تـسمـح بإنضـاج التفكير السـيـاسي حول

معطيات يعترف بها ضمن حقيقتها الموضوعية وليس ضمن اثارة اسطورية تحرك الجماهير التي تكتشف فيها بعد خرافية تلك المعطيات. وقد ابرز د. محمد عابد الجابري ذلك، عندما تعرض الى فكرة المغرب العربي كما كان يتم تصويرها في فترة النضال من اجل الاستقلال على اسس عاطفية، ولكنها فارغة من اي محتوى، ومن اي عملية تمثل تاريخي وتشخيص ثقافي. هذا في الوقت الذي يجب فيه اعطاء محتوى حقيقي ومادي ومعايش. وبالتالي، الحد من الجزء المرجعي الاسطوري والخيالي للماضي. وهذا عمل ايجابي جداً للعمل السياسي الحالي وكذلك بالنسبة الى شباب المغرب العربي، وكما في البلدان الاسلامية، حيث نجد اكثر من ٦٠ بالمائة من السكان عمرهم اقل من ٣٥ سنة. ونتساءل: ماذا يقدم لهؤلاء الشباب، وما هي الفكرة التي يملكونها عن ماضيهم وعن مجتمعهم؟ ان من الواجب أن نعطيهم شيئاً، ولا بد ان يكون هذا الشيء دقيقاً قدر الامكان، وليس اساطير خرافية. اذ ان هذا العمل يكتسي درجة أولى من الأهمية، لا تقل عن اهمية الخبز اليومي. فتقديم افكار واضحة يساعدنا على الوقوف والمضي قدماً في تاريخنا، حتى نتمكن من الرد على كل الدعايات التي تستهدفنا بكامل المسؤولية، وليس عبر هبّات عاطفية تنتهي الى نتائج سلبية نحن بصدد رؤيتها.

اني اتفق من جهة أخرى مع الطرح القائل بضرورة الشجاعة في القول باللغة العربية مباشرة، حتى يتسنى تطوير اللغة في الوقت نفسه مع تطور فكرنا. وهذا ايضاً يشكل باباً هاماً يتعين الخوض فيه، ولي الكثير مما اقوله لولا ضيق الوقت الذي لا يسمح بذلك الآن.

وفي النهاية، لقد قمت بإثارة جدلية، حيث ان الدولة يمكن في لحظة من اللحظات ان تطمح الى ان تشمل مجمل المجتمع وان تشده الى سياسة معينة. الا أن ذلك لم يحدث عبر التاريخ الا في حالات نادرة. وعندما ننظر الى تاريخ الخلافة والسلطنة وما يجري اليوم، نتأكد من أن الجدل لعب غالباً في صالح الحالة التي تمثل التضامن الوظيفي «الدولة ـ الثقافة الرسمية». لكن كان ذلك جدلياً، إذ لم أجعل هناك طلاقاً كلياً. ونحن نعرف جيداً بالمغرب الاقصى الوجود المتناظر بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة». وهذا بالضبط ما اردت ابرازه من خلال مواجهة الصيغتين.

٨ ـ محمد حربي

فيما يتعلق بالحزم الثقافي (الامانة الثقافية) فإن طريقة طرح المسألة لا يمكن دراستها بمعزل عن ظروف انتاج المثقفين، وعن نوع التبادل الذي يمكن ان يقوم بينهم، اذ يحدث أن يكون هناك مثقفون لامعون، يعرفون كيف يدمجون المفاهيم الجديدة، لكن ذلك للسماح بمواصلة الانتاج الاجتماعي وليس لتغييره. وهذه ظاهرة منتشرة في البلدان العربية الى درجة انه حينما نقرأ بعض الكتب نتساءل في أي عالم نحن نعيش.

٩ ـ محمد اركون يرد

ليس لي ما اقوله تعقيباً على ما سمعناه لأنني متفق معه تماماً. لهذا السبب تحدثت عن المسؤولية الثقافية. وهذا مثال على ذلك. اذ على المثقف عندما يتكلم ان يقوم دوماً بنقد ذاتي لما يقوله حتى لا يسقط في العطب. ويتعين عليه الا يتوجه بخطابه الى الآخرين، وكأنه قد خلص من حل جميع تناقضاته كشخص مساهم في النقاش. فهو ينتمي ـ كما قلت ـ الى مجتمع، ويشارك في ظاهرة تكرار الانتاج، وهذه الظاهرة تتواصل دائماً اذا لم يحقق عودة الى الذات ليحاول تحقيق تلك المسؤولية الثقافية، عبر التحليل الذي يجب ان يتجاوز جميع الحدود الموروثة او الحواجز التي يجد نفسه امامها.

الفصل الثالث

النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي

د. علي اومليل (*)

هناك مستويات لفكرة المغرب العربي لدى النخبة في فترة الاحتلال. المستوى الاول تعكسه بحركة التضامن المساندة بين افراد وجماعات مختلف اقطار المغرب ازاء احداث معينة. ويمكن ان نذكر كمثال على ذلك المغاربة الذين تطوعوا للمساهمة في صفوف انتفاضة الامير عبد القادر، كبو معزة من منطقة وزان، وبوزيان وغيرهم. كما نستطيع ان نذكر بتضامن المتطوعين من تونس الى جانب اخوانهم الليبيين ابان انتفاضة طرابلس عام ١٩١١.

ونذكر ايضاً ثورة التضامن التي قام بها العمال المغاربة في الدار البيضاء ضد اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد عام ١٩٥٣.

هذا المستوى سوف لن اتطرق اليه. اما المستوى الآخر الذي اخترته فهو كيفية تشكيل هذه الفكرة على يد نخبة. واقول نخبة باعتبار انها كانت اقلية مثقفة بين الحربين العالميتين، وكذلك مُسيَّسة. ولقد كفاني د. محمد عابد الجابري بفضل مداخلته الكثير من المشقة وسهّل عليّ المهمة، بما تعرض اليه من نقاط كثيرة تتعلق بهذه المرحلة لعمل الحركة الوطنية ومفهومها لفكرة المغرب العربي على طول مختلف الفترات التي مرت بها.

اذن، يتعلق الامر بفكرة المغرب العربي او «المغاربية» ـ حسب العبارة الرائجة الآن ـ كما تصورتها النخبة المتعلمة والمسيَّسة التي انشأت الحركات الوطنية في أقطار المغرب. فلقد كونت هذه النخبة تصوراً لوحدة بلدان المغرب، هذا التصور لا يزال ساري التأثير الى الآن، وهو الذي آل الينا من ماضي الحركة الوطنية. فما هي خصائص هذه الفكرة كما كونتها النخبة المغاربية؟

(*) استاذ في جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

رغم هذا الاستناد التاريخي، ان فكرة المغرب العربي ووحدته عند النخبة الوطنية خلال العهد الاستعماري فكرة لها طابع جديد لا نجد لها مثيلاً في التاريخ رغم اننا نعتمد على التاريخ لتبريرها. ورغم حداثة هذه الفكرة، فإنها بقيت عامة واختزالية لا تدخل في التفاصيل، ولا تطرح المشاكل، وهذا عائد الى الظرفية التي وجدت فيها والتي كانت تقتضي تكتيل الجهود في بلدان المغرب العربي، أو بالأحرى تكتيل جهود هذه الشخصيات المتسيّسه والوطنية لجمع الصف وتحقيق النصر المشترك. اذاً لم تكن فكرة المغرب العربي لدى النخبة السياسية المغربية، فكرة منظمة ولا مبرمجة ولا مندمجة ضمن برنامج كل حركة من الحركات الوطنية او كل حزب من الاحزاب الوطنية. اي ان كل حزب احتفظ ببرنامجه الخاص وقضاياه وتعامله الخاص مع السلطات الاستعمارية المحلية. وهذا يعني ان الحركات الوطنية بما فيها الاحزاب السياسية في بلدان المغرب، نشأت وتطورت كل على نمط مستقل، كما اتخذ كل حزب لنفسه مساره الخاص، اما وحدة المغرب العربي، فقد ظلت مجرد شعار يطرح من طرف هذه الاحزاب خلال مناسبات معينة تكون في غالب الاحيان مناسبات لجمعية. ورغم اقتصار فكرة المغرب في عهد الاستعمار على الشعارات، فإن هذا كان كافياً لأنها قامت بالدور المطلوب، وهو دور التضامن المشترك تجاه الخصم المشترك. اي ان هذه النخبة التي كونت فكرة المغرب العربي لم تضطر للدخول في التفاصيل، وذلك لأن هذه التفاصيل بطبيعة الحال، لم تكن مطروحة، كما انها لم تطرح المشكلات لأن مشكلها الوحيد آنذاك هو الوجود الاستعماري وكيفية التخلص منه. استطيع القول إن وحدة المغرب لدى نخبة الحركة الوطنية كانت مجرد شعار تضرب به مواعيد معلومة، واهم هذه المواعيد كانت مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا، كمؤتمر تلمسان الذي انعقد عام ١٩٣٥ ومؤتمر عام ١٩٣٧ الذي ترأسه شكيب ارسلان والذي حضره ممثلون عن نجم شمال افريقيا، والحزب الدستوري الجديد، وكتلة العمل الوطني المغربية. على كل حال، كانت مؤتمرات جمعية طلبة شمال افريقيا سواء انعقدت في باريس ام في تونس ام في الجزائر، ولم تتمكن من عقد مؤتمر في المغرب، كانت هذه المؤتمرات تشكل مناسبات لذكر وحدة المغرب العربي والتلويح بالشعارات وطرح برامج عامة كضرورة توحيد التعليم وضرورة الاعتناء باللغة العربية. هذه هي باختصار الشعارات، ولكن المهم هو انها كانت تطرح كشعار تضامن. كذلك بالامكان الرجوع الى مناسبات اخرى، وقد تعرض لها د. محمد عابد الجابري صباح اليوم، مثل مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة، وكذلك لجنة تحرير المغرب العربي. وهذا فيما يتعلق بالتجمعات التي كانت تشكل مناسبات لطرح وحدة المغرب العربي كشعار فقط، بإمكاني ذكر مناسبات اخرى طرحت فيها فكرة وحدة المغرب العربي وتتمثل في لقاءات بين الزعماء، ومنها عندما منع علال الفاسي من دخول المغرب بعد مغادرته له، وقدومه الى فرنسا حيث قضى سبعة اشهر هناك، قابل خلالها فرحات عباس وتناقشا حول قضية الاندماج التي كانت مثار سؤاله. كما التقى بمصالي الحاج وتداولا هذه المواضيع، رغم تهويل هؤلاء لحجم هذه

اللقاءات في كتابتهم لمذكراتهم، حيث يصفون هذه الفترة بفترة تنسيق، في حين انها لم تكن سوى مجرد لقاءات يصدرون على اثرها بيانات مشتركة.

ولكن رغم اتخاذ كل حركة وطنية وكل حزب من الاحزاب المغاربة في فترة الاحتلال طريقاً خاصاً به، وانعدام علاقات عضوية تنظيمية بينها، رغم هذا حدثت لقاءات يمكن تسميتها بلقاءات موضوعية وهذه الحركات والأحزاب تتشابه في طرحها للاشكاليات العامة. لن اطيل في استعراض تاريخ هذه الحركات الوطنية لبيان خصوصية كل منها وقيام كل حزب بشق طريقه. ومع ذلك كان الالتقاء موضوعياً حول قضايا معينة، الأمر الذي ادى الى تشابه خطط العمل، رغم غياب التنسيق التنظيمي. وآخذ مثالاً عن الجزائر، حيث دخلت النخبة الجزائرية المتعلمة العمل السياسي في بادىء الامر للدفاع عن المساواة في الحقوق السياسية والمدنية مع المحافظة على قانون الاحوال الشخصية. فمن صدور قانون عام ١٨٦٦ الذي سمح للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات البلدية، شريطة ان يكونوا مسجلين في اللوائح، وان تتم الموافقة على هذا التسجيل من طرف السلطات الفرنسية، والى غاية صدور مشروع «بلوم - فيولات» عام ١٩٣٦. وخلال هذه الفترة اقتصر عمل الجزائريين في فض هذه الاشكالية، حيث كان هناك معارضون لما تدافع عنه النخبة الجزائرية، والتي كانت فعلاً تسمى نفسها «النخبة والمتطورون». أما الامور التي كانت تدافع عنها هذه النخبة فكانت تتجلى في كيفية تطوير وتحقيق مكاسب الشرعية الفرنسية، أي ما تسمح به القوانين الفرنسية نفسها، دون التفريط في الجزائرية، وبخاصة الدين. وكان المستوطنون يرفضون ذلك، حيث انهم كانوا يقولون إن الدولة الفرنسية واحدة لا تتجزأ، أي على الجزائريين ان يقبلوا المواطنة، فهي كل لا يتجزأ.

اما الحزب الحر الدستوري والحركة الوطنية المغربية، فهما ايضاً اعتمدا على اطار الشرعية الاستعمارية حتى يتمكنا من شق طريقهما داخلها. وكان مدار الصراع والنزاع في تونس والمغرب هو مسألة السيادة، اي ان الحماية وعقودها (فاس وباردو والمرسى) لم يلغيا السيادة، وانما كانت تنص على تفويض لتطبيق اصلاحات. ونجد مثالاً على ذلك في كتاب تونس الفتاة للثعالبي، حيث كان جوهر ما قاله، إن عقد الحماية لم يلغ السيادة الداخلية للباي، وان عقد الحماية لم يلغ دستور عام ١٨٨١، وينبغي العودة الى هذا الدستور الذي يكرس السلطة الحقيقية ولا يضع حداً للسيادة. كذلك لعبت الحركة الوطنية المغربية ورقة السيادة هذه، وهنا يكمن سبب التحالف بين الحركة الوطنية والملكية المغربية.

هناك خصم مشترك، يتمثل في السلطات المحلية بالنسبة للمخزن، اي السلطة المغربية، وهو الاسلام الشعبي والطرقية بالنسبة لكل من السلفية المغربية وبالنسبة للمخزن ايضاً.

فالسلفية تدافع عن اسلام العلماء مقابل الاسلام الشعبي، والملكية المغربية ايضاً ضد الطرقية منذ ظهورها. وهذا ما يفسر تأييد الملكية المغربية منذ القرن الثامن عشر للحركة الوهابية. لذا وقع التقاء لمحاربة الطرقية. اذاً شأن هذا التحالف ان يضرب السلطات المحلية ويجعل الحركة الوطنية المغربية تلعب ورقة السيادة، حيث ان العقد الذي وقّع بين الملك ممثل البلاد وبين السلطة الفرنسية لتطبيق اصلاحات، لم ينف السيادة. لذا، نجد انه خلال الثلاثينات تكونت حركات كحركة مطالب الشعب المغربي التي تأسست عام ١٩٣٤ والتي تحولت في عام ١٩٣٧ الى الحزب الوطني. قامت هذه الحركة وغيرها بسبب وجود عقد بين الطرفين بتطبيق اصلاحات، واعتبار فرنسا احد الطرفين الذي اخلّ بالعقد. لذا، فهي تطالبه بأن يلتزم بالعقد ويطبق الاصلاحات. وعندما لم تستجب فرنسا لذلك، طلبت من الطرف الثاني، اي الملك، فسخ العقد، وهذا هو جوهر وثيقة الاستقلال التي قدمت عام ١٩٤٤. وملخصها ان يلغي الملك العقد ويسترجع السيادة ويطبق بنفسه الاصلاحات. اذاً نجد هنا ان الجميع لعب ورقة الشرعية القانونية الاستعمارية، ان شئتم، وتحرك داخلها. هذه هي اللقاءات الموضوعية لكل الاحزاب المغاربية رغم ان كلاً منها يكون مستقلاً عن الآخر، مما ادى الى تشابه طرق عملها. كما كانت هناك لقاءات موضوعية حول الاحداث التي يشهدها العالم حيث يكون رد الفعل مشابهاً. فعندما اعلن ولسون مبادئه الاربعة عشر، قام الوطنيون التونسيون برئاسة الثعالبي، كما قام سعد زغلول في مصر بتشكيل الوفد للمطالبة بتطبيق هذه المبادىء. كذلك قامت حركة في الجزائر قادها الامير خالد بن عبد القادر مع بعض من الضباط بالمطالبة نفسها. وكذلك كان لقيام الظهير البربري في المغرب عام ١٩٣٠ والمؤتمر الكنسي في تونس والاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ردود فعل ومواقف مغاربية متشابهة. كما ادى وصول الجبهة الشعبية في فرنسا الى الحكم عام ١٩٣٦ الى بناء آمال عظام، حيث تأسست احزاب عديدة وحركات للمطالبة بالحريات العامة والصحافة وغيرها في تونس والجزائر والمغرب. هذه هي فكرة المغرب العربي واللقاءات الموضوعية والتشابه الموضوعي في الخطط التي وقع اتباعها. استطيع القول إن تصورنا لفكرة المغرب العربي لم يتطور كثيراً منذ ان تبلورت على هذا النحو الذي اشرت اليه. طبعاً كان الماضي يمثل المبرر الاساسي لاثبات حقيقة هذه الوحدة، وهو الذي كوّن لدى بلدان المغرب اسس التوحيد هذه، وحدة اللغة وهي العربية، ومذهباً دينياً واحداً وهو المذهب المالكي اضافة الى تشابهات اخرى يبحث عنها. اما المستقبل، فلم يطرح بجدية، ليس لان الحركات الوطنية اعتبرت افق الاستقلال افقاً كافياً في حد ذاته فقط، بل ولأنه حصلت قناعة لدى هؤلاء، تتمثل في ان الوجود الاستعماري كان السبب في هذه التجزئة، وانه بزوال الاستعمار ستتحقق وحدة المغرب العربي. لكن ومع اتفاقيات الاستقلال والتي اشار اليها الاخوان الذين تدخلوا هذا الصباح، تكونت هذه الدول الوطنية وانشغل كلّ ببناء دولته، ولكن ومع

ذلك ظلت قضية وحدة المغرب العربي تطرح تماماً كما كانت تطرح في السابق، اي تذكير بالماضي المشترك ووحدة اللغة وغيرها، وانه لا بد من تحقيق هذه الوحدة المغاربية في المستقبل، وكأن فكرة وحدة المغرب العربي بديهية بحد ذاتها. وظلت تطرح كشعار اختزالي دون طرح المشاكل المتعددة، كالمشكلة الثقافية او مشكلة مستقبل المؤسسة السياسية. كان لشعار الوحدة رغم اختزاليته دوره المفهوم في عهد الاستعمار. وبعد ان تغيرت هذه الظروف اصبح يطلق اما للاستهلاك او حاملاً لأمل غامض. وكما اعتبرت النخبة الوطنية في الماضي الاستعمار سبب تجزئة المغرب العربي وانّ بزوال هذا الاستعمار يتوحد المغرب، شاع فيما بعد ان المعرقل الرئيسي لتحقيق وحدة البلدان المغربية هو الدولة القطرية نفسها، الوجه السلبي لمثل هذا الاعتقاد. سأطرح هنا افتراضاً، واتمنى ان تتيسر الفرصة لمناقشته بعد، هو الترسيخ في الاذهان لتعارض بين الوحدة المغاربية ووجود الدولة الوطنية، وهذا يمكن ان يطبق على الوحدة العربية نفسها، اي ان هذا الاعتقاد، ومنذ البداية، يقيم تناقضاً بين الوحدة العربية وبين قيام الدول الوطنية. ذلك لأنه يعتبر ان كل دولة قائمة هي دولة مصطنعة. وبالتالي، فإن اصحاب هذا الاعتقاد لا يضعون الكفاح من اجل تحقيق الوحدة المغاربية او الوحدة القومية العربية تحقيقاً لا يتعارض مع العمل من اجل اتحاد الدولة الوطنية بشروطها الحقيقية، اي دولة القانون بمجتمعها المدني. ان مثل هذا الاعتقاد، اي التعارض بين الوحدة المغاربية ووجود الدول القطرية، يحصر المشكل في المؤسسة السياسية، وهو في الواقع لا يتصور الوحدة المغربية او الوحدة العربية الا على صورة واحدة، اي على انها دولة عربية مكبرة. ان فكرة الوحدة ينبغي ان لا ترتبط بالضرورة بتصور واحد لا غير. كما ان صحة الفكرة الوحدوية لا تبطلها ضحالة الفكر الوحدوي.

ان الفكر الوحدوي سواء أكان مغاربيا ام عربيا، يحصر الامر في المؤسسة السياسية، مما ادى به الى التعلق بمجموعة من الانتظارات:

- انتظار دولة ثورية وحدوية، على رأسها قائد تجود به الاقدار، يقوم بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاريبالدي او بسمارك العرب.

- وكذلك انتظار ثورة الجماهير التي تستطيع الاطاحة بالحكومات الاقليمية العائقة للوحدة.

- ان تفشل الدول الاقليمية في الاستمرار امام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الامبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الانظمة ويقضى على الصهيونية والامبريالية معاً.

والخطأ هنا يكمن في تحويل الاستراتيجية الى مجرد هوس وجداني، والسبب في ذلك هو اعتبار السلطة مبتدأ ومنتهى، أي جعل السلطة نقطة الصفر التي لا تتحرك لتكون خطاً او خطوطاً من العمل المتعدد الجوانب. لذا، فإن اعتبار الكفاح من اجل دولة القانون الوطنية

والمجتمع المدني ومؤسساته اعتبار من شأنه التحيد عن طريق الوحدة. وما دامت قضية الوحدة المغربية، شأنها في ذلك شأن قضية الوحدة العربية، لا تطرح المشاكل الحقيقية ولم تجرب مسألة المؤسسة السياسية، ومصممة على اعتبارها العائق الوحيد والحقيقي لتحقيق الوحدة، ولما لم تختر مستويات ومجالات متعددة لربط مصالح الناس بها، افراداً وجماعات وفي مختلف القطاعات، ربطاً يجعل من السير نحو الوحدة امراً لا رجعة فيه، فإن مسألة الوحدة ستظل على ما كانت عليه منذ ان كونتها النخبة المغاربية اثناء النضال من اجل الاستقلال، اي انها تظل مجرد شعار اختزالي مجرد او حنين غامض الى مستقبل وحدوي لا احد يتبينه.

المُناقشات

١ ـ محسن التومي

طرح د. علي اومليل بعض النقاط يمكن اعطاؤها تكملة بعجالة. الاحظ ومنذ الصباح، اننا تناولنا ما حدث في القاهرة وبالتحديد في مكتب المغرب العربي باحتفال تاريخي. لا شك ان برامج المكتب لم تنفذ بعد مع الاسف، ولكن هذا لم يمنعنا من الاشارة الى انه كان هناك رجال التفوا اثر عام ١٩٤٦ حول الامير عبد الكريم الخطابي، ولو ان هذا الالتفاف جاء مع سوء تفاهم جوهري، الا انه وجدت برامج عمل تمثل بادرة وحدوية. هذه هي النقطة الأولى التي يلزمها بحث. من ناحية ثانية، عندما تكلم عن الاحزاب الوطنية وانا اشاطره الرأي في التحليل الذي قدمه، ولكني ارى امكانية اضافة بعض النقاط. اولاً، من الاحسن ان ندرس التطورات الداخلية للاحزاب الوطنية نفسها. صحيح ان جميعها كانت تطالب الطرف الفرنسي بتطبيق الاصلاحات، غير ان ذلك، في تونس مثلاً، تحول، ومنذ مؤتمر قصر هلال في اوائل الثلاثينات، حيث ان ما يسمى بالحزب الدستوري القديم كان يطالب بإصلاحات، الا ان الحزب الدستوري الجديد وبخاصة برنامجه، لم يطالب بإصلاحات، وفي مقال جيد لبورقيبة آنذاك يقول فيه: «مع احترامي للحضور لم نعد نطالب بجولات جديدة، ولكنا نطالب بشيء آخر، وهو الاستقلال.» ولهذا التحول معناه الخاص.

حدث تطور آخر يتمثل في قطع الصلة، من طرف الاحزاب الوطنية مع ما يمكن تسميته بالقوات اليسارية في فرنسا. وبخاصة منذ عام ١٩٣٦، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما حصلت الجبهة الشعبية على الحكم في فرنسا، ثم عندما شارك الشيوعيون في الحكم اثر انتهاء الحرب، حيث حدثت، آنذاك قطيعة بين طرق نضال الاحزاب الوطنية في المغرب العربي، وما كان يطالب به اهل اليسار في فرنسا. ونعرف ان طوريز كان يقول:

وليس للمطالبة بالاستقلال من طرف الاحزاب الوطنية معنى، ستتحرر تونس ويتحرر المغرب ثم الجزائر بتحرر الطبقة الشغيلة في فرنسا». ولهذا معناه التاريخي المهم.

اما ثالث نقطة انهي بها تدخلي، فهي وجود صلة عضوية بين النقطة الثانية والثالثة، تتجسد في نشأة حركة نقابية عمالية وطنية في المغرب العربي الكبير، بدأت في تونس عام ١٩٤٥، مع تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل من طرف فرحات حشاد. وكان لذلك تأثير عظيم لا على مصير الطبقة الشغيلة فحسب، بل على المصير الوطني ايضاً، والوصول الى استقلال البلاد.

ذكر اخ هذا الصباح، انه لما وقع اغتيال فرحات حشاد يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٢، قامت بعد يوم واحد فقط مظاهرات في الدار البيضاء، قادتها الطبقة الشغيلة المغربية. ولهذا معناه، لذا علينا ومن الناحية التاريخية، تأمل كل ما حدث في تونس والجزائر والمغرب، وهذا لا ينم عن تفرقة وانما في الدقة طريق للوصول الى تحليل وحدوي وربما الى رؤية وحدوية في المستقبل ثابتة ومضمونة.

٢ ـ فرج معتوق

وقع التعرض هذا الصباح الى امر من طرف د. محمد عابد الجابري عَرَضاً وفي ومضة، ثم اعيد التعرض اليه الآن مرة ثانية، وهو التساؤل عن عدم وجود حزب ـ بالمفهوم القومي ـ مغربي يضم البلدان المغربية الثلاثة، اذا ما القينا نظرة الى التاريخ نتساءل لماذا ورغم قيام هذه النضالات العفوية، وكما ذكر الاستاذ محسن التومي مباشرة بعد اغتيال حشاد في تونس تنطلق مظاهرات في المغرب الاقصى، رغم كل هذا لم تتبلور صيغة حزب يكون منظماً ومهيكلاً بالمعنى العصري على شاكلة ما كان موجوداً في المشرق، واذكر مثلاً الحزب القومي الاجتماعي السوري او حزب البعث العربي... الخ. اما في المغرب العربي فلم تكن هناك تجارب من هذا النوع، وهذا سؤال حيرني فعلاً، واطرحه هنا، ربما وجدت اجابة.

٣ ـ ابراهيم اوشلح

اثار الاستاذ محسن التومي مسألة وقع تجاهلها من طرف المتدخلين هذا الصباح. وحتى بعد الظهر، هذه المسألة لا تتمثل في دور المنظمات السياسية فقط ولكن هل اعتمدت المنظمات النقابية فكرة المغرب العربي، عدا المنظمات الطلابية، وهل اخذتها بعين الاعتبار فكرها وطريقة نضالها وهل جعلت مفهوم المغرب ضمن برامجها؟

٤ ـ مصطفى الفيلالي

قيل هذا الصباح واعيد من طرف د. علي اومليل ان البناء القطري كان الهم الاول

الذي انصرفت اليه الاحزاب غداة الاستقلال. وان هذا البناء القطري صرف النظر عن البناء الفوقي الاقليمي. اعتقد ان هذه النظرة لا تنطبق على الواقع انطباقاً تاماً. واريد ان الاحظ بادىء ذي بدء ان الدساتير التي ادرجت، اي النصوص الدستورية التي ادرجت غداة الاستقلال تذكر في احد فصولها الطلائعية ان المغرب الاقصى وان الجزائر وان تونس جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، كذكرها للاصول الحضارية من لغة عربية ودين اسلامي، حينئذ لم يكن البناء القطري في مستوى النظريات، جارفاً عن المستقبل المشترك في التنصيص الدستوري.

ثانياً، عندما استقلت الاقطار المغربية، كانت على وضع دستوري معروف، وهي دول موجودة سابقاً. ولم يكن من الهين تجاوز هذه الاوضاع لبناء دولة اقليمية. عندما نضع القضية في هذه الموازنة نجعل البناء الاقليمي بديلا عن البناء القطري وهذا تصور خاطىء. لا يمكن للبناء الاقليمي ان يكون بديلاً عن البناء القطري، لأن ذلك يقتضي محو البناء القطري وما يتعلق بالبناء القطري من سيادة وما يتبع السيادة من علامات الذاتية. وحتى في اوروبا ولدى الغربيين، عندما باشروا في بناء السوق الاوروبية المشتركة ومؤلفات فرانسوا بيرو، مثل اوروبا دون سواحل، واقتصاد الامم الناشئة.. الخ، تدل على ان البناء الفوقي والبناء الاقليمي لا يمكن ان يكون بديلا ولا يغني عن البناء القطري والسيادة الوطنية، بخاصة بعد خروج اوروبا من الحرب العالمية الثانية التي تجسدت فيها الحساسيات الوطنية، خصوصاً الخصام التقليدي بين فرنسا والمانيا وغيره. حينئذ اتساءل، هل كان من الممكن في بداية الخمسينات وبداية الستينات ان تنصرف الاحزاب الى النظر في بناء اقليمي يستعاض به عن البناء القطري؟ لم يكن ذلك، في ظني، من الامور الممكنة ولا المعقولة، لا ايديولوجيا ولا واقعياً سياسياً.

ثم نجد هناك في الميدان الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي حاجيات متأكدة مفروضة في الزمن القائم، اي في تونس وفي المغرب عام ١٩٥٦، وفي الجزائر عام ١٩٦٢، ولم يكن من الممكن ارجاء النظر في هذه الحاجيات الى ان يقوم بناء اقليمي وتصهر حاجيات الشعب الجزائري او الشعب التونسي او الشعب المغربي في حاجيات الشعب المغاربي بصفة عامة. اذاً، فإن البناء القطري السيادي هو الإطار القانوني الوحيد المتيسر في ذلك الوقت لمعالجة قضية السكن، وقضية التعليم، وقضية العلاج الصحي، وقضية الخارجية الى غير ذلك من القضايا التي كانت مطروحة. لي ملاحظة اخرى اريد ابداءها حول محاضرة د. علي اومليل وهي ما اعطى للشعار من نعوت، حيث قال ان: «القضية كانت شعاراً، وان هذه الفكرة كانت شعاراً اختزالياً عاماً دون الدخول في التفاصيل». هذا الحكم لا ينطبق على جميع أوضاع الفكرة ولا جميع مراحلها، فإذا كانت الفكرة في بداية الاربعينات، اي في فترة الحرب العالمية الثانية، وفي بداية الخمسينات عندما باشرنا الكفاح الوطني شعاراً عاماً مختزلاً لم يدخل في التفاصيل،

فهو قد دخل في التفاصيل مع أواخر الخمسينات وتعمق فيها في الستينات. وأنا شخصياً اشتغل مع زميلي الاستاذ كمال البوحمدي في مؤسسة قامت بإعداد ثمانين دراسة، باسم البلدان المغربية، ثمانين مشروعاً مفصلاً احتوى على أنواع المكائن وأثمانها والسوق والانتاج وعدد المشتغلين، وهذا ضمن بناء المستقبل المغربي المشترك. وكان هذا عمل الأنظمة والحكومات ووراءها الأحزاب. إذاً، لقد كانت فكرة المغرب العربي شعاراً مختزلاً في وقت معين، ويتجنب عمداً الدخول في التفاصيل، لأن الدخول في التفاصيل يكون سبباً من بين أسباب تفريق الصف، لو دخلت في التفاصيل ما هو الموقف من الحدود واختلاف الأنظمة؟ هنا نظام جمهوري وهناك نظام ملكي الى آخره. ولكن عندما دخلنا في التفاصيل وبينا من المشاريع ومن التصورات المستقبلية المدققة، في ميدان الصناعة، في ميدان التعامل مع السوق الاوروبية المشتركة، في ميدان العمالة، في ميدان التخصص الزراعي والتوزيع من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي الذي يشكل هدفاً أساسياً من أهداف كل دولة.

٥ ـ علي اومليل يرد

قال الاستاذ محسن التومي، ان ما حدث في القاهرة، بما فيه مؤتمر الشعب العربي ولجنة تحرير المغرب التي انبثقت عنه، كان بادرة وحدوية متقدمة. صحيح هو بادرة، ولكنني لم اشاهد تقدماً نوعياً في تصور المشكل او الدخول في التفاصيل، وانما اذا قرأنا البيان الذي اصدره عبد الكريم الخطابي اثر تأسيس اللجنة، يذكر فيه بأواصر الوحدة التقليدية ويؤكد ان الحماية لا شرعية ولا قانونية، كما يدعو كل قطر مغربي في حالة استقلاله الى مساعدة البلد الآخر. وانا شخصياً قرأت هذا البيان ولم اجد فيه ما يمكن ان يجعلنا نعتبره متقدماً كثيراً، رغم شخصية محمد عبد الكريم الخطابي، لأنه في كثير من الاحيان نجد فعل الشخص كفعل الجماعات وكفعل الجماهير يكون متقدماً، مقارنة بالتعبير الذي قد يصرح به. اما فيما يتعلق بالسؤال الذي مفاده انه حصلت تطورات داخلية شهدتها الاحزاب المغاربية ويقدم مثالاً مستشهداً بما حدث خلال مؤتمر قصر هلال وظهور الحزب الدستوري الجديد وانه حصل تحول للمطالبة بالاستقلال، فإن المغرب شهد مثيلاً له بعد بضعة سنوات، لكن هذا لم يمنع بقاءه لسنوات طويلة، التصور نفسه والخطة نفسها ووسائل العمل نفسها والتعلق نفسه بالحركة النقابية في بلدان المغرب العربي وهو ما تعرض له الاستاذ ابراهيم اوشلح. وجدت فعلاً حركات نقابية حقيقية وقوية مقارنة بما كان يوجد آنذاك في بقية مناطق افريقيا، بل وحتى بقية الوطن العربي، ولكن لم يكن لها تعبير سياسي مستقل عن الاحزاب المرتبطة بها. لم تستقل الحركة النقابية التونسية عن الدستور الجديد، وكذلك لم يستقل الاتحاد المغربي للشغل عن حزب الاستقلال في فترة تأسيسه وقوته، ولم يقل ذلك الا بعد الاستقلال. ولكن رغم قوة الحركة النقابية لم يكن لها تعبير خاص يميزها عن تعبير الاحزاب السياسية الموجودة

آنـذاك. بالنسـبة لتدخـل الاستاذ مصـطفى الفيلالي، فـإنني اعترف ان عـرضي فيه شيء من التشاؤم، وهذا لا يعني اننـا نطعن في هـذه النخبة، ولـو كنا مكـانها لا استطيـع الجزم بـأننا سنفعل احسن مما فعلت، لكننـا نعتبر ان هـذه الفترات قـد اصبحت في مجملها تـاريخية رغم بعض الاستمراريات، وما اوجهه من ملاحظات فهي تقصـد المستقبل اكثر مما يمكن ان تكون محاكمة للماضي.

اما القول بـأن المغرب العـربي موجـود في الدسـاتير، فـانت ادرى مني بأن ذلـك ليـس كافياً، لأن الحريات العامة ايضاً مذكورة في الدساتير العربية.

العلاقة بين البناء القـطري والبناء الاقليمي، ان قضيـة الدولـة الوطنيـة هي مطلب لم يتحقق بعد، وينبغي العمل على تحقيقه وهذا لا يتعارض مـع الآفاق والمستـويات الاخـرى، ولكن كيف تم تأسيـس هذه الدولة الموجودة؟

اولاً، كان هناك ضغط اجنبي منذ القرن الماضي لتطبيق ما سمي بالاصـلاحات. ومـا هي الاصـلاحات؟ فتحـوا لنا طـرقات وسكـك حديـد وتلغراف وبنـوا المدن، لأن جـاليات اجنبية كثيرة اصبحت تسكنها.

امـا ان الدخـول في التفاصيـل يفرق الصف، فـأنا متفق معـك. اما هـذا الشجـار، فصحيح انه لعب دوره، ولكن المسألة تكمن في سبب استمراره وبقائه اختزاليـاً حتى الآن. كلما سمعت احـداً يتكلم عن وحدة المغـرب العربي، الا وقيـل نحن موحـدون في اللغة وفي التاريخ. اعتماداً على الاثنوغرافيا الشعبية، وجـدنا اننـا جميعاً نـأكل الكسكـس، وان مصـيرنا حتمي، اي اننا سنتحد لا محالة.

تحـدث الاستاذ الفيـلالي عن الدراسـات المعمقة. صحيـح انني لم اطلع عليها، ولكن مهما كانت جديتها وخبرة الذين اشرفـوا على اعـدادها، فهي لم تـزل متروكـة الى الآن. وهنا يكمن المشكل وعندما اقول ان الفكرة لم تنتقل من طور الشعار الى حيـز التحقيق، ليـس على مستوى الكتابات فقط ولكن على مستوى الممارسة العامة.

الفصل الرابع

التصوّرات الاجتماعيّة للمغاربيّة: بين النظريّة والتطبيق

د. سنذير معروف (*)

اولا وقبل كل شيء، اشكر مركز الدراسات العربية المتوسطية، واخص بالشكر د. المنوزي على المشاركة في هذه الندوة، لكنني متأسف لأن البريد قد وصلني متأخراً كما شرحت في رسالتي، الامر الذي جعلني اقتصر على تسجيل بعض ملاحظات موجزة، ووضع بعض العلامات التي تتناول الجانب الانساني (الانثروبولوجي) لهذا الموضوع. من الصعب التعرض الى مثل هذا الموضوع، بخاصة بعد المسار الذي اتبعته هذه الندوة خلال الفترة الصباحية وبداية هذه الفترة، والذي اتسم بنوع من التذبذب الناتج عن تنوع واختلاف التكوين، حيث ان بعض الذين قاموا بالتدخل كانوا متخصصين في التاريخ اكثر من البعض الآخر، واتمنى ان لا يكون تدخلي كثير البعد عما قيل صباح اليوم.

اريد تقديم اربع ملاحظات، تتعلق الاولى بما يمكن تسميته علم سياسة (جيوبوليتيك) المغاربية في التاريخ. قمت بزيارة العديد من المناطق الواقعة في جنوب الجزائر، واعتبر ان جنوب الجزائر ميدان مهم من هذه الناحية. وقد لاحظت، خلال تنقلاتي، ان بعض الاشخاص الذين سوف يتحولون الى كنوز بعد وفاتهم حيث انهم سيحتفظون بأسرارهم، لاحظت الى اي مدى لا يتكلمون لا عن الجزائر ولا عن المغرب ولا عن تونس، وانما في كل مرة استجوبتهم فيها يذكرون مدناً معينة فحسب مثل مراكش، فاس، القيروان وتونس. وعندما يتكلمون عن اجدادهم وعن اصلهم يذكرون الساقية الحمراء. كذلك كان الأمر مع القاضي عبد السلام، آخر قضاة طمانتيت الذي قال لي بأن جده شارك في ثورة علي بن غذاهم التي قامت في جنوب تونس. وهكذا اطلعت على مدى الاختلاف القائم بين النظرة

(*) استاذ بقسم علم الاجتماع في جامعة وهران. وهران ـ الجزائر.

التي ينظرها هؤلاء الناس الى المجال المغربي وبين التصور الاقليمي المفروض نوعاً ما، لدى الفئات السياسية والمثقفة الحالية.

في الحقيقة اذا ما تفحصنا التاريخ قبل الاستعمار، ولا سيما بدراسة بعض المخطوطات، ندرك ان هناك جغرافية كاملة يجب اعادة تخطيطها. نجد حواضر تمثل اقطاباً تجارية اسرية تقوم بينها علاقات ودية او عدائية، كفاس وتلمسان والقيروان. وفيما عدا ذلك، هناك اراض محايدة، وبالتالي، نجد نوعاً من المرونة امام الامتداد التجاري والثقافي وانتقال الافكار. كما نجد لهذه المجموعات ولاءات مختلفة ومتباينة. هكذا، وعلى سبيل المثال، نلاحظ في بعض واحات الجنوب وفي الوقت نفسه ولاءات مختلفة، بعضها للمرينيين (بنو مرين)، في حين ان الواحة المجاورة للأولى تدين بالولاء لبني عبد الوديد. وفي بعض الاحيان نجد واحة ثالثة موالية للحفصيين. مما يعطينا انطباعاً بأن المجال غير متواصل كما هو الشأن بالنسبة للدول التي تكون امة. ويشكل هذا التقاطع عائقاً امام فهم التكوينة السياسية لهذه المجموعات. اما نقاط الجذب الحضرية هذه التي تعمل بالولاء تجاه ما يسمى ببلاد السية، فهي محاطة او محددة بشبكة سياسية اخوانية (نسبة الى جمعيات الاخوان) او الطرق الصوفية، كثيفة، واتناول مثالاً سبق ان تعرضت له، وهو ان جد هذا القاضي لم يناضل الى جانب علي بن غذاهم من قبيل الصدفة، وانما كان ذلك ضمن استراتيجية معينة، هي استراتيجية جمعيات الاخوان. وخلال العهد الباياتي، كانت البنية ثلاثية، وان لم تكن بنية ثلاثية تعمل على اسس محددة وهنا اختلف شيئاً ما مع فكرة د. جغلول، وقد تطورت هذه البنية واخذت تتجذر خلال الحكم التركي، وبخاصة فيما يتعلق بالللهاس. فبين الجزائر والمغرب لم يحدث اي تغير حيث ان الاتراك لم يتعدوا تلمسان. اما بالنسبة للجزائر وتونس، فقد جد الاختلاف باعتماد اطر ادارة سياسية مختلفة مما ادى الى نوع من البلقنة فيما بعد وخلال القرن الاخير قبل الاستقلال. يمكن الجزم بأن الرسم المسبق للتقسيم الاستعماري كان موجوداً، ولم يقم المستعمر سوى بترسيخ وتعميق هذه البنية التي كان عليها المجال الجيوسياسي ولكن مع اعطائه نوعاً من التواصل هذه المرة.

ومع جلاء المستعمر، ورغم كل ما ذكر من طرف اشخاص متضلعين في ميدان التاريخ، وبعضهم عاش هذه الفترات ويعتبر شاهداً على الصعيد السياسي او النقابي، رغم هذا، نستطيع التأكيد على ان هذه التناقضات الاستعمارية تعززت بعد الاستقلال. تعززت في مستوى تثبيت التقسيم. ويمكن القول ان النصف الاول من القرن العشرين شهد نوعاً من الازدهار استمر لغاية الخمسينات، اي فترة الاستقلال حيث نلاحظ مثابرة في اجتياز وتجاهل الحدود التي وضعها المستعمر، وبالتالي ورثتها الاقطار الحالية على الصعيد السياسي والنقابي وحتى في ميدان بعض الجمعيات. ومع انتهاء الاستعمار شاهدنا انقطاعاً لهذا التحرك تاركاً المجال لمنظمات وطنية بأتم معنى الكلمة. بإمكاننا القول ايضاً ان التفكير الحالي في

موضوع الوحدة المغربية يقع ضمن منطق الامتداد الاقليمي، كما انشئت وعززت من طرف الادارة الاستعمارية، وكذلك ضمن المجال المغربي الذي عرفه هؤلاء الاشخاص الذين تحدثت عنهم في بداية هذه المحاضرة.

الموضوع التالي الذي اردت الحديث عنه يتعلق بإعادة احياء الفكرة المغربية عن طواعية، من طرف حكوماتنا او على الاقل ضمن السياسة المتبعة داخل اقطارنا. في وقت اندثرت فيه الجسور التي كانت تشكل ممراً نحو الوحدة المغربية. اعيدت الفكرة المغربية، ولكن على المستوى السياسي فحسب، الامر الذي وصل في بعض الاحيان الى حد تحقيق وتجسيد بعض المشاريع كانتقال اليد العاملة او مقاولات كما هو الشأن بين موريتانيا والجزائر والذي يتعلق بالعديد من المجالات.

ويمكن اعتبار مؤشرات الرجوع الى المغاربة كمؤشرات لظهور منطقية اقتصادية، بحصر المعنى، لفكرة المغرب. لاحظت هذا الامر منذ سنتين عندما كنت في اجتماع بتونس دعت اليه جمعية البديل المغربي، وهي هيئة وقع تشكيلها من طرف مجموعة من الحقوقيين، وخلال هذا اللقاء، وقعت بلورة الجانب الاقتصادي لهذه العملية. لكن علينا ان نعترف بوجود مأزق اعترض بناء الدول ـ الامة الحالية، ويكمن هذا المأزق في كون السياسة التكاملية (حيث ان موضوع التكامل يشكل حالياً موضة) قد ولدت العديد من الانحرافات بدءاً بالمجال القطري، حيث نرى ان بعض المناطق وقع تجاهلها، تعاني بشدة من نتائج هذا التصور التكاملي والتكتلي الذي لم تقتصر نتائجه على الجانب الاقتصادي، بل تعدته الى الميدان الاجتماعي والثقافي.

ارى ان الميزة الاساسية التي يمتاز بها عصرنا دون غيره، تتمثل في بحث مزدوج: بحث شمولي يتعدى مستوى الدولة ـ الامة وتتجسد في الفكرة المغاربية، ولكن وفي الوقت نفسه البحث عن الحق في الاختلاف، بحث عن الاعتراف بجميع الهويات الثقافية كمشاركة بالمستوى نفسه في التكوين الاجتماعي. ربما يكون هذا الموضوع اكثر وضوحاً داخل قطر اكثر من الأخر، ولكن يبدو على كل حال، ان هذه المطالبة بالاعتراف بالهوية الثقافية المحلية في الجزائر لها اهميتها. ولست ارى تناقضاً بين هذين البحثين رغم انهما يعتبران كذلك من طرف الطبقة الحاكمة. واعني بهذا ان المطالب الثقافية بإمكانها ان تعتبر ثقافية، وفي الوقت نفسه تعبيراً عن المطالب السياسية بعد ان تعذرت المطالبة السياسية عن طريق القنوات السياسية، لذا فهي تختار القنوات الأخرى للتعبير عن نفسها. ففي بعض الاحيان تمر عبر الجانب الديني وفي اخرى تأخذ طابعاً علمانياً. وانا شخصياً احبذ التعبير الثاني، الذي اعتبره اقل خطراً من الاول على المستقبل.

اعتبر ان بناء المغرب عن طريق المشاريع التكاملية له ايجابياته. ولكن علينا ان لا ننسى ان الاختلافات بين الفئات الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل خاصية

السياسات التكاملية، بامكانها التفاقم تحت لواء المغاربية. اذا علينا نحن المثقفون، وهنا تكمن المشكلة، ان نعرف الدور الذي يجب ان نضطلع به، ليس بالاقتصار على مناقشته، وانما تقديم مقترحات حوله. محصلة الكلام، هو انه اذا اردنا ان نكون جذريين، فإن حدود المغاربية تبدو لي تاريخياً وبنيوياً في ظل دول تعمل بالطريقة الحالية. لماذا؟

اذا ما قمت بالرجوع الى التاريخ، بعجالة، الى الطريقة التي اكتسبت بها البلدان المغربية شرعيتها السياسية قبل الاستعمار، ولن آتيكم بجديد عندما اقول ان هذه الشرعية سياسية دينية، حيث انها كانت اسرية، وانها كانت ترتكز على التقابل بين طبقة اجتماعية متكونة من السنة وديانات وممارسات ثقافية منوذة. وهذه المقابلة ترجع في الحقيقة الى ما قبل الاسلام ونجد لها آثاراً تعود الى الفترة التي دخلت فيها المسيحية الى شمال افريقيا، مما يجعلنا نعتقد بأن القاعدة المطلبية الوحيدة، ومنذ آلاف السنين تمر لا محالة عبر خطاب انفصالي. ويمكن القول ان الامر لا يختلف كثيراً اليوم عما كان عليه في الماضي، لا لشيء سوى لكون الانظمة القائمة حالياً تطالب بهذه الشرعية نفسها، مع اختلاف واحد وهو ان هذه الانظمة تغلف هذه الشرعية بدساتير مختلفة سواء أكانت على النمط السوفياتي ام الديمقراطي الليبرالي، ويكفي ان نرفع الغشاء حتى نتبين ان هذه الشرعية تعتمد على قانون البراعة. واذا تناولنا القضية من الجانب الانساني لما وجدنا فرقاً بين الشرعية الاسرية الموجودة في المغرب الاقصى، وشرعيات لم تقم حول رجال الدين، وانما حول امور لا تختلف كثيراً عن الدين، وهي حالات الزعامة التي ظهرت اثر الاستقلال. ولهذا السبب نرى انه في كل مرة تتعرض فيها هذه الانظمة الى ازمة ما، يتم فضح مدى فشل هذه الانظمة في علمنة مؤسساتها. وكما كان الحال بالنسبة لاشكال الشرعية القديمة هناك الشرفة والمرابطون وهم اجداد هؤلاء الذين لهم الحق دون سواهم في الحكم. وبصفة عامة، اعتقد ان هذا التجميد للواقع السياسي، هو الذي يمنعنا من تبني تصور يختلف عن هذا التصور الاسري الذي لا يريد البوح باسمه، وعندما يكون التصور الاسري يمثل هذا الوضوح، يتعذر اقامة مجال مغربي لا يكون على شاكلة الدولة ـ الامة. ولكن في نطاق اوسع. وكخاتمة لهذا الموضوع علينا ان نبني مغاربية طريقها طويل ومليء بالعراقيل، بالإمكان ازاحتها وذلك بتنظيم لقاءات كهذا الذي نعيشه الآن، والذي اتمنى ان تليه لقاءات اخرى في تونس والجزائر والمغرب. اعتقد ان اقامة مثل هذه اللقاءات ومحاولة جمع المفكرين في جامعات هذه الاقطار، مراكز البحث ومشاركة كل الذين يناضلون من اجل الوحدة المغربية اينما كانوا، جمعهم حول مشاريع وحول دراسات مشتركة، سواء أكانت تتعلق بالمشاكل الثقافية ام السكنية، ومهما كان الموضوع الذي تعالجه، المهم هو الاكثار من هذه التجارب والابحاث والتمنع عن العمل داخل الاطر الوطنية للبحث، وقد وقع الباحثون انفسهم في هذا الخطأ الفادح، وانما معالجة هذه المشاكل التي هي مشاكلنا على نطاق اوسع، وهو الاطار المغاربي، واذا ما توصلنا الى تحقيق هذا، فسنعتبر اننا حققنا عملاً جاراً ومرحلة كبرى في سبيل بناء هذه المغاربية.

المـناقشـات

١ ـ محسن التومي

كـان لمداخلة د. نـذير معـروف اهمية سيـاسية، حيث انـه تعرض الى مفهومي المجال والاقتصاد، وان كنت غير متفق معه على الطريقة التي اتبعها في معالجـة هذين المـوضوعـين. ولكن الاهم هو اننا بدأنا ندخل في صميم الموضوع. وسأحاول ابداء بعض الملاحظات.

تعرضتم الى الامتداد الاقليمي كمحط كـلام، وسيقع التعـرض له بهـذه الصفة طيلة اليوم من طرف الحاضرين، سوف يصدم البعض بما سأقوله ولكني اؤكد ما يلي:

لم يكن هناك بد من اقامة او محاولة اقـامة الـدولة ـ الامـة، واعطاء اطـار مفهوم لهـذا الامتداد الاقليمي. في فترة الاستقـلال لم يكن اي قطر من اقـطار المغرب مـوحداً، آنـذاك، نتيجة عوامل تاريخية او ثقافية واخرى مختلفة. ولذا، فأنا ارى ان الاولوية كانت لتوحيد هذه الاقطار كل على حدة. من ناحية ثانية، كان يوجد خلاف عـام ١٩٦٢ بين الـدول الثلاث، وبخاصة خلال مؤتمر طنجـة. وبما اننـا موجـودون هنا للحـديث بوضـوح، اقول ان مـوقف البعض تجاه البعض الآخر خلال حرب الجزائر، ولّد عناصر كـادت ان تتطور الى نـزاعات، وتاريخ فترة ما بعد الاستقلال يشهد على هذا. ومن الامثلة التي تبرهن عـلى هذا المسـار قيام بورقيبة ومحمد الخامس قبـل استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ بالمطالبة ببعض المناطق الحدودية من الحكـومة الفـرنسية. ولسـت اصـدر حكماً هنـا على شرعيـة المطالبـة ام عدم شرعيتهـا، وانما الاحظ واتسـاءل كيف سيكون مـوقف الجزائـريين الـذين كانـوا يخوضـون حرب التحـريـر، بخاصة وانهم علموا بالامر، ما هو رد الفعل الذي يجب ان يتظر منهم؟

العنصر الثاني يتعلق بمشاريع وحدويـة تحت ادارة مكتب المغرب العـربي. ونأخـذ مثالاً

على ذلك، في بلد مثل تونس، كان هناك حركة يقودها صالح بن يوسف، كانت تنوب وفي الوقت نفسه تتوب عنها القاهرة. وبما انني واكبت هذه الاحداث وعشت هذه الفترة، ارى ان الوحدة المغربية، خلال الخمسينات والستينات قد اصطدمت بالمفهوم الناصري للوحدة العربية. ولم يساعد هذا المفهوم على تحقيق الوحدة المغربية، بل ونظراً لميزان القوى الذي لم يكن لصالح المغرب، وصل الامر الى حد استعمال ابناء المنطقة ودفعهم الى نشر الفوضى في المغرب. وانا شخصياً مسرور جداً بالموقف الذي اتخذته الانظمة المغربية وخصوصاً الحكومة التونسية، مع العلم انني لست من بين عناصر النظام التونسي، وتمسكها آنذاك بدورها. نبهت في بداية مداخلتي الى انني سوف اصدم بعضكم، واعيد الى التنبيه، واقول هذا لأنني متأكد من ان التغني قد الحق الكثير من الاذى بالوطن العربي وبالمغرب الذي هو جزء منه. احبذ التغني عندما يكون الامر يتعلق بأمسية شعرية، ولكني ارفضه ولا اسمح لنفسي به عندما يكون متعلقاً بقضايا بهذه الاهمية في ظروف حرجة كالتي نعيشها. ربما لم تكن الطريقة التي اتبعت لبناء دول المغرب هي الامثل. وقد تعرض اشخاص عاشوا تلك وتعرضوا للأذى من طرف الانظمة. يجب ان نكون وطنيين، باعتقادي اولاً، ثم نتبنى اي ايديولوجية كانت بما فيها الايديولوجية الوحدوية، وبالرجوع الى الماضي اظن انه لم يكن بالامكان الوصول الى احسن من ذلك.

الامر الاخير الذي اريد ان اقوله، هو ان محاولات البناء هذه قامت بخلق نوع من التجانس، وهنا يكمن الخطر، حيث اننا عندما نقول خلق تجانس يجب ان نفهم بذلك القضاء على الاختلافات بما فيها الاختلافات الثقافية، وكذلك وفي بلد مثل تونس لم يكن فيه تباين ثقافي خلق تجانس عقائدي وهذا ما حصل حيث وقع خلق تجانس في طريقة النظر الى المستقبل، وطريقة النظر الى العلاقات مع بقية دول العالم الثالث. انا انتمي الى جيل تظاهر لمساندة حقوق الشعب الفيتنامي في فترة كان النظام التونسي فيها لا يريد هذا التضامن مع شعب فيتنام. اذن ان هذا التجانس الذي ربما كان اصعب بسبب الاختلاف الثقافي، قد مس جميع هذه الاقطار، وهناك كان يكمن الخطر. هذا ما اردت قوله حول مسألة المدى الاقليمي والتي سوف اتعرض لها غداً بطريقة اخرى ضمن محاضرتي.

بدا لي، وربما فهمت العكس، ان زميلنا يجد تعارضاً بين النظرة الثقافية للاشياء، وقع تقسيمها واصبحت متعددة الاشكال من جهة وبين النظرة الاقتصادية، واستعمل هذه اللفظة عمداً، التوحيدية القائمة رغم ارادة الحكم القائم في هذه الاقطار. وهنا اسمحوا لي بأن اعبّر عن حذري مما اسميه رومانسية التجزئة، اقول نعم للخصوصيات وكذلك لاحترام الاختلاف ولكن اقول لا للتجزئة. لماذا؟ ليس بسبب مبدأ ميتافيزيقي، وانما لأن منطقتنا تعيش منذ الاستقلال والى يومنا هذا، داخل محيط سياسي واقتصادي وبخاصة التقسيم الدولي للمهام، ان منطقتنا تتعرض الى اعتداءات، وما تعهدته تونس اخيرا ليس له

باعتقادي اية علاقة بالرومانسية، وانما هو واقع عاشه بلدي، واقع احس به كل شخص يؤمن بالعدالة والسيادة الدولية، كما احسست به. ويجب ان لا تنسوا ان ما يمس اي قطر من الاقطار المغربية يمس جميع هذه الاقطار، وفي الوقت نفسه الذي تتعرض فيه منطقتنا للاعتداء، فهي تشكل محوراً هندسياً. نحن في وسط العلاقات بين الشمال والجنوب، يراد منا ان نصبح رقباء تجنيد نقوم بتجنيد اخواننا في افريقيا السوداء، (عبر الاستاذ بشير صباح هذا اليوم عن اسفه لعدم مشاركة زملاء من افريقيا السوداء في هذا اللقاء) نحن نمثل نقطة اتصال بين مضيق هرمز ومضيق جبل طارق، لذا انا اقول وضمن هذه الظروف وفي هذا السياق ولا شك في ان المسعى الاقتصادي يحتوي على مصاعب، ولكن ليس لنا خيار آخر. توجه البعض باللائمة الى الأستاذ مصطفى الفيلالي عندما تكلم عن المشاريع التي وقعت دراستها من طرف المؤسسة التي يشرف عليها، وقيل له: ما الفائدة من هذه المشاريع حيث لم يقع انجاز اي منها. وهنا انبهكم من الوقوع في خطأ تاريخي، اذكر ان المؤسسة وقع انشاؤها عام ١٩٦٤، وفي تلك الفترة كانت هذه المبادرة فريدة من نوعها في العالم العربي والافريقي كطريقة للتعرض الى مسألة العلاقات والوحدة بين مجموعة من الاقطار. صحيح ان العملية لم تنجح، ولكن مقارنة بالنظرة الناصرية او نظرة نكرومه الذي دعا الى توحيد افريقيا ضمن كيان واحد. ولكنها كانت ذات آفاق بعيدة. ان التجارب ذات الآفاق المحددة لا تستقطب الناس ولا تروق لهم ولا تدفعهم الى الحلم، ولكني افضل هذا الاختيار الجاف بما يحتويه من اخطار، لأنه الوحيد الكفيل بالعبور من المقدس الى المجسد.

وانا من الذين يؤمنون بأنه ما دمنا نطرح مسألة الوحدة بطريقة شعرية، ولست معادياً للشعر، فلن نصل الى شيء، وانما بالرجوع الى الواقع، الواقع السكاني والواقع المجالي الذي ليس بالضرورة مجال استقطاب مجال ساحلي فينيقي، وانما المجال الاقليمي على سبيل المثال. استعمل الاستاذ مصطفى الفيلالي قبل حين تعبير «تنقل الحبوب»، ولكن هذا التنقل كان موجوداً وما يزال. ارى انه من خلال هذا المجال نستطيع تجنب التغني من ناحية، واخطار التقنوقراطية.

٢ ـ الطيب السوعي

لن ابحث عن الجدل، ولكني اريد ان اقول ما يلي: فليأخذوا منا كل شيء وليتركوا لنا الحلم وهذا يكفينا. ولكن علينا الآن ان نعرف اين نبحث عن هذا المغرب. وحتى لا يخيب املنا علينا ان نتبع المسلك الذي سلكه نذير معروف، اي علينا ان نذهب الى الجنوب ونبحث في العقليات ونطلب من الناس الحديث عن المغرب. وبالمناسبة اقف عند تفسير خاطىء في الترجمة، عندما وقع استجواب هؤلاء الاشخاص في جنوب الجزائر، وهم لا يتحدثون عن المغرب، طبعاً ولكنهم في الحقيقة لا يتحدثون الا عن المغرب. فهم لا يذكرون

اسم اي دولة، فالقيروان توجد في فاس وفاس في الحمراء، ولا يعرفون اين توجد، وهذا هو المغرب، حسن، ولكن علينا أن نعرف الآن هل من المعقول البدء بتشريح عدم نجاح هذا المغرب. ولكن احداً لم يرده حتى شباب الحركات الوطنية. لقد كان المحاضر طريفاً ولبقاً عندما قال ان المغرب موجود عبر الفدراليات في عهد الحماية والاستعمار. الواقع الحضور الفرنسي كان مرفوضاً في المغرب وكانت الدوافع متعددة. اما القول بأن مقتل بن يوسف (يقصد المتدخل فرحات حشاد) تبعته مظاهرات استنكار في المغرب، هذا تفسير مشروع، ولكن المشكل الآن هو حرية التفسير. يمكن ان تقوم تظاهرات في المغرب لمساندة حقيقية لتونس باسم المغاربية، هذا لو كان المغرب الاقصى مستقلاً. ولكن آنذاك كانت، كما نعرف، استراتيجيات، انطلق عيار ناري، ترك كل جانب قتيلاً في الميدان. يجب ان نتناول التاريخ، ليس فقط بشيء من الافكار المسبقة، ولكن بنوع من الاتهام ايضاً. ويبقى المغرب الموجود اليوم فهو مغرب مكبوت، وهو مغرب لا نريده، مغرب الشعوب تبنت ثقافة غيرها، هذا هو المغرب الموجود والذي له وزن، وليكن مغرباً فحسب، بكل تعددياته.

٣ ـ علي اومليل

نعلم ان مفهوم الاقليم اساسي لقيام الدول. ولكن اتساءل لماذا استند جميع الوطنيين الذين تصوروا فكرة المغرب على عناصر عديدة مثل اللغة وغيرها ولم يعتمدوا الا في بعض الاحيان على مفهوم الاقليم؟

٤ ـ محمد الطاهر الزقاق

كنت انتظر منذ زمن طويل لقاءات مثل هذه، لقاء تدور فيه نقاشات تعبر عن النضج وفي اطار البحث عن منظور تاريخي. لقد تمنيت دائماً ان يكون للبحث عن اتفاق داخل مثل هذه النقاشات حظ اكبر من الاختلاف، بخاصة عندما يتعلق الامر بقضية بمثل هذه الاهمية. واعتقد ان الاتفاق ممكن، ولكن كيف؟ انه ممكن شريطة ان لا نلتصق بالانظمة القائمة وان لا نقع في فخ التناقضات القطرية المفروضة، ولا اطماع السلطية. وهذا يعني انه اذا ما عملنا، ليس كمثقفين مسؤولين، وانما كمثقفين خلاقين وجادين، عندئذ، وباعتقادي، من الممكن الحفاظ على الطابع الجاد لهذا النقاش، وكما عبّر عنه د. علي اومليل عندما قال: المرور من طور الجنين والنظر الى المسألة المغربية بالاعتماد على الحاضر والمستقبل اكثر من الاعتماد على الماضي. وانا اتبنى تماماً هذه الفكرة، ولكني اعتمد على نقطتين: قدم د. محمد اركون فكرة يمكن اعتبارها نقطة انطلاق وهي تشجيع وتنمية للابحاث التي تتبنى الماضي والرصيد الثقافي المغربي حتى لا نكون اناساً دون هوية، ارى ان لهذا الامر اهمية كبيرة. وقد عبر د. محمد عابد الجابري على ذلك في صيغة تساؤلات، بخاصة عندما قال لم

ار قط فكـرة حزب مغـاربي موحـد. هذا صحيـح. ولكني اعتبر ذلـك نقطة وصـول. اذا ما حافظ المثقفون المغاربة على الاستقلال وتفرغوا الى العمـل الخلاق، والبحث الـدقيق، واعني بالاستقلالية، الاستقلالية تجاه هذه الانظمة التي لها مشاكل، اي ان يحافظوا دائما على هـذا المنظور المستقبلي اذا ما اتبع المثقفون المغاربة هذا الطريق، فلا شك ان الحصاد سيكون وافرا بعـد بضعة اعـوام، ولكن على شرط ان يكـون هناك حـد ادنى من الاستقـلاليـة. لم يشهـد المغـرب عملاً تضـامنياً منـذ التضامن ضـد الاستعـمار من اجـل الاستقـلال، اي أن أهله لم يتضامنوا الا امام الشدائـد. واليوم اليـست حصيلة الانـظمة القـائمة والازمـات التي خلقتها عاملاً على التضامن؟ انا متأكد من وجود شعور مغاربي في اعماق الجماهير المغربية، هذا شعور شخصي وعلى الباحثين التوصل الى الحقيقة. لذا، فإن فكرة تخطي هـذه التناقضـات القائمـة بـين هذه الاقـطار هي فكرة مشجعـة في نظري، الـرامية الى وعـد تاريخي ومشروع ووطنيـة بالمعنى المغاربي للكلمة.

٥ ـ عبد الله البارودي

تحدث د. نذير معروف عن الشرعية الاعلاميـة. وعندمـا نقول شرعيـة اعلاميـة فهذا يعني وجود تورط دولي في هذه الشرعية، لأن جميع وسائـل الاعلام الحـالية تلعب دوراً هـاماً ان لم نقـل الاهم في تثبيـت هذه الشرعيـة على صـعيـد الدولـة الوطنيـة وكذلـك على مستـوى مؤسساتها، مما يساهم في خلق صور اسطورية جديدة للحكم.

اذن كان للاسطورة القديمة اسسها التي اعتمدت عليها، اما الآن فإن وسائل الاعـلام التي تأتينا عادة من الخارج مسؤولة عن الحفاظ عـلى تواصـل الدولـة ـ الامة، واسـأل لماذا لم تفتأ الدماء تسفك ومنـذ عشرات الـسنين في المنطقة الممتـدة من مشارف ايـران وحتى المحيط الاطلـسي؟ هذا بسبب وجود النفط، وكل قطرة نفط تقابلها قطرة دم. اذن عمل وجود النفط على تثبيت الاعلام لشرعيـة هذه الـدول على المستـوى العربي بصفـة عامـة، والمغربي بصفـة خاصة.

٦ ـ عباس مبارك

تحدثنا عن نشأة الدولة الوطنية في المغرب العربي، ولكن هل يمكن تصـور بناء المغـرب العربي دون وجود برنامج اندماج قومي وثقافي؟ وهل يمكن تصور قيام مثل هذا البرنامج دون الديمقراطية؟ هل يمكن ايجاد هذه الديمقراطية في غياب بناء قاعـدة اقتصاديـة؟ الـسؤال متعدد الجوانب، ولا اعني الوحدة المغاربية الرسمية، اي وحدة الدول، وانما الـوحدة المغـاربية، لا كإحساس وانمـا كمشروع، مشروع مستقبلي لبنـاء الدولـة المركـزية المغـاربيـة ذات قـاعـدة اقتصادية وديمقراطية.

٧ ـ نذير معروف يرد

لا اظن ان جميع الاسئلة التي طرحت موجهة اليّ. واظن ان بعضها وقع طرحه لالقاء الضوء على الجوانب التي اثرتها.

عندما تحدثت عن الاقليمية، لم انتقد الانظمة السياسية لما قامت به خلال فترة معينة من تاريخها. وقد اكدت في البدء على كوني تعرضت الى هذا الموضوع ليس كمتضلع في التاريخ، ولكنني تناولت الموضوع من الجانب الاجتماعي. ولاحظت ان مفهوم الاقليم نشأ عبر تطور تاريخي طويل، ونلاحظ اليوم مثلاً في بعض مناطق افريقيا، ان الدولة الاوروبية الحديثة هي نفسها جاءت نتيجة تطور تاريخي، وان هذه الدول لا تتفق مع متطلبات الحاضر. ماذا تعني الحدود بالنسبة لهؤلاء الرحّل الذين يتنقلون مع اغنامهم داخل اراض محايدة، في الواقع تابعة حيناً للجزائر، وفي حين آخر لمالي او غيرهما. ويمكن القول ان الحدود ترتبط بالامطار اذن فهي متحركة. ولم يأت علم الجغرافيا السياسية الحديثة بمعجزات للوقوف على هذه الحقائق الموجودة. اذن هناك ظاهرة فرض فوقي لهذه الجغرافيا السياسية متأتية من نظرة اوروبية للحدود في اطر لا تتماشى مع هذا التصور.

اذن فإنني لم أحاكم احداً، ولكني قمت بمعاينة ميدانية. وكذلك الامر عندما اتحدث عن الاختلاف بدلاً عن التجزئة او عن التجزئة بدلاً عن الخصوصيات، فلا أظن انني احث على مثل هذه الأمور. ولكن ما اريد قوله هو انه في بلد مثل الجزائر، لا استطيع التحدث عن المغرب او عن تونس لأنني لا اعرف هذين البلدين جيداً. في الجزائر ان البديل الذي يعبر عنه باللغة كتعبير عن المطالبة بالحقوق الثقافية ليس الا مطالبة سياسية وطنية، لأن المطالبة السياسية عادة تمر عبر الخطابات الرسمية، أي يجب الانطلاق من الميثاق وذكر المادة كذا والفقرة كذا. اي ان النقد اما ان يكون ضمن الاطر التي حددها النظام او ان يخرج عنها. واذا ما خرج عن هذه الاطر، فإنه يأخذ اشكالاً عديدة، فإما ان يعبر عبر الخطاب الديني والكل يعرف عواقب هذا الاختيار، أو خطاباً اسميه خطاباً علمانياً، أي انه يأخذ شكل مطالبات بالحقوق الثقافية. وانا متأكد من ان هؤلاء الذين يطالبون بالحقوق الثقافية ليسوا اكثر تشبعاً برصيدهم الثقافي اكثر من غيرهم. اما الشكل الاخر فهو عن طريق الجمعيات غير الرسمية كالجمعيات الموسيقية، وعلى سبيل المثال جمعية (موزيك بوب)، وهو الرأي في منطقة وهران، واظن انه يوجد في المغرب ايضا حركات موسيقية شعبية تعبر عن هذه المطالب. هذا ما اشرت اليه سابقاً. وهذا لا يعني التجزئة، ولو كان الامر يتعلق بالتجزئة لأخذت مسألة المطالبة كهدف وليس كوسيلة. اعتقد شخصياً انها مطالبات تستعمل الجانب الثقافي، وهي بالأساس مطالبة سياسية.

قال د. علي اومليل ان رجوع النخبة المعاصرة الى مفهوم الاقليم يكاد لا يوجد.

تعلمون انه في ميدان علم الاجتماع نقول ان الرجوع الى المتواصل هو اكثر أهمية عندما نعتمد على ما لا يذكر وليس على ما يذكر. إذاً فليس لكون التعرض الى الاقليمية غير شائع في الخطابات يجعلنا ننفي وجود الاقليمية. وأرى ان مفهوم الاقليم يمكن اعتباره ميزاناً للتذبذبات السياسية، اي انه يظهر ويؤكد عليه خلال الازمات، ثم يتوارى في فترات اخرى، ولكنه جانب يقرأ له عجلة التاريخ الى الوراء حتى وان كان عن طريق الارادة، كما ان ارادة الدول لن تبني المغرب.

فيما يتعلق باستقلال المثقف عن الانظمة، وهي ملاحظة ابداها د. الطاهر، واظن انه ابدى امنية اكثر من سؤال موجه اليّ شخصياً. السؤال الاخير الذي طرح والذي هو كما يلي: هل توجد سياسة مغاربية في غياب الديمقراطية؟ وهل توجد ديمقراطية بغياب مجال اقتصادي مغاربي؟ لست ادري هل هذا ما اراد به صاحبه بديلاً نقدياً، ولكنني اعتقد ان رهانات هذه الثقافات وقع الاحساس بها بصفة مختلفة. فعندما نرى مسؤولاً عن البرمجة الثقافية في التلفزيون الوطني يقول انه يريد توحيد الاغنية الجزائرية ونريد خلق انسان جزائري يتكلم العربية. في حين انني ارى هذا الانسان الجزائري يتكلم عربية ليست عربية الفقهاء تبدو لي مع الاسف اجنبية. ويمكن العثور على نماذج للهجات على المستوى الجغرافي. وهذا يخيفني لأن مثل هذه الامور تعرقل الوحدة المغربية اكثر من ان تساعدها. وانا مقتنع بأن المجال المغربي لن ينشأ سوى عبر التأكيد واحياء هذه الاشكال من التعبير الثقافي. ليس لمجرد ايجاد هذا المجال المغربي، وانما لأنه يعتبر شكلاً اساسياً من اشكال المطالبة والتعبير عن الارادة.

الفصل الخامس

الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي ١٩٢٨ - ١٩٥٤

محمد حربي (*)

لغاية وصول العقيد القذافي الى السلطة في ليبيا، سارت فكرة مغرب عربي متحد تبعاً لتناغم الحركات السياسية في الجزائر وتونس والمغرب، ولتأثير الايديولوجيات والاعتبارات ذات الطابع التاكتيكي. ان معرفة المسيرة الشخصية لأنصار المغرب العربي وحياة الحركات والبلدان التي عملت فيها، لا بدّ منها لكل الذين يريدون أن ينوبوا عن الوطنيين المحصورين داخل الحدود، وأن يتصوروا نظاماً جديداً للدول والعلاقات بين الشعوب.

لا يدّعي هذا المقال أن يكون دراسة تاريخية شاملة لمواقف الوطنيين الجزائريين حول المغرب العربي. فهو لا يشكل غير مقدمة لوقائع غير معروفة جيداً لدى الأجيال الجديدة، ويتوجه الى الذين يرغبون في فهم: كيف ولماذا وصلت اليوم البلاد التي كانت سابقاً منفتحة جداً على جيرانها، الى نزعة وطنية ضيقة.

إنبثاق تراث وحدوي مغربي في الجزائر (٢٨ ـ ١٩٣٧)

سيكون الأنصار الأوائل لوحدة المغرب من الشعوبيين. وفي هذا الموضوع، نذكر ان الوطنيين الإصلاحيين والعلماء، الذين كانوا يطالبون بدولة جزائرية تتمتع بحكم ذاتي ومتحدة مع فرنسا، تخلوا عن المشروع المغربي لـ «النفوس الهائجة» والخياليين. ومن جهته، حارب الحزب الشيوعي الجزائري فكرة مغرب عربي متحد لصالح تحالف مع «فرنسا الديمقراطية». وكان المرجع لحل المسألة الوطنية والاستعمارية بالنسبة له هو النموذج الروسي حيث ستكون الجزائر، آذربيجان المستقبل. رغم أنه، إقتداء بسياسة الأممية الشيوعية،

(*) مؤرخ جزائري واستاذ بجامعة باريس.

بدأت مسألة الوحدة المغربية تخرج من الغموض، التي رصدتها فقط للتصدي للماضي البربري او العربي.

في سنوات العشرين، وبالأخص بعد فشل الثورة الألمانية (١٩٢٣)، توجه الإتحاد السوفياتي إلى ما يسمى اليوم بالعالم الثالث «أرياف العالم» لفتح جبهات جديدة ضد البلدان الرأسمالية. وهذه الجبهات لم تكن تبغي نشر الثورة البروليتارية بقدر ما كانت تهدف إلى إدخال شريك جديد في نادي القوى الكبرى التي كانت فرنسا وانكلترا تشكلان جزءاً منه، واللتان كانتا تسيطران على المشرق والمغرب العربيين.

تحت غطاء أفكار الثورة الاشتراكية الأممية، نمّى الإتحاد السوفياتي، عبر الكومنترن المسخّر، استراتيجية، مالت إلى فرضه كمحاور للغرب.

سوف لن أتوسع في مختلف مظاهر هذه الاستراتيجية والتحولات التي تحدثها(١). لنسجل فقط ان أصل مشروع الكومنترن انطلق من تماثل وضعية الجزائر وتونس والمغرب في وجه الاستعمار الفرنسي، وتوجه نحو خلق منظمات شيوعية في الجزائر وفي تونس وفي المغرب والتي كان سيكون لها كلها إطار النضال نفسه: المغرب العربي المصمّم كفدرالية بين البلدان الثلاثة. هذا هو الجانب الأول من المشروع. اما الثاني، فقد كان خلق منظمة مندمجة الطبقات في فرنسا مخصصة للمغاربة حيث كان نموذجها هو الكومنتانغ الصيني. لكن عكس ما حصل مع الكومنتانغ، فإن تجمع الطبقات عوض أن يُشكل تحت قيادة الوطنيين، سوف يكون تحت قيادة الشيوعيين. وسوف يكون بشكل عام لغلق الطريق أمام تجمع تحت قيادة البرجوازية مثلما كان قد حصل في تونس مع الدستور. وبهذا النفس، تم تأسيس نجمة شمال افريقيا. من وجهة النظر الشيوعية، فشل المشروع. ولذلك سببان: بالدرجة الأولى كان استقلال المغرب العربي خاضعاً لتقلبات الدبلوماسية السوفياتية، وبالدرجة الثانية، لم تتوقف تدخلات الحزب الشيوعي الفرنسي الدائمة في شؤون نجمة شمال افريقيا. مما أثار ردة فعل قومية أدت الى ميلاد التيار الأكثر راديكالية في الحركة الوطنية الجزائرية. فمنذ عام ١٩٢٨، تخلت نجمة شمال افريقيا تدريجياً عن بُعدها الإشتراكي. وفي الوقت نفسه أصبحت تركيبتها الإنسانية جزائرية خالصة. لكن رغم اتجاهها نحو القومية، بقي مناضلوها متميزين عميقاً بالمبادىء التي أكدت عليها الأممية الشيوعية.

وهكذا ضمت ايديولوجية المقاومة الوطنية الأفكار العربية والمغربية والمعادية للإمبريالية. كما كانت أفكار نجمة شمال افريقيا «الجزائرية» الأساسية هي التالية:

---

(١) حول هذه النقطة، انظر: مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الاسلامي (١٩٧٢)، ص ٤٥٣ وما يليها، وكمال بوقصة، «هجرة وسياسة،» (اطروحة حلقة ثالثة، جامعة باريس الخامسة، ١٩٧٩).

- العمل من أجل توحيد الحركة الوطنية الثورية لشمال افريقية؛
- التشهير بالاصلاحية البرجوازية؛
- تأميم وسائل الإنتاج الأساسية كمحور لمواصلة مسيرة الاستقلالات؛
- وصمت عن الدور القيادي لهذه الطبقة او تلك.

يتلخص المبدأ المغربي لنجمة شمال افريقيا في تحالف بلدان المغرب العربي على أساس حق كل منها دون استثناء في الإستقلال. ومن وجهة نظر مسؤوليها، فإن مشكلة الأقليات الإثنية التي لا تشكل جزءاً من «أغلبية السكان المضطهدين في افريقيا الشمالية» تطرح في المغرب العربي بشكل مماثل، وعليه إذن ليس من الضروري الاسترشاد، في حل القضايا، بالتشريع الحقوقي لكل بلد من البلدان الثلاثة.

يؤكد مصالي الحاج باسم مستعار: التلمساني «إن وحدة وتفاهم هذه العناصر الثلاثة (الجزائريون، التونسيون، المغاربة) تقود المغرب والجزائر وتونس إلى طريق التحرير»[٢].

إن المغرب العربي إطار واحد للنضال. كما أن وحدته تقع بثبات في إطار حركة القوميات. والاستناد الى الماضي شيء ثانوي. فتبني فكرة القومية يفترض مفهوماً للوحدة بشكل لم يسبق له مثيل. إلا أنه باسم العقيدة الإسلامية وحّد المرابطون ومن بعدهم الموحدون المغرب.

أما استراتيجية نجمة شمال افريقيا فهي مزدوجة. إنها تنتقل باستمرار من التعدد الوطني إلى الوطني، وتؤكد في الوقت نفسه على التحالف السياسي بين المغاربة وعلى القومية الجزائرية.

وتعكس ممارستها بصدق مبادئها[٣] وطموحها لأن تكون بوتقة لالتقاء المغاربة وإطاراً يجذب الشباب. فالمغربيان خلطي والوزاني، المقربان من شكيب أرسلان، يتعاونان منذ عام ١٩٣٣ مع جريدة الأمة باسمين مستعارين: الأنصاري والإدريسي. كما ساعد الهادي نويرة وسليمان بن سليمان، اللذين سيكونان مسؤولين في حزب الدستور الجديد، والجزائري بجاوي على استمرار نجمة شمال افريقيا وذلك في غياب مصالي وعماش.

في سنوات الثلاثين، أصبحت الفكرة الوطنية منفتحة، لدرجة أن العمال المهاجرين لم يكن لهم مصالح خاصة يدافعون عنها في مؤتمرات النجمة. فالفراغ الذي تركه انهيار دولة الدايات وحدّة الاغتراب الاجتماعي، جعلا العمال منفتحين على أشكال جديدة من التضامن

---

(٢) انظر: تقرير ١٩٣٤، (وثائق محافظة الشرطة).

(٣) انظر: المثلوثي، «المصالية سيرة سياسية وايديولوجية،» (اطروحة حلقة ثالثة، ڤانسان).

لم تكن إسلامية فقط، كما يشهد على ذلك نضال نجمة شمال افريقيا ضد الاعتداء الإيطالي على اثيوبيا. وقد أبدى جزائريو نجمة شمال افريقيا، بانقطاعهم عن البرجوازيين والمثقفين، الذين كانوا منكبين على انفسهم، أهمية حقيقية في الممارسة. لكن طموحهم في الوحدة، لأنه جزء من ظاهرة مصاحبة لبروز الوعي الوطني، لم يكن إلا أحد روافد ايديولوجية المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. وقد ترك خارج مجال التفكير سؤالان اساسيان لم يهملها المشروع المغربي الذي وضعه الكومنترن: ماذا سيكون محتوى الوحدة؟ عن طريق من ولمن ستتحقق؟

إنعطاف ١٩٣٦ التكتيكي: الفكرة المغربية تتراجع

لغاية عام ١٩٣٦، كانت فكرة نجمة شمال افريقيا الوحدوية تؤكد نفسها دون تردد. ولم تكن تعني الوحدة في النضال وحسب، بل أيضاً خلق هوية مغربية عربية. وها هو سي الجيلاني مدير جريدة الأمة يدعو، في ٣ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٤، المغاربة الى النضال من أجل «ولايات شمال افريقيا المتحدة». لكن منذ تموز/ يوليو عام ١٩٣٥، أكد البعد الوطني نفسه بوضوح. فقد صرح مصالي الحاج: «يجب أن تكون الجزائر للجزائريين، وبعد ذلك سنساعد تونس والمغرب، إلا إذا لم يحدث العكس»[4].

وهكذا، فإن الهدف الأول لنجمة شمال افريقيا وهو تشكيل «إرادة سياسية واحدة» انتقل الى الدرجة الثانية. وذلك ما يؤكد عليه صالح المثلوثي: «غالباً ما قدمت نجمة شمال افريقيا مطالب عامة لكل افريقيا الشمالية. لكن لأول مرة يوجد تأكيد صريح، على الطابع الإنعزالي لنضال كل شعب من شعوب افريقيا الشمالية من أجل استقلاله».[5]

ستسرع التطورات السياسية التوجه نحو الانكفاء على الجزائر. فميلاد الدستور الجديد ولجنة العمل المغربية (عام ١٩٣٤)، ووصول الجبهة الشعبية للسلطة في فرنسا (عام ١٩٣٦)، وتشكيل المؤتمر الإسلامي في الجزائر (عام ١٩٣٦)، كانت احداثاً كبيرة بحيث أدت الى انعطاف تاكتيكي. وقد وافق الوطنيون الجزائريون، تجنّباً لمضايقة الجبهة الشعبية والابتعاد كثيراً عن المؤتمر الإسلامي المتغلغل في المدن، على استبدال مطلب الاستقلال في برنامجهم بمطلب انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاستفتاء العام، أي الحكم الذاتي الداخلي. وحده عمار عماش ضمن قيادة نجمة شمال افريقيا واصل المطالبة بالنضال من أجل استقلال الشمال الافريقي كبديل عن التحالف مع أحزاب الجبهة الشعبية. في عام ١٩٣٧، عندما أعلن الدستور الجديد الإضراب العام احتجاجاً على توقيف القادة الجزائريين والمغاربة، كان واضحاً أن البعد المغربي للأحزاب الوطنية لم يكن إلا ورقة رابحة لتعبئة

---

(٤) انظر: تقرير ايلول/سبتمبر ١٩٣٥، (وثائق محافظة الشرطة).

(٥) المثلوثي، المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

الجماهير في إطار الحدود الوطنية (القطرية). ومع ذلك، فإن التبادل المغربي لم ينخفض. وقد لعب العنصر العاطفي في ذلك دوراً كبيراً. وكانت خاصيته دفاعية لكنها تتجاوز حدود البلد الواحد.

من عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٤٥، دخل المغرب العربي منطقة العواصف في عربة القوى الغربية العظمى. وهكذا توقفت الروابط بين المنظمات المغربية. ويجب انتظار نهاية الحرب لكي تستعاد من جديد.

عودة إلى الأصول؟

منذ عام ١٩٤٥، وضد رأي الوطنيين المعتدلين، نادى حزب الشعب الجزائري بالوحدة مع البلدان العربية كبديل عن مجموع مغربي فدرالي بقيادة فرنسا. وعنوان جريدته المغرب العربي التي اصدرها عام ١٩٤٧ كان بحد ذاته برنامجاً. وقد كان حزب الشعب حاضراً في كل المبادرات التي تمت على مستوى المغرب العربي. فقد شارك في تأسيس مكتب المغرب العربي (١٨ آذار/ مارس عام ١٩٤٧) مع حزبي الدستور الجديد والاستقلال، وفي لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة الأمير عبد الكريم (٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨)، وقد استعاد الأطروحات التي كانت تتبناها نجمة شمال افريقيا قبل عام ١٩٣٥. فتصفية الامبريالية الفرنسية في المنطقة يشكل المشكل الواحد نفسه. كما ان «الأمل في تحرير كل بلد من البلدان الثلاثة على حدة... خديعة» مثلما كتبت المغرب العربي بتاريخ (١٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨). وتعكس انظمة لجنة تحرير المغرب العربي في مجملها الأهداف التي تسعى اليها. ويمكن إيجازها بما يلي: المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واشتراكه في الجامعة العربية على قدم المساواة مع البلدان العربية الأخرى شيء ضروري واجباري؛ الاستقلال المطلوب هو الاستقلال الكامل للبلدان الثلاثة: تونس، الجزائر، المغرب؛ ليس هناك أهداف يمكن السعي اليها قبل الاستقلال؛ لا يمكن لأحد الأحزاب المشاركة في لجنة تحرير المغرب العربي القيام بمفاوضات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والاسبانية دون علم اللجنة بمجرى هذه المحادثات؛ لا يمنع حصول بلد من البلدان على استقلاله اللجنة من مواصلة نضالها لتحرير البقية؛ تستعمل اللجنة كل الوسائل الممكنة من أجل الوصول الى الهدف الذي حملته على عاتقها.

لم يكن هذا البرنامج محرجاً لحزب الشعب، بل بالعكس كان للدستور الجديد والاستقلال، ذلك أن يطالبها من جهة بالتخلي عن السير نحو الاستقلال عبر المراحل، ومن جهة أخرى باللجوء الى جميع الوسائل.

على غرار عبد الكريم، كان الشعبيون الجزائريون يعتبرون أن تحقيق طموحات

شعوب افريقيا الشمالية سيمر عبر الطريق الثوري، ولا يتم الوصول اليه الا بالكفاح المسلح وحده. ولم يكن حزبا الدستور الجديد والاستقلال على استعداد لسلوك هذا الطريق. فقد كانا يبحثان عن وسائل ضغط لإجبار فرنسا على التفاوض والاعتراف بالمصالح «الخاصة» التي كانا يريدان أن يكونا ممثلين لها. ومن أجل هذا السبب لم تكن هاتان الحركتان تشعران بأنهما ملتزمتان تجاه لجنة تحرير المغرب العربي التي تلاشت بسرعة.

سيظل المغرب العربي موضوع الكلام الخطابي فقط، لكن الشعبويين الجزائريين رفضوا الانغلاق على أنفسهم داخل الحدود الوطنية. لم يرغبوا في ذلك ولم يستطيعوه لأن مغربيتهم كانت نتيجة معطيات اجتماعية ـ ثقافية حقيقية وعوامل عاطفية مطابقة لشعور عجز كل بلد من البلدان إذا ما واجه فرنسا منفرداً.

رغم كل شيء، ظلت إرادة صقل مصير مشترك قوية جداً. وهكذا يناضل تونسيون ومغاربة في صفوف حزب الشعب ولم يكن يخضع تبوؤهم مناصب المسؤولية لجنسيتهم. وهكذا ايضاً سيصبح محمد ماروك عضواً في قيادة أركان المنظمة الخاصة وسليمان أحد كوادرها الأساسيين في منطقة وهران. وبطلب من حزب الاستقلال حلّ حزب الشعب خلاياه في وجدة وطلب من مناضليها الالتحاق بصفوف الاستقلال. كما أن تنظيمه في تيندوف تم باسم مصالي الحاج والأمير عبد الكريم الذي اعترف به الجميع كأول مغربي عربي «وصاعق ثوري» و«محارب مستعد لفهم لغتنا» مثلما لاحظ آيت أحمد في اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب «زدين، منطقة الشلق، كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٩).

تحديداً، هذه اللجنة المركزية هي التي ستحدد سياسة الوطنيين الجزائريين المغربية. ويعتبر آيت أحمد، مقرر هذه المسألة: «ان المبدأ المرشد لوحدة العمل المغربي ينبع من الاستراتيجية الداخلية». لقد كان يعي أن آفاق حزب الشعب والدستور الجديد والاستقلال مختلفة لأنها تعبر عن قوى اجتماعية مختلفة، لكنه لا يستخلص من هذه الحالة أي خلاصات دقيقة. فبالنسبة له «إن المسؤولين، سواء كانوا برجوازيين أم برجوازيين صغاراً، لا ينقصهم الذكاء ليفهموا أن المسألة لا تقود الى شيء أمام استعمار أعمى وفظ». وهكذا فإن التحليل بعبارات طبقية لم يستطع التملص من مقولة الاجماع المميزة للنظرية الوطنية ولم يصل الى تعرية جذور العراقيل التي تواجه تجمع شعوب المغرب العربي. فالخطيئة القاتلة في مشروع الوطنيين الجزائريين المغربي هي الفصل بين البرنامج والعمل السياسي والوسائل المستعملة. كيف يرون المغرب العربي وكيف يريدون تنظيمه؟ في غياب الجواب عن هذين السؤالين، غرق النقاش حول الوحدة في الغموض. فقد كان انفصال الغاية عن الوسائل شاملاً. ماذا كان يقترح الوطنيون الجزائريون على شركائهم؟

١ ـ تكوين منظمات شبه عسكرية مثلما هي في الجزائر.

٢ ـ اندماج قيادات الأركان في قيادة عليا واحدة.

وهكذا كان كل شيء يتم وكأن فشل لجنة تحرير المغرب العربي لم ينفع في شيء. لم يكن حزب الشعب يأخذ في الحسبان قطيعة بورقيبة مع الأحزاب الشمال ـ افريقية الأخرى ومع الجامعة العربية. فالزعيم التونسي لم يكن يؤمن بحل دولي لقضية بلاده يفرض من الخارج، ولم يكن يريد اللجوء إلى أشكال من النضال يمكنها أن تتسبب في ظهور مواقف مستقلة داخل الجماهير. لذلك كانت كل سياسته تهدف الى جر فرنسا للحلول التوفيقية. وعلى مستوى الوسيلة، كانت هناك بين بورقيبة والوطنيين الجزائريين هوة شاسعة. لقد كان واضحاً أن الاقتراحات الجزائرية لم تكن تخلو من قصد خفي. ففي نظر آيت أحمد، كانت هذه المنظمات شبه العسكرية في تونس والمغرب ستشكل مجموعات ضغط على القيادات القائمة هناك. وحالما يبدأ العمل في الجزائر «يمكن لاستراتيجية التوسيع ان تتحقق بالقيادات السياسية أو بدونها. وفي غياب تفاهم مسبق، سيجد مسار التحرير، إذا ما انطلق، في الشرق وفي الغرب، رجالاً وعتاداً لتعميمه... وستكفل ردود الفعل الاستعمارية العمياء باعطاء الحق للنخب الثورية ضد القيادات الانتهازية»[٦].

كأن الجزائريين بذلك كانوا يعتبرون المسؤولين التونسيين والمغاربة سذّجاً أو مطلقي جن. وهكذا كان مصير المقترحات الجزائرية الرفض من قبل بورقيبة وصالح بن يوسف وعلال الفاسي والمهدي بن بركة.

الجزائر أولاً: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤

كان الوطنيون الجزائريون مقتنعين أنهم جذريو المغرب العربي. فحسب معيارهم، كان التونسيون والمغاربة «رجالاً فزعين وأصلاحيين» (مصالي). ألم يكونوا وحدهم المطالبين بالكفاح المسلح؟ بالتأكيد، لكن التونسيين هم الذين سيكونون الأوائل في اتباع طريق الحرب.

عندما لم تعط تجربة الحوار (آب/ اغسطس عام ١٩٥٠ ـ آذار/ مارس عام ١٩٥٢) النتائج الحاسمة، لأن فرنسا أرادت ان تفرض السيادة المزدوجة، بدأ القمع عقب المفاوضات. كما انطلق الارهاب بمبادرات فردية ثم توسع شيئاً فشيئاً الى أن تعمّم بدءاً من آذار/ مارس عام ١٩٥٤ عندما دعا بورقيبة علانية، من منفاه في جالطة، الدستور الجديد للدخول في المعركة. وفي المغرب بدأ الارهاب بعد خلع سيدي محمد بن يوسف (آب/ أغسطس عام ١٩٥٣). وهكذا عندما دق العنف الثوري أبواب المغرب العربي، لم يكن الوطنيون الجزائريون في الموعد. فاللجنة المركزية لحزب الشعب ـ حركة الانتصار اشترطت

---

(٦) انظر: محمد حربي، وثائق الثورة الجزائرية ([د.م]: جون افريك، [د.ت.])، ص ٤٢.

لوحدة العمل في افريقيا الشمالية اتفاقاً بين القيادات الوطنية. فلا نداءات وفد الحركة في القاهرة، ولا ضغوطات مصالي، ولا نفاد صبر قدماء المنظمة شبه العسكرية التي ضربها القمع في عام ١٩٥٠، استطاعت أن تحرك اللجنة المركزية. كذلك لم يسفر بقاء علال الفاسي من جهة، ويزيد وبولحروف من جهة اخرى في سويسرا (عام ١٩٥٣) عن أي نتيجة. طلب علال الفاسي انطلاق الجزائريين في العمل لكنه تذرع باعتبارات تاكتيكية لكي لا يتخذ التزامات مشابهة لتلك التي طالب بها الأمير عبد الكريم عام ١٩٤٧ جميع الأحزاب المغربية. ومهما يكن فإن موقف اللجنة المركزية لحزب الشعب ـ حركة الانتصار سيشجب من قبل مصالي الحاج ومن قبل مؤسسي جبهة التحرير الوطني. حسب مصالي: «... إن البيروقراطيين يجيبون على الانتقادات الموجهة اليهم بأنهم لا يفعلون شيئاً من أجل إخواننا المغاربة لأن هؤلاء الأخيرين يمكنهم أن يستأنفوا المفاوضات مع وزارة الخارجية الفرنسية». ويضيف «إن هذه المبررات لا تصمد أمام الامتحان السياسي لأننا لا نستطيع أن نملي نهجاً على المغاربة والتونسيين»(٧).

عندما تحركت الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤، كانت تونس قد سارت في طريق المفاوضات مع فرنسا. فأقامت جبهة التحرير الوطني حلفاً مع المقاومة المغربية. فقد وجهها بوضياف وبن مهيدي نحو منظمة الأرياف التي كان الاستقلال يهملها إن لم نقل يحتقرها أو يخشاها. لكن عودة محمد الخامس ستتسبب في تمزيق الحلف الجزائري ـ المغربي، ليس لصالح الوطنيين لكن لصالح الملكية. من الآن فصاعداً، إذا لم تحدد فكرة المغرب العربي نفسها بالدفاع عن الدول القائمة، وإذا انطوت على تقارب بين الشعوب، فإنها ستؤجل الى أجل غير مسمى. بقدر ما تتقوى وطنية الدول، تتطور اتجاهات السيطرة عند الأقوى. ولقد دفعت المقاومة الجزائرية ثمن ذلك من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٢. بعد فترة تردّد، ستستخدم الدولة التي أولدتها المثل المغربي كذريعة لجذب القوى المغربية الراديكالية نحوها بحثاً عن التحالفات.

إن الفترة الأنسب للوحدة المغربية هي اليوم خلفنا. فالعراقيل أمام تحقيقها أكثر قوة، إن مصالح الأنظمة القائمة، والمسائل الحدودية التي ظهرت منذ عام ١٩٥٦، وأطماع القوى الكبرى وكثيراً من العوامل تساعد القوى النابذة. هذه العراقيل يمكن التغلب عليها شرط أن ننهي مع عبادة الأفكار العامة لتأسيس نظرية وحدوية على أساس معرفة المشاكل التي يجب حلها والوسائل الانسانية والمادية للوصول اليها.

---

(٧) انظر تقرير مصالي الحاج الى: مؤتمر هورنو، تموز/ يوليو ١٩٥٤.

القِسْمُ الثاني

البُعْد القوميّ لوحدةِ المغرِب العَرَبي

الفصل السادس

المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة

د. الطاهر لبيب (*)

الخطاب السائد حول المغرب العربي مسكون «بالخصوصية». هذه الخصوصية تحولت من بديهية علمية الى معقل ايديولوجي سياسي يتحول المغربي بين شرفاته ليرى منها أبعاد مغربه تتعدد، تمتد أو تتقلص، وليواجه منها الآخر غرباً وشرقاً. وهي تعني تميزاً عربياً عن الغرب ومغربياً عن «العرب».

هذه الخصوصية هي المرجع الثابت فيما يثار حول علاقة المغرب بالمشرق وهي المصدر الأول في صياغة المشروع الوحدوي المغربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده.

في كتاب جماعي تناولت فيه نخبة مغربية جيدة موضوع «تطور الوعي القومي في المغرب العربي»[1] لا توجد اشارة واحدة الى احتمال الشك ولا قبول الشك في عروبة المغرب العربي. كل ما ورد جزم بها أو اعتبارها أمراً مفروغاً منه لا يحتاج الى القول. وفعلاً، يعجب المغربي من أي تساؤل حول عروبته ويرى فيه جهلاً به أو افراطاً في الادعاء. على أن التساؤل المشرقي كثيراً ما يتأتى من التباس حسن النية في استعمال مفاهيم لها امتدادات دلالية مختلفة، كالعروبة والقومية مثلاً. المهم ان عروبة المغربي العربي ـ عند أهله ـ لا تقبل المزايدة ولا تحتاج الى الاثبات الا بقدر ما يحتاج العرب كلهم الى اثبات عروبتهم.. هذه قناعتنا أيضاً.

هذه الاشارة العابرة لا جدوى لها هنا غير التوضيح، ولربما لضمان سلامة بعض ردود

(*) استاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية. الامين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع.

(١) انظر: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

الفعل عما سيتأتى. المهم هو الحرص الدائم في الخطاب المغربي على اثارة اختلاف المغرب عن المشرق في عروبته وعياً وتعبيراً وسلوكاً. هذا الحرص ممدود عبر «تطور الوعي القومي في المغرب العربي» تعبر عنه كل المساهمات، بما فيها تلك التي تبدو اقرب الى العمل القومي أو الوحدوي العربي.

وكان أجدى تحليل مضمون هذا الكتاب الأول من نوعه تحليلاً يفضي الى تحديد بعض ثوابت البنية العقلية القائمة عليها فكرياً علاقة المغرب بالمشرق. وما هو مطروح الآن في هذه الندوة امتداد تلقائي لهذا العمل، وخطوة اضافية عسيرة لجر الوعي نحو انجازاته ومغرب الخصوصية نحو مغرب الوحدة. على كل، ودون نية العرض او التقديم نكتفي بإبراز بعض ما ورد من مؤشرات الخصوصية المغربية بمعنى التميز عن المشرق وما يتضمنه هذا التميز، أحياناً، من مقارنة تفاضلية:

المبدأ العام هو أن «الوعي القومي - ان جاز الحديث عنه بالنسبة الى المغرب العربي - قد اتخذ شكلا خاصاً يختلف عن الشكل الذي اتخذه في المشرق. وليس ذلك راجعاً الى عوامل ظرفية وسياسية أو الى أثر الاستعمار والغزو الثقافي فقط، ولكن لهذه الخصوصية جذوراً تاريخية في التركيبة الاجتماعية لشعوب هذه المنطقة»[2]. هذا الشكل الخاص ليس منقلاً في الخطاب بمضمون وحدوي ايديولوجي وبما قد يكون له من طابع تبشيري. لهذا، يتطلب الاختيار المنهجي الاجرائي استعمال عبارة - «الوعي العروبي» - في المغرب بدل عبارة - «الوعي القومي» - الشائعة في المشرق[3]. في هذه الحالة أو على هذا المستوى يمكن رصد اتجاه نحو التجانس عمقته عوامل المد القومي فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات، وهو ما «يجعل الحديث عن شيء اسمه «خصوصية الوعي العروبي»، في مغرب (أقصى) ما بعد منتصف الستينات حديثاً لا موضوع له ولا معنى»[4].

أما اذا تركز الحديث عن وعي قومي عربي فلا مناص من القول بأن هذا الوعي يشكو من ضعف كبير في المغرب العربي مقارنة بالمشرق[5]. قد يكون عاماً في اللاوعي الجماعي، ولكنه كوعي ايديولوجي سياسي لوحدة المصير العربي لا يتجاوز وجوده نخبة قليلة في المغرب العربي[6]. لهذا «كثيراً ما نتكلم عن الوعي القومي كما يتكلم اليساريون عن الوعي الثوري، مع كل الافتراضات التي تصاحب هذا النموذج من الخطاب، وأعني بذلك انه وعي لا يرتقي له الا الخاصة التي تعتبر نفسها القوى الطليعية، وهي بذلك تستبعد أغلبية الناس عن المشاركة وترمي بمفاهيمهم وادراكاتهم في سلة

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٦٦ و٦٧.
(٥) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

الوعي الزائف»[7]. اختصاراً بقدر ما يتأدلج الوعي أو يتسيس أو يتحول إلى صيغ عملية تتعمق خصوصية المسافة الفاصلة بين المغرب والمشرق. وهو ما يعني - نهاية الأمر - أن التمايز ليس مطلقاً بين المغربي والعربي، وانما هو بين المغربي والعربي المشرقي.

والتدليل على خصوصية المغرب العربي يمر بمستويات مختلفة، وان كان بعض هذه المستويات لم يحظ بما حظي به غيره من اهتمام علمي. ومن المتيسر أن نجد «المراجع» حول الشخصية المغربية والثقافة المغربية والاسلام المغربي والمؤسسات المغربية، اضافة لما هو عام من نوع التاريخ المغربي أو الحضارة المغربية... الخ، وما دام الحديث عن اختلاف المغرب عن المشرق من حيث التعبير عن عروبتهما فإن أبرز ما يميز بينهما «غلبة الايديولوجيا الوطنية في الغرب» منذ نصف القرن الماضي. «التطور التاريخي في المغرب» جعل من الوطنية لغة النقاش والحوار، وهذا يعني ولاء الناس الى الدولة. والمغاربة لا يعتبرون الولاء للكيانات - الدول شيئاً قطرياً يستحون منه، بل العكس (...) التجربة السياسية في المغرب هي تجربة وطنية تؤمن بالولاء للوطن وتتضارب مع المفهوم الجاري في المشرق الذي يعتبر أن الولاء الى الدولة (القطرية) فيه تشكيك أو حط من الولاء الاكبر الأخر (القومي)»[8]. وهكذا، فإذا كانت - «فكرة الوعي العربي أصبحت من المقدسات في المشرق ولا تقبل النقد»[9]، فإن «تجربة المغرب، منذ حوالى ثلاثة عقود، قد تركزت على قضية الصراع الوطني من أجل الاستقلال واقامة علاقات مع الغير في هذا الاطار، بل حتى التعاون مع المستعمر القديم وبناء الدولة الوطنية. خلال هذه العقود، لم تعش الاجيال المغربية تجربة القومية العربية محلياً كتجربة معقلنة وحديثة، ولهذا أهمية كبرى لأن الاجيال المغربية الجديدة نربت على هذه التجربة الخاصة الوطنية»[10].

علاقة هذه الايديولوجيا الوطنية بالايديولوجيا القومية في المشرق لا تختزل الاسلام. ارتباط العروبة بالاسلام معطى مغربي أساسي. لذلك فإن الحركات الاسلامية نفسها ذات بعد عروبي أعمق مما هو عليه في المشرق[11] ولعل غياب البديل القومي العربي في المغرب العربي يجعله أكثر عرضة «لتهديد» هذه الحركات الاسلامية[12].

والخصوصية ليست موضوع معاينة فقط، هي مطالبة بحق الاختلاف. وقد تفضي الى المفاضلة. والمفاضلة هنا، أساساً، رد فعل اثباتي أو دفاعي. فالمشرق لم يخل ممن راوده الشك في عروبة المغرب العربي وممن راودته فكرة التبشير فيه. لهذا يبدو النموذج الشرقي موضوع

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠ و ٧١.
(٨) المصدر نفسه، ص ٧٥ و ٧٦.
(٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٨ و ٧٩.
(١١) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

تخوف واحتراز أو رفض ويبدو ضرورياً «تحليل المغرب دون الاخذ بنموذج أو بمقياس قبلي يجعل الوضع المغربي وكأنه منحرف»[13]، بل ان تجربة المغرب التي لم تتأثر ببعض سلبيات العمل القومي بشكل مباشر تهيؤه الى تقديم مساهمة جديدة أقل شحناً عاطفياً وأكثر عقلنة: «هذه العقلنة يمكن أن تثري يوما ما الواقع والفكر القومي، ودون ان تكون القومية مسألة صوفية، بل هي بعد يخضع للفكر النقدي والفكر الملموس الواقعي. من هذا الباب النقدي يدخل المغرب العربي، أي بالابتعاد عن الدوغمائية ويأخذ البعد الثقافي بعمق، وكذلك بالقول بتعدد المعطيات»[14]. ثم ان التجربة المغربية في حد ذاتها نموذجية لا تحتاج الى مرجع أو مقياس خارج عنها، بل لعله «في قدرتها ان تحل مشاكل الوعي القومي على الصعيد العربي»[15]. ولعل الواقع العربي الراهن بما فيه من صعوبات تراجع معها المد القومي في المشرق يدفع أكثر فأكثر الى «الالتجاء الى المغرب العربي لانقاذ الفكر القومي في الطرح على أقل تقدير وفي طريقة التعامل»[16]. اختصاراً لا بد أن يتنازل المشرق عن الزعامة في الموضوع.

هناك اذاً ايديولوجية الخصوصية المغربية: نسق من الفكر متواصل متكامل الصياغة. المرور الى الحديث عن ايديولوجيا قومية مغربية لا يخلو من تسرع. الادبيات الكثيرة حول «القومية»، المغربية، لا سيما المكتوبة منها بالفرنسية، تحيل الى بناء الدولة الوطنية لا الى «أمة»، مغربية واحدة بالمدلول المشرقي المعهود.

هذه الايديولوجيا ـ كما توحي به الاشارات السابقة ـ لم تتبلور عبر مجابهة الاستعمار الغربي المباشر فقط، ـ وهذا أمر معلوم ـ بل عبر مجابهة موازية الى حد ما، ولاحقة بشكل واضح للمشرق العربي المؤدلج. والافتراض هنا أن الجبهة الشرقية للخصوصية المغربية غير قابلة للاختزال الى علاقة ثنائية. هذا يعني في ذهننا أن الخصوصي لا يطابق الذاتي، وأن الخصوصية المغربية كبناء ذهني أو كمقولة ليست بناء مغربياً ذاتيَّ المصدر والمرجع. الغرب بوجه عام، والمستعمر القديم بوجه خاص، أَوْلى هذه المقولة عناية علمية كبيرة وساهم في رسم الصورة التي للمغرب عن نفسه وعن المشرق. والغريب أن قولاً كهذا يمكن أن يستفز البعض منا في حين أنه يتصل بظاهرة عامة: ظاهرة التصور التابع. قد يكون هذا التصور أكثر دقة و «موضوعية»، هذه قضية ثانية. المهم انه خاضع لوساطة معرفية على الاقل. واذا دفعنا العبارة الى أقصاها أمكن القول بوجود علاقة غربية بين المغرب والمشرق.

الكتابة العربية اعتذار قبل اقتراف الفكرة، باسم المنهج أحياناً. لهذا فبعد رفع اللبس حول خصوصية العروبة المغربية، اعتذر عما قد يفهم ـ خطأً او سوء تعبير ـ من ربط سببي

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٦.

بين فكرة المغرب العربي والفكر الاستعماري. الحديث هنا عن السياق الاستعماري لهذه الفكرة.

هل خصوصية المغرب العربي «موضوع» مغربي؟

الاهتمام بخصوصية المغرب العربي ليس حديثاً. ابن خلدون «تخصص» في الكتابة عن «القطر المغربي» حسب تعبيره وقارن بينه وبين المشرق. واذا كان اهتمام المغاربة بـ «موضوعهم» قد تواصل حتى الآن، فإن علاقتهم به خضعت لوساطة معرفية أجنبية كان ولا يزال لها تأثير واضح. وليست هذه الوساطة مصدر معرفة فحسب بل هي مطالبة بالموضوع: هناك تبنٍ لموضوع خصوصية المغرب (أو شمال افريقيا) يصل الى حد الاستحواذ عليه تقريباً. المقارنة بين ما كتب ويكتب الاوروبيون عموماً ـ والفرنسيون بوجه خاص ـ وبين ما يكتب المغاربة يوحي بهذا الاصرار الغربي على تملك هذا الموضوع. ان أغلب المؤسسات العلمية انشغالاً بالمغرب العربي وابرازا لخصوصياته هي مؤسسات غربية يرتبط بها أكثر الباحثين انتاجاً ونشاطاً من بين الاوروبيين والمغاربة.

ليس في هذا اي مأخذ، ولكن الظاهرة تحتاج الى تفسير: كيف أمكن لموضوع الخصوصية المغربية ان يكتسب ـ معرفياً ـ شرعية في الغرب؟ ثم ـ ورغم محاولات الاستقلال الفكري ـ الى أي حد لم يقم اهتمام المغاربة المعرفي المعاصر على اساس «شرعيته» المعرفية الغربية؟ أليس ملفتاً للانتباه أن فكرة المغرب العربي فكرة «مهاجرة» أو منفية في الغرب أساساً؟ في: باريس وجنيف وبرلين وغيرها. اضطرارا ولا شك. ولكن المنفى سياق فكري أيضاً. الفكرة اذا تبدو عائدة أو «مستوردة» من الداخل: من داخل السياق الاستعماري. ولقد كان لهذا السياق طاقة استيعاب ما ينفيه[١٧].

طبعاً هناك مبادرات في «استعادة» الموضوع تطلبت من أصحابها جهداً نقدياً كبيراً وشاملاً لما كتب «الآخر». غير أنه ـ وعلى وجه العموم ـ لا يستبعد ان يكون اهتمام المغاربة بخصوصية المغرب العربي، في مرحلة ما بعد الاستعمار، من قبيل الاهتمام التقليدي بموضوع املته العلاقة الفكرية بفرنسا أكثر مما أملاه الشعور بحاجة مشتركة اليه. تراجع المشروع

---

(١٧) يقول احد كبار المناضلين من ذوي التجربة المغربية الطويلة: «فكرة الوحدة المغربية بالرغم من السوابق التاريخية (دولة الموحدين) ووضع اطار المغرب تحت الاستعمار الموحد وتأثير الشعوب بالهزات التي سجلت في الصراع بين بعضها وبين الاستعمار والتي اكتسبت في بعض الحالات صورة الكفاح المسلح لم تنشأ في البيئة المغربية داخل المغرب العربي.» انظر: الرشيد ادريس، «كيان المغرب وآفاقه،» ورقة قدمت الى: ملتقى بناء المغرب العربي، تونس، ١٩ ـ ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، اشغال ملتقى بناء المغرب العربي (تونس: مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٣)، ص ١٦.

المغربي بعد الاستقلال مع تواصل الاهتمام الاكاديمي البارد بهذا الموضوع يؤكد هذا الافتراض[١٨].

ومشروع الوحدة المغربية؟

المثقف المغربي عموماً قليل التعبير عن اهتمامه بالوحدة المغربية، ومواقف الجماهير الحقيقية منها لا نعرفها، والنخب السياسية روجت شعارها وحالت دونها. كيف اذا يمكن التأكد ـ وراء «المفروغ منه» ـ من مغربية هذا المشروع؟

وحدة المغرب العربي لم تتبلور كموضوع للفكر العلمي في المغرب العربي. هناك دراسات ابرزت عوامل التوحد او تجاربه التاريخية أو تناولت بناء الوعي القومي على مستوى كل قطر بدرجة أولى. وأغلب هذه الدراسات بتكليف أو حسب الطلب، كما هو الحال هنا! وخلافاً لمسألة القومية العربية، فإنه لا يمكن القول بأن هناك انتاجاً فكرياً «وحدوياً» على الصعيد المغربي. واذا صدف وعبّر بعض المثقفين عن مساندتهم لمشروع الوحدة المغربية، فإن هذا ليس بالضرورة تعبيراً عن وجود «فكر قومي» مغربي.

ومن الملاحظ هنا ايضاً أن الدراسات والكتابات القليلة التي تناولت بالتحديد موضوع الوحدة المغربية هي ـ اساساً ـ دراسات أو كتابات غربية أو باشراف مؤسسي غربي. ومما يلفت الانتباه أنه لا وجود حتى الآن لمؤسسة بحثية ذات بعد مغربي. ويبدو ان مشاريع مؤسسية أجنبية شعارها «البحث العلمي» تسعى الى الاستقرار وتبحث عن طرف شريك. الاجانب انفسهم متعجبون من صمت المغاربة مقابل ما يهتفون به، هم، من مشاريع المغرب العربي[١٩].

القول بأن وحدة المغرب العربي قائمة في وجدان الجماهير المغربية هو من قبيل الافتراض الايجابي. ليست هناك مؤشرات ثابتة علمياً للتدليل على أن هذه الوحدة مطلب جماهيري، وأقل من ذلك ثبوتاً أنها ذات أولوية جماهيرية بالنسبة لوحدة عربية أو اسلامية. هناك ردود فعل معروفة عبرت فيها الجماهير عن تضامن الاقطار المغربية خلال مرحلة التحرير ولربما منذ الاحتلال العثماني[٢٠]، لكن الواقع المتواصل قد يكون أقرب الى اللامبالاة. هذه

---

(١٨) هذا واضح مثلاً، في برامج علم الاجتماع، وقد وردت الاشارة الى ذلك في: الطاهر لبيب، «علم الاجتماع في تونس: التدريس نصاً وفعلاً،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٥ (أيار/مايو ١٩٨٥)، ص ١١٢ ـ ١٢٨.

(١٩) اثار ميشال جوبير الى ذلك متعجباً من قلة الأعمال الجامعية في الموضوع (ذكر مثال الجزائر سنة ١٩٨٣ / ١٩٨٤) وهو ما يدعو ـ مرة ـ اخرى ـ إلى التساؤل عن «الاكتنان الفكري» الفرنسي بموضوع المغرب.

(٢٠) المصادر التاريخية المعاصرة للقرنين السادس عشر والسابع عشر، مثل البخرلي تشير إلى تضايق محمد الشيخ السعدي باحتلال الترك للمغربين الأوسط والأدنى لكونهم أجانب عن المنطقة. وبسبب عدم ارتياحه إلى ذلك الوضع، =

اللامبالاة هي التي استطاعت الملابسات والدعايات السياسية تحويلها ظرفياً الى مواقف متباينة وأحياناً متناقضة من الوحدة الثنائية مثلاً. الثابت وراء المتغيرات لا نعرفه الا حدساً أو هو من اسقاطاتنا. وعلى كل، فليس هناك ما يدعو الى القول بوجود ايديولوجية وحدوية مغربية سائدة في اوساط الجماهير. وضع الدراسات لا يسمح بمعرفة أدق. وكذلك ظروف التعبير عن الرأي[21].

ان مساهمة علمية مفيدة يمكن أن تتجاوز التعابير والاحكام الجاهزة أو الاكتفاء بتصنيف الناس والمواقف الى دراسة المضمون الاجتماعي لمشروع الوحدة. من المهم، مثلاً، ما استخلصه باحث من أنه «يبدو أن الأجراء المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل من أكثر الشرائح الاجتماعية الاخرى للمجتمع التونسي تعلقاً بفكرة المغرب العربي»[22] المضمون الطبقي لهذه الوحدة يبقى موضوع درس صعب، وكذلك مغربية الحياة اليومية، كممارسة اجتماعية.

أما الشخصيات والمؤسسات واللقاءات التي اعتمدت شعار الوحدة المغربية او لوحت به - بدءاً من علي باش حامبة الى مؤتمر طانجة - فلا تحتاج الى التذكير لأن قائمتها متكررة في نصوص كثيرة. المهم أن الوحدة كانت خلال نصف قرن من متطلبات العمل السياسي الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي. كانت وحدة ذرائعية، تقوم ولا شك على وحدة المشاعر السياقية، ولكنها كانت موظفة توظيفاً مباشراً من قبل النخب السياسية من أجل استقلال أوطانها.

لذلك سرعان ما أبطلها الاستقلال وعرى عن تفكك حقيقي وعن اختلاف في المصالح الى حد النزاع والحرب المعلنة. لم يعد للوحدة مضمون أو هدف واضح لأنها ارتبطت نشوءاً وتطوراً بمشروع تم انجازه. ولأنها لم تتوصل الى تعميق وعي جماهيري متميز بانتمائه المغربي، فإنها لم تجد قنوات تضمن استمرارها بعد الاستقلال.

لا يعني هذا ان الحديث عن المشروع قد توقف. فهناك تصريحات سياسية ظرفية تمتد

= حاول أن يقوم بحملة عسكرية على اولئك الدخلاء [. .] وقدم السلطان المغربي محمد بن عبدالله، الذي حكم البلاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر احتجاجه إلى فرنسا أثر ضربها لبنزرت وسوسة بالقنابل،» انظر: محمد زنيبر، «دور الثقافة في بناء المغرب الكبير،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ١٥٠.

(٢١) الدراسة الوحيدة التي نعلم أنها تناولت الموقف من الوحدة (العربية) هي دراسة: سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠). هذه الدراسة التي شملت عينة من تونس (٤٥٨ شخصاً) ومن المغرب (٦٤٢ شخصاً) ابرزت توجهاً مغربياً نحو وحدة لا تتجاوز اقطار المغرب العربي. انظر الجداول في: المصدر نفسه، ص ٢٢٦، ٢٢٩، و ٢٣٠. وقد عانت هذه الدراسة كثيراً من ظروف العمل الميداني والوصول الى عينة ممثلة.

(٢٢) عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢٥٧.

بين الذكرى والضرورة وفي حدود الدعوة للذات. فالدولة الوطنية في المغرب العربي قائمة أساساً على مبدأ الاستقلال بالذات. كثيراً ما أثير التساؤل عن درجة استيعاب الدولة الوطنية - كما تم بناؤها - لمشروع الوحدة المغربية. وأغلب ما نعرف من أجوبة هو أن الاولى بطبيعتها معرقلة للثاني. لهذا يثار تساؤل ثان عن جدوى اعادة طرح المشروع. وفي الاجوبة ما يفيد تغطية العجز: خلاصة ذلك أن الدولة الوطنية استنفدت مشاريع الاستقلال وطموحاته، فلم تعد شرعيتها تقوم على ذلك، وأنها لا تمتلك القدرة الذاتية على تجديد هذه الشرعية، عبر انجازات تنموية في مستوى ما هو مطروح عليها في مجتمعاتها. لذلك تبدو لها الوحدة المغربية بديلاً اضطرارياً: بديلاً للعجز واضطراراً للتنازل عن بعض مقومات السيادة الوطنية. من هذه الوجهة تبدو وحدة المغرب العربي - منذ نشأتها كفكرة والى الآن - وحدة أزمة، بالدرجة الأولى.

على أن مرحلة البناء الوطني (والوحدة الوطنية) لم يصرف الانظمة المغربية عن المشروع فحسب، بل حفز بعضها ضد بعض. ولعل النزاع بين أقطار المغرب العربي هو أكثر المسائل قدرة على توحيد القوى الاجتماعية والسياسية (الوطنية) ضد العدو المغربي «الخارجي». ومعلوم ان قرب المسافة ليس عامل اقتراب، بل تنافر، وأن أول «اتحاد» ضم أبعد المسافات جغرافياً على الاقل! وفاجأ كل توقع وهو - لهذا - لن يفاجىء بانفصامه أحداً!. عدائية المحاور المغربية تبين أن «الوحدة» يمكن ان تكون عامل تفكيك. معلوم كذلك، ان وحدة المغرب العربي ليست - حتى الآن - شعاراً أساسياً، ولا من أولويات حركات المعارضة وأحزابها.

واذا كنا نتساءل مع الاستاذ مصطفى الفيلالي عن أثر هذا المشروع في عمق المجتمع المغربي دون أن ينكشف لنا - خلافاً لما رأى - «أن المغرب العربي الكبير واقع حي في وجدان الجماهير الشعبية، متجذر في المواقف والسلوك التلقائي» فإننا نأخذ عنه عبارته العميقة الجميلة ونرى معه ان المغرب العربي «حزمة مربوطة من المقاصد»[23]. كل ما قيل عن الخصوصية وعن مقومات الوحدة وكل الدعوات الموجهة باسم ذلك[24] تحتاج الى تعميق الوعي بالمصير المشترك. لن يتحد

---

(٢٣) انظر: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ١١ - ١٢.

(٢٤) انظر مثلاً ما ورد منها في: ادريس، «كيان المغرب وآفاقه،». مقومات الوحدة المغربية قائمة في التاريخ والشخصية والآثار الأدبية الكلاسيكية وفي الديمغرافيا ونمط التربية، إلى غير ذلك. والوثيقة التي اوردها الرشيد ادريس عن «العقائد العشر» المقتبسة من خطاب لمفدي زكريا القاه في المؤتمر الرابع لطلبة شمال افريقيا سنة ١٩٣٤ وثيقة هامة وطريفة. أول هذه العقائد: «آمنت بالله رباً، وبالاسلام ديناً، وبالكعبة قبلة، وبالقرآن إماماً، وسيدنا محمد صلعم نبياً ورسولاً، وبشمال افريقيا وطناً واحداً لا يتجزأ،». وثانيها: «اقسم بوحدانية الله انني اؤمن بوحدانية شمال افريقيا واعمل لها ما دام فيّ قلب خافق، ودم دافق ونفس عالق،» ومنها: «كل من عمل للتفرقة بين اجزاء وحدة وطني (شمال افريقيا) اعتبره اكبر عدو لي ولوطني، احاربه بكل وسيلة ولو كان ابي الذي انجبني او أخي من امي وأبي»، ص ٢٠.

المغاربة لأن لهم تاريخاً مشتركاً أو ثقافة مشتركة، أو لأن من أجدادهم الموحدين والمرابطين وعلي باش حامبة. اقوى ما قد يوحد بينهم الخوف من مصير مشترك. لذلك لا بد أن تقوم الدعوة على مبدأ التخويف المقنع من مستقبل بلا وحدة، كما بدأ التخويف من خليج بلا نفط. كان بالامكان الحديث عن «أمل» في مصير أرقى يدفع الى الوحدة، لكن الامل الناضج يحتاج الى حد ادنى من وعي لم يتعمق.

... هل هو «خطوة» نحو وحدة عربية؟

هذا التساؤل تبسيطي أو للمغالطة. الاجابة عنه لا تقوم على تدليل أو تجربة. والظروف التي طرح فيها تجعل منه تبريراً للاقليمية أو التكتل (بالوعد)، ولتراجع الطموح الوحدوي العربي (بالواقعية). هو اذاً تعبير عن التقاء تقاطعي محتمل أكثر مما هو تعبير عن تكامل مراحلي ثابت.

قد تستفيد المقاربة من التركيز هنا على ثلاثية العلاقة مغرب/غرب/مشرق، أي على تدخل الغرب كطرف ثالث في علاقة المغرب بالمشرق. فالاجابة ـ مهما كانت ـ مطالبة بالانتباه الى هذا المعطى، لكي لا تختزل محدداً اساسياً، اهمالاً أو اشمئزازا منه! والاشمئزاز وتغيير الاسماء، كما نعلم، لا يغير الظواهر.

واذا اعتمدنا ما هو معبر عنه في الكتابات الفرنسية[(٢٥)] فإننا نجد تركيزاً على بعض الجوانب التي لها ما يوازيها، على الاقل، في الكتابات المغربية عن المغرب والمشرق:

أ ـ العروبة هي من جملة مقومات المجتمع المغربي المتعدد الانتماءات الحضارية: هناك ـ أولاً ـ المنحى المعهود في ابراز العنصر البربري. الرصيد البربري يمثل المادة الاجتماعية الاساسية في تاريخ المغرب. السلطة العربية تبدو قاهرة لبربر قاوموها وانتصروا عليها ـ كبربر ـ في فترات مختلفة. هذا الرصيد لا يزال حياً وفاعلاً في مستوى الجماهير البربرية وفي مستوى نخبها[(٢٦)]. ومعلوم انه كانت لفرنسا سياسة بربرية مخططة راهنت عليها كثيراً دون بلوغ أهدافها منها لأنها لم تدرك حقيقة الوضع المجتمعي المغربي، بما فيه «الارتباط العضوي بين

---

(٢٥) نتعمد الرجوع ـ بشكل خاص ـ الى كتاب ميشال جوبير لا لأنه آخر ما ظهر حول المغرب العربي، بل لأنه يعيد صياغة مقولات غربية سائدة، ولأنه يعبر عن تحمس فرنسي لفكرة المغرب الموحد. انظر:

Michel Jobert, *Maghreb, à l'ombre des ses mains* (Paris: Albin Michel, 1985).

(٢٦) الحّ ميشال جوبير كثيراً على هذه الفكرة واشار الى أن: «النخب المغربية التي لغتها البربرية لا تتحمل ـ فعلاً ـ موجة عروبية، «صرف» آتية من الشرق الأوسط حيث البلاغة توهم بعمق الخطاب،» انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧.

الاسلام والعروبة والوحدة الوطنية»[27].

محصلة هذا الرصيد التاريخي ـ مروراً بمرحلة الاستعمار الفرنسي ـ ليست بدرجة أولى تعميق البعد العربي، وانما تعميق التعددية الانتمائية: شمال افريقيا ليس عربياً أكثر مما هو افريقي أو متوسطي[28]. للوصول الى هذه التعددية في وضعها الراهن يتم النظر الى كل العناصر «الدخيلة» على المغرب البربري من الزاوية نفسها ودون اسناد مكانة خاصة للعنصر العربي[29]. وعند القول الصريح بعروبة المغرب العربي المعاصر فإن ذلك كثيراً ما يحتاج الى توضيحات اضافية للتمييز بين ما هو رابطة عاطفية أو ـ في أحسن الحالات ـ حضارة بمعناها العام، وبين ما هو اختلاف في الأوضاع والمصالح، وبالتالي اختلاف في المصير بين المشرق والمغرب[30].

هذه التعددية المتفتحة تؤهل المغرب العربي لأن يكون طرفاً ممتازاً ووسيطاً مناسباً في علاقة أوروبا بافريقيا والوطن العربي. فرنسا تعينه على ان يلعب هذا الدور[31]، انها لا تريد ان تخسره، ولكي يحافظ على الصورة التي تريدها له فهي «تفصله» جيوسياسياً في حدود ما تسمح به المرونة أو الغموض (المغاربة أنفسهم لا يعرفون حدود مغربهم وهل هو كبير أم صغير). واذا كانت فرنسا لا ترى مانعاً من انضمام موريتانيا للمغرب العربي، فإنها ترمي ليبيا في المشرق[32]. وعموماً يبقى المغرب العربي الثابت في التعريف والادبيات الفرنسية هو

(27) حول هذه السياسة في المغرب الأقصى، انظر: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٣٣ ـ ٦٨.

(28) عبر جاك بيرك بطريقته عن هذا: «اليقين ان المغربي يجب ان يتمكن من التعبير الملموس عن هويته كشرقي وكافريقي وكغربي ذاته. وهو يشعر بأنه كذلك». انظر:

Jacques Berque, *Le Maghreb entre deux guerres* (Paris: Editions du Seuil, [s.d.]), p. 475.

(29) كثيراً ما يرد ذكر العرب ضمن الغزاة والمحتلين الذين تعاقبوا على شمال افريقيا وجنباً الى جنب مع الفرنسيين. هذا يعني ثقافياً أن: «المغرب المتوسطي الافريقي العربي الاسلامي المتشبع بإرث ثقافي مشرقي وغربي مزدوج يمثل مخبراً حقيقياً». انظر:

Jobert, *Maghreb à l'ombre des ses mains*, p. 143.

(30) «المغرب العربي، ولهذا يتحرك عاطفياً امام كل المسائل المتصلة بالوحدة العربية. هذا رغم انه بعيد عن قلب العرب ويكوّن خلية متميزة لها مشاكلها الخاصة التي ليست بالضرورة مشاكل الشرق الأوسط.» انظر: Maurice Flory, *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: CNRS, 1977), pp. 157-158.

(31) «كاد المغرب ان يكون فرنسياً، لكنه يريد أن يكون عربياً ومتوسطياً، وفرنسا تظهر من جديد لتعينه على هذا المشروع [. . .]، المغرب الجديد [بزيادة موريتانيا وحذف ليبيا] يتجه اكثر نحو جهة الغرب وأكثر نحو شمال افريقيا. جزيرة المغرب تعيش الفترة التي يتحقق فيها مصيرها المتوسطي. بالإمكان ان يكون هذا مرحلة ضرورية ووسيطاً بين اوروبا وافريقيا.» انظر:

Bruno Etienne, «L'Unité maghrébine à L'épreuve des politiques étrangères nationale,» dans: *L'Unité Maghrebine: Dimensions et perspectives* (Paris: CNRS, 1972), p. 106.

(32) «ليبيا تنتمي إلى المشرق،» في: المصدر نفسه.

تونس والمغرب والجزائر، وتبقى الشخصية ثلاثية الابعاد[33] أقرب الشخصيات العربية الى أوروبا.

على أن التحمس الأوروبي للمغرب «العربي» (بالفرنسية لا تحتاج التسمية الى وصف عربي!) قد يصل الى حد مساندة وحدته كطرف محتمل - بل حتمي - لوحدة أوروبية: أن اوروبا يهمها ان يكون على الضفة الجنوبية للمتوسط تجمع ذو وزن تتعامل معه وتجعل منه سوقاً اقليمية واسعة[34]. عامل الجغرافيا يصبح (هنا) حجة اضافية، اذ الاشارة واردة الى أن ما يفصل بين المنطقتين لا يتجاوز ١٤ كلم.

ومعلوم ان هذا التحمس ليس جديداً. فالاستعمار الفرنسي «كاد يكون في الاقطار الثلاثة وحدة باسم شمال افريقيا الفرنسية على غرار دولة افريقيا الجنوبية»[35]. هذه الوحدة التي سماها بعض المغاربة «وحدة موت» كان الهدف منها - كما كتب احد المدافعين عنها من الفرنسيين - «ان تكون بلاد البربر حديقة أوروبا وتصبح حديقة ومخزن افريقيا، وكذلك مخزن مدخرات أوروبا فيظهر اذن دورها الاستراتيجي بكل عظمته»[36].

في هذا الاتجاه يبدو المغرب في الرؤية الغربية متميزاً ايجاباً عن المشرق: اكثر عقلانية (ديكارتية) وحكمة سياسية. وهو يمثل المرحلة المتقدمة في الواقع العربي[37]، ويجب ان يكون قائداً ونموذجاً للعرب ولربما للعالم الثالث[38]. ان وحدته ذات بعد واقعي مسالم مقابل وحدة عربية طوباوية عدائية. وقد لوحظ سابقاً وجود مؤشرات كهذه للتمايز في النص المغربي نفسه[39].

ب - الطرف الغربي غيور اذا على خصوصيات المغرب ومتحمس لوحدته. وقد سبق

---

(٣٣) «ان المغرب، هذه الهوية ذات التجانس الاتنولوجي والثقافي الكبير هو ثلاثي الشخصية، «Tri-personnel»، انظر: Berque, *LeMaghreb entre deux guerres,*

(٣٤) «أليس من الظاهر أن توحيد اوروبا مرتبط بتوحيد المغرب ارتباطاً لا مناص منه؛ [...] ان سوقاً اقليمية مندمجة في شمال افريقيا هو الضمان - بالنسبة لاوروبا - في تبادل أكثر تطوراً ونضجاً.» انظر:
Jobert, *Maghreb à l'ombre de ses Mains,* p. 218.

(٣٥) انظر: ادريس، «كيان المغرب وآفاقه،» ص ١٥.

(٣٦) عن: فتحي التريكي، في: المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٣٧) «لماذا لا نعاين ان دول المغرب هي اكثر الدول تطوراً في العالم العربي واكثرها قدرة - في كل الحالات - على التقدم السريع؟» انظر: Jobert, *Maghreb à l'ombre de ses mains,* p. 259.

(٣٨) «المغرب رائد ويجب ان يكون كذلك.. انه يريد ان يكون نموذجاً لنفسه وللعالم الثالث،» انظر:
Etienne, «L'Unité maghrébine à l'épreuve des politiques étrangères nationale,» p. 106.

(٣٩) اضافة لما سبقت الاشارة اليه انظر مثلاً جدول رقم (٣) خصائص ومميزات المغاربة والمشارقة. واعتماداً على عمل ميداني نجد في رصيد المغاربة: العقلانية والواقعية وفي رصيد المشارقة: التجريد والبراغماتية، والخطابة والعاطفية، في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢٧٢.

الحاح المغاربة على خصوصية العروبة المغربية أو عروبة الخصوصية المغربية. يضاف هنا ابراز بعضهم للبعد البربري كبعد من أبعاد هذه الخصوصية. العرب وارثون كغيرهم. عظمة المغرب، بل وظهور «الشخصية المغربية» هي نتيجة محاولات بربرية أساساً. الرجوع الى وطنية ماسينيسا ويوغرطا رجوع دائم ورسمي ايضاً[40]. ومهما يكن فيجب ان لا تسند للعرب قدرة على الابداع لم تكن لهم في بلاد المغرب[41]. يمتد هذا الى العلاقة التي قامت مع المشرق بدءاً من النهضة وتوطدت عبر العمل السياسي من أجل التحرر من الاستعمار، والتي قد يكون مبالغاً في تقويم تأثيرها على أهل المغرب. فرغم ما قيل عن اثر الانتاج الفكري المشرقي فإن المشارقة، عموماً، كانوا أعجز من أن يكون لهم - سياسياً - هذا «التأثير المزعوم»[42].

أما تعددية الانتماء فمن الثوابت: عمودياً وأفقياً. عموديا الى ما قبل العرب، وأفقياً الى ما وراء العرب. قد يختلف الترتيب في عطف الانتماءات بعضها على بعض لأن الاولوية ليست مقصودة بقدر ما يقصد الهروب من الضيق: عربي - اسلامي - افريقي - متوسطي هي أوصاف القائمة الدنيا. على أن الحرص على تعدد الانتماء يعود الى ما قبل الاستقلال ومصرح به في المرحلة التي صاغت فكرة المغرب العربي. كان ذلك في الحركات السياسية والنقابية على حد سواء. فإذا كانت الحركة الثقافية في تونس مثلاً - خصوصاً بقيادة فرحات حشاد - قد مرت بفترات وظروف رأت فيها ارتباطاً بالوضع العمالي العربي، فالسائد ما يشبه قولاً كهذا: «لا يمكن لتونس أن تنسى ان مستقبلها في شمال افريقيا أولاً وبالذات، وان مستقبلها في افريقيا

---

(٤٠) «ليست الجزائر كياناً حديث النشأة. فمنذ ايام ماسينيسا المؤسس الاول للدولة التوحيدية ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية، اخذ الاطار الجغرافي يتحدد في معالمه الكبرى». انظر: الميثاق الوطني (الجزائر، ١٩٧٦)، ص ٢٧.

(٤١) «ليس ممكناً ان نسند للعرب قدرة على الابداع لم تكن لهم، ذلك انهم لم يدخلوا في المغرب عبر طريقة خاصة في عبادة الاله لا يمكننا حتى الجزم بأن البربر قد شعروا بجدتها. ان العرب كالوندال والبيزنطيين كانوا وارثين.» انظر: Abdallah Laroui, *L'histoire du Maghreb: essai de Synthèse* (Paris: Maspéro, 1970), pp. 84-85.

(٤٢) الاشارة الى تأثير بعض الزعماء المشارقة (كما اشار شارل اندريه جوليان - مثلاً - الى تأثير شكيب ارسلان) هو محل نظر، والبعض ينفيه كما فعل مصطفى الاشرف: «لا بد من التصحيح واعادة الامور الى نصابها فيما يتعلق بما كان للمشرق من تأثير مزعوم على الحركة القومية في شمال افريقيا. ان رجال السياسة المشارقة، وعلى الاخص السوريين الذين كانت قيادة «نجم الشمال الافريقي» على صلة بهم كانوا في حد ذاتهم يواجهون تقريباً الوضعية نفسها التي يواجهها رجال السياسة في شمال افريقيا [. . .]. وهكذا فإن الزعماء السوريين الموجودين في المنفى بباريس او جنيف كالجابري وشكيب ارسلان وغيرهما، والذين كان الكثير منهم محكوماً عليهم من طرف الاتراك كانوا هم ايضا يتعرضون في ديار المنفى للمطاردة والمضايقة، ولهذا فإن علاقاتهم مع زعماء شمال افريقيا لا يمكن ان تكون الا من نوع علاقات التعاطف والتجاوب في التصور القومي، وهذا بحكم الظروف المتشابهة في معاناة الظلم والنفي والاغتراب». انظر: الجزائر: الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

ثانياً، وان مستقبلها في البحر المتوسط ثالثاً، كل ذلك على قاعدة حضارتنا العربية الاسلامية»[43]. وقد استمرت اللوائح والشعارات النقابية تشير الى ان «الوحدة النقابية المغربية تساعد على تشييد الوحدة النقابية الافريقية» عام (١٩٦٠) والى «وحدة مغربية وتعاون افريقي» عام (١٩٦٣) والى «تونس المتوسطية» عام (١٩٦٩)[44]. على أن اهتماماً عربياً واضحاً أواخر السبعينات قد تبلور فظهرت في لوائح الثمانينات عبارة «وطن عربي» وأعلنت «ان الاتحاد العام يتجه أكثر فأكثر نحو توطيد الروابط مع المنظمات النقابية العربية والافريقية، ويولي أهمية مطلقة للقضية الفلسطينية»[45].

داخل هذا التعدد يصبح مفهوم الامة في الفكر السائد ما دون أو ما بعد الأمة العربية. وقد يصل التحاشي أحياناً، الى النفي الصريح لوجود أمة عربية[46]. والواقع ان الاحتراز في استعمال هذا المفهوم مغربياً هو احتراز من المشرق العربي بدرجة أولى. هناك فعلاً ريبة من هذا المشرق لها دواعيها[47]: الخوف من التوسع الايديولوجي والسياسي للتيارات القومية (البعثية والناصرية، أساساً). خطورة المشرق في أنه مصدر هيمنة. الاستعمار ـ نهاية الأمر ـ غربي ومشرقي. وليس في هذا النعت افراط. فهو من أخف ما استعمل العرب في وصف بعض علاقاتهم!

واذا كان التمغرب والتمشرق ظاهرتين تهددان استقلالية المغرب، فإن الارتباط بالغرب عموماً وبفرنسا بوجه خاص له ما يبرره. المشرق العربي ليس أقرب الى المغرب

---

(٤٣) احمد بن صالح، الكاتب العام للاتحاد التونسي للشغل سنة ١٩٥٥، عن: عبد السلام بن حميدة، «النقابات والوعي القومي: مثال تونس،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢٦٠.

(٤٤) عن: المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٤٦) يستشهد ميشال جوبير بنص للملك الحسن الثاني في منتهى الوضوح يرى فيه أنه لا يمكن للعاقل أن يتخيل انه بالامكان أن نكون امة عربية واحدة، اذ ليس لنا نفس الحدود ولا نفس الجنسية ولا نفس القوانين ولا نفس العلم...» انظر النص، في:

Jobert, *Maghreb à L'ombre des ses mains*, p. 252.

(٤٧) مصطفى الفيلالي ـ وهو من اكثر الناس اعتزازاً بعروبته ـ وصف هذه الريبة ودواعيها من سياسة المشرق: «لا يزال جيلنا في تونس والجزائر والمغرب يذكر ما اقترن به النظام الثوري في مصر الناصرية من التدخلات الظاهرة والمدسوسة في الحياة الوطنية لهذه الاقطار المغربية باسم القومية العربية، مما لم يكن يتميز لدينا بالقدر الكافي من الوضوح عن ممارسات التسلط والهيمنة [...] ان الذي لا يفتأ اليوم عالقاً بالانفس لدى الكثير من أفراد النخبة المغربية وعند فئات عريضة من شعوب الجهة هو أن مشروع الوحدة القومية لا يتميز في واقع الممارسات التاريخية عن مقاصد الهيمنة والرياء لفائدة هذه او تلك من الانظمة العربية، ولصالح هذا الزعيم او ذاك القائد من قواد العرب وزعمائهم، وان خطاب القومية ذريعة تمهد للون جديد من ألوان التبعية [...]، ومن الطبيعي أن تذكي مثل هذه المطامع التوسعية وهذه التصرفات الارتجالية تمسك الشعوب المغربية بالخصوصيات الوطنية، وان تدفعها ظاهرة الريبة بمشروع الوحدة القومية الى الاهتمام بالسيادات القطرية ولو الى اجل مسمى.» انظر: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢٠.

العربي من الغرب الأوروبي. هذا ما كان يعبر عنه البعض من «اليسار» أيضاً[٤٨].

ان الحرص على عدم خسارة الطرف الثاني هو اذن حرص متبادل بين فرنسا والمغرب العربي. وراء كل التعابير المعهودة عن الانتماء العربي وعن التضامن العربي ووراء ردود الفعل الظرفية تتواصل علاقة وطيدة بين المغرب العربي (ولو بدرجات متفاوتة) وبين المستعمر القديم.

هذا التواصل ساهم في تحديد صورة المغرب عن المشرق وكذلك صورة المشرق عن المغرب. وقد رأينا أنه ساهم في صورة المغرب عن نفسه أيضاً. وليس في هذا ما يدعو الى التعجب ولا ما يدعو الى استنكار لا معنى له. مرة أخرى تتصل المسألة بظاهرة موضوعية عامة.

ج ـ وأخيراً، قد يبدو المشرق، ضحية، أحكام مغربية ـ غربية مسبقة، وليس كذلك في الجملة. ان اطلاع المغاربة، عموماً، على وضع المشرق ومتابعة ما يصدر فيه وعنه لا يعادله اطلاع اهل المشرق على وضع المغرب. وقد أوضح الاهتمام الجديد المتزايد بالمغرب أن فيه بعض «الاكتشاف» وأن من التصورات والاحكام السلبية ما كان راسخاً على وجه الخطأ.

ريبة بريئة! وأول ما يرتاب المشرقي منه خصوصية المغرب العربي نفسها: بديهية قبل اطلاعه على عناصرها فارتاب من تبعاتها. ويبدو ان هذا قديم: فمنذ الفتح يتراءى المغرب متميزاً ببعده واستعصائه عن العرب ويظهر من كلام القادة والفاتحين نوع من «التشفي» منه: باسم العروبة والاسلام[٤٩]. مصير ابن خلدون نفسه مرتبط في المشرق، ولا شك، بتركيزه على خصوصية المغرب، أي باعتباره مفكراً مغربياً يصعب «تعريبه»[٥٠].

ولقد عكست كتابات المشرق بعضاً من احكام صارمة على المغرب، لعل مصدرها الاساسي صورة «التغرب» الطوعي التي تتطابق فيها ـ خطأ ـ افرازات السياق الاستعماري بالاختيار والتبني. وهو تغرب (واغتراب) يبدو لهم مهولاً في المجال الثقافي وفي مستوى اللغة بوجه خاص. لذلك فالتعريب عندهم لا يهم الا المغرب العربي. وفي الحديث عنه اشفاق

---

(٤٨) انظر استشهادات ميشال جوبير بنص يعود الى بداية الستينات في تونس. انظر: Jobert, Ibid., p. 207. والنظر كذلك رأي جوبير نفسه المطابق في: المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٤٩) انظر، مثلاً: ما اورده عبد العزيز الدوري من: «تصريحاتهم،» في هذا المعنى، في: عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١١.

(٥٠) بقدر ما ابرز المغاربة، «مغربية» ابن خلدون، الى علاقة فكرة العضوية بالمجتمع المغربي، حاول المشارقة ابراز «عروبته». ومن عجز منهم عن ذلك هجم عليه! وقد ألصق البعض منهم به تهماً شخصية سلوكية. كما اشار الى ذلك، محمد اومليل، في: الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٤).

كبير. . . وما زال هذا التصور يدفع المشرقي أحياناً الى الاندهاش أمام «فصاحة» المغربي التي لا يتوقعها منه. الا ان المفاجأة الكبرى ان يعبّر المغاربة عن توجه وحدوي عربي[٥١]. مشكل المشرق أو عقدته في تصوره أنه مصدر العروبة، وأن فكره القومي نموذج لصياغته المثلى. شارل اندريه جوليان لخص الموقف المشرقي تقريباً في قوله بأنه - في فترة نشاط شكيب ارسلان - يطالب بالمغرب ولو كان يعتبره، «متوحشاً الى حد ما»[٥٢].

وبعد، فواضح أننا اعتمدنا الخطاب السائد، وغالباً ما أخذناه في حالاته القصوى. وكان الرجوع الى التجريبي دون الطموح والممكن. كما كان ترك ما يؤنس النفس والقول بما لا يقوم على دليل (كَكُمون الوحدة المغربية في احساس الجماهير) وترك اسقاط الوهم او التفاؤل في علاقة المغرب بالمشرق.

ولعلّه اتضح أن ايديولوجية الخصوصية المغربية، وكذلك الطرح الذرائعي لمشروع الوحدة المغربية نشآ في سياق تحرري - استعماري قبل الامتداد في توتر مع المشرق المؤدلج. لهذا كانت ولا تزال مقولة «الخطوة» نحو الوحدة العربية قائمة على بديهية التفاعل في اطار أمة عربية، دون اعتبار الوسائط المتنوعة المصادر والمستويات والاشكال.

واذا كانت الدعوة مستمرة إلى «اعادة تأسيس» الرؤى الوحدوية[٥٣] فهذا يتطلب أيضاً اعادة الصياغة الايديولوجية في المغرب والمشرق معاً. ولن يكون ذلك دون مشروع مجتمعي جديد بامكانه افراز مثل هذه الصياغة.

---

(٥١) سعد الدين ابراهيم نفسه لم يخف الشعور بالمفاجأة التونسية. انظر: ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، ص ١٢٤.

(٥٢) Charles-Andre Julien, *L'Afrique du Nord en marche* (Paris: René Julliard, 1972), p.24.

هذا المؤرخ يشير الى ان شكيب ارسلان ادرك أهمية شمال افريقيا عربيا ودوليا وإلى انه ربط علاقات متينة بزعمائه وكان له على بعضهم تأثير ولهم به اعجاب.

(٥٣) انظر مثلاً، مصطفى الفيلالي، «مفهوم المغرب العربي: تطوره تصوراً وممارسة وعلاقته بالوعي القومي،» في: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢٩، ومحمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية،» ص ٦٨، في: المصدر نفسه.

المناقشات

١ ـ بشير بو معزة

قبل كل شيء، اريد ان اقدم تصحيحاً، وارجو ان لا يقع سوء تفسيره من طرف الاستاذ المحاضر الذي لم انشرف بالالتقاء به قبل اليوم، والذي اشاركه في الهدف القومي العربي، واعني انني من القوميين العرب، ويشهد رئيس الجلسة السيد محمد حربي في كتابه الذي درس فيه الحركة الوطنية الجزائرية، ويذكر اني كنت من بين الذين وقفوا بوجه التيار الذي قاد ما يسمى بالازمة البربرية عام ١٩٤٩.

ما اريد قوله ان محاضرة السيد لبيب هامة للغاية ولكن لها بعض الجوانب الداعية للجدال والتي ربما تجعل البعض يظن ان الحديث عن المغرب يتناقض مع مفهوم الامة العربية، والوطن العربي.

واذكر ان جميع الذي تكلموا صباح هذا اليوم قد وضعوا هذا الموضوع ضمن اطاره المحدد، حتى نتفادى الالتباس. وعندما نقول المغرب فقط، دون اضافة لفظة العربي، فإننا نتفادى الوقوع في متاهات نحن في غنى عنها، وآخذ مثالاً على ذلك، تقسيم الرئيس موبوتو لافريقيا الى افريقيا سوداء واخرى بربرية. ولذا، فقد اقترحت استعمال تعبير المغرب فحسب، دون المغرب العربي او المغرب العربي البربري، وذلك حتى نسهل على المغرب ان يلعب الدور الذي عليه ان يلعبه كوسيط بين الوطن العربي وافريقيا. ولم لا يقوم هذا الدور وهو مؤهل لذلك؟ وسأشرح لماذا هو مؤهل للعب هذا الدور. يجب اقامة تحالفات تقف بوجه الاطماع الامبريالية في افريقيا ومحاولاتها لادخالها في خضم الحرب الباردة وذلك عبر العديد من محاولات خلط الامور، كالفصل بين السود والبيض وجعل جنوب افريقيا وشمال افريقيا في السلة نفسها. لهذه الاسباب رأيت ان الوقت قد حان لدراسة هذه المسألة.

واتوجه الى الاستاذ المحاضر بالحديث حول مجموعة من الامثلة قام بذكرها وادعوه لتحاشي مثل هذه الامور (واسدي له هذه النصيحة بصفة اخوية لاني اشاركه الرأي في الامور الاساسية واعتبر نفسي قومياً مثله)، وانما هو قومي عربي للشرق، وانا قومي عربي للمغرب، وهنا اركز على شيء، وهو رغم المصير المشترك وغيره، فلا نستطيع تجاهل التشابه والخصوصية في المغرب التي ليس من شأنها تجزئة الوطن العربي، وانما تساهم في اثراء رصيده البشري.

ارجع الى الامثلة التي تعرض لها الاستاذ المحاضر، ومنها ما اورده عن ميشال جوبير (والذي بعث لي بكتابه الاخير، حيث أنه ذكر اسمي عندما تعرض لموضوع الحفاظ الديني)، اولاً اقول ان افكار ميشال جوبير ليست افكارنا ولا نتحمل مسؤوليتها، ولا احد من الذين تدخلوا خلال الجلسة الصباحية يشاركه في هذه الافكار.

اما مثل هذه المحاكمات التي تتعرض لها المحاولات الوحدوية سواء في المغرب ام خارجه، فهي قديمة وكلكم يعرف، وانتم مناضلون وباحثون منذ عهد بعيد، ان الجامعة العربية قد اتهمت عند اقامتها بأنها صنيعة المخابرات البريطانية، ورغم انه لم يبرهن تاريخياً على عدم صحة هذا الاتهام.

وعندما نتحدث عن وحدة الوطن العربي او المغرب، يجب ان نفرق بين الوحدات، حيث ان الشركات المتعددة الجنسية ايضاً تريد توحيد الوطن العربي وليس بالضرورة ان يكون هذا المسعى شيئاً، اي لا ينبغي الامتناع عن الحديث عن المغرب بمجرد ان هذا الهدف يتلاقى وهدف الشركات المتعددة الجنسية.

اريد ان احدد امراً بالتدقيق، وهو ان مفهوم المغرب، والذي سنواصل مناقشته غداً، الذي شكل، وكما ذكر احد الحاضرين، جبهة لمحاربة الاستعمار، علينا اليوم ان نرى ماذا يعني هذا المفهوم. قرأت كتاباً تعرض لتصريح ادلى به بن بلة في تونس وقال فيه: نحن عرب واعادها ثلاث مرات، ولكن صاحب الكتاب لم يفهم ماذا كان يعني الزعيم الجزائري عندما قال ذلك، ويتضح سوء الفهم هذا من التعليق الذي تلى التصريح. برأيي ان بن بلة اكد على كوننا عرباً لأنه كان هناك آنذاك محاولات لبناء مغرب مضاد للمشرق العربي. قال الاخ المحاضر ان فكرة المغرب العربي ليس لها وجود. صحيح ان القوميين العرب وحزب البعث قاموا ببلورة الايديولوجية العربية، ولكن ذلك حدث نتيجة ظروف معينة وبخاصة خلال الاحتلال العثماني، ولكني اتفق مع الاستاذ عندما يقول بأن الوقت قد حان لمراجعة الفكر القومي العربي. وانا اعتبر ان الحديث عن المغرب العربي يدخل ضمن هذه المراجعة ولا شك في انه سيثري الايديولوجية العربية.

الكل يعلم ان الايديولوجية العربية تفتقر الى مساهمة المغاربة، وغياب المغرب امر هام جداً، واعلم ان هناك محاولات في اشراك المغرب في هذا المجال.

طرحت فكرة المغرب، اهو مغرب الحكومات ام الشعوب، وانا ادعو الى تعايش سلمي بين دول المغرب على الاقل، اما الصراعات، فهي معروفة، حيث ان الانظمة المغربية لا تقبل التخلي عن سيطرتها، وهذا هو اساس التجزئة. الا انني لاحظت امراً عندما قمت بزيارة للعراق. لاحظت ان هذا البلد كان يعيش ضمن فكر قومي رومانطيقي، وكان الحديث عن حمورابي مثلاً يعتبر وكأنه تجنٍ على قادة البلد. اما الآن وبعد نشوب الحرب مع ايران، نرى ان هؤلاء القادة انفسهم يتكلمون عن حمورابي وغيره من اجداد العراقيين، واعتبر هذا خطوة ايجابية. ولهذا ارى ان الحديث عن يوغرطا وماسينيسا ليس كافياً. ارجو ان لا يعتبر د. لبيب تدخلي هذا كتهجم مني تجاهه، وانما اردت ان ابين للعديد من الحاضرين ان الفكر القومي موجود فينا، ولكنه فكر قومي معاصر يجب تحديده. ذات مرة قال لي مسؤول سويسري ان اذاعة الجزائر تمنع اذاعة زوريخ من ان تسمع، وذلك بعد ان قامت بتقوية محطات البث، فاجبته بأن اقتسام مجال البث الاذاعي وقع في وقت لم تكن الجزائر موجودة ككيان، واذا اردتم اعادة القسمة فنحن مستعدون. وفيما يتعلق بالشعور القومي العربي المعاصر وتعريفه، فنحن نساهم في ذلك. ولنأخذ مثلاً خارطة الوطن العربي، فنرى ان المغرب العربي يشكل مجموعة تضم تقريباً ستين مليون نسمة. وهناك مجموعة ثانية تتكون من مصر والسودان لها العديد من الامور المشتركة، لم تؤخذ بعين الاعتبار. لذا، يجب اعادة كتابة تاريخ هذا الجزء من الوطن العربي. ليس ذلك من وجهة نظر عربية فقط، وانما ننظر اليه كأفارقة ايضاً. قيل ان تاريخنا لم يكتب من طرفنا، هذا صحيح واتساءل لماذا بقي شمال افريقيا عربياً ومسلماً في حين تراجع الاسلام في اسبانيا؟ واجيب لأن الحضارة العربية قد تفاعلت مع سكان المغرب وان المغرب قد تفاعل مع الثقافة العربية.

وانهي تدخلي هذا بأن أؤكد على أمر، وهو وجوب الحديث عن المغرب، وان كان دون اضافة عبارة العربي، لأن لفظة المغرب تقابل المشرق، وليس هناك تناقضاً، وانما تكاملاً، ولا يمكن اعتبار ذلك عاملاً سلبياً.

٢ ـ ابراهيم اوشلح

لست ادري هل كان د. الطاهر اللبيب جاداً أو يمزح؟ (وليس هذا من قبيل التهكم)، ولكني وجدت في حديثه نظرة تشاؤمية، ربما لأن محاضرته كان لها تأثير على حماسي الشخصي، ولكن هذا أمر شخصي وعاطفي. ثم اسمح لنفسي بالشك في الطريقة التي علق بها على عملية سبر الآراء حول المغرب، وأتساءل هنا كيف اجري هذا التحقيق؟ ولماذا دار حول قضية الوحدة المغربية، ولم نسمع عن دراسات تتعلق بقضايا أكثر تجسيداً؟ لذا، فأنا

أشك نوعاً ما في صلاحية مثل هذا السبر، حيث انه يخضع لا محالة الى العديد من العوامل الظرفية. وأتساءل عن قيمته العلمية. حيث أن مثل هذه الدراسات يجب أن تتوافر لها الظروف المناسبة. ولا يمكن القيام بعملية سبر للآراء في المغرب بالطريقة نفسها التي تتبع في اوروبا مثلاً، حيث اننا نعلم أن طريقة التعبير تختلف في المغرب وكذلك موقف الذي يقوم بهذه العملية، وبخاصة الطريقة التي اتبعت في صياغة هذه الدراسة. إن كانت عملية السبر هذه تعبر عن الرأي العام المغربي، علينا أن نتساءل ما هو مدى الوعي الذي يتمتع به المغاربي في مجال الوحدة؟ ان مفهوم الوحدة قد وقع تهميشه لدى الجماهير، ومن غير الممكن أن يتبلور في اذهان الناس دون القيام بعملية تربوية. لذا على المثقفين الحاضرين هنا، والمؤسسات السياسية والجمعيات النقابية أن تلعب دورها بهذا الاتجاه.

كما علينا ان لا ننسى هيمنة فكر معين يعمل جاهداً على هدم مفهوم الوحدة، وهذا الفكر هو فكر الدول الحالية. فلنفترض اننا قمنا بعملية سبر للآراء في المغرب حول سباق التسلح في بلدان المغرب العربي. فهل ستمكن من معرفة رأي الناس حول مثل هذا الموضوع؟ بالرغم من ان السباق حول التسلح في منطقة المغرب العربي يؤثر مباشرة على وضع المواطن حالياً وعلى مستقبله.

٣ ـ عباس بودرقة

تطرق د. الطاهر لبيب ضمن عرضه الى موقف الجماهير من وحدة المغرب العربي، وقال إنه لا يعرف بالضبط الموقف الحقيقي لجماهير المغرب العربي من الوحدة. فهي تارة تصفق اذا قيل لها أن تصفق، وتارة تعادي الوحدة إذا طلب منها ذلك؟ وأنا أتساءل هل جماهير المغرب العربي اصبحت ـ الى هذا الحد ـ عجينة في أيدي الانظمة توجّهها كيفما تشاء، ولو على حساب مصالحها الأساسية؟ وهل هذه الجماهير مستعدة لتلبية هذا النوع من التوجيه؟ وما هي مواقفها السابقة؟

باستحضار الماضي القريب لتاريخ المنطقة، نجد أن مواقف هذه الجماهير من شتى الاحداث التي عاشتها منطقة المغرب العربي، نجد أن موقف هذه الجماهير عندما كانت سيدة مواقفها، كانت تتجاوب ايجاباً في اتجاه التضامن ووحدة الصف والنضال تجاه الأحداث الدائرة في بلدان المغرب العربي. فأي حدث يحدث داخل قطر من الأقطار يجد له تجاوباً تلقائياً من جماهير الأقطار الأخرى. وسجل التاريخ مليء بالشواهد، وكمثال على ذلك حادثة اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٢، مباشرة وبطريقة تلقائية انتفضت الجماهير في كل من المغرب والجزائر ضد سلطات الاحتلال واحتجاجاً على هذا الاغتيال، وقد خلفت هذه الانتفاضات العنيفة في مدينة الدار البيضاء عشرات القتلى والجرحى.

وفي عام ١٩٥٣، عندما انطلقت المقاومة المسلحة في المغرب الأقصى ضد الاستعمار، وجدت لها صدى لدى جماهير الأقطار الأخرى والشيء نفسه تم في فاتح تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٤ اثر انطلاق الثورة الجزائرية، بل ان القيادات الشعبية للمقاومة المسلحة في أقطار المغرب العربي جعلت من يوم ٢٠ آب/اغسطس عام ١٩٥٥ تاريخ نضال مشترك، حيث هبّت الجماهير المغاربية في مختلف المدن بالاعلان عن ترابط نضالها والتماسك بين شعوب المنطقة، فكان هذا التاريخ بمثابة يوم أسود بالنسبة لسلطات الاحتلال، وقد دفعت الجماهير ثمن هذا التضامن مئات من الشهداء والجرحى.

هذه بعض الأمثلة فقط، وتاريخ المنطقة غني بغيرها، وعندما نتحدث عن طموحات الجماهير في المغرب العربي بوحدة هذه المنطقة، لا يمكن فصل هذه الوحدة عن وحدة الأمة العربية من الخليج الى المحيط، وهذه الوحدة أيضاً نجدها في وجدان جماهير المغرب العربي عبر حقب التاريخ منذ الفتح الاسلامي، عندما أخذت جماهير هذه المنطقة مشعل استمرارية نشر الاسلام والعروبة حتى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط.

فكما أن جماهير المشرق العربي، ساندت بكل قوة نضالات تحرر أقطار المغرب العربي، فإن جماهير المغرب لم تكن غافلة عما يجري في مشرق الوطن، فباستمرار تتأثر الجماهير في أقطار المغرب بمعاناة الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى، فكلما وجّهت ضربة العدوّ الى القضية، تأثرت الجماهير بطريقة تلقائية، معبرة عن ترابطها. والأمثلة كثيرة في هذا الصدد.

نعم هناك محاولات استعمارية تهدف الى فصل جسد المغرب العربي عن جسم الأمة العربية، وهذه المحاولات وجدت لدى بعض دعاة التغريب آذاناً صاغية، وداعين الى أن شعب المغرب العربي شعب بربري لا يرتبط أصلاً بالمشرق. ولا أحد ينكر خصوصية منطقة المغرب ولكن - في غير مرة - أكدت هذه الجماهير أن مصيرها مرتبط بمصير الأمة، وأن الخصوصية البربرية لن تمنعها من ربط مصيرها بمصير الوطن العربي، وفي عام ١٩٣٠ أكدت الجماهير في المغرب الأقصى هذا التشبث حيث اندلعت الانتفاضات في المدن والجبال ضد ما سماه الاستعمار بالظهير البربري، وهو عبارة عن قانون يهدف الى فصل مناطق البربر (وهي الأكثرية) وربطها بالمحاكم الفرنسية حتى تتيسّر له الفرصة لعزلها عن مصير الأمة ككل. وقد أكدت الجماهير البربرية رفضها لهذا القانون مما أدّى بسلطات الحماية الى التخلي عنه نهائياً.

هذا، اضافة الى أن العصر الذي نعيشه حالياً، هو عصر القوى الكبرى والشعوب القوية عدداً واقتصاداً، وذات الجذور الحضارية العريقة، ولا مفر لنا كعرب يجمعنا تاريخ مشترك ولغة واحدة وآفاق واحدة، وتطلعات مشتركة، لا مفر لنا أن نبحث عن نقاط اللقاء وتفادي مواقع التفرقة، لأن المستفيد الوحيد من تشتتنا وتفرقنا هم الأعداء والخصوم الذين لا

يترددون في صب الزيت على النيران التي تفرقنا، وينسفون أي محاولة لبناء جسور التكامل بين مختلف الأقطار.

فبغض النظر عن نوع الأنظمة الحالية واتجاهاتها الايديولوجية والسياسية المختلفة، لا يسعنا الا أن نؤيد أي محاولة وحدوية، أو اي مبادرة تهدف الى تسهيل هذه الوحدة ببناء تعاون اقتصادي وثقافي بين مختلف الأقطار العربية، لأن الأنظمة زائلة والشعوب باقية ومستمرة. فمجلس التعاون الخليجي، أو وحدة أقطار المغرب العربي ما هي إلّا الآلية لبناء صرح الوحدة العربية.

وهناك نقطة أخرى أثارها د. الطاهر لبيب، حين قال ان الجماهير في منطقة المغرب العربي تفضل السفر الى اوروبا عوضاً عن التوجه الى الأقطار المجاورة.

هنا أيضاً يجب توضيح الدوافع، وان هذا الأمر ليس محض اختيار جماهيري، بل نوع من توجيه فرض عليها تدريجياً، نتيجة عدة اسباب منها على الخصوص عدم التحرر الكامل وبخاصة الارتباط الاقتصادي والفني مع اوروبا وبالأخص مع فرنسا بالنسبة لأقطار المغرب العربي.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الأنظمة في منطقة المغرب العربي لإزالة الحواجز وتسهيل المواصلات مع اوروبا، تسعى جاهدة لخلق الحواجز، وتعقيد المواصلات مع الدول المجاورة والشقيقة. وقد يصل الامر في بعض الحالات الى غلق الحدود أو فرض التأشيرات ناهيك عن الصعوبات الادارية فيما يخص تبادل السلع والمنتوجات.

ويكفي أن نلقي نظرة على أي صحيفة يومية في بلاد المغرب العربي في ركن الرحلات الجوية اليومية، نجد أن لكل بلد منها حوالى ٢٠ رحلة يومية الى اوروبا، في حين ان الرحلات الى البلدان المجاورة قد لا تتجاوز رحلة أو رحلتين في اليوم في أحسن الحالات.

وللتأكيد على ان هذا ليس اختياراً جماهيرياً بل هو توجه فرض عليها، انه في بداية الثمانينات اتفقت الجزائر وتونس على فتح الحدود لمواطني البلدين اثناء عطلة الصيف، النتيجة كانت أن أكثر من ٨٠٠ ألف جزائري قضوا عطلتهم الصيفية في تونس عوض التوجه الى اوروبا، ومع كامل الأسف تم التخلي عن التجربة في السنة التالية.

وهكذا يبدو واضحاً ان الانظمة الحالية لا تعمل على ربط جماهير المنطقة فيما بعضها، بل تسعى الى خلق الصعوبات وسد الطريق امام الترابط على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في حين ان المهربين والتجارة والسوق السوداء على الحدود ناجحة جداً لأنها خارجة عن مراقبة الدولة.

أود ان اثير نقطة اخيرة، تعرض الاستاذ مصطفى الفيلالي صباح اليوم الى دور

التنظيمات المغاربية. وأشار الى ان دساتير بلدان المغرب العربي تؤكد على تمسكها بوحدة هذا المغرب.

عندما ينص دستور ما ـ لنأخذ المغرب كمثال ـ على ان المغرب جزء من المغرب العربي، فإن المشروع لم يقم بشيء جديد أكثر من تأكيد حقيقة جغرافية. ولم يقل اي كلمة عن الوحدة، في حين انه في فقرة اخرى يؤكد فيها على أن المغرب جزء من افريقيا، ويسعى الى تحقيق الوحدة الافريقية. فالمشروع تجاهل وعن عمد ذكر الوحدة فيما يخص المغرب العربي، ولكن أكد عليها فيما يتعلق بافريقيا.

فنيّات المشروع واضحة تجاه كلتا الوحدتين، فهو يتجاهل الوحدة الطبيعية والمتوافرة لكل شروط انجاحها، بينما يسعى لتحقيق وحدة أكثر تعقيداً وأصعب منالاً في الظروف الحالية.

كما حدثنا الأستاذ الفيلالي عن وجود مكتب يمثل بلدان المغرب العربي مقرّه في تونس، يقوم بإنجاز العديد من الدراسات المهتمة بقضايا المغرب العربي، ولكن مع احترامنا للمجهود المبذول في هذه الدراسات، أجد أنها لا تجد أي سبيل للخروج الى حيّز التنفيذ، هذا في الوقت الذي نحن في أمسّ الحاجة الى اصدار قانون أو قوانين بسيطة تهدف الى الغاء الحواجز بين حدود الدول، وتسمح بفتح التبادل الاقتصادي والثقافي بين شعوب المنطقة، وتسهّل الاتصال بين الأفراد والمنظمات الاجتماعية.

٤ ـ محسن التومي

لقد استحسنت محاضرة د. الطاهر لبيب، ونظرا لأنها محاضرة قيمة، لا بد من فحصها بدقة. لاحظت من ناحية الشكل تداخلاً ذكياً «لأبحاث علمية» بين قوسين، تمكن المحاضر من اعطائها طابعاً جدالياً. ولم يفتأ المحاضر طيلة حديثه يذكرنا قائلاً انه لا يعطي رأيه، ولكني دائماً احترز من هؤلاء الذين يدعون انهم لا يقدمون قناعاتهم في حين انهم اتوا لهذا السبب. واسمي هذا الاسلوب بالاغراء، واعترف ان هذا الاسلوب يتطلب تمكناً كبيراً وبراعة من طرف مستعمله. ولكن هذا يعني انه عوضاً عن الاقناع بالاعتماد على الحجج المنطقية، يلتجيء الى اتباع هذا الاسلوب، (واعترف انني استهويت، وهذا ما جعلني اغادر القاعة بحثاً عن فنجان قهوة لعلي اتمالك عاطفتي ولكني لم انل ضالتي).

وارجع الى شكل المحاضرة. وقد شد اهتمامي شيئان، الأول، هو استعمال استشهادين اخرجا من سياقهما، وبالتالي، يمكن أن يعبرا عن كثير من الأمور كما يمكن ان لا يعبرا عن اي شيء. «نصوص بتراء مخلوعة من مصادرها».

ثانياً خلط، وقد حاولت التتبع فاحست بدوار، حيث تحدث المحاضر عن المفكرين

الغربيين تارة، ثم عن المغاربة تارة اخرى، ثم الرجوع الى الحديث عن الاوائل. وفي بعض الاحيان يذكر كاتباً مغربياً من خلال كتابات مفكر فرنسي، وفي كل الاحوال لم آت الى هنا لمناقشة كتاب السيد جوبير.

واذكر ان هؤلاء الذين يستعملون هذه الاساليب، والذين احترمهم بقدر ما يستحقون، تتم دعوتهم لزيارة البلدان العربية المتعلقة بالوحدة العربية على حساب المثقفين العرب. هم احرار فيما يفعلون، ولكن عليهم الا يفعلوا شيئاً يعبرون عنه بنقيضه. في الحقيقة، حاول المحاضر التعبير عن هدف سياسي جدير بالاحترام، ولكني اذكر أن هذه الندوة لم تقم لإثارة الجدل، ونعرف جميعنا انه وان كانت جميع القناعات السياسية تستحق التقدير، علينا ان لا ندخلها داخل هذه الندوة، والا لما استمرت في اعمالها. ولكني مقتنع بأن لا احد يتمنى وضع حد لهذه الندوة الآن.

وأصل الآن الى محتوى المحاضرة. هناك امر بديهي، وهو بمجرد أن يقوم مغربي بنقد ما يدور في الشرق، سواء على الصعيد التاريخي ام الثقافي، الا وينعت بتابع للغرب وأوروبا، وهذا من قبيل السفسطة. انا آسف، ولكني لا اقبل مثل هذا الخلط، حيث ان مثل هذه الممارسات ليست جديدة، وهي ما يسمى بدياليكتيكية الذنب، وقد استعملت دائماً تجاه المغاربة. وانطلاقاً من هنا، فإن الذي يحسن الخطاب يصبح سيد الموقف، على الآخرين ان يختاروا موقعهم حوله، وبعبارة أخرى، علينا ان نبرهن على كوننا عرباً، لا، هذا يطلب من الذين تعاونوا مع المستعمر من المغاربة. اما المواطنون والمناضلون المغاربة، فليس لهم الدخول في هذه اللعبة. واذا بدأنا بطلب شهادات باسم افكار مسبقة وافتراضات ايديولوجية، فسيكون هذا كفيلاً بالقضاء على أي محاولة بناء وتقارب وفهم. وقبل ان انهي حديثي، اريد ان اتطرق الى موضوع معين. تكلمت سابقاً عن هدف سياسي، واتناول مثال القومية العربية. فالقومية العربية لها مراميها الايديولوجية، ورغم اني لا اريد الدخول في جدال سياسي، الا اننا نستطيع ان نتعرض الى الاساليب التي يتبعها بعض القوميين العرب مع شعوبهم.

ونتساءل ما الفائدة التي ستجنيها شعوب ثلاثة اقطار نفترض انها اتحدت. فعوضاً عن شرطي واحد، يصبح هناك ثلاثة، وعوضاً عن جهاز مخابرات واحد، يصبح هناك ثلاثة، وعوضاً عن دار تعذيب واحدة تتحول الى ثلاث دور تعذيب. لا نريد مثل هذه الوحدة، ولا هذه الاساليب السائدة.

٥ ـ محمد عابد الجابري

اعتقد ان هذه الندوة حققت نجاحاً كبيراً، على الاقل على مستوى طرح القضايا التي يجب ان تطرح. فعلاً هناك مشروع استعماري فرنسي لـ «المغرب العربي»، وقد برزت ملامح

هذا المشروع منذ احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، وما زال هذا المشروع «حاضراً» في استراتيجية العمل الفرنسي في «شمال افريقيا» يتلون حسب الظروف والأحوال: يظهر تارة في صورة «نصائح»، وتارة في صورة «توقعات»، وتارة أخرى على شكل «دراسات محايدة». . .الخ. ومن دون شك فإن علينا نحن ابناء المغرب العربي ان نتابع تموجات هذا المشروع الاوروبي الاستعماري، سواء على الساحة الثقافية ام على المستوى السياسي ام الاقتصادي. . سواء في اذهان الكتاب الاوروبيين أم عقول من ينوب عنهم من مواطني «شمال افريقيا».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبخصوص القضية الاساس التي طرحها د. الطاهر لبيب، قضية العلاقة بين المغرب والمشرق فإنني أرى ما أثار الجدال ليس القضية ذاتها، بل الطريقة التي طرحها بها د. الطاهر. فعلاً لقد كان هناك طوال التاريخ العربي الاسلامي، ومنذ قيام الدولة الاموية في الاندلس، منافسة بين جناحي الوطن العربي. . ولكن هذه المنافسة، السياسية حيناً والثقافية حيناً آخر، لم تكن تمس في شيء الروابط الثابتة بين المغرب والمشرق بل ان هذه المنافسة نفسها كانت تعبيراً عن وجود هذه الروابط. واعتقد ان هناك اليوم، منافسة من هذا النوع، بل يمكن القول ان هذه المنافسة «القديمة» بقيت قائمة حية في كل وقت، تتلون بألوان مختلفة، حسب الظروف. والتنافس الذي من هذا النوع هو تعبير عن وجود روابط ـ كما قلت. انه تنافس الاخوة الذي به يتحقق التغاير بينهم، وهو الذي يجعل «الوحدة» ومطلب الوحدة مبرراً، وذا أساس. انه التعدد الذي «يبحث» عن الوحدة، انه «الاختلاف» المشبع بـ «الاتفاق».

٦ ـ برهان غليون

اعتقد ان هناك شيئاً من الصحة فيما جاء في حديث د. لبيب. ولكني ارى ان المشكلة تكمن في كونه ركز على فترة محددة من شأنها ان تؤثر كثيراً على الاستنتاجات التي خرج بها. صحيح ان الحكومات المغربية ومنذ الاستقلال تبنت استراتيجيات محلية، خاصة بها، لبناء دول قطرية، وكانت بالطبع تراهن على مشاريع ترمي الى الوصول الى ما يخالف الوحدة. ومن الطبيعي ان تؤثر هذه المشاريع القطرية على الفكر المحلي وان تطمس فكرة توحيد المغرب العربي خلال العقود الثلاثة الماضية. ولكن اذا ما اخذنا الموضوع على المستوى التاريخي، وهو المستوى الصحيح وليس على مستوى بضع عشرات السنين، نحس اليوم مثلاً مع فشل واجهاض المشاريع القطرية المحلية أن هناك احياءً جديداً لفكرة الوحدة المغربية، بقطع النظر عن المشاريع الاستعمارية. اعني ان هناك مشروعاً صحيحاً لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية والتطور وغيرهما في المغرب العربي من منطلق الوحدة. لذا فأنا اعتقد انه من التجني على الحقيقة القول بأن الوحدة في المغرب العربي فكرة غامضة وغير موجودة، ولا احد يهتم بها داخل اقطار المغرب العربي. صحيح انها اندثرت خلال فترة

معينة، ولكن هذا لا يعني انها غير موجودة حاليا. وبشكل خاص لدى النخبة الاجتماعية غير الرسمية. وينبغي ان لا نخلط بين موقف السلطات الرسمية والموقف الشعبي.

الامر الثاني الذي اريد التعرض له، هو علاقة المشرق بالمغرب، اعتقد ان د. الطاهر لبيب قد تحدث باختزال بالغ وبساطة عن نظرة المشرق الى المغرب او العكس. ليس ضرورياً العودة الى الماضي، حيث العلاقات تتجدد دائماً. وارى ان هناك علاقة جديدة نشأت بين المغرب والمشرق على كل حال. اما فيما يخص وحدة المشرق العربي، فاجزم أنه لم تكن هناك البتة مشاريع من هذا القبيل، وانما هناك فكرة عن وحدة الوطن العربي، وكان المغرب دائماً ضمنها، على الاقل لدى الحركات الايديولوجية التي تبنت القومية العربية كالحركة البعثية والحركة الناصرية. ولا يمكن ان نتطرق الى هذه العلاقة من خلال حساسيات فردية صبغت العلاقات الوقتية والظرفية بين متعاونين او مدرسين سواء أكانوا من المغرب ام من المشرق. لا شك انه يوجد لدى مثقفي المشرق، اذا صح التعبير، حساسية معينة تجاه الايديولوجيات التي تحاول بناء كتل محلية في الوطن العربي، سواء أكانت مغربية أم قومية سورية، ام حتى قومية مصرية. وذلك بسبب وجود شعور بأن هذه الكتل تطرح كبديل عن فكرة توحيد الوطن العربي، وفعلاً كان هذا التصور موجهاً الى فكرة المغرب العربي كما وجه ايضاً الى فكرة القومية السورية او القومية المصرية. اذاً المسألة ليست مسألة مشرق أو مغرب، وانما مسألة الايديولوجية القومية ومصيرها. وهذه المسألة مطروحة اليوم علينا حتى خارج اطار المغرب والمشرق. ما هو الاطار النظري لوحدة المغرب العربي؟ هل المغرب العربي يشكل هوية جديدة لقومية جديدة ام ان مضمونها توحيد جزء من الوطن العربي كخطوة اولى لتوحيد بقية الأجزاء؟

اعتقد ان جميع تيارات الفكر القومي في المغرب والمشرق لا تعارض مثل هذا التصور، واعني التوحيد على مراحل، في إطار كتل متقاربة، وانما تدعمه. اما اذا طرحت المغاربية كهوية يراد بها نفي الهوية العربية، كما يتصورها المشرق على الاقل، وكما يتصورها باعتقادي قسم كبير من شعب المغرب، فلا شك هنا ان المشرق كان مصيباً، ولا بد عندئذ من تجديد الاطار النظري لمفهوم المغربية او الوحدة المغربية ومراجعته من جديد ليتلاءم مع مفهوم الوحدة العربية والتي لا بد للمغرب ان يلعب فيها دوراً كبيراً. وفي اعتقادي انه إذا انتفت الامكانية النظرية أو العملية لوحدة الوطن العربي في مجموعه، فليس هناك أي أساس نظري أو عملي أيضاً لقيام وحدة المغرب العربي. وبمعنى آخر إن ما يبرر قيام الوحدة المغربية مشتق هو نفسه مما يبرر قيام الوحدة العربية الجامعة.

٧ ـ الطيب البوعي

الموضوع هو موضوع المغرب. الا ان محاضرة د. لبيب التي عالج فيها هذا الموضوع

كانت دون المستوى المطلوب.

ما المقصود بالاعتماد على كتابات جوبير؟ وما معنى مشروع اوروبي؟ كما لو ان للغرب تصوراً كاملاً للمغرب، كأن الغرب الصليبي لا يزال على حاله، وكما لو ان الغرب يمثل وحدة سياسية وليس فيه أي تعددية سياسية. اعتقد ان ذلك استعمل كذريعة لاخراج الموضوع عن اطاره والمضي بنا في متاهات اخرى.

اكد د. لبيب على ان الدليل غير موجود حول حضور المغرب في عقول المغاربة، انا آسف لذلك ولكني اتساءل لماذا لم تقم هذه الدراسات حول جوانب من الممكن التأكد منها، ولا سيما فشل وحدة المغرب.

٨ ـ فرج معتوق

سأتحدث عن نقطتين وسأحاول التعرض لهما بعجالة. الاولى هي اهمية الجماهير، بالاعتماد على عينات. فعندما تسأل خمسمائة أو الف شخص ويتبين لنا انهم لا يهتمون بفكرة وحدة المغرب العربي او وحدة الوطن العربي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تعبيراً عن حقيقة ما تشعر به جميع الجماهير، وذلك لا لشيء، وانما لأن هذه الجماهير تعاني من الحرمان، فهي محرومة من الديمقراطية، لا تعرف بعضها البعض، وتفتقر الى الحريات الفردية والجماعية (حرية التعبير، حرية التنقل... الخ)، اضافة الى كونها جائعة. قال ابو ذر الغفاري: «كاد الجوع ان يكون كفراً». ماذا ننتظر من شخص جائع عندما نسأله عن الوحدة؟ لا شك انه يلعن الوحدة وكل ما يتعلق بها. فالوحدة هي آخر اهتماماته. اما الموضوع الذي تطرق له د. الطاهر، فهو من الاهمية بمكان، حيث يوجد الكثير من الاخطار وعدم التعرف من الجانبين، كل واحد على الآخر. وقد اورد د. الطاهر نموذجاً يتمثل في تعجب بعض المشارقة عندما يلتقون مغربياً يحسن التكلم بالعربية. وفي اعتقادي ان من بين اسباب جهل البعض للبعض الآخر غياب الديمقراطية أولاً، ثم، وكما ذكر الاستاذ عباس قلة الاتصالات بين الاقطار، ولي مثال على عدم معرفة المشرقي للمغربي وفي الوقت نفسه المغربي للمشرقي. ذهب طالب تونسي لمواصلة دراسته في بغداد، حيث صادف ان طلب كأس ليمون من بائع مرطبات. الا ان البائع لم يفهم ماكان يريده الطالب التونسي، ولما توصل الى ابلاغ البائع بمطلبه، تعجب هذا الاخير وسأل الطالب من اين هو قادم، فاجابه انه تونسي، عندئذ قال البائع للطالب التونسي، الا تتكلمون العربية في تونس، فأجاب الطالب: بلى، وفوراً سأله البائع: لماذا لا تقول «استكان» عوضاً عن كأس اذن؟ سقت هذا المثال بصفته نموذجاً لمدى جهل الجماهير العربية بعضها ببعض. وفي اعتقادي، الفكرة الاساسية تكمن في جعل فكرة المغرب العربي في قفص الاتهام من طرف الوحدوي المشرقي، او حتى الوحدوي المغربي، سواء أكان تونسياً ام جزائرياً ام مغربياً لا لسبب سوى ان المغاربة، عندما يتبنون

فكرة المغرب العربي يريدون بها بناء المغرب العربي فحسب.

في حين اننا نجد في المشرق، باستثناء الحزب السوري القومي الاجتماعي، جميع الحركات القومية تدعو الى الوحدة العربية الشاملة، من المحيط الى الخليج، وذلك بقطع النظر عن الخطابات والشعارات. لذا، فمن الطبيعي ان يرى في فكرة المغرب العربي فكرة لضرب فكرة الوحدة العربية.

٩ ـ عبد الله البارودي

نفى د. لبيب وجود تفاعل وشعور مشترك لدى المغاربة. واوجه له في هذا المجال سؤالاً هو التالي: كيف يفسر قيام تظاهرات عارمة، تعبيراً عن تضامن شعب المغرب الاقصى مع الشعب التونسي على اثر اغتيال فرحات حشاد، سقط خلالها اثنان وستون قتيلاً؟ كيف يفسر ذلك بخاصة وان هاتين التظاهرتين كانتا عفويتين، ولم يسبقهما أي تنظيم؟

ولننتقل الآن الى العلاقة بين المشرق والمغرب. كيف يفسر انتظار اصحاب الدكاكين في المغرب برامج صوت العرب بفارغ الصبر؟ وكيف يفسر اهتمام هؤلاء بخطابات جمال عبد الناصر، مثلاً على الصعيد الثقافي وتوجيهات ابن النيل؟ اما فيما يتعلق بأوروبا والمغربة وبخاصة طرح جوبير، وهو خاطىء، ليس صحيحاً ما يدعيه، واوروبا لا تسعى الى وحدة المغرب. ان هَمّ الخبراء الاوروبيين هو ان يبقى المغرب مجزأ، بخاصة النظرية السائدة، في عموم الغرب، هي نظرية كيسنجر، وكلكم يعلم ما هي نظرية كيسنجر. نحن نعيشها في لبنان، فهو الذي كان وراء تخطيط مأساة لبنان. لذا، فإن ما يهمني هو ما يكتبه حربي وآخرون، وليس ما يكتبه جوبير.

١١ ـ رد الطاهر لبيب

كنت أعلم أني سلكت مسلكاً صعباً غير مريح. وأول شعور بالراحة فيما أثار ذلك من نقاش. هناك استطرادات كثيرة بعضها ذو طابع «بوليميكي» ليست لي القدرة على الاستمرار فيه. كذلك التصنيف حسب درجة الانتماء الخطابي الى المغرب أو المشرق لا يتسع وقتنا هذا لاخذه موضوع نقاش.

هناك ملاحظات أو تساؤلات هامة منها مثلاً مسألة المرجع. فعلاً ركزت على كتاب ميشال جوبير لاني اعتبره خلاصة جديدة لفكر وموقف قديمين متواصلين وهو آخر ما ظهر وأقرب ما ظهر في فرنسا من موضوعنا. غير أن العرض الشفوي لا يظهر فيه ما اضفت من مراجع وحواشي لا تبقى معها لكتاب جوبير دلالة خاصة غير جانب «التلخيص» لرؤية فرنسية لها ما يوازيها في فكر مغربي سائد.

طبعاً ما أثرت يندرج عموماً في الفكر السّائد مغربياً. وقد تعمدت أن يكون غالباً في حالاته القصوى. هذا لا ينفي ـ كما أشرت في العرض ـ أن فكراً قومياً عربياً يوجد في المغرب وأن هناك من اضطهدوا من أجله. المسألة ان هذا الفكر ـ مصاغاً ـ ليس فكراً سائداً.

اعيد أن خلاصة عرضي هو أن الايديولوجيا المغربية ـ التي لا نراها تبلورت كأيديولوجيا وحدوية ـ والايديولوجيا القومية كما تبلورت في المشرق مشحونتان بتصورات ومواقف سياقية متراكمة يصعب معها ان تتفاعلا وتتكاملا في اتجاه وحدوي. من هنا ضرورة اعادة صياغتها معاً. وليس هذا ـ كما قلت ـ بمبادرات شخصية أو بأقلام بارعة، وانما في مشروع مجتمعي عربي جديد.

القِسْمُ الثَالِث

عَن وَاقِع وَمُستقبَل وحدَة المغرِب العـرَبي

الفصل السّابع

ورقة عمل اللجنة التحضيريّة :
معنى البديل المغاربي

تقديم د. صلاح الدين المستوزي (*)

ايتها الاخوات، ايها الاخوان،

نبدأ جلسة اليوم بتقديم ورقة عمل كان من المقرر ان نفتتح بها اشغال ندوتنا حول «البديل المغاربي»، لكننا فضلنا توزيعها وطرح النقاش حولها بعد تقدم أعمال الندوة. والآن بعد ان مكنتنا عروض ونقاشات الامس من تلمس جوانب من الموضوع، سأقوم بعرضها على مسامعكم.

في هذه الورقة التي سميناها «معنى البديل المغاربي» حاولنا طرح جملة من الافكار شغلت بال منظمي الندوة، وهي في الحقيقة عبارة عن مجموعة من التساؤلات لخصناها في اربعة:

يتعلق الاول بكيفية صياغة مشروع مجتمع وحدوي دون الانزلاق في ممارسة النهج الخطابي والوقوع في فخ الديماغوجية. اي كيفية مواجهة واقع التجزئة المر بتحديد ابعاده الحقيقية، الابعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

اما التساؤل الثاني، والذي شكل هاجسنا ونتمنى ان يتم التطرق اليه وتعميقه من خلال الاخوة الحاضرين، هو تحديد اسس مشروع المغاربي الذي يمكن أن يفلح في تعبئة الطاقات المثقفة الشابة. اذ اننا نسجل ان شباب اليوم، الذي لم يعش مرحلة الكفاح الوطني ـ الاساس الذي انبنت عليه تعبئة شباب الامس ـ، هو بصدد الابتعاد عن هذه الفكرة: فكرة بناء المغرب العربي. فما هي اذن الاسس «الجديدة» التي يمكن ان تشكل المحرك

(*) الأمين العام لمركز الدراسات العربية المتوسطية، أميان ـ فرنسا.

الذاتي، هل تكمن في المجال الثقافي كما يرى البعض، ام في معركة «كسر التبعية» كما يطرح البعض الآخر.

ويقصد بالتساؤل الثالث، التوقف عند معاينة الظروف الراهنة لبلدان المغرب العربي الكبير لتحديد الاولويات. فالوضع الراهن يتميز بخاصتين: اولاً، فشل السياسات القطرية التي انهجتها الحكومات المتعاقبة على زمام الامور على مواجهة معضلة النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ وثانياً، بروز ثغرات في الجسم المغاربي يمكن ان تهدد مستقبل اجيال المنطقة اذا ما استمر ربطها بالقوى الخارجية.

والتساؤل الاخير، الذي اثار نقاشاً واسعاً بين اعضاء اللجنة التحضيرية هو كيفية استثمار تجارب الشعوب وتضحياتها من اجل بناء مجتمعات وحدوية. بخاصة وان تاريخ الامة العربية حافل بالتجارب الوحدوية التي فشلت في ضمان استمراريتها وبلوغ اهدافها. فما هي العوامل التي ادت الى هذه النتائج: أهي تكمن في العوامل الخارجية فقط، أم في طبيعة الانظمة؟

انـا، وكما اسلفت ذكره، فضلنا طرح هذه التساؤلات بعد تقديم اشغال الندوة. وبالفعل قام عدد من الاخوة الحاضرين بالتعرض الى هذه التساؤلات عاكسين بذلك ما كنا نطمح اليه. لقد اعتبرنا ان الاجابة عن مثل هذه التساؤلات لا يمكن ان تكون فردية، وانما جماعية، ولا تهتم فئة دون الاخرى، بل تعني المثقف والمسؤول السياسي و الرجل النقابي، وغيرهم من العناصر المندمجة في الحياة الاجتماعية. لهذا حرصنا على توجيه الدعوة من جهة الى اخوة ذوي إلمام وخبرة واسعة، ومن جهة اخرى الى طاقات شابة تشاركنا الهموم نفسها والاهتمام نفسه.

وهذا الحرص هو في الواقع تجسيد للمبدأين اللذين يشكلان اساس فلسفة مركز الدراسات العربية المتوسطية:

ـ ربط البحث الاكاديمي بالواقع، بخاصة وأن هذا الواقع متشابك ومعقد. فالاجابة عن الاشكالات التي تنبع منه تتطلب تكثيف جهود الجميع، اي مساهمة الباحث والسياسي وغيرهما.

ـ محاولة اقامة علاقات عضوية بين النظرية والشروط الموضوعية التي من شأنها ان تجعل الفكر يخدم التقدم والتطور. فمنذ البداية عمل مركز الدراسات العربية المتوسطية على تسطير برنامج مرحلي يشمل المجالات الاساسية التي تستحق الاولوية. وهذا البرنامج يغطي ثلاثة ميادين: ميدان الهجرة العربية في اوروبا ـ ميدان قام المركز بتخصيص ندوة فكرية له في آذار/ مارس الماضي تناولت اشغالها بالبحث موضوع «الهجرة واشكالية العودة». المجال

الثاني هو المغرب العربي ولقاؤنا الحالي يشكل تجسيده. اما المجال الاخير، فهو مجال الدراسات التوثيقية التي تتطلب عملاً جباراً.

تبقى الاشارة في النهاية الى ان هذه الندوة اعتبرناها منذ البداية محطة على طريق تعميق التفكير في بناء وحدة المغرب العربي، البناء الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من بناء الوطن العربي.

وقد شاركنا العديد من الاخوة الحاضرين هذا الاختيار. وتكفي الاشارة في هذا الاطار الى تدخل د. محمد اركون وتركيزه على ضرورة مواصلة العمل من طرف المشاركين في هذه الندوة وتحديد بعض مجالات العمل. وكذلك شأن الاستاذ بشير بومعزة الذي ألح على اعادة كتابة التاريخ. وفي الاتجاه نفسه، اكد د. نذير معروف على ضرورة تكثيف عقد مثل هذه اللقاءات التي من شأنها ان تساهم في توضيح الرؤيا والتقدم نحو المستقبل.

ان الغاية من طرح ورقة العمل هو دعوة الاخوة الحاضرين الى الاجابة عن التساؤلات وصياغة الاقتراحات التي عبر عنها او التي سيتم التعبير عنها.

المناقشات

١ ـ لحسين بوطعام، (عضو اللجنة التحضيرية)

بعد العرض الذي قدمه الزميل صلاح الدين المنوزي، اضيف تساؤلا آخر: ما هي صيغة العمل التي ينبغي تبنيها؟ صحيح، ان عدة اقتراحات قدمت البارحة. وان الاشغال مكنتنا من بلوغ مرحلة اساسية حيث تم تداول موضوع تصور المجال المغاربي من الجانبين التاريخي والاجتماعي ووقع تقديم اقتراحات عملية ذكر الاخ صلاح الدين البعض منها.

اذكر اقتراحاً آخر تقدم به د. محمد عابد الجابري، هو دراسة نقدية لتصور الغرب لوحدة المغرب العربي.

وادعو الاخوة الحاضرين الى التفكير في تحديد الاولويات من ضمن مجموع الاقتراحات، وتقديم اشكال وصيغ عملية تمكننا من التقدم في هذا الاتجاه.

٢ ـ مصطفى الفيلالي

رأيت انه من الأفضل أن أتدخل الآن وقبل أن يقوم بقية المحاضرين بإلقاء محاضراتهم، وسأتطرق الى نقاط محددة تتعلق بمسألة ذات اهمية كبرى في نظري، وذلك لسببين اثنين، احدهما العلاقة العضوية بين فعاليات مركز الدراسات العربية المتوسطية، هذا المركز الشاب الدينامي والمتحمس، ولكن ينقصه الاطلاع على ما يجري في الأماكن الاخرى، حيث انكم لستم في جزيرة وانما تعملون داخل عالم توجد فيه مبادرات مشابهة للتي تقومون بها، ولكن بإمكانيات أهم ومواتية من الذي تملكون وكذلك بتأطير وخبرة طويلة. اذاً عليكم أن لا تعيدوا تكرار تجارب تم القيام بها، أو تحليل مسائل وقع الخوض فيها بما فيه الكفاية

في أماكن أخرى وتتعلق بـالمواضيـع نفـسها. لـست أدري هـل من الانـسب التعرض الى هـذه العـلاقة منـذ الآن، ولكن متى شـئتم مناقشـة هذا المـوضـوع فـإنني انبهكم الى شيء وهو انني أملك اقتراحات في هذا المجال.

ان المواضيع التي قررت تم دراستها وأذكـر منها مـوضوع الهجـرة ثم موضـوع البديـل المغربي، أظن أنكم اخترتم عنواناً آخر في باديء الامر وهو الوحدة المغاربية، عـلى كل حـال مهما كان العنوان، فإن المغرب يشكل موضوعاً للعديـد من الاشغال والتـأملات عـلى أصعدة ومـستويات مختلفة. فعلى المـستوى العملي نجد مؤسـسات كالتي أمثلها وهي اللجنة الاسـتشارية المغـربية الـدائمة، التي تمتلك خـبرة عمرهـا عـشرون سنـة والتي اهتمت بمـواضيـع محـددة، وحصلت على وثائق عديدة تتعلق بالمواضيع التي درستها، هنـاك أيضاً مؤسـسـات أكثر حـداثة في تـونس وفي المغرب، وهي جمعيـات مغاربيـة تضـم مثقفين شـباباً وأساتـذة جامعيـين، وأنا شخصياً عضو في اثنتين من بينها الى جانب اساتـذة قانـون واقتصاد واجتـماع وغيرهم. وقـد اقيمت ندوات في تونس تتعلق بمسائل محددة وتدور حول مستقبل المغرب العربي. واذكر مثلاً قضيـة توسـيع المجموعة الاوروبية المشتركة وأثر ذلك على العلاقات بين المغرب العربي واوروبا ولا سيما في الميدان الاقتصـادي وموضـوع التـبادل التجاري، وقد شهـدت هذه القضيـة نقاشـاً شـارك فيه مثقفـون ومتخصصون مغـاربة والـذي خرج بـوثيقة أشرف عـلى اعدادهـا مركـز الابحـاث في كلية الحقـوق والعلوم الاقتصـاديـة في جامعـة تونس، ويـسعـدني أن أبعث لكم بنسخة أو نـسختين من هذه النشرة في حالـة عدم حصـولكم عليها. اذن، أتمنى أن تـواصلوا اعمالكم على الوتيرة نفسها من الحماس والدينامية، ولكني أرى أن الدينـامية لا تتعـارض مع الاستفادة من تجارب الآخرين، حتى وان بدت هذه التجارب غير حديثة. يبدو لي أنه توجـد تجـارب يمكن الاستفادة منهـا. هناك أيضـاً مؤسـسـات رسميـة ولكنهـا متخصصـة في البحث والدراسات، كما توجد مؤسـسات غير رسمية لها الاتجاه نفسـه، ومن المفيد التعـاون مع هـذه المؤسـسات الموجودة، هذا على الصعيد المغربي. اما على الصعيد العربي، وبما ان عملنـا يجب ان لا يكون خارج الاطار العربي، وأنا شخصياً أمثل مركز دراسات الوحدة العربية ومقره في بيروت، الذي قام بإعداد كثير من الدراسات تناولت المواضيع نفسها، وعلى سبيل المثال وقع التعرض الى ميدان الهجرة ضمن ست دراسات سـواء أكانت الهجـرة من الجنوب الى الشـمال أم من الغرب نحو الشرق، حيث توجد هجرة من الغرب الى الشرق، اي يـد عاملة عـربية من بلدان المغـرب ومصر والسـودان نحـو بلدان الخليـج العـربيـة. وقـع البحث في هـذا الموضـوع، لم يدرس بالطريقة التي ترجونها ولكن هـذا لا يمنع الاسـتفـادة من هذه الـدراسات وأخذها بعين الاعتبار حتى لا تقعوا في الاخطاء نفسـها.

هناك موضوع آخر، تمت اثارته البارحة، ويبدو أنه أثـار نقاشـاً حاداً، لم أحضره لأنني كنت متعباً، وهو قضيـة ادراج تصور الـوحدة المغـاربية أو المـستقبـل المغاربي ضمن المـستقبـل

العربي، كان موضوع دراسة تم تحضيرها وهي بانتظار النشر. اما المقتطفات التي استشهد بها صديقي د. الطاهر لبيب هي ضمن نص يحتوي على ثلاثين صفحة. وهذا النص الى جانب نصوص أخرى قام باعدادها مثقفون مغاربة حول هذا الموضوع. لا اريد الرجوع الى النقاش الذي دار البارحة، ولكني احيط علماً الذين يريدون الاطلاع أكثر، بأنهم سيتمكنون من ذلك عن قريب عند نشر الكتاب الذي أعده مركز الدراسات العربية المتوسطية[1].

وفيما يتعلق بمركز دراسات الوحدة العربية، هناك امكانية التعاون معه، وربط علاقات مع القيمين عليه، ونحن مستعدون لتقديم، اي اقتراح تتقدمون به وايصاله الى مجلس امناء المركز حتى يقوم المركز بمدكم بإمكانيات واقامة علاقات تعاون أكثر صلابة وتواصلاً بين مركزكم الناشيء ومراكز أكثر حنكة وعمراً.

(رئاسة الجلسة تحيط الحضور علماً بأن مركز دراسات الوحدة العربية اصدر ثلاثة كتب تتعلق بمسألة التعريب في المغرب.)

٣ ـ محمد أركون

في المجال نفسه الذي تعرض له الاستاذ مصطفى، وباعتبار أن هذه البادرة تعتبر الاولى من نوعها في فرنسا، قام بها مغاربة ويبدو أن هذا المركز يتم الاشراف عليه من طرف مغاربة في بلد أوروبي وهو فرنسا. لذا يجب استعراض الفعاليات التي يجب القيام بها ليس في فرنسا فحسب، وإنما في المانيا وانكلترا أيضاً حيث يوجد العديد من المراكز والتي تقوم بأشغال عديدة. ففي فرنسا يوجد (CRESM) وكذلك مجلة *Grand Maghreb* التي تصدر بغرينوبل، ومركز الدراسات المتوسطية ومقره بمدينة نيس، وكذلك مركز الدراسات المغربية بجامعة تور، ويوجد مركز للدراسات المغربية تابع للمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية وربما يوجد غيرها، ولكن هذه المؤسسات التي ذكرتها موجودة ومعروفة وأرى من الواجب الاتصال بها ومحاولة اقامة لقاء تجمع فيه كل هذه المؤسسات، وأعلمكم أن معهد الدراسات العربية والاسلامية الذي أشرف عليه والتابع لجامعة باريس III، مستعد لاستضافة لقاء من هذا النوع، نقوم خلاله باحصاء الدراسات التي اعدت في هذا الميدان، وما يمكن القيام به أخذاً بعين الاعتبار لما قيل خلال المناقشات التي شهدتها هذه الندوة، ولا سيا ما قاله د. الطاهر لبيب البارحة حول كتاب جوبير وغيره.

أعيد التأكيد على أن هذه المبادرة هي الاولى من نوعها يقيمها مغاربة، وبالتالي فإن

---

(١) نُشر هذا الكتاب بعنوان: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ٣٦٠ ص. (المحرر)

عددنا كاف لأن نتبنى مثل هذه المبادرات ونعبر عن وجودنا، ونشارك في الفعاليات التي يقوم بها الاجانب وإبداء رأينا الخاص في هذه الفعاليات. كذلك الامر بالنسبة لالمانيا، وفي لندن يوجد مغربي معروف لا شك أنكم سمعتم عنه وهو ابن مدني الذي يشرف على اصدار مجلة انكليزية اسمها مغربين روفيو وهو ناشط مثلكم، والاحظ أن المغرب يعطينا دروساً في هذا الميدان، وقد قام بإعداد العديد من الندوات بمفرده، هذا شخص رائع ويجب اشراكه، بخاصة وأنه يحسن الانكليزية ولا شك انكم تتصورون مدى الأفاق التي يمكن فتحها أيضاً.

اذن، هذا ما عليكم القيام به، ربط الاتصال أولاً ثم التحضير الى لقاء أو ندوة يكون اساسها تحديد المهام حول هذا الموضوع الهام وهو المغرب. وكذلك وكما قال الاستاذ مصطفى بالاشتراك مع المؤسسات الموجودة ليس على الصعيد المغربي فقط، وانما على الصعيد العربي أيضاً.

٤ ـ الطاهر الزقاق

ما اريد قوله حول الأفاق ومجال العلاقات التي على مركز الدراسات العربية المتوسطية هو أن مثل هذه المبادرات ترجع الى المشرفين الحاليين على المركز. لست ادري ان كان من المحبذ مناقشة مثل هذه المسألة التي تتعلق بالجانب التنظيمي، ذلك لإنني أخشى من ظهور أو بلورة وجهات نظر مبتورت فيها وغير قابلة للتحول، وانا شخصياً ليس لدي مانع من ان تبقى هذه المبادرات من خاصية العناصر الاساسية للمركز. ولكن هذا لايمنع من عقد لقاءات فردية مع الشخصيات التي تعود على دعوتها والعمل معها والتي يستطيع الاعتماد عليها. لا شك ان ربط علاقات مع مؤسسات موجودة امر جيد ولازم، وكذلك حصر الاشغال التي تم القيام بها، ولكني ارى انه ليس من الضروري ربط مركز الدراسات العربية المتوسطية الذي يمتاز بحركيته وانفتاحه وحرية تفكيره بمؤسسات ربما كانت لها حنكتها ولكنها تعيش جموداً من حين الى آخر، أرى أنه لا يجب تحذيره تحت ذريعة ان الأخرين يقومون بأشياء مهمة. يجب أخذ هذه الاعمال بعين الاعتبار ويجب استعمالها ولكن مع تفادي الوقوع في سلبيات المؤسسات الاخرى، بل يجب توسيع الميزات التي يتسم بها المركز، وأعني بذلك المحافظة على استقلاليته التي يمكن اعتبارها ميزته الرئيسية، وكذلك المحافظة على الطابع الالتقائي الذي يمتاز به، بين ما هو موجود ولكن دون أن يتحول الى تابع ذيلي. وخلاصة القول، عليه ان يحافظ على هويته وانفتاحه وحركيته واستقلاليته.

٥ ـ محسن التومي

الامر الذي بدا لي أكثر ايجابية في تنظيم هذه الندوة وسير اعمالها: هو الحرية، وأرجو ان تصدقوني في كون الحرية ليست بضاعة متوافرة في أوساطنا، هذه الحرية في العمل والتفكير حول موضوع جديد. انها طريقة جديدة في معالجة المشاكل، ولكن يبدو لي ان

مركز الدراسات العربية المتوسطية يشبه لاعبي كرة القدم الناشئين المنتمين الى جمعيات صغيرة بعيدة عن المدن الكبيرة، وعندما يأتي المدربون ويرون هؤلاء اللاعبين الاواسط او الاصاغر، يحاولون مباشرة، وهذا أمر ايجابي، ضمهم الى الفرق العريقة. اعتقد ان الاقتراحات التي قدمها الاستاذ مصطفى الفيلالي، مع احترامي للمسار الذي سلكه، وهذا ليس من قبيل المجاملة، ولكن الاحترام في حد ذاته يستلزم احترام الشخص لذاته ولافكاره الخاصة، وكذلك بالنسبة للعرض الذي قدمه د. محمد اركون. وبما أن العروض جيلة فإنني متأكد من ان هناك عروضاً جيلة أخرى. لن أسمح لنفسي القول بأن هذه العروض فيها من الادب ما يجعلنا نشك في نزاهتها، ولكن ما أريد قوله هو أن جل هذه الدعوات التي وجهت الى المركز نابعة من مؤسسات تشرف عليها الدول بصفة أو بأخرى، مع أن هذه الدول، الى الآن، لم تشتهر بأي نجاح في تحقيق أي عمل حقيقي وعملي من شأنه الوصول الى آفاق وحدوية هذا من ناحية. من ناحية ثانية، لا شك ان هناك مصلحة الدولة التي تقضي دائماً بأن تكون الدعوات التي توجهها المؤسسات الرسمية والمواضيع والطرق التي تطرح تكون لصالح الدولة. وبما ان الدولة هي أكبر مستعمل للخيوط، فإن هذه الخيوط لا تسمح في غالب الاحيان بمثل تلك الحرية التي بهرتني والتي صاحبت هذه الاشغال التي نعيشها. لن أختم بالدعوة الى رفض هذه المقترحات جملة وتفصيلاً، لإن مثل هذه الدعوة ستكون غير لائقة وربما بلهاء، وإنما اذكر ان التسرع ليس جيداً في بعض الاحيان. وعلينا ان لا نغفل عن واقع وهو أنه في العديد من الندوات، يأتي أناس من بلداننا لهم مراكزهم، لا أناقش ذلك فهم يقومون بأعمال جيدة، وهناك اخرون دفعت بهم اختياراتهم السياسية الى العيش في المنفى سواء لسنة ام أكثر. وهنا نجد سؤالاً يطرح نفسه لا ادعي الاجابة عنه وإنما اقوم بطرحه وهو: هل يمكن ضمان مشاركة هؤلاء الاشخاص كافة وكل التعديات في حالة ارتباط عضوي بمؤسسات رسمية؟ لا أريد اجابة يقال لي فيها ما الذي يمنع زيدا أو عمرو من المشاركة في ندوة. لكنه من غير الممكن المجازفة بالنفس من اجل ندوة.

٦ ـ ابراهيم اوشلح

بصفتي عضواً في مركز الدراسات العربية المتوسطية أريد التذكير بأمور واكبت تنظيم هذه الندوة، وأظن ان الجميع موافقون على مباركة الجهود التي قدمها د. خير الدين حسيب، وأشهد شخصياً أنه ساهم بكل ما اوتي من جهد وعلى جميع الاصعدة، دون أي شرط مسبق، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية حصلنا على مساعدة كبيرة ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تصور الموضوع، من طرف الاساتذة بشير بومعزة ومحمد حربي ومحمد أركون وغيرهم الذين قاموا بالعديد من الاتصالات من أجل ضمان نجاح هذه الندوة.

أعتقد ان لمركز الدراسات العربية المتوسطية دوراً يجب أن يلعبه، وعليه المحافظة على

طابعه المتعدد الجوانب، عليه أن يكون على اتصال بالمعاهد العلمية والكليات التي تشكل ضماناً لجدية عمله. كما عليه ربط الصلة بمعاهد الوطن العربي الاخرى لأنه لا يقع خارج مشاكل هذا الوطن العربي. ولكن الخاصية الوحيدة التي عليه ان يتمتع بها دون الآخرين وهو ان لا يكون اكاديميا بحتاً وبالتالي يجب ان يسمح بمشاركة اشخاص ينتمون الى ميادين شتى، كالخبراء الاقتصاديين الذين يعملون في حقول مختلفة وكذلك الامر بالنسبة للعاملين في مجالات أخرى مثل مجال الهجرة او الصحافة، لكل هؤلاء دور عليهم ان يضطلعوا به داخل المركز او مساندة المركز. اذن باستطاعة المركز ان يشكل حلقة الوصل بين ميدان البحث والحياة العملية.

لا نريد ان نجعل من مركز الدراسات العربية المتوسطية برجاً عاجياً، ولن يخرج المركز عن المسار النضالي، واقول نضالياً، لنا اختياراتنا السياسية واضحة، وأؤكد على وضوح آفاقنا، نحن ملتزمون بقضيتنا العربية، ونحن ديمقراطيون بالاساس، ولن نسمح بأي تنازل بخصوص التزامنا الديمقراطي. لنا رؤية واضحة حول الحريات الاساسية التي التزمنا بالدفاع عنها وبخاصة حرية التعبير داخل مركز الدراسات العربية المتوسطية وخارجه.

نحن فخورون بالتزاماتنا التي يمكن ان تعتمد على التحليل والبحث العلمي وجعلها في متناول من هم في خضم الحياة العملية.

٧ ـ محمد عابد الجابري

عندما استعرضنا، صباح اليوم، تطور فكرة المغرب العربي خلال الكفاح من أجل الاستقلال، ابرزنا الطابع الايديولوجي الذي كان يطغى على هذه الفكرة آنذاك. لقد كانت سلاحاً ايديولوجياً، كانت حلما.

كان هذا خلال مرحلة الكفاح الوطني من اجل الاستقلال، اما بعد ذلك وبالتحديد منذ اواخر الخمسينات، وبالاخص بعد استقلال الجزائر عام (١٩٦٢) فقد تحولت فكرة المغرب العربي الى طموح تنموي، الى مشاريع اقتصادية مشتركة اعدت ونوقشت وصودق على بعضها في إطار ما كان يسمى ـ وما يزال!؟ ـ بـ «اللجنة الاستشارية» لدول المغرب العربي. كانت هناك فعلا دراسات جادة يتسم كثير منها بروح الاخلاص لمستقبل المغرب العربي الموحد كما حلم به الوطنيون الذين ناضلوا من اجل الاستقلال. ولكن الطابع الذي كان يغلب على هذه الدراسات هو الطابع التقني: لقد كانت خالية من أي اطار سياسي أو ايديولوجي واضح. ولعل هذا ما جعلها تبقى حبراً على ورق: لقد كانت التقنية في جانب والسياسة والايديولوجيا في جانب آخر. ومعلوم ان العلم التقني وحده لايكفي، تماماً مثلما

ان الحلم الايديولوجي وحده يبقى مجرد حلم اذا لم يترجم الى فكر علمي يعتمد الواقع ومعطياته.

ما اريد ان اقوله هو ان فكرة المغرب العربي في حاجة اليوم الى اعادة تأسيس. لأنه، لا الطرح التقني يكفي، ولا الطرح الايديولوجي المجرد يمكن ان يحقق شيئاً على صعيد الواقع كما نعيشه اليوم. ان على مثقفي المغرب العربي ان يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية: ان عليهم اليوم ان يدافعوا ويناضلوا من أجل مغرب عربي موحد - يتم تشييده ديمقراطياً على اساس تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدانه. لأنه من دون تحقيق هذا التكامل لا يمكن ان تقوم تنمية حقيقية في اي مجال، بل يمكن القول بكامل المرارة انه من دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي - بل والبلدان العربية عموماً - سيصبح الأمن الغذائي مهدداً بجدية في هذه الاقطار، دع عنك الامن السياسي والاستقلال الثقافي والهوية الحضارية.. الخ... الخ.

٨ - محمد حربي

سأقدم ملاحظتين أو ثلاث ملاحظات ربما من شأنها أن تهم مجموع الحضور. أكدنا خلال المناقشات التي دارت البارحة وباصرار، على العراقيل التي تعترض نشر فكرة المغرب. ومن بين هذه العوائق قدم البعض، مصلحة الدولة حيث تحدث الاستاذ الفيلالي قبل حين عن علاقات مغاربية في تونس وفي المغرب، انا شخصياً جامعي ومعارض ولست مستعداً للتخلي عن أفكاري. وجهت الي دعوات من الولايات المتحدة الامريكية ومن الاتحاد السوفياتي... اعتقد ان فكرة المغرب العربي لا تتقدم ايجابياً، حيث أنها تتقدم من دون شك على صعيد الشعور، كما ان عدم الرضى الذي يعبر عنه هنا وهنالك ليس سوى تعبير عن مرحلة وعي، فاذا كانت هناك قوى تريد عرقلة هذه المساعي، بإمكانها ان تفعل ذلك ولكنني شخصياً لست مستعداً لمدها بمباركتي، ولم آت الى هنا لمناقشة ما سوف يقوم به مركز الدراسات العربية المتوسطية أو ما لا يقوم به، ولكن بما ان المسألة وقع طرحها فقد سمحت لنفسي بالرد بهذه الطريقة.

الفصل الثامن

المغرب العربي وشعب الهجرة

د. عبدالله الباروي (*)

أولاً وقبل كل شيء أريد تحديد الوضع الوجودي لشعب الهجرة، وأؤكد على عبارة شعب الهجرة وليس الهجرة فحسب، لأن تعبير الهجرة لوحده ينتقص قيمة الظاهرة. فالمغرب يشكل جرحين أولهما انه الوطن الأم، وثانيهما البعد والمنفى، ويشكل الاثنان معاً فتحة في جسم المغرب حيث ان جميع انواع السيطرة والاغتراب التي تعرض لها وعاشها الجناح الغربي للامة العربية يتجسد ويتضاعف لدى شعبنا في الهجرة. لأن هذا الشعب يحمل في اعماقه افقين مصدر تألم وهما: الذاكرة والارض، وكذلك الحضور والغياب. حيث أن شعب الهجرة يعيش حياة مؤلمة للغاية، بخاصة مع قرب موعد الانتخابات التشريعية، وجميعنا نشاهد هذه الضجة التي تقام حول المهاجرين وكأن هؤلاء هم سبب كل المصائب. وفي هذا المجال اسمحوا لي تقديم برهان رقمي واحد، ولنأخذ مثلاً متوسط الدخل الفردي للجالية الفرنسية المقيمة حالياً في المغرب (كذلك بالنسبة للجزائر او تونس) والتي يبلغ عددها خمسة وأربعين الف نسمة، ونأخذ أيضاً متوسط الدخل الفردي المغربي فنحصل على المعادلة التالية وهي: ان الدخل الاجمالي لهذه الجالية الفرنسية يساوي الدخل الاجمالي لخمسة ملايين مغربي. اذن نستنتج ان خمسة ملايين مغربي يستطيعون العيش بمداخيل خمسة واربعين الف فرنسي موجودين عندنا. ويقال لنا إن المهاجرين يأكلون خبز الفرنسيين، انما العكس هو الصواب، لا سيما وأنه يوجد خمسمائة الف مغربي في فرنسا حسب الاحصائيات الاخيرة، وهذا لا يشكل سوى جانب. فإذا أخذنا مثلاً الجانب الاقتصادي والجانب الثقافي سنجد حقائق تغيب عنا ولا نطلع عليها متعلقة بشعب الهجرة. وينطبق هذا التحليل الذي تعرضت فيه للجالية المغربية على الجالية الجزائرية والجالية التونسية تماماً. وأختم اذن، مرفوع الرأس،

(*) كاتب وشاعر.

واقـول اننا هنـا لـسنا متسـولين لان هنـاك حقيقة الارقـام، ولكن هذه الحقيقة مغطاة بـسبب الايديولوجية الانتخابية. كالصيادين بـالشص بحثاً عن المهـاجر، وفي كـل مرة «يصـطادون» فيها مهاجراً يقابله ناخب لصالحهم. وتعبر المعادلة التي قدمتها أعلاه عن اختـلال التوازن في ميدان التبادل، وهذا تجسيد الـسيطرة. وبصفة عـامة مـا نسميه الحـوار بين الشـمال والجنوب ليس في الـواقع الا مـنولوجـاً (Monologue)، ليـس هناك حـوار وانما مـونولـوج، ومنولـوجاً أحادي الجانب وعندما يوجد المونولـوج فإن ذلـك يتبعه سكـوت طرف من الاطـراف، وهذا يعني بالضرورة مونولوجاً مضاداً يتجسـد، وللاسف، بـالنسبة للعرب في بيع للنفط واقتنـاء لـلاسلحة التي ليس لها فائـدة على كـل حال، والـبرهان هـذا هو عنـدما قـام الاسـرائيليـون والامريكيون بقصف تونس وهي دولة ذات سيادة لم يحرك الطيران ولا الدبابات ولا الرادرات ساكناً، بل تحولت الى نعامات. خلاصة القـول ان الحوار الاوروبي ـ العـربي أو بين الشـمال والجنوب لا فائدة منه، اما فحوى هذه الثنائية الايديولوجية لما يسمى اوروبي ـ عربي لا يقال عـربي ـ اوروبي، لماذا؟ لأن ذلـك سيكون مـوسيقى نافـرة. وكذلـك الامر بـالنسـبة للشـمال والجنوب. هناك فعلاً سهم موجه نحو المرمى والهدف، هذا هو الفحوى الايديـولوجي لهـذه التعابير التي تبدو بـسيطة ولكنها تحتوي على مرام مخفية، اضيف مثالا آخـر على هـذا الوضـع ويتمثل في الحالة المزرية التي يعيشها المهاجرون العـرب هنا، اتعلمـون أنه في كـل سنة يقـع اغتيال العشـرات من العرب، وحتى الاطفال. في السـنة الماضية قتل طفل عمره ثماني سـنوات وآخر ست سنوات لا لشيء الا لانهما احدثا ضجيجاً. فهما يلعبـان كسائـر اطفال المعمـورة، وهذا كان سبباً دفع أشخاصاً مسلحين ببنادق ليرموا، لا الارجل، بل الرأس.

وأرجع الى مونولوج ما يسمى بالحوار بين الشمال والجنوب، وأقول ان فحواه متمثل في أن سياسة هذه الدول يقوم باملائها صندوق النقد الدولي، بدءاً بدول مغربنا.

وليـس هذا المونولوج الا صـورة للمونـولوج الـذي يطبق محلياً من طرف الفئات الحاكمة، ولو لم يكن هذا المونولوج القمعي المحلي موجوداً لما وجد الآخـر على صعيـد دولي. ولا يمكن احـترام من لا يحترم غيره. ولا يمكن احترام العـرب ما لم ينهضـوا. عندنـا نفط نشـتري بـه مدرعات لها في نهاية المطاف سيقان وطائرات تتحـول الى بجع. اصـل الآن الى الجزء الثـاني من محاضرتي وهو القصيد الذي سـأقوم بـالقاء جـزء منه. وقبـل البدء بـذلك انتبـه الى انني سوف استعمل عبارة «بابـل» وعنيت بها النـظام الرأسـمالي. وهناك ايضـاً حرفي ك ـ أ (Q-I) وأعني بها حاصل الذكاء.

ويبدو ان حاصل ذكاء شعب الهجرة يقارب الصفر. وكذلك عبارة لوبنيـاسيون وهي نسبة الى زعيم اليمين المتطرف الفرنسـي لوبان، وأقترح تبني هذه العبـارة من طرف الأكـاديمية الفرنسـية.

أعتبر هذا القصيد سيرة ذاتية لأي مهاجر. . .

قصيدة: سجن المنفى، أو نشيد الحضور والغياب

غريب
مهاجر
منفي
وراء البحار والمحيطات
ما هي سحنتك
اصولك
جذورك
وعنوانك
اسمك
ومظهرك
ارتفاعك
ولون بشرتك
منبع ودفقات
خيط الصبح والربيع
والحنين
انه هنا
وليس هنا
حاملاً ابداً
مظهره وحمله
كظل التيهان
والنسيان
حذاؤه وخطواته
تنتقل على دم
التراب والفِرْيَن
لشرخ شبابه
وذاكرته الغابرة

من المغرب
الى اقاصي آسيا

لأعوام شبابك
وعود
ونشوة افريل(١)
واللحظات
التي لن تعود ابداً
قلق وليل
غروب وصمت حياتك؟
الغريب، المهاجر، المنفي
الحاج العجيب
هو شبح الحضور والغياب
انه يزرع كثبان وملزمة المنفى
والذاكرة اللازوردية للعهود الماضية
كالالم
كالحزن
المتطفل والسارق
والجائع
والفلاقة
والارهابي والخطر
يعيش بلا قيمة
على ما يبدو
ويظهر انه له روح
ومظهر وحياة
اسمه
حياته
واثره
اصوله
واثر اجداده
جذوره
وعنوانه
محفورة ومكتوبة

---

(١) نيسان/ابريل.

اجراف اللامبالاة
والجهل
والتظاهر
والاحتقار
تنتصب قلمة
من البرونز والفولاذ
للوضع الانساني
شبيه بكل حي
في هذه الدنيا
هو المهاجر
المنفي
الحاج العجيب
ومع ذلك فهو
كما يقال دائما
بايمان
وسعادة
وصواب
فهم كمرلوضين واحفاد
للعرب والنوميديين
خشنين وغير معقدمين،
لا بد من السيطرة عليهم،
واحكام وثاقهم
بقوة،
في المقود.
وفي الأونة الاخيرة،
اني انصحك يا سيدي،
ان تحذر جانبهم دائماً،
وبوابتي جديدة
لن تكون جزافاً
بل في رأيي،
في محلها
قصير وتافه
على ما يبدو، انه جزيرة
على حدة في الطرة
تيار
حبة

- هذا اكيد - باللهب
والازميل
والحديد والنار
على وجهه وسحنته
مزاجه والمه
سواد وبريق عينيه
وبعد ذلك
فالمهاجر
المنفي
وكل هؤلاء العرب
كلهم مثل بعضهم
بغرائزهم
ونزواتهم المرضية
انهم حجاج عجيبون
للسفر والتسكع
ويبدو
يخيفون شيئاً ما مع ذلك،
حيث يمكن لنا مخاطبته «بأنت»
وان نعنفه كما نشتهي
على نغمة ودية ولا مبالية
كصديق او توأم ونبتسم
مبدين التواجذ والانياب
الهراوة والبندقية
انه خطر، شر
انتقاض
جريمة
فضيحة
استفزاز ولحد دائمين
عرضة للتحريك،
في قلب مصانع
رينو
بيجو وتالبو
مارسيدس وفولفو،
من طرف ديثيين
وملالي
وزعانف،

شقفة
وقطعة معجوجة
في مهب الايام
والطرقات
تحت رحمة رأس المال
الكلي آكل لحم البشر.
انه هنا وليس هنا
انه لا شيء
دائم الحضور
ولا حاجة للكثير من التشريفات
والاحترامات
للفقير الدرويش وللولي،
ولاثقال الكلام بـ «انتم»،
بما ان الحديث بين اثنين
باحترام اللعبة،
وعن قوتهم
وعن حقوقهم النقابية.
انها نثارة،
رضاضة،
تكسير،
جرح،
سلعة،
فضلة،
ازمة،
شيء ومادة،
قطعة من اثاث،
من شركة،
من ورشة،
بطاقة، صورة،
رقم وعدد،
لطبع
ووشم قطعان
حيوانات احياء القصدير المحيطة والمحتشدات
او بيوت السلم واكواخ الليل،
والاحزان المجهولة
المحسوسة والمجسمة على ما يبدو

ذوي ذقون كالمكنسة،
وقرادح او حاخامات
واسلاميين متعصبين غلاظ،
متقنعين بغرابة، ليلاً مع نهار
بأزياء مضحكة
«خاندورا» فضفاضة،
يلبسونها على الدوام،
كبيجاما للنوم،
بيضاء ملونة
ويؤكد هؤلاء البلهاء
وهؤلاء الزنوج
وهؤلاء «الماعز»
بانهم يدافعون
حسب القانون
عن خبزهم
ووجوههم الصبيانية
وسحنتهم
والمهم الذي تعرفونه،
عوض ان يتعلموا متملقين
بطريقة سخيفة
بعاداتهم وتقاليدهم
وعلاوة على ذلك
فهم لا يغفرون ابدا
من «مرقازهم» و«كسكسهم»،
واطباق بلدهم وادغالهم،
التي تأكل المعدة
والبطن
والقابضة
وتطحن الكرش والامعاء
خاصة وانه يقال الآن،
بانهم لمجاوزتهم الموضة المعاصرة
موضة «البانك» و«البلوك»،
الهيروين والكوكاكولا،
«الاس» والهيبز
الاوساخ واللمم
المتفسخة كما ينبغي،

على قبائل وقرى،
واثوال،
تماماً مثل ما هو الحال،
بجحرهم «هناك».
وانه لمن الشرعي يا سيدي العزيز،
ان نتساءل لماذا
«هؤلاء الناس»،
عوضاً
عن مضغ واجترار
معاناتهم ومفاهم سدى،
لماذا لا يعودون الى بلادهم
بيتهم
وسلالتهم
على القياس،
لابراز لتجاوز الاحكام البالية،
وارتياح النفس وتحررها،
بملء البطن حسب الاختيار
بـ «الفاست فود»[٢]
وبالفضلات
بـ «السريع الجيد»،
و«الكل السريع»
والسريع المجنون،
على سنة
وسرعة مطبخ
التقدم الامريكي
وهم يملكون شطارة الثور
فلا يقدرون على انجاز
رقص «السميرف»،
ولا الروك و«التشا - تشا - تشا».
لكنهم يا سيدي
تعودوا على المرتبات الضخمة
التي تبهرهم
مثل كنز علي بابا
فتجذبهم كالذباب والنمل،
كحزم الوزال وسدر العناب
مخزنة او مخططة
ولهم - على ما يبدو - رائحة الجدي،
ووجار الكلب
والبول
والكبش
ولا يملكون شيئاً
من درجة وجنس الغد،
ولا حزم لديهم ولا تفيهق
لكي يمزحوا
كما ينبغي
ويلبسوا الجينز
والسراويل الضيقة
فقد عشت مدة طويلة «هناك» كمعمر،
واعرفهم، صدقني
هذا ليس خرافة
او افتراء مقيت.
بلى،
اعود الى حبل افكاري
قائلا،
بانهم يشترون من عند «تاتي»
هدايا،
بالحزم،
بالاطنان والقناطير
لصغارهم
وكذلك لكامل عشيرتهم
واوليائهم،
وابناء عمومتهم،
وجيرانهم... الخ،
واخيرا كل القريبين من مشتاهم
وقصباتهم
واكواخهم
لنلاحظ سرا بيننا
انه بهذه الوسيلة،

(٢) الاكل السريع.

وتسمح لهم عندنا،
في كل عام وصالفة
بمجرد عبارة: «افضح يا سمسم»،
ان يعبوا حتى الثمالة،
وبدون حدود،
وبلا مقابل تقريباً
من النصف الراقي
من سلع «تاتي»،
لصغارهم
الكثيرين،
والذين يتكاثرون بسرعة،
يجب ان لا تنسى هذا يا سيدي
كالارانب والجراد،

والسبل الاخرى،
والوسائل الاخرى،
- والخيار في هذا المجال واسع -
هناك نصيب وافر من الأموال
يبقى هنا
لفائدة المواطنين والاناس الشرفاء
وكذلك من اجل تعديل
صعود الاسعار
وتزايد التضخم
حسب ما ترجوه وتتمناه
الحكومة
والرئيس واصحاب رأس المال
والاحزاب والنقابات

• • •• •

المناقشات

١ - بشير بومعزة

لست ادري كيف تلقيتم التدخل السابق، ولكني ورغم طول القصيد ارى وجوب تقديم تصويب لازم لبناء المغرب الذي تحدثنا عنه البارحة. اذا امكن فاني سأتعرض بصفة مبسطة لما دار، أقول إننا سمعنا البارحة تدخلات مفيدة للغاية قام بتقديمها مثقفون، حاولوا من خلالها دفعنا الى التفكير أكثر حول العوائق والعراقيل التي تعترض بناء هذا المغرب، وقد احتفظت من بين هذه التدخلات بتوصية مفادها، مسؤولية المثقف في التحكم في عواطفه عندما يتعلق الامر بتحليل مسألة مستقبل المغرب. اما التدخل الذي سبق فهو موجّه الى المشاعر والعواطف. واقول اذن إن بناء المغرب يقوم على الموازنة بين التحليل العقلي ولغة المشاعر. ولقد اعجبتني عبارة شعب الهجرة وانا شخصياً اتبناها، ويبدو لي أن المؤسسة التي كانت السبب في عقد هذا اللقاء مكنتنا من مشاهدة ظاهرة وهي كيف يمكن ان تتحول هذه الهجرة خميرة لبناء هذا المغرب الكبير. لكن يجب تفادي اصدار احكام على النيات وآخذ مثالا ما حدث قبل حين. فعندما تكلم الاستاذ الفيلالي عن المنظمات سواء أكانت على الصعيد العربي ام المغربي تساهم في دراسة بناء المغرب. واضيف انني شخصياً من مؤسسي وباعثي هذه الفكرة التي ولدت في طنجة وبدأت تتبلور فيما بعد بتونس. وبالتالي اقول انني من بين هؤلاء، وربما كنت احلم، انني من بين الذين يعتقدون بأنه لا يوجد تعارض بين ما يقوم به الاستاذ الفيلالي وما يقوم به الاستاذ التومي. انني اساند الاثنين ومستعد كمناضل قديم للدفاع عن ذلك، أي أن كليهما مخلص تجاه بناء المغرب. ولكن هناك مشاكل عملية تعرض لها الاستاذ حربي عندما قال اننا نحن الاثنان وقع منعنا من المشاركة في ملتقى تونس. . . ولكن علينا ان لا ننسى ايضاً ان هؤلاء الشباب لقوا مساعدة غير مشروطة من طرف د. خير الدين حسيب وغيره عند التحضير لإقامة هذه الندوة.

وكثيراً ما يوضع المغرب التقدمي اعتباطاً - الذي تم فيه الاثراء على حساب الشعب اكثر من المالك التقليدية - في مقابل المغرب الآخر الملكي. لكن في الجزائر كذلك نجد نظاماً ملكياً، ولئن امتلك النظام في تونس الشجاعة للتصريح بذلك امام الملأ، فإنني ارجو ان يحدث مثل هذا الامر في الجزائر. اذ في هذين البلدين نجد امامنا نظاماً جمهورياً مدى الحياة. ولكنني لا اريد الدخول في مثل هذه المتاهات، امامنا اليوم شبان يتميزون بالحيوية الشبابية، وهم خارج تأثير العديد من المخلفات السياسية، ودعني افتح قوسين وأكلمكم بصراحة. ان مسألة العسر التي تحدث عنها الاستاذ محمد حربي في تجسيد بناء المغرب العربي، ليست على صعيد الاختلاف الفكري، وانما تكمن في الخلافات الشخصية التي اصبحت راسخة بيننا نحن، اي القادة في كل من المغرب وتونس والجزائر، من جيل النضال الوطني ومرحلة الاستقلال. ان خلاف الاشخاص هذا لا يوجد لدى الشبان الحاليين. هذا معناه ان انتهاءنا لذلك الجيل الذي صنع الاستقلال، لا يساعدنا على المضي في بناء المغرب العربي، لكن مع ذلك اقول، اذا كان في مستطاعنا ان نخلق رأياً عاماً وتياراً يدفع باتجاه المغرب العربي، فان ذلك سيكون نوعاً من الضغط على الحكومات المغربية، ومن قبيل التنافس بيننا وبين الاشخاص الذين هم على رأس السلطة. واسوق مثالا على ذلك، بعض المعارضين للرئيس الراحل بومدين كانوا يجادلونه بأنه يستمد افكاره من ادبياتهم، وبالفعل هواري بومدين كان يفعل ذلك حتى لا يتجاوزه معارضوه. ونشهد اليوم الظاهرة نفسها، التيار الاسلامي في الجزائر يعارض النظام الجزائري على انه لا اسلامي، ويقابل نظام بن جديد ذلك بالمزايدة لكي يقيم الدليل على ان حكومته اسلامية، وبالتالي فلماذا لا يكون بيننا وبين الحكومات المغربية تنافس حول فكرة بناء المغرب العربي؟ واني اود ان اوضح شيئاً للاستاذ محسن التومي الذي نعرف عاطفته الجياشة ولكن ايضاً نزاهته، لاقول انه يجب ان لا ننغلق في التناقضات فقط. اننا نساند هؤلاء الشبان لأنهم قبل كل شيء شبان، كما نساندهم كذلك لأن هذا المركز (يقصد مركز الدراسات العربية المتوسطية) تكمن قيمته في كونه برز حيث يوجد شعب الهجرة، هذا الشعب الذي حطم الحدود والخصوصيات الضيقة، والذي يواجه تحديات العصر والمتعلقة بتجاوز التخلف والتنمية، واستغلال الثروة العربية النفطية على أكمل وجه وليس في اتجاه السابق نحو التسلح وشراء الدبابات وغيرها. وأوضح بان تقويم المسائل هناك فيما يتعلق ببناء المغرب العربي او الوطن العربي، يختلف عن الطريقة التي يتم بها تقويم مثل هذه المسائل. وما اريد الوصول اليه بعد تأكيد الاهمية والصلة بين ما قيل هنا بالامس واليوم، بما في ذلك الشعر الذي قرىء علينا، هو ان هذه الحلقة، هذه المؤسسة التي نشأت، لا وجود لاي تناقض بينها وبين غيرها، بل بالعكس. وأرى شخصياً بالاخذ باقتراح كل من د. اركون والاستاذ الفيلالي. لماذا؟ حتى لا يكون هناك تكرار للعمل نفسه، هذا مع انني افضل - واظن ان الاستاذ الفيلالي يتفق معي - تكرار مجهود البحث الثقافي على ان تتكرر المشاريع المسماة مشتركة في البناء الوطني والصناعي. الا انه يستحسن وجود نوع

من التنسيق والتعاون وضمان حرية هؤلاء الجماعة ودعمهم، لأنهم شبان، ولأننا نرى بكل صدق انهم سيواصلون مسيرة بناء هذا المغرب، الذي سيكون وحدوياً، وتقدمياً ومنفتحاً على العالم.

٢ ـ مصطفى الفيلالي

لا اريد ان أدافع عن الصفة التي اشارك بها في هذا الملتقى، الا انني اريد ان أطمئن الاستاذ محسن التومي بأنني لا امثل الحكومة التونسية ولا الحزب الدستوري، ولا الشيطان من وراء البحار. انني امثل نفسي أولاً، وأمثل مركز دراسات الوحدة العربية. وبهذا العنوان اتحدث وتحدثت حتى الآن. وعندما ذكرت اللجنة الاستشارية للمغرب العربي ذكرتها لحقيقة وجودها بالدراسات التي قامت بها وليس كمؤسسة نائمة ومخدرة... خائنة تتعامل مع كذا.. الخ. كل هذا الامر أعتبره خارجاً عن الموضوع.

ان وجود محاضرة وجدانية عن الهجرة داخل قضية المغرب العربي تستدعي سؤالا: ما هو دور الهجرة في انضاج قضية المغرب العربي، وفي التقدم بهذه القضية نحو الحلول؟ اني لا أؤمن بأن القضايا الوطنية المغربية أو العربية تحل من الخارج، لا أؤمن بهذا. الكفاح، ان كان هناك كفاح، يتم في داخل جدران المغرب العربي، اما كتعاون، فبطبيعة الحال يجوز أن يقع في الخارج، ما لا يمكن قيامه بالداخل، لكن الخارج لا يكون بديلاً عما هو داخل الجدران. هذه حقيقة أومن بها، ويشاركني فيها ـ لحسن الحظ ـ العديد من المغاربة.

ان الجمعية التي دعت الاستاذ بشير والاستاذ محمد حربي، هي «لقاءات مغربية» وانا عضو فيها. وعندما فرض علينا احمد بنور وكيل وزير الداخلية ان نستعيض عن دعوة الاخوين، فضلنا ان نلغي اللقاء لأنه لا يمكن ان نخضع الى هذا الامر، ولا نسمع صوت من ينوب عن الجزائر بجدارة. حينئذ ان ما أود ان يكون محل نقاش هو ما هي اشكال توظيف الهجرة في طريق ترسيخ فكرة بناء المغرب العربي؟

عبد الله البارودي يرد

فيما يتعلق بما قاله الاستاذ بومعزة، اتفق معه، وبالنسبة لسؤال الاستاذ الفيلالي سيكون جوابي كالتالي: ان دور الهجرة واضح فهي تساهم بالدم. واسوق لكم مثالين محددين. هل تعلمون أنه ومنذ عام ١٩٦٠ ـ وهذا الامر مجهول من قبل الرأي العام المغربي والفرنسي على حد سواء ـ تم اعتقال عدة مئات من المغاربة الذين يعملون هنا، عندما يعودون الى المغرب في العطلة الصيفية، يتم التقاطهم من قبل المخابرات المغربية، ثم يعذبون ويختفون بعد ذلك، ولا يسمع بهم أحد. ومن اين تصدر تلك المعلومات؟ انها تصدر من بعض الاوساط المعروفة بين العمال المهاجرين. وما هو ذنب هؤلاء المئات من

العمال المهاجرين؟ لأنهم يمتلكون بطاقة انخراط في نقابة «سي. جي. تي» او «سي. أف. دي. تي» فقط. ويوجد حالياً ١٢٠ عاملاً مغربياً يعملون في فرنسا، سحبت منهم جوازات سفرهم ولم يستطيعوا مغادرة المغرب. هذه هي المساهمة بالدم والالم في بناء المغرب العربي، مساهمة ملموسة من قبل شعب الهجرة. وتعلمون ان عائلات هؤلاء العمال لا تستطيع التفوه بأي شيء، لأن الاجهزة تزورهم وتهددهم بأعمال انتقامية رهيبة. كل هذا غير معروف من طرف الناس، وهذه هي المساهمة بالدماء والمعاناة في بناء المغرب العربي، ان شعب الهجرة يضحي من الخارج من أجل ان يتخلص شعب الداخل من وثاقه.

٤ ـ الطيب السبوعي

من الاكيد ان النقاش حول الوطنية لا يجري على ارضية ذات حدود طبيعية، وأن الهجرة تبرز بعض المشاكل الحقيقية التي تعترض مفهوم الوطنية المغربية، وكذلك مشكلة البنية الفوقية التي هي مطروحة على الحكومات المغربية الثلاث. انني اعتقد انه من واجبنا الا نهمّش هذه المسألة، وهذا الشعب الذي اطلق عليه السيد البارودي شعب الهجرة الذي هو مغربي في الصميم ووطني في الصميم. ان التحدث باسم شرعية مؤسسية والقول بأن الوطنية تنطبق عمن بقي داخل الجدران وان الذين خرجوا هم أقل وطنية، يعتبر تلاعباً بمفهوم الوطنية في حد ذاته. ان مسألة الهجرة اليوم مطروحة اكثر من اي وقت كعقيدة وطنية وكمأساة تاريخية معاصرة. وأود ان يتواصل النقاش لا بتهميش هذا البعد على حد تعبير الاستاذ بشير بومعزة عبر التلويح بالوطنية، وانما بالانكباب على الحركية والمشاكل التي تحرك الهجرة اليوم. ويجب الا ننسى ان الهجرة المغربية اعطت جيلاً جديداً يتساءل عن قضية الانتهاء الوطني، والمسألة نفسها مطروحة علينا، وكذلك على من حدد وشرع الهجرة. انني أود ان نتطرق الى هذه المسألة بتحسس الاخطاء المتعاقبة التي جعلت من الجالية المغربية مادة لمأساة معاصرة تستعصي على التفكير الذي لا يزال عاطفياً.

٥ ـ نذير معروف

اود سيدي الرئيس قبل كل شيء الادلاء بخاطرة. اني لا اعتقد أن هذا الملتقى لم يكن هاماً ومجدياً. الا انني اعتقد ان هناك شعوراً بالصدمة أصاب بعض الاجيال التي انتمي اليها، وان كنت لحقت بها في نهاية المشوار. هذا الجيل المغربي كثيراً ما يرى في حياته الجامعية ومسؤوليته الثقافية عبارة عن رسالة مقدسة، وهذا ضمن حركة الكفاح الوطني. ان هذه الظاهرة مجهولة من طرف امثالنا والذين يعيشون مثلاً في فرنسا او بلدان أخرى، فهم ذوو رؤية عادية لمسؤوليتهم وحياتهم الجماعية. وأنني اتصور ان هذه الصدمة لا تزال تؤثر الى الآن، اي لا يمكن ان نتطرق الى الحديث في هذه المشكلة دون ان تتملكنا نزعة مأساوية

متناهية. ونردد: يجب ان نبني.. ان نغير.. ان نصل الى اهداف كبرى... الخ، وانني احترم هذه الرؤى فيما يتعلق بالاشخاص الذين يقومون بعمل في اطار سياسة محددة، لكني اتساءل فيما يتعلق بالجامعي والمثقف الذي هو نحن، هنا في صلب المتدى، الذي يقوم بوظيفة علمية، بعيدة عن التورطات السياسية. اني اعتقد بضرورة القيام بالفصل بين هذين الشيئين، ولا اتصور ان المشكل مختلف وان الاهداف مختلفة. في بناء المغرب العربي لا تهمني قضية المشاريع الكبرى ولا كراسات التسجيل سواء على الصعيد الاقتصادي ام على صعيد المنظمات الشكلية، فقط تهمني قضية التآخي على صعيد الهجرة، وعلى صعيد الحركات الفكرية وعلى صعيد الدراسات الميدانية التي تقوم بها عدة مجموعات وعدة مراكز للبحث متشرة على طول المغرب العربي، وما هي الاعمال التي يجب القيام بها فعلياً لخلق هذا النوع من الفضاء للتبادل المغاربي؟ اما ان يتم انجاز المغرب العربي حسب اي وجهة من وجهات النظر، واي نمط نظامي وأي نسق، فهذا ليس من اختصاصنا نحن هنا.

أكيد هناك العديد من الأمور التي يمكن ان نناقشها. وفي رأيي اذا اردنا ان نطرح مسألة الهجرة بالنسبة لهدف هذه الندوة، فعلينا ان نناقشها بطريقة عادية دون ان نحتد ودون ان نضيع الطابع العلمي لنقاشنا لكي لا يتحول الى تجمع سياسي.

٦ - رؤوف الرايسي

لقد طلبنا في هذا الصدد ان نناقش مدة اطول مسألة الهجرة. وقد تقدم الاستاذ الفيلالي - مشكوراً - بالسؤال حول ما هو الدور الذي تقدمه الهجرة من أجل بناء فكرة المغرب العربي. انه سؤال منبثق من رجل ميداني ومناضل، وكذلك رجل محنك بالتجارب. الا انني اخاف ان تنقصه، تلك الشعرة الصغيرة التي تجعل منه مهاجراً ومنفياً. ويمكن القول، ما هي وضعية الشعب المغربي في بناء صرح المغرب العربي؟ وأجيب، ليس كرد للادبيات وانما بالبراهين، بأن دور شعب الهجرة في هذا البناء، هو ان يجسد المغرب.. لكن المغرب المؤجل، اي المغرب المرفوض هنا، والمغرب المطارد للبحث عن العملة الصعبة، والتخفيف من حدة البطالة للتنفيس عن حكامنا. اذن هذه هي مساهمتنا الفعلية التي نقدمها الى المغرب العربي، بما اننا نمثل المغرب المنبوذ من كلا الطرفين. وأقدم لكم مثالاً، واعتذر لأنه مثال شخصي يتعلق بي ذاتياً. انني مواطن تونسي، واتقدم بالعرفان بالجميل لبورقيبة لكوني تلقيت تعليماً بصفة عادية كسائر الناس في مختلف اطراف العالم. وكنت ادرس كمعلم مرسم. فطلبت رخصة لمواصلة الدراسة وحصلت عليها. لم يكن بوسعي الالتحاق بالجامعة التونسية لوجود تصفية قصوى، فقدمت الى فرنسا، وأكملت في الجامعة المرحلة الاولى فالثانية والثالثة من التعليم العالي. وأردت بعد ذلك العودة الى تونس للتدريس لكن ذلك كان غير ممكن، فما معنى هذا؟ معنى هذا: ارحل من هنا! ليس لك عمل آخر. ان اردت،

ارجع كمعلم مثلما كنت والا فلا شيء، وبالطبع لم أقبل ورحلت. . قد اكون لا أملك قدراً كافياً من الاصرار النضالي. . وتوجهت فيها بعد الى الجزائر حيث عملت كمدرس بالتعليم الثانوي، لكنني لم ابق كذلك في الجزائر، لأنني لم اكن اراعى كجزائري. . كمغاربي، كان ينظر الي كمتعاون أجنبي في بعثة، وهذا النوع لا بد من انهائه، لم ارد ان اكون من هذه الفصيلة من المدرسين فرحلت.

اذن اعود الى القول بأن المساهمة في بناء المغرب العربي امر واقع، ونحن الذين نجدها ولا احد غيرنا.

٧ ـ محمد اركون

لا اعتقد أنه بإمكاننا الاجابة عن سؤال هام القاه الاستاذ الفيلالي في وقت قصير كهذا. ذلك ان المشاكل التي تثيرها الهجرة في فرنسا متشعبة جداً، والدراسات الجدية حولها نادرة، مما يجعل من الصعب ان نكوّن عنها فكرة واضحة فيما يتعلق بحياتها هنا، وكذلك حول الدور الذي يمكن ان تلعبه بالنسبة للمسألة التي تهمنا وهي بناء المغرب العربي.

وأقترح ـ على هذا المركز ـ تخصيص ندوة حول هذا الموضوع وحده، ونحن في وضع يخول لنا، وكذلك هذا المركز بالذات، ان نقيم ندوة ذات اهمية كبيرة تتواصل خلال ثلاثة أو اربعة ايام للنقاش حول هذا الموضوع. كما توجد عدة مؤسسات فرنسية ومغربية على حد سواء تعمل حول هذه المسألة، ولذلك يتعين علينا ابراز أهم النقاط والخطوط الرئيسية الحالية لهذا الشعب، شعب الهجرة كما سميناه في هذا الصباح. وبذلك يمكن ان نتبين في اي اتجاه يمكن ان نعمل لفائدة الهجرة هنا وكذلك على صعيد علاقتها بالمغرب العربي. وفي انتظار ذلك اتقدم بخاطرتين اثنتين، أو بالاحرى خاطرة واحدة، اكملها بخبر، حتى يتسنى لي ابراز اهمية هذا الموضوع.

اولاً ان الحكومات المغربية شديدة الحضور هنا بين رعاياها في المهجر. وهذا يعني ان ما تتميز به بلداننا من غياب لحرية العمل والتفكير نلقاه هنا ايضاً. بمجرد ان نخوض في هذه المسألة نصطدم بقوة. وهذه القوة ليست فرنسا وانما الدولة المغربية. . . الدولة التونسية. . . الخ. عن طريق السفارات والوداديات التي تعرفونها. هذه حقيقة، وكل من يريد العمل، عليه ان يعيش على الهامش نوعاً ما، وليس هناك عملياً امكانية للعمل لمواجهة مشاكل الهجرة كما هي مطروحة هنا ازاء الدولة الفرنسية أو الالمانية أو انكلترا أو غيرها. ان الاتراك في المانيا يواجهون الوضع نفسه الذي يواجهه العرب هنا. فهم عرضة لرقابة الدولة التركية الصارمة، وكل المبادرات التي يتخذونها لايجاد حلول لاوضاعهم تكون تحت مراقبة الدولة.

اما الخبر الذي اردت أن أسوقه لكم، فهو ان الدولة البلجيكية اعترفت بالاسلام

كديانة رسمية منذ عام ١٩٧٤. وهي البلد الاوروبي الوحيد الذي تم فيه الاعتراف بالاسلام كدين رسمي. اضافة الى ذلك، فإن الامر في بلجيكا يختلف عما هو الحال في فرنسا من فصل الكنيسة عن الدولة، وهكذا، فإن الاعتراف بدين ما يفرض على الدولة واجب ايجاد تعليم التربية الدينية للاطفال في المدارس. ولذلك توجب على الحكومة البلجيكية توظيف مدرسين لتدريس التربية الاسلامية للاطفال، وهكذا طرحت مسألة اختيار المدرسين ومن رعايا اي قطر يتم انتقاؤهم، وتدخلت البلدان المغربية لتتصارع فيما بينها، وترتبت عن ذلك مشاكل لا حدود لها. وكانت النتيجة لهذا الاجراء الذي هو ايجابي في حد ذاته - اذ مما نشرح له ان يقوم بلد اوروبي بالاعتراف رسمياً بالاسلام - كانت النتيجة اعطاء صورة سلبية للغاية عن الاسلام وعن المهاجرين العرب للشعب البلجيكي. ذلك ان المدرسين الذين تم تعيينهم لم يكونوا في المستوى المطلوب، اي المستوى الذي نجد عليه المدرس اليهودي او المدرس الكاثوليكي أو المدرس البروتستانتي الذي يدرِّس ايضاً التربية الخاصة بديانته. وهكذا تكونت صورة عكسية للاسلام، لما كان يجب أن تكون عليه في بلد اجنبي أوروبي. وفي فرنسا يتواصل النضال منذ مدة بعيدة لاجل المطالبة بالشيء نفسه الذي تتمتع به الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، أي تخصيص حصة دينية يوم الاحد بالتلفزيون. وحصلت الموافقة منذ سنتين على ما اعتقد، وهنا تكمن مسؤولية كبيرة كذلك، اذ ان الحديث عن الاسلام في التلفزيون امر في غاية الاهمية، حيث نجد عدداً كبيراً من الفرنسيين يهتمون بالامر ويريدون معرفة ما هو الاسلام. اذن هي مسؤولية كبيرة تلك التي تتمثل في ابراز الوجه الاسلامي لهذا الجمهور الفرنسي، واختيار الاشخاص الذين يقومون بذلك. لكن هنا ايضاً حدث الشيء نفسه الذي حدث ببلجيكا بسبب كل المشاكل التي تتعلق بتعيين الاشخاص ومحاولة السيطرة الايديولوجية والدينية على البرنامج.

هذان مثالان عن المسألة الهامة التي تتمثل في كيفية تنظيم الجالية المهاجرة في البلدان الأوروبية، ليس لحل مشاكلها الخاصة فقط، وانما كذلك لاعطاء صورة ايجابية عن ذاتها وعن بلدها الاصلي حتى يغير المواطن الأوروبي موقفه من هؤلاء المهاجرين باتجاه الافضل. تطرح هنا قضية «المسؤولية». لم يتسن للعديد من المثقفين المغاربة الخوض فيها، عبر لقاءات مثل الذي نظمه هذا المركز، نظراً لغياب المؤسسات التي تسمح بذلك. واذا مارسوا ذلك، تعترضهم صعوبات ومضايقات عند التحاقهم ببلدانهم.

ان هذا المشكل يستوجب البحث والدراسة، وهنا لا بد من تسجيل نوع من الارتياح ازاء انشاء هذا المركز الذي يمكن ان يقوم بدور على صعيد هذه المسألة، وابراز السبل التي يجب انتهاجها.

٨ ـ مصطفى الفيلالي

اعتذر لتدخلي المتكرر في النقاش، الا انني افعل ذلك لكون تدخل بعض اصدقائي تعرض الى ما كنت طرحته على مسامعكم. وأجد نفسي مجبراً على تقديم بعض التوضيحات لما سبق.

لقد القيت سؤالاً مدققاً. ان الهجرة قضية مؤلمة، تم وصفها كما ينبغي وفي بعدها الانساني من طرف المحاضر هذا الصباح (يقصد قصيدة البارودي). وللهجرة دور. وهي تلعبه الآن على صعيد اقتصادي. والمشكل لا يوجد هنا ولا على صعيد ميزان المدفوعات أو غيرها. وانما على الصعيد السياسي. فعندما نتحدث عن الهجرة لا بد من ان نوضح ان هناك عدة انواع، هناك الهجرة العمالية وهناك الهجرة الثقافية. هناك من يأتي بحثاً عن العمل بشركة بيجو او تالبو او غيرهما، وهناك من هم مهاجرون سياسيون، لا يقدرون على التعبير عما يجول بخواطرهم بحرية في بلدانهم، فيأتون ليجدوا ملجأ سياسياً هنا يسمح لهم بحرية التعبير ومحاولة العمل باتجاه التغيير و«دمقرطة» أنظمتهم، وأن يكونوا رجال التغيير. هذه النقطة الاولى التي افكر فيها عندما أقول ما هو دور الهجرة ازاء الوضع ببلداننا. انها بذلك ـ اي الهجرة ـ عامل تغيير وتطور بنى الفكر والقمقم السياسي... الخ.

لقد ذكرت خاطرة تم تأويلها على غير معناها منذ حين. لقد قلت ان النضال من أجل فرض الديمقراطية على الانظمة يجب ان يبدأ من داخل الجدران، وهذا لا يعني الاعتراف فقط بما هو في الداخل ولا يحمل تناقضاً او تعارضاً بين كلا العملين، بل بالعكس انهما يتكاملان. كما اود ان اجلب انتباه الشبان الذين قاموا بتنظيم وانشاء هذا المركز إلى نقطة آتية من تجربتي الخاصة، اني عضو باللجنة التنفيذية لرابطة حقوق الانسان وقد واجهنا هذا العام مشكلة معينة. ان الرابطة محل تلاق وتفاعل بين عدد من التونسيين ذوي انتماءات سياسية مختلفة. حيث يوجد دستوريون وديمقراطيون اشتراكيون وشيوعيون واسلاميون... الخ، وفي لحظة ما، كدنا نتزلق إلى سدة الخلافات بين ممثلي تلك الاحزاب الذين لم يجدوا امكانية التعبير عن آرائهم بحرية في منابرهم الأصليَّة، فحملوا معهم تلك الخلافات الى داخل اللجنة التنفيذية للرابطة. لذلك يجب ان لا تكون الخلافات بين التيارات السياسية المغربية ـ وهي كثيرة ـ سبباً في فشل مركز الدراسات العربية المتوسطية، كملتقى لتلاقح آراء المثقفين بالهجرة، يجب أن لا يفشل ولا ينحرف عن مهمته الاساسية التي تم تحديدها على أحسن وجه في الارضية التي تم توزيعها، كأرضية لقاء وتفاعل بين المجهودات النزيهة التي تعمل من أجل بناء المغرب العربي.

٩ ـ محمد حربي

اني أود التطرق الى نقطة واحدة تكتسي صبغة نظرية وعلمية في آن واحد، وتتمثل في مضاعفات الاقليمية على حياة المهاجرين بفرنسا. نشاهد هنا بهذا البلد اختلاطاً متزايداً بين التونسيين والجزائريين والمغاربة. ويحدث ان يقرر الزوجان المختلطان العودة للاستقرار في تونس او في الجزائر او المغرب، وقد يتصور البعض ان ذلك امر طبيعي للغاية، الا ان الواقع يثبت عكس ذلك، اذ ان الامور أصعب مما نتصور، فالازواج يجدون أنفسهم، سواء في الجزائر ام في تونس ام المغرب عرضة لمشكلة حرية التنقل والاقامة. ان المغاربة يلتقون ويتعارفون هنا، ويعيشون معاً نظراً للعديد من أوجه التقارب، لكن عندما يعودون تعترضهم سلسلة من المتاعب. وبرأيي انه سيكون من الاهمية بمكان ان نطور البحث في هذه المسألة، والحل في اعتقادي بسيط، وهو يكمن في حرية التنقل والاقامة بالنسبة للمغاربة على ارض المغرب العربي، وهذا لعمري امر بديهي. الا اذا كانت مشاعر التقارب والتحابب لا معنى لها بصفة نهائية، وأن مشاعر الوطنية الضيقة هي سيدة الموقف فقط.

اما المسألة الثانية فهي، هل ان هذه الهجرة انتقالية كما فكرنا لمدة طويلة، ام هل انها دائمة؟ اجيب شخصياً بأن هذه الهجرة ستدوم وتبقى. وبالتالي سيكون من المجدي ان تقوم الحكومات بالنظر الى الهجرة حسب معيار مضاعف، وهو المغاربية اولاً، وكذلك امكانية ـ بالنسبة لهؤلاء المهاجرين ـ الاندماج في فرنسا حسب شروط هذا البلد، وأعني بذلك وضع حد للحواجز النفسية الموروثة من ماضٍ نعرفه جميعاً، والسماح لمن يريد الاندماج هنا بذلك والامتناع عن أن نضع بوجهه عقبة مضاعفة، وأظن ان الحكومة التونسية مشت في هذا الاتجاه، بالسماح بحمل الجنسيتين وأعتبر ذلك امراً جيداً. وسيكون من المستحسن ان يعمل المغاربة والجزائريون على المضي بهذا الاتجاه.

١٠ ـ ابراهيم اوشلح

صحيح ان هناك الكثير مما يمكن ان نقوله حول هذه المسألة، فقط لابراز أهمية وخطورة الهجرة على صعيد العلاقات المغاربية الاوروبية. وأسوق لكم جملة أعترف انها افزعتني. هذه الجملة هي لميشال دوبريه ـ الوزير الفرنسي السابق ـ حيث يقول في عام ١٩٨٥ : «ان البحر الابيض المتوسط ـ ولو لاعتبارات ديمغرافية فقط ـ قابل لأن يصبح منطقة منعدمة الامن، وبالتالي فإن قواتنا الرادعة ستبقى لمدة طويلة ذات نفع وفاعلية أكيدة». وهذا يعني ان مشكلة الهجرة وتنقل السكان بين جنوب البحر الابيض المتوسط وشماله اصبح يدخل في إطار قوة الردع النووية. وهذا امر لا يستهان به. ولذلك، فإني ارى ضرورة عدم تأجيل النقاش في هذا الموضوع الهام جداً. وضرورة اثارة مختلف أطرافه ـ وقد تعرض البعض الى الكثير منها ـ

بما في ذلك المضاعفات الاقتصادية المتبادلة والمضاعفات المالية، والأهمية التي كسبها شعب الهجرة بما له من طاقات في مجال الثقافة والعلوم... الخ بشبابه المثقف.

النقطة الثانية التي أُلح عليها هي ان دورنا هو ليس الدور نفسه لجمعيات الجالية المغربية بالهجرة. بل هو متمثل في التفكير بعمق اكبر لاستدعاء بعض العناصر الجديدة للاشخاص الذين يعملون ميدانياً. واعتقد اننا اذا قمنا بذلك فسوف لن تتحول ندواتنا الى تجمعات سياسية، وسوف نتجنب الخوض في مواضيع تكون خارج مهمتنا.

١١ ـ عبد الله البارودي يرد

تعقيباً على ما قاله الاستاذ حربي، ان الكلام عن الهجرة احتدّ لأن شعب الهجرة الذي هو جزء من الشعب المغربي، مرشح لأن يبقى هنا (يقصد فرنسا) بحكم قوة الاشياء. وهكذا دخل في روع بعضهم بأن هناك خطر لا بد من ايجاد حلول لمواجهته. ولعل احتداد الخطاب حول الهجرة يصل الى اقصاه فيما يتعلق بالمسألة الديمغرافية. وأورد لكم ما تقوله السياسية الفرنسية المعروفة ماري فرانس غارو اذا سمحتم لي. تقول: «لا بد من ايجاد حل لمشكلة الهجرة، بحيث لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ان عدد سكان المغرب العربي تضاعف خلال عشرين سنة، في حين أنه تناقص بفرنسا، اذن فالمسألة مسألة حيوية» ان الامر واضح كل الوضوح. وهذه الرؤية تجد لها صدى في ما ساقه الاستاذ ابراهيم حول ما يقوله السيد دوبريه.

١٢ ـ الطيب السبوعي

سأسوق بعض الشهادات الميدانية لكي اوضح مسألة الهجرة ومسألة المغرب المرفوض. فهذه الجالية ينظر اليها عبر الخطاب الايديولوجي كأقلية قومية وان كانت هذه العبارة غير مذكورة، فقط ان هذه المجموعة لاتملك ارضاً خاصة بها في فرنسا، فأرضها الوحيدة هي ذلك الوضع الاداري الذي يجعل منها مجموعة من العاملين الاقتصاديين في أسفل السلم من الترتيب على صعيد الخبرة. وهنا يكمن مشكل محدد، فهذا الدور الاقتصادي المحدد لهؤلاء المهاجرين اصبح لاغياً بحكم التقدم التكنولوجي من ناحية، في حين ان عودتهم الى البلد الاصلي غير ممكنة، وقد رأيت اشخاصاً بالرغم من ذلك يعودون الى بلدانهم وقد اتوا من المعامل.

هذه النقطة الاولى. اما النقطة الثانية فهي كالتالي: بما ان العمال المهاجرين لا يملكون ارضاً في المهجر، فقد اخذوا يبنون لهم ارضاً خيالية وهي حتماً مغاربية، اي ان المغرب العربي حاضر بصفة متواصلة ضمن التجمعات والجمعيات ونشاطاتها، وعملية البناء الخيالي هذه، والتي تمثل وعياً عاطفياً بمغرب موجود هنا خارج المغرب العربي في الواقع المعاش يومياً، ذلك المغرب الذي يتقارب أو يتباعد مع الصورة والبنى التي اعطيت للمغرب العربي

كما قيل هنا امس، ان هذا المغرب يستوقفنا. اي انه يذكرنا بأنه حقيقي، لكن حقيقي ضمن الصد. وهذا يعني انه بداية من اللحظة التي يتم فيها الوعي بوجود المغرب في حد ذاته، يتم صده واستبعاده. واني ادعو المثقفين الى التساؤل والتفكير حول هذا المفهوم لمغرب مكبوت. هناك العديد من الاحداث في الهجرة ، اي هناك بعض الثوابت الدقيقة، وهذه الندوة تثبت ذلك جيداً، فهي تدور بفرنسا وتتساءل عن البديل المغاربي، وفي ذلك علامة هي بمثابة الدرس في الديمقراطية، ان الاصدقاء الحاضرين هنا اتوا من آفاق فكرية واجتماعية مختلفة، وقد قاموا بالتعبير عن وجهات نظرهم بحرية. وهنا درسان لا بد من الاعتبار بهما، الاول يتمثل في ان هذه المبادرة التي تطمح الى التفكير في المغرب العربي هي بصدد تحقيق ذلك ولو بطريقة بسيطة، وهي صادرة انطلاقاً من فرنسا، وتريد ان تكون وطنية على نطاق مغاربي. الا ان الوسائل المتيسرة محيطياً، والظروف التي تحدد الوطنية اليوم تختلف كلياً عن تلك التي كانت تحدد الوطنية قبل عشرين سنة خلت، ذلك ان الوطنية المغاربية انطلاقاً من الهجرة اليوم تطرح مسألة البديل في اطار القرن العشرين، وهنا تندرج نقطة ثانية، كفرضية ثانية لا بد من التفكير فيها، اما النقطة الثالثة فيمكن طرحها كالتالي. اني موجود في غالب الاحيان على الساحة مع شبان منبثقين من الهجرة. وهذا يعني ان تعاقب سلسلة من الاخطاء - بقطع النظر عن تحليل تلك الاخطاء اليوم - شكل مأساة، وهذه المأساة أشعر بها اليوم في صلب دمي، اذ لي بنت ولدت هنا، وأصارحكم بأني أواجه في كل يوم بعداً عاطفياً، وبعداً آخر يجعل مني الناطق باسم ترابي وهويتي. ومسؤوليتي هنا ذات وجهين فأنا مسؤول كشخص اولاً، وكذلك عندما ارى الشبان الذين ولدوا في الهجرة وأرى أوضاعهم، وهنا أيضاً تكمن المشكلة. . وأعود بعد هذا، إلى نقطة البدء التي طرحها الاستاذ الفيلالي. صحيح ان المواطنين الذين يعيشون داخل الوطن، يمكن ان تكون لهم نوع من الشرعية المكانية، لكن من جهة أخرى، فإنهم لا يملكون حق اسداء الدروس والنصائح الى غيرهم، ولا أدخل هنا في جدل حول دروس الوطنية، الا اني افكر ان الطاقات الموضوعية للفاعلية ليست لها مشكلة وضع ما وانما مشكلة اقتضاء ولزوم وأمانة ثقافية ووطنية كما ذكر د. اركون.

١٣ - سعيد شهير

حول ما تقدمه الهجرة كمساهمة على صعيد البناء المغاربي وقد يكون هذا موضوعاً خاصاً بندوة كاملة. وجاء في التدخلات بعض النقاط الاساسية التي يمكن ان تكون اجابات جزئية. وما اريد اضافته والتذكير به هو أن المغرب العربي يوجد هنا في فرنسا في اطار جمعيات الجالية وجمعيات العمال المهاجرين. وهذه الجمعيات تجد نفسها مجبرة على العمل جماعياً ليس ضد ارباب العمل وأصحاب رأس المال وضد اجراءات الميز العنصري للدولة

الفرنسية فقط، وانما كذلك ضد سياسات الهجرة للدول بالوطن الاصلي، وأيضاً ضد خرق حقوق الانسان المغاربي. وتتوج هذا العمل الجماعي بتشكيل مجلس الجمعيات بالهجرة. والذي يشمل علاوة على العمال المغاربة، العمال الافارقة والاسبان والبرتغاليين. الا ان عمال المغرب العربي يشكلون العمود الفقري لهذا المجلس.

اما فيما يتعلق بشباب الهجرة والذين يطلق عليهم الجيل الثاني فإنهم بمجرد خروجهم الى الشارع اكتشفوا أنهم من المغرب العربي. وهذه الهوية تلصق بهم من طرف الجار الفرنسي ومن طرف الشرطي والحاكم والتاجر. وفي بداية الثمانينات، بدأ هؤلاء الشبان مواجهة الرفض الذي يلاقونه، يطالبون بهذه الهوية، كما بدأوا ينشئون جمعيات مغاربية خاصة للدفاع عن حياتهم بالحارات، ولمواجهة الصعوبات مع الشرطة والسلطة الادارية. والشيء الخطير الذي نشاهده اليوم هو تسلط اللوبي الصهيوني على هذه الجمعيات بواسطة تلك المؤسسة التجارية «S.O.S Racisme» (لا للعنصرية) التي تنطلق من شيء ثابت وهو ان هؤلاء المهاجرين سيبقون هنا، وتحاول لذلك مسخ هويتهم العربية وتهميش وضعيتهم كمهاجرين على شاكلة ما وصفه الشاعر البارودي، أو قطع صلتهم بتلك الهوية وبحركة التحرر الوطني بافريقيا وبخاصة بالمغرب العربي. الا أن جمعيات العمال المهاجرين والشباب المهاجر اصبحت واعية بذلك. وهي بصدد الاعداد للرد على هذه العملية للحفاظ على هويتها وهوية هؤلاء الشبان المغاربة العرب.

١٤ - فرج معتوق

اظن ان الموضوع الذي اراه هاماً جداً بالنسبة للهجرة وبخاصة في الفترة الحاضرة هو مسألة العودة الى البلد الاصلي او المكوث النهائي في فرنسا. يبدو لي أنه رغم اصرار العديد من المهاجرين المغاربة على العودة، ورغم الاماني والحنين الى البلد وذلك الحلم المتمثل في «السنة المقبلة أعود نهائياً»، أو «سأعود نهائياً خلال خمس سنوات»... الخ، رغم ذلك فانهم سيجدون أنفسهم امام الواقع المعاشي مرغمين على البقاء. وهذا رغم ارادتهم هم بالذات، ورغم ارادة الفرنسيين التي تريد أن تنفرهم من البقاء وبالتالي تدفعهم الى مغادرة فرنسا. هنالك من جهة اخرى مسألة تعرض لها الاخ محمد حربي، وهي مسألة الجنسية. في هذا الباب هناك الفاعلة القانونية، حيث نجد دولة كالجزائر مثلاً لا تسمح للمهاجر الجزائري بأن تكون له جنسيتين في حين ان تونس تسمح بذلك، لكن علاوة على الناحية القانونية يوجد البعد النفسي او المانع النفسي الذي يتميز به ابناء المغرب العربي من دون ابناء المشرق من سوريين وبخاصة لبنانيين. اذ ان هذا المجال يحيي لديهم ذكرى محاولات التجنس التي شنها الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي في بداية القرن. وهذه الذكرى تجعل مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية وكأنها تخل عن الديانة الاسلامية، وفي تونس تطلق عليها

عبارة «مطورن» التي تحمل مفهوماً دينياً. كما يوجد نوع من الخوف من طرف الفرنسيين من هذا الاخر، ونحن نسمع يومياً فيضاً من التصريحات من رجال السياسة او حتى من بعض المفكرين. وقد قرأت في المدة الاخيرة لبعض الكتاب السياسيين الفرنسيين، اذ يقول ما معناه: «ماذا سنقول للاجيال القادمة عندما يجدون أنفسهم وجهاً لوجه مع مجموعة شبان من الاخوان المسلمين المتعصبين... ثم ماذا سيقول عنا الاوروبيون عندما نكون مسؤولين على الاخلال بالتوازن الديني الموجود بأوروبا، وادخال دين جديد غريب عن القارة وخطير الا وهو الدين الاسلامي...»

أنتقل الآن الى مسألة الاسهام الحضاري لابناء الهجرة المغاربية، وبهذا أكون قد انهيت تدخلي. هناك سابقة في تاريخ الهجرة العربية، وهي حركة شعراء المهجر حيث قام بعض المهاجرين من بلاد الشام إلى امريكا بخلق تيار شعري ريادي لا زال مشعاً إلى اليوم... وعلى هذا النحو نرى اليوم بفرنسا ما يشبه المختبر التجريبي حيث يقوم الشباب المغاربي الذي يعاني من التمزق والتشتت بالعديد من الانشطة والابتكارات في الموسيقى والمسرح والفن التشكيلي والنحت وغيره. وهذا يمكن أن يكون اسهاماً يشارك به ابناء المغرب العربي حركة العطاء بوطنهم.

الفصل التاسع

تأملات فكرية حول المغرب العربي

بشير بومعزة (*)

مقدمة

إن بناء المغرب، الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة التحرر الوطني لبلداننا المختلفة، أصبح يُعْتَبَر أكثر فأكثر بمثابة احتمال غامض، أو أنه ـ حسب تعبير مسؤول مغربي ـ يشبه «موسيقى بعيدة».

وهذا يعني أن مفهوم المغرب الموحَّد هذا، الذي كان يُدْرَك طوال الليل الاستعماري بصفته عنصراً مرموقاً ضامناً للثقة والطمأنينة، وعاملاً موضوعياً للنجاح، قد ركِن، وبكل بساطة، منذ الظفر بالاستقلالات في مستودع المهملات.

بعد ربع قرن من نهاية السيطرة الأجنبية، فإن بناء هذا المغرب، الذي لم يشهد أدنى بداية لاعطائه طابع المؤسسة، لم يفقد المكان المفضل الذي كان يشغله في اهتمامنا فقط، بل إن فكرته بالذات قد كفت عن تغذية تفكيرنا، وأقل من ذلك أيضاً عن إلهاب مخيلاتنا.

إن مدة ربع قرن هي مع ذلك الزمن الذي لزم لمختلف الحركات القومية في المنطقة لأجل تعبئة شعوبها، ودفعها في واحدة من أعظم ملاحم هذا القرن.

وهل يجب التذكير، في هذا الصدد، بأنه إذا كان التضامن الكفاحي المغربي لم يكن خالياً من الثغرات طوال العقد من حروبنا المتبادلة، فما من تحليل تاريخي نزيه يستطيع أن يجرد ذلك التضامن من المزايا الكبيرة التي برهن عنها. سواء أكان ذلك على مستوى مشاركة الجماهير أم على مستوى البلدان الفتية (ليبيا، تونس، المغرب) بالنسبة للبلدان الشقيقة التي

(*) وزير اقتصاد سابق ـ الجزائر.

لم تكن قد تحررت بعد، فإن هذا التضامن كان بلا جدال أعلى من ذلك الذي لوحظ بعد ذلك الحين في أنحاء عديدة من العالم. ولكي نوضح هذا الواقع، نستطيع دون أن ندعي الحصر والاستنفاد، أن نقدم عدداً من الأمثلة المقارنة: مثال البلدان العربية على خط المواجهة، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية. وفي قارتنا، مثال البلدان المتاخمة لنظام التمييز العنصري مثل: زامبيا والموزمبيق وأنغولا، وطبيعة التضامن الكفاحي الذي طورته هذه البلدان مع حركة الـ (African National Congress in South Africa)، ومثال جمهورية ايرلندا الجنوبية بالنسبة لمواطنيها في الأولستر[1].

ونستطيع مواصلة تقديم أمثلة مشابهة، تدعم كلها الفكرة القائلة، إن مختلف حركات التحرر الوطني في منطقتنا قد سُجِّلَتْ بمثابة أمثلة من الاخلاص والتضامن بين الجماعات، لم تعرف مثيلات لها في التاريخ المعاصر، لإزالة الاستعمار إلاّ نادراً.

هذه السوابق في التضامن الفعلي المتجسد أثناء أصعب لحظات تاريخنا، إذا كنا نؤكد عليها ونضعها في موازاة تجارب أخرى في العالم، فذلك بصورة أساسية لكي نذكّر بصورة أفضل بأنها تشكل، بالرغم من المصائب من كل نوع، أفضل ضمانات لاعادة انتشار محتّمة، لا مفر منها، لعملية تطور تشكل عنصراً لا غنى عنه لهويتنا، وضرورة لأجل مستقبلنا.

واليوم نرى هنا وهناك في العالم نزوعاً إلى التجمع، وتبدأ تجارب، في حين أنها لا تملك الأبعاد المكانية لمجموعتنا، ولا الثروات الطبيعية التي لدينا، ولا الوزن الكبير لسكاننا. إن منطقتنا، مع تراثها التاريخي الألفي، ووحدة ثقافتها، وطموحاتها المشتركة التي تعمدت مؤخراً بتجربة النار والدم، تبدو، بالعكس، أنها تبدأ فترة سبات عميق. كل هذا، في حين أن الحس السليم البسيط يبين أن هذا البناء التوحيدي هو فرصة المستقبل الوحيدة لكل بلد من بلداننا؛ وهي ستكون كل شيء في مغرب موحّد. ولن تكون شيئاً بمواصلتها على هذا النحو تطورها المنفصل، ومسيرتها المنعزلة. وبالنسبة للوقت الحاضر، فإن المغرب هو التقنية الوحيدة التي لا خلل فيها، والتي يمكن أن تساعد في تجاوز الخلافات، وفي استبعاد المنافسات، أو على الأقل تخفيفها، جميع الأمور التي تشكل جزءاً من تركة استعمارية غير مسيطر عليها، جميع هذه الأمور التي، بعد إبعادها أو تذويبها في مطامع كبيرة، هي التي يستطيع المغرب وحده أن يستثمرها، وأن يقيم تعاوناً سيتيح لنا اتساع نطاقه احتلال مكانة محترمة جداً في مجموعة الأمم.

---

(١) الأولستر Ulster: مقاطعة شمالية من ايرلندا القديمة، منذ عام ١٩٢٠، يشكل القسم الشرقي منها (١٣٥٦٧ كلم٢؛ وسكانه مليون و٤٨٤ ألف نسمة حيث السكان بأكثريتهم بروتستانت)، إيرلندا الشمالية (عاصمتها بلفاست) المتحدة مع بريطانيا العظمى. إن مناطق الغرب والجنوب الثلاث، دونيغال وكافان وموناغان، قد اتحدت مع جمهورية ايرلندا، مشكلة مقاطعة الأولستر (٨٠٠٧ كلم٢، ٢٠٨٠٠٠ نسمة). (المترجم)

إننا لم نؤكد هنا على السوابق حول التضامن الفعلي لشعوب المغرب إلاّ لكي نذكّر، بصورة أفضل، بأنها تشكل، بالرغم من جميع الخلافات الحالية بصفتها، أي سوابق التضامن، ميثاقاً عمّد بالدم والألم والدموع، أفضل ضمانة للبقاء، ولمثل أعلى يستجيب في الوقت ذاته لميول القلب ولضرورات العقل.

وليس بالتأكيد حباً بالصيغ المفخمة أصف هذا اللقاء بأنه إحياء للشعلة المغربية. وكونه يحدث داخل الحجرة وأن منظميه هم شبان بعمر استقلالاتنا، يمكن أن يفعل هذا، كأفضل بلسم، في شفاء الجراح الجسمية، وخيبات الأمل المعنوية التي تكاثرت ولوثت جو الدول المغربية المستقلة.

وبالنسبة لنا، نحن قدامى الفكرة المغربية، والناجين القلائل من الأعاصير التي انقضّت على منطقتنا المغربية، فإن مساهمتنا في هذه الندوة الدراسية هي بالتأكيد شيء جيد. كان بوسعنا أن ننقل بكل بساطة «شاهد» المناوبة إلى هؤلاء الشبان الذين يشكل إيمانهم وقوة عزمهم أسلحة ثمينة، لأجل اعادة الانتشار هذه، المكيفة مع ضرورات الحاضر. كان بوسعنا أن نعرض أخطاءنا، وأن نذكّر بالفرص المُضَيّعة، وأن نلقي على الآخرين مسؤولية هذا الاخفاق التاريخي الذي يشكله الاخفاق الحالي للمغرب؛ كان بوسعنا، إلى هذا الحد أو ذاك، أن نقر بذنبنا لمحاولة تصغير خطايانا، لكن هذا كله لا يبدو أنه هو ما يتظره منا المستمعون إلينا. فإذا كنا قد جئنا إلى هنا، فذلك للمساعدة في إعادة تسيير فكرة المغرب العظيمة. إن شهادة كل منا، وتجاربنا المختلفة الفردية أو الجماعية يمكن أن تشكل، بمجموع نجاحاتها وأخطائها، أساساً مثالياً لبناء ايديولوجية لتحرر الانسان المغربي، ولانعتاق المغرب العربي، وتحديد فرصة المعاصرة، سواء أكانت عربية أم افريقية أم متوسطية... ونريد أن نساعد، بتواضع، هؤلاء الشبان لكي يبرزوا، باتصالات من هذه النوعية، ابداعات ثقافية حقيقية ذات أبعاد مغربية حقاً؛ ولوضع اهتمامات هذا البناء الضروري الذي لا غنى عنه، على مستوى أولوية مطلقة، وللعناية بثقة أوسع دائماً وأكثر متانة بين الناس من مختلف مناطق المغرب... وفي عداد طموحاتنا، هل سوف نستطيع ابراز جنين وطنية مغربية، لا لاحلالها محل الوطنيات القديمة، بل بالأصح لاغناء هذه الوطنيات وتوطيدها؟ وإضافة إلى أن هذه المقاربة تندرج في الامتداد البحت لتراثنا العربي - الاسلامي، بل وفي تقاليدنا ما قبل الاسلامية، فإن هذا المفهوم لوطنية موسعة، ومفعلة (مجدّدة وفقاً لمتطلبات الواقع الراهن) ومكيّفة مع ممارسات العالم المعاصر يمكن أن يصبح حافزاً لا مثيل له لاعادة إطلاق الحركة الوحدوية. وحينئذ سوف نستطيع، في حديثنا عن هاتين الوطنيتين، وطنية الوطن التقليدي ووطنية الوطن الكبير، أن نقول محوّرين صيغة جوريس الرائعة: «قليل من المغربية يبّعد عن الوطن، وكثير من المغربية يقرب من الوطن».

أولاً: التركة الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار التي أديمت: لا مساواة الناس والبلدان المغربية

بعد أكثر من ربع قرن من استعادة الاستقلالات الوطنية، أين أصبحت الحالة؟

يتبين بوضوح أنه إذا كان الاستعمار قد كيّف بقوة المناظر الطبيعية والاقتصادات والمجتمعات المغربية، فإن الدول الجديدة بدلاً من أن تصحح حالات اللاتوازن الداخلية والاقليمية التي خلفتها السيطرة الأجنبية، فهي بالعكس قد أبقتها، بل وزادت من تفاقمها... وهذا ينبغي التأكيد عليه، بمعزل عن الايديولوجيات والأنظمة.

في داخل كل بلد من هذه البلدان، لم يلغ الاستقلال التمايزات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والناس، بل لقد شدّدها. إن الاستقلال المكتسب في ظروف خاصة بكل بلد، قد عمق الفارق في المداخيل بين الفئات التي استفادت من نزوح السكان الأوروبيين، وجمهور استمر يعيش في شروط تقليدية، وحيث سيؤدي ركود الانتاج والضغط السكاني (الديمغرافي) إلى تدهور مستوى المعيشة أكثر قليلاً كل يوم، وبصورة غير متساوية من بلد الى آخر. فإن إعادة توزيع الثروات كما يحدث غداة الاستقلالات، وإعادة بناء الدولة مع مجموعتها من أدوات السيادة، هما العنصران الجديدان اللذان يطبعان تمايزات مجتمعاتنا.

إن تضخم اعضاء الادارات الجديدة، وأعضاء دوائر الشرطة والجيوش، لا يُفسَّر بضرورة آلاضطلاع بمسؤوليات وطنية جديدة فقط، بل إنه يستجيب لضرورة صيانة النظام الاجتماعي، وهذا بمعزل عن اعتبارات السيادة وحدها تماماً.

وفي داخل كل بلد، نشهد الاشتداد التدريجي لهذه التمايزات، المطبوعة بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية، بين مناطق الممتلكات الاستعمارية القديمة للمزارعين الاغنياء، وذات البنى التحتية المتطورة، والمناطق الداخلية المتضخمة السكان، وذات الاقتصاد البدائي المتخلف والدخل الضئيل.

وهكذا، فإن تدمير المنظومة الاستعمارية الأجنبية، لم يعد النظر في البنى التي تعيد انتاج العلاقات بين المسيطرين والمسيطَر عليهم. ومن وجهة نظر معينة، فإن التحولات السياسية التي يسّرت للنخبة المحلية أن تحل محل السكان المعمرين قد زادت من حالات اللاتوازن الاقتصادية والاجتماعية.

، إن التأكيد بأن الاستقلال لم يفد الجميع ـ مادياً على الأقل ـ (بل انه زاد من العوز في معيشة عدد كبير من الناس) غير صحيح تماماً في هذا الصدد. وإذا كانت الشروط التاريخية، في بلدان كالجزائر، مثل اكتشاف موارد طاقة غزيرة قد يسرت، بعملية طلاء بارعة، أن

تخفي مؤقتاً اتساع حالات اللامساواة، فإن إحلال نظام جديد محل النظام الاستعماري، سينبغي وصفه بأنه غير متساوٍ بصورة أساسية، هو حقيقة قاسية يمكن ملاحظتها بالعين المجردة في مجمل المغرب الحاضر.

إن هذه اللامساواة داخل كل بلد، هي حاضرة على مستوى البلدان التي تشكل المجموعة المغربية، ولا تساهم، على الأقل، في ايجاد التلاحم والاستقرار بين الشركاء.

ولكن هل أن هذه الاختلافات التي تقوم بدورها كحوافز موضوعية في وجه كل عملية بناء توحيدي، يستحيل تلافيها؟

إن ملاحظة أبنية معينة وحدوية عبر العالم تبين أن ذلك ليس مستحيلاً. إن اوروبا البلدان الاثني عشر، التي تستوعب في داخلها بلداناً مختلفة من حيث وزنها وحجمها كما هي فرنسا والجمهورية الاتحادية الالمانية وبريطانيا العظمى من جهة، ودوقية اللوكسمبورغ والبرتغال من جهة أخرى، تنهض ضد أي تطرف في التشاؤم في هذا الموضوع.

لكن الحالة المتخلفة لنمط الاقتصاد الموروث عن الاستعمار، والاضطرابات العميقة التي رافقت عمليات التحرر من حالات اللامساواة في الفرص والثروات، التي بنيت على أساسها الدول الوطنية الجديدة، واختيار التطور المنفصل الذي ساد حتى الآن، كل هذا لا يؤدي إلا إلى تشديد حالات اللاتوازن وانحلال حالات التضامن واستفحال التناقضات وإذكاء التوترات.

إن التطور كما يبرز من الأرقام المتوافرة، ليس حاجزاً مهماً في طريق التقارب فقط، بل ان انعكاس هذه الأرقام على العقود التالية يبدو أنه يبرز منطق التفكك بدلاً من العكس. إن الضرورة الملحة لعملية وعي ولعمل متفق عليه لأجل التأثير في حالات اللامساواة هذه، وعلى الأقل لوقف هذه العملية في مرحلة أولى لأجل التمكن في وقت لاحق من إبراز طرق ووسائل توازن أفضل بين مختلف الجيران، هذا ما يظهر بصفته احدى ضرورات الوقت الراهن. ولأجل مصالحة منطق هذه الأرقام مع منطق التاريخ والجغرافيا والمصلحة المشتركة، فإن وعياً عميقاً من قبل الجماهير، والنزعة الارادية لدى نخبة مكتَسَبَة فعلاً للأفكار الوحدوية، هما وحدهما اللذان يمكن أن يقلبا ترتيب الأمور الراهن.

تلزم بالاجمال نزعة وطنية جديدة تتجاوز أبعادها المكانية حدودنا الراهنة. ذلك لأنه إذا كان صحيحاً أن ملاحظة هذه الأرقام، أرقام عدم التناسب المتزايد لتطورها لا تدعو إلى تفاؤل شديد. فإن واقع الغد لن يكون بالضرورة المحصلة البسيطة للانعكاس الآلي لهذه المعطيات على العقود القادمة. إن هذه الأرقام لا تحدد بصورة مطلقة صيرورة مجموعة يمكن أن تكون أفضل أو أسوأ، في المستقبل، وذلك تبعاً لنوعية تدخل الناس، أو سلبيتهم...

ثانياً: مجتمعات أكثر مساواة
في الداخل والخارج

ينص الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني الجزائرية في صدد المغرب على أنه إذا كان «تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية على مستوى الدول (...) يستطيع أن يشكل، في المرحلة الراهنة وسيلة للتقدم في طريق توحيد المغرب (...)، فإن التاريخ القريب يبين لنا أن الوحدة لا تتحقق بالاتفاقات في القمة، بل أنها تصاغ في القاعدة بتضامن العمل المشترك للجماهير الشعبية (...). إنها إذن وحدة تحررية موجهة ضد البؤس واللامساواة (...). إن مثل هذا المفهوم يرفض كل مقاربة للوحدة لصالح أقلية متميزة (...)».

بذلك يطلق المنظّرون الجزائريون في جبهة التحرير الوطني حقيقة أساسية. إن المغرب لا يمكن أن ينبثق من مجرد تجاور النماذج الحالية. وإذا كان تعايش الانظمة الاجتماعية والسياسية وحسن الجوار والتعاون هي اليوم ضرورية لا غنى عنها، فإن بناء مجموعة مغربية لا يمكن أن يتحقق دون تغيرات عميقة للبنى الراهنة، وبصورة خاصة دون السير نحو نظام جديد يعيد بصورة أساسية توزيع العلاقات التي تحكم اليوم الجماعات الاجتماعية في داخل حدود كل منها، وكذلك بين البلدان المجاورة.

لكن هذا المبدأ، العام جداً، المصاغ على هذا النحو، كما ينص عليه ميثاق الجزائر سيكون أكثر مصداقية لو أنه كان يقر، منذ البدء، المتطلبات الملموسة لهذا التضامن وهذا العمل المشترك للجماهير الشعبية المغربية: تقسيم الثروات لصالح المجموع، وهذا ما يقتضي بالنسبة للأشخاص الأكثر غنى تحديداً، تخفيضاً لمداخيلهم لكي يتيسر الاستلحاق للمعدمين، أو على الأقل لتلافي اتساع الفجوة بين اولئك المدعوين لأن يصبحوا شركاء متساوين في الحقوق والواجبات.

إن غنى بلد يلاصق إملاق بلد آخر ليس شيئاً جيداً في حد ذاته. إنه يفرغ من محتواها الملموس إعلانات المبادىء الوحدوية، ويقتضي التضامن إعادة التوزيع والبحث الدائب عن علاقات أكثر توازناً بين الشركاء الاجتماعيين أو الوطنيين.

١ ـ أنظمة الحكم

إن الخطاب الايديولوجي يميل إلى حجب الفكرة القائلة بأنه فيما وراء الخلافات العديدة في الرأي التي تقيم التعارض ما بين مختلف الشركاء المحتملين للبناء المغربي، فهي نقطة التلاقي الوحيدة التي لديهم معاً، وهذه مفارقة، والتي تشكل أكبر عقبة سياسية أمام وحدة مصاغة إلى هذا الحد أو ذاك! وفي الواقع، فليست اختلافات النظم المؤسساتية والاختيارات والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسة الخارجية، هي التي تشكل حالياً

عوامل التجميد الأساسية، بل إن القاسم المشترك بين هذه البلدان هو: **الاستبداد السياسي والنزعة الذاتية النتيجة الطبيعية عنه.**

إن الخاصية المشتركة لمختلف أنظمة الحكم القائمة هي على طرفي نقيض مع الديمقراطية. ملكية الحق الألهي، حكم الأقليات (الأوليغارشيات) العسكرية أو السياسية، التي تسير كلها نحو الشخصانية المطلقة، إن مجمل أنظمة الحكم هو من نمط الحكم الفردي.

إن سيادة السكان، حين يحدث أن تكون مقبولة شكلياً، هي غائبة كلياً في الممارسة اليومية. وفي ميدان حيوي بالنسبة لمستقبلها، ليس لهؤلاء السكان أي حق في النظر إلى تطور الوضع. وهذا المستقبل يتوقف كلياً، بالنسبة للأفضل والأسوأ، على إرادة الأمراء الذين يحكمونهم وحدها. وقد رأينا ذلك في مختلف الأحداث التي طبعت تطور العلاقات الجزائرية - المغربية، في شخص الحسن الثاني وهواري بومدين[2]، وليس من الضروري العودة هنا إلى هذه الفترات من شهر العسل ومن الطلاقات المدويّة، التي ما فتئنا نحس بتأثيراتها. وحتى اليوم، ما زالت لعبة الأشخاص هذه هي التي تشكل وتفكك المجموعات التي تشكل فيها أمزجة اللحظة وخصومات القادة المحركات الحقيقية.

ولأن أنظمة الحكم الفردية هذه لا تشجع التعبير الحر لدى السكان، ولا تداول حقيقيا للأفكار، فإن هؤلاء السكان محرومون من حق السيادة في أن يكون عليهم المعرفة والتقويم فيما يظل صراعاً بين رؤساء.

ونستعير صيغة شهيرة فنقول إن مصير مجموعة ستبلغ عما قريب ١٠٠ مليون نسمة من السكان هو شيء جدي كثيراً بحيث لا يمكن أن يترك مجالاً محتكراً للرؤساء[3]، مهما كانت مكانتهم وكفاءاتهم. وإذا كان هنالك مجال يجب أن يفرض نفسه في كل بناء من هذا النوع بصفته ضرورة مسبقة، فهو تماماً مجال الاشتراك الواعي والمنظم للسكان. **وعلى هذا الأساس، فإن الديمقراطية تصبح العامل الرئيسي للتحريك من الدرب المسدود الراهن، والحافز الذي لا غنى عنه لبناء مستقبل مشترك.**

وفيما وراء الاختيارات الايديولوجية القاطعة، «اشتراكية» هنا، و«ليبرالية» هناك، وهي تشدد التمايزات الاقليمية، وتغذي ريبة هؤلاء وأولئك حول التصدير الممكن لنموذج كل منهم، فإن إقامة روح ديمقراطية في الأبنية الداخلية لكل طرف، لا يمكن أن تكون لها سوى

---

(٢) باستعارتنا تعبير بلزاك نستطيع أن نقول الشيء نفسه في صدد العلاقات بين بورقيبة وبومدين التي تتصف خصائصها بـ «صدام الطبائع أكثر منها بصدام الأفكار».

(٣) يشير الكاتب هنا الى الصيغة المعروفة: «إن الحرب هي شيء جدي إلى درجة لا يمكن معها أن يوكل امرها - أي الحرب - إلى العسكريين». (المترجم)

امتدادات جيدة في العلاقات ما بين المغاربة. إن الجماهير الحاضرة في النقاش، والمطلعة بصورة كاملة والمستشارة، تساهم بذلك في تحديد وتطبيق سياسة كانت حتى الآن أرض صيد محجوزة للنخبات. إن الحوار وروح التسامح اللذين يفرضان نفسهما في داخل حدود كل دولة، لا يمكن إلا أن يتجاوزا البيئة المحلية (الاقليمية) ويفرضا نفسهما أكثر فأكثر بمثابة أخلاقية غنية بالوعود.

هذه المقاربة، التي تحقق المشاركة بين الدول والسكان، وتقوم بالمصالحة، بدلاً من إقامة التعارض بينهما، بين «مغرب الشعوب» و«مغرب الدول»، وتجعل من هذين المفهومين لا مفهومين متناقضين، بل الاداتين اللتين لا غنى عنهما لكل بناء مقدر له الدوام والاستمرار. وهذه المقاربة التي توحد بالتدريج باللجوء إلى وعي الضرورات، ونبذ كل شكل من الارغام، واحترام الخصوصيات، يمكن أن تكون مفهوم مغرب الأوطان. مغرب في الوقت نفسه موحد ومتنوع.

أ ـ أي مغرب؟ عقبات المقاربة الاقتصادية

هل سنكون قادرين على صياغة مفاهيم تستطيع أن تكسب مصداقية كافية وتجعلها عملانية؟

إن التحليلات المعقدة، الملأى بأرقام منفِّرة، فضلاً عن تعقدها الذي يجعلها بعيدة عن متناول وعي العدد الكبير من الناس، لا تنتزع حتى موافقة رجال الفكر.

لدى تفحص مختلف السيناريوهات المرقَّمة حول مختلف طرق بناء المغرب العربي الكبير، لا بد من أن نلاحظ بطلان تحويل مزيف لمعطيات حاضر متناقضة، عن طريق التدخلات الاقتصادية وحدها.

إن «المقاربة الاقتصادوية» ستطلب قروناً، هذا مع التسليم بأنها يمكن أن تتحقق في إطار تخطيط صارم للموارد التي تتجدد، وتزايد مبطَّأ للسكان، وعمل قوي على حالات اللاتوازن الداخلية والخارجية، جميع الأشياء التي تتضمن وجود مؤسسات مشتركة مختصة، وهذا غير حاصل إطلاقاً في الوقت الحاضر.

ويظهر بطلان هذا المشروع، أكثر، حين نُلاحظ بالمقارنة، الصعوبات التي لاقاها بلد ذو حكم قوي، واقتصاد ممركز بصرامة، وذو موارد غزيرة نسبياً، كما هي حال الجزائر، الصعوبات التي لاقاها في التأثير على حالات اللاتوازن المنطقية وحالات اللامساواة الاجتماعية الصارخة. ومن باب أولى، كيف يمكن تحويل المجال الاقتصادي والاجتماعي المغربي مع ضغوطات أكبر، وموارد أقل غزارة بكثير، وغياب، تقريباً، لكل سلطة ما فوق وطنية.

إذن فإن قيمة عمليات إعادة التوزيع هذه، التي لن تشكل في أفضل الحالات سوى عملية طلاء سطحية، لا ينبغي أن توهمنا بالنسبة لامكاناتها لتغيير حالات اللاتوازن القائمة، في منظور معقول.

وبمثابة رموز لإرادة مشتركة سيظهر تأثيرها: تأثير سيكولوجي لا يستهان به، في الحقيقة، بصفته حافزاً للتطور وإن لم يكن حاسماً.

وعلى مستوى بلد واحد بالذات، تظهر المهمة فائقة لقدرة البشر. ونحس أكثر فأكثر بالميل للجوء إلى كلمة فقدت اليوم من قيمتها وطالها التشويه وهي «الثورة».

ونقول بصورة عابرة إن المسار الطويل للفكرة المغربية قد ترك مجموعة من الكلمات والمفاهيم: اتحاد فدرالي، اتحاد كونفدرالي... الخ. وأمام تعقد المهمة وتراكم الصعوبات من كل نوع التي يمكن أن تواجهنا، فلنؤكد بأن الصيغة المستحدثة، صيغة «الثورة المغربية» لا بد وأن تظهر، وتجند أنصارها المقتنعين، والمفكرين لأجل إيضاحها.

ولنقل من جهتنا بصورة أكثر تواضعاً بأنه إذا كانت الشروط الموضوعية والذاتية لخيار ثوري لبناء المغرب، لا تظهر لنا إلاّ بمثابة خيال طوباوي، فنحن نستطيع على الأقل أن نفكر ونفعل بصورة ثورية، أي بكل بساطة، بصورة جدية، في شروط تحويل عميق للجغرافيا السياسية لمنطقتنا.

وهذا يقودنا إلى طرح السؤالين اللذين لا مفر منهما: المغرب كيف؟ والمغرب لماذا؟

ب ـ المجادلات الايديولوجية واختيارات المجتمع

في عداد وسائل المماطلة التي يُلْجَأ إليها لتأخير بناء المغرب الكبير هناك وسيلتان تستحقان التأكيد عليهما بصورة أخص:

(١) **مغرب الشعوب أم مغرب الدول؟**: هذان المفهومان اللذان أبرزتهما الحكومة الجزائرية مجدداً غداة الخلافات حول الصحراء لا يقومان إلاّ بالتعبير عن الدرب المسدود الذي وصلت إليه الحكومات الوطنية التي كانت عاجزة ليس عن بدء بناء مجموع تقول إنها كلها متعلقة به فقط، بل على الأقل عن حفظ مناخ من التفاهم وحسن الجوار. إن حكومة بومدين، بتقديمها على هذا النحو نظريات كانت الثورة الجزائرية قد صاغتها خلال المرحلة الكفاحية، وأخفتها ـ حكومة بومدين ـ منذ قيامها، تدعي على هذا النحو أنها تستطيع أن تخفي بصورة أفضل إخفاقات عشر سنوات من الممارسات السياسية الفردية. ولكن إذا كانت الثورة الجزائرية قد أبرزت المنظور التاريخي لمغرب شعوب، فإنها قد اعترفت مع ذلك بأن تعاون البلدان المغربية، رغم كونه غير كامل، فيجب اعتباره، في

الانتظار، كمرحلة إيجابية. وبالعكس، فإن النظريات الجديدة تجهد لتجعل من هذين المفهومين، مغرب الدول ومغرب الشعوب، مفهومين متناقضين، إذ أن الثورة الشعبية، بل الاشتراكية في كل بلد من البلدان، تصبح شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لكل بناء مغربي. ولأجل اخفاء اعتبارات تكتيكية لسياسة محترفة يجهدون لبسط خطاب تقدمي، واللجوء إلى مجموعة حجج ملائمة، ايديولوجية مزيفة، لإيجاد التعارض بين مغرب شعوب محمل بالخرافات أكثر منه بالحقيقة الواقعية، ومغرب دول بقي حتى ذلك الحين، ميداناً لأعلانات رأي متذبذبة، ومن دون غد.

هذا الطرح هو سلبي كلياً في كونه يندرج أكثر بكثير في مجابهة بين الأنظمة، المعتبرة مستحيلة التوفيق فيما بينها، منه في طريق تسوية محركة ومنشطة، وبناء ذرائعي وتدريجي.

وإضافة إلى أن الذين كانوا المدافعين عن هذا الطَرْح مارسوا، عن عمد، خلال أعوام طويلة سياسة معاكسة، وأظهروا بذلك أن هذا الاختيار ناتج لا عن إيمان مخلص بالمبدأ الجديد المنصوص عليه، بل عن اعتبارات تكتيكية، فإن ممارستهم السياسية، المعادية للشعب بصورة جذرية، سواء داخل حدودهم أم ازاء جيرانهم، قد أضرت بصورة عميقة بمصداقية أقوالهم.

إن المدافعين عن هذا الاختيار هم بصورة خاصة الذين برهنوا مراراً عديدة عن شوفينية عنيفة إزاء وطنيي البلدان الشقيقة، الذين حملتهم دوافع اقتصادية أو سياسية إلى بلدان أولئك المدافعين. وهل يجب التذكير بعمليات طرد آلاف من الشغيلة المغاربة من قبل جزائر بومدين في منتصف السبعينات، وتسليم معارضين سياسيين كمجرمين، وعمليات الطرد مؤخراً لاعداد كبيرة من الشغيلة التونسيين من قبل النظام التقدمي للعقيد القذافي؟

ولكن فيما وراء هذه التقلبات المرهقة، كيف يمكن أن يُجْعَل من هذين المفهومين معطيين متناقضين؟

صحيح أن الحصيلتين الخاصتين، حصيلة مغرب الشعوب التي أوصلت منطقتنا، بنضال مشترك ودائب إلى السيادة الدولية، وحصيلة مغرب الدول المذبذب، منذ ٢٥ عاماً، يمكن أن تقودنا، إثر تحليل تخطيطي جداً، إلى فكرة أنه يجب تدمير هذه الدول ليتيسر للمغرب أن يبني ذاته. ونقول بالمناسبة إن هذه المقاربة المثالية قد أظهرت حدودها في وقائع حديثة من تاريخنا المعاصر. وكثيراً ما دفع قادتها حياتهم ثمناً لمقاصدهم الكريمة، وإن حدود التأييدات الشعبية لمثاليتهم المغربية معروفة.

هذا ولا ينبغي بأي شكل من الأشكال، في هذه الحالات المحددة، أن نخلط بين المثالية التي لا غبار عليها لدى صلاح بن يوسف أو مهدي بن بركة، وبين الأفكار المبطنة، السياسية المحترفة، التي تتضمنها مساعي واجراءات القيادات الحالية.

واليوم فإن مجمل هذه التجارب المجهدة، وبتحليل أدق ومجرد من الأفكار المبطنة السياسية المحترقة، تقود جميع الذين ما زال يحركهم المثال المغربي، إلى تنويع أحكامهم حول طرق ووسائل بناء عَسِر وشاق ومعقد وطويل النَفَس. وهكذا، فإن الفرقاء الذين استأثروا بالحكم في مختلف بلداننا لم يوقفوا بناء هذا المجمل الوحدوي الكبير لأنهم مضادون بصورة أساسية للمغرب. ولكن بلا شك يجب أن نعثر في المفهوم ذاته الذي يكونونه عن حكمهم داخل كل بلد من بلدانهم، على بداية جواب للجمود الراهن. وبصورة تخطيطية، نقول إن ممارستهم للسلطة يفرز «وطنية سلطة» تعارض بصورة أساسية الـ «قومية» أو الـ «ما فوق الوطنية» التي تتضمن فكرة المغرب الكبير. إن المحركات نفسها التي، داخل كل بلد من بلدانهم، تمنعهم من إشراك مواطنيهم في السلطة، تلعب، بقوة مضاعفة عشر مرات، ضد كل تخلٍ لصالح سلطة ما فوق وطنية (Supranationale). إن هذا التعليل نفسه، الكلياني أو الاستبدادي (Totalitaire)، هو الذي يشكل أساساً لمسعى هؤلاء الافرقاء المعارضين لاعادة التوازن بتوزيع أفضل للثروات. إن رفض تقاسم السلطة أو الثروة على حد سواء، في الداخل، له لازمة ونتيجة طبيعية هي معارضة أي شكل للتقاسم في ما وراء الحدود الوطنية. وهناك عنصر آخر يلعب بكل قوة ذاتيته، كعامل سلبي، هو، بصورة متناقضة، وجود، في مراكز القيادة، لرجال منبثقين من جيل واحد.

ثالثاً: عروبة المغرب: تداخل ثقافي يرقى إلى مئات السنين

في تاريخ الشعوب، يوجد عمليات تطعيم ناجحة، وأخرى يتم رفضها. ومن أصل الأربعة آلاف عام الأكثر وضوحاً من تاريخ المغرب، فإن أربعة عشر قرناً من النسخ العربي - الاسلامي قد طورت الناس والمعالم الطبيعية بحيث أن الأصل المحلي والاضافات الأخرى الخارجية التي أتيح لمنطقتنا أن نعرفها في فترة من تطورها قد طمست بمقدار كبير.

واليوم، فإن تقويماً لتراثنا يفرض نفسه، لكي نحدد بصورة أفضل هويتنا، خارج كل اعتبارات ذاتية. ومن المهم أن نصف بصورة موضوعية التحولات التاريخية، المستمرة قروناً، التي مرت بها تلك الهوية.

إن لنا مع الشرق العربي، تراثاً عظيماً مشرقاً يحدد، بمقدار كبير، وحدة الطموحات المعاصرة. وإذا كان الاسلام قد ساهم بمقدار كبير في توحيد طرفي ما يسمى حالياً «الوطن العربي» (أو «الأمة العربية»)، فإنه يبقى مع ذلك أن منطقتينا، المغرب والمشرق العربي، بالرغم من المبادلات العظمى التي كانتا تمارسانها قبل انتشار الاسلام، ما زالتا تضطلعان بتراثين تاريخيين لم يكونا دائماً متماثلين. وهكذا، فمن أصل الأربعة آلاف عام من التاريخ،

التي تحدثنا عنها، يريد البعض أن لا يحتفظ سوى بالأرومة المشتركة للأربعة عشر قرناً العربية ـ الاسلامية. إن الشوفينية العربية، وكذلك الأصولية الاسلامية، في نزعتهما العرقية، تعتبران المغرب ما قبل الإسلامي كمنطقة مجردة من التاريخ. إن «لا تاريخية» المغرب يشكل، بصورة مفارقة، نقطة التلاقي الوحيدة لهذين التيارين المتطرفين.

ونحن نعلم أنه في المقابل، يميل تيار الشوفينية البربرية (نسبة إلى البربر) إلى تمييز المظاهر العرقية التي تسم اختلافه، وإلى تسويد الوقائع السلبية للتوسع العربي.

إن دراسة التاريخ بصورة موضوعية ومجردة من الهوى تؤدي إلى الاستنتاجات التي «عيبها» أنها ترفض أحكاماً قاطعة على ذلك النحو، تلك الاستنتاجات التي نستطيع أن نستخلص منها بعض العناصر التي يمكنها أن تشكل دعائم المغربية.

إن المبادلات واللقاءات بين المغرب والعالم الشرق السامي هي سابقة بعدة آلاف من السنين على ظهور الاسلام ووصول الجيوش العربية الأولى (إلى المغرب). إن نوعية تلك اللقاءات، ومدتها، وكثافة مبادلاتها كانت مخصِبة بصورة متبادلة. وهناك واقع مرموق تنبغي الإشارة إليه، وهو أن هذه اللقاءات قد جرت على مختلف المكونات الاجتماعية: وبصورة تخطيطية، نقول إنها كانت بين البربر والفينيقيين، وبين القبائل البدوية البربرية وقبائل داخل مصر حتى الوجه القبلي من مصر (مصر العليا).

إن تاريخ هذا التعايش البربري ـ السامي، سواء عن طريق مستعمرات فينيقية على الساحل المغربي، أو عن طريق التنقلات البرية في الاتجاه المعاكس، من قبل سكان مغاربة حتى مصر العليا (حيث كانت ثلاث أسر مالكة فرعونية من أصل بربري)، وحتى إلى فلسطين، كل هذا مزروع بأحداث بارزة ومنجزات نموذجية، يطول أمر الحديث عنها هنا، كل هذا أكّد أن عالمينا قد تداخلا على نطاق واسع قبل زمن طويل من ظهور الاسلام والأديان السماوية الرئيسية. وينتج عن هذا أنه إذا كان الاسلام هو الدين الوحيد الذي وحّد ما بين هذا المجال بحيث حقق بين هاتين المنطقتين أرومة مشتركة لا جدال فيها، فإنه يبقى أن التاريخ، خلال فترات أطول لم يتم بصورة مشتركة. إن المملكة زنوبيا، أو مملكة تدمر، إذا اقتصرنا على ذكر هذين المثلين، هما جزء من التراث العربي، ولكن من تراث الشرق وحده فقط، بصورة حَصْرية. إن بعض الأسر الحاكمة البربرية، التي قامت بتوحد المغرب بصورة عميقة ضد المحتلين الخارجيين، لا يمكنها، في المقابل، أن تجد مكاناً لها في كتب تاريخ المشرق بصفتها أسلافاً مشتركين للمنطقتين الحاليتين للوطن العربي.

ولكن إذا كانت المبادلات مع المشرق العربي كثيفة ومتواصلة طوال آلاف السنين، فإنها لم تكن حصرية. فقد حافظ العالم البربري مع العمق الافريقي على علاقات من نوعية مشابهة تقريباً.

١ ـ مغرب عربي أم مغرب كبير؟

إن استعراض مختلف الحساسيات التي تحدد، عبر تعابير مثل بربرية وزنوجة، وعروبة، مواقف مع أو ضد مفهوم «المغرب العربي» لا يعني القيام بمجرد تمرين كلامي.

إن هذه الصعوبات ليست شكلية بصورة دقيقة، بل إنها حقيقية وواقعية وتستمد أسسها من الاختلافات التاريخية والجغرافية والثقافية التي لا جدال فيها.

إننا لن نعود هنا إلى ما سبق قوله في صدد الاعتراف القائل بـ «الخصوصية البربرية» والتعبير الحر عن ثقافتها في إطار «الأمة العربية». ولكن ماذا في صدد أفريقيا؟

إن كل نصير مخلص للوحدة، وحدة الوطن العربي ووحدة أفريقيا، سيكون عليه أن يأخذ هذه الوحدة الأخيرة في الحسبان، وأن يعمق تفكيره حول طرق ووسائل اتحاد وثيق بين العالمين. ومنذ الستينات كان فيلسوف التاريخ الكبير أرنولد توينبي يقول في هذا الصدد:

«يوجد خط لقاء جغرافي بين الأفارقة الذين يتجه ولاؤهم أولاً نحو الزنوجة، وأولئك الذين ينتمون إلى العروبة وإلى الاسلام. وهاتان الحقيقتان الواقعتان تتواجهان، مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد أفريقيا والوطن العربي، أي أنهما ستكونان ذات وزن كبير في السياسات الدولية...».

إن العمل بحيث أن هاتين «اللوحتين البنيويتين الأديميتين» ـ الزنوجة والعروبة ـ اللتين تشكلان قاعدة أفريقية مشتركة، لا تتصادمان، ولا تبتعدان بصورة خطرة إحداهما عن الأخرى، بل أن تضمنا بينهما التكامل والانسجام، هذه هي الرسالة التي لا تستطيع أن تتملص منها أفريقيا الشمالية العربية، وعلى نحو أخص المغرب. وفي هذا الصدد، فإن التذكير بنصين كان صاحباهما جمال عبدالناصر «فلسفة الثورة» والمهدي بن بركة «الصهيونية وأفريقيا» يمكن أن يشكل دعوة إلى تعميق وتحديث فكرة التكامل العربي ـ الافريقي التي لا غنى عنها.

ونكتفي، الآن، بالتأكيد مرة أخرى على هذه الرسالة المزدوجة للمغرب، وأيضاً على المسؤولية الهائلة التي تضعها على عاتقنا والواجب الخطير الذي تفرضه علينا. إن الأفريقية والعروبة هما الدعامتان الضروريتان، اللتان لا غنى عنهما للهوية المغربية. إن أصالة المغرب، في داخل هذين العالمين المتجاورين والمتداخلين، هي أن يكون عربياً في أفريقيا وأفريقانياً في المجموع العربي. ونحن نشكل، مع بلدان وادي النيل، ليس المفصل الثمين الذي يصل ما بين العالمين الزنجي والعربي فقط، بل علينا أن نكون بوتقة اتحاد وثيق متجدد دائماً بين الحضارتين اللتين تصنعان قارتنا.

٢ ـ رسالة المغرب العربية ـ الافريقية

إن الانتماء إلى «المغرب العربي» الذي كسف، في الأربعينات، شيئاً فشيئاً الانتماء إلى

«افريقيا الشمالية»، يطابق مرحلة معينة من نضالنا من أجل الانعتاق والتحرر. وغداة الحرب العالمية الثانية، هناك حدثان متلازمان - إعادة تشكيل الامبراطورية الفرنسية تحت اسم بارع هو «الاتحاد الفرنسي»، وإنشاء «الجامعة العربية» - قد ساهما في إعطاء تلك الصيغة، أي «المغرب العربي»، المكان المتميز الذي احتفظت به منذ ذلك الحين. إن الحركة الوطنية، بتخليها عن الصيغة الثانية (أي صيغة «أفريقيا الشمالية»)، كانت تندرج في منظور مفعم بمدلولات سياسية واضحة: كانت الصيغة الأولى تربط مصير المغرب العربي بمصير البلدان المجاورة والشقيقة، وتنضم بصورة محددة ومصممة إلى المصير الوحدوي الكبير لمجمل الشعوب العربية. وبالعكس، فإن الاحتفاظ بالتسمية القديمة (أي «أفريقيا الشمالية») كان يمكن أن يترك الافتراض بأنه، على غرار الاحزاب الجزائرية الأخرى، لا يرفض الحل الذي كان رائجاً في ذلك الحين، حل التحرر في إطار امبراطورية فرنسية مجدّدة.

ولا شك في أن الاهتمام نفسه (الاهتمام بالافلات من التباس الخطاب الاستعماري - الجديد) هو الذي قاد النخبات الافريقية جنوبي الصحراء في اللجوء إلى لغة مطابقة، تعيد الصلة بتراثها التاريخي وتعيد امتلاك هويتها. وهكذا، فإن اللجوء إلى تعبير «مالي»، بدلاً من تعبير «أفريقيا الغربية»، كان يتخذ، في لغة أصحابه، مفهوماً تحريرياً ووحدوياً، وذلك بالانتماء إلى امبراطورية مالي التي تألقت من القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر على أراضٍ شاسعة تمتد من أدرار البربرية حتى الغابة الغينية، ومن الغرب إلى شرق المحيط الأطلسي حتى نيجيريا.

علماً بأن مسعى الحركة القومية في أفريقيا الشمالية لم يكن مستحدثاً ولا منعزلاً: لقد كان يندرج حينئذ، بصورة طبيعية تماماً - في المطامح الكبرى للشعوب إلى الحرية، ويتلاقى مع اهتماماتها الوحدوية.

فليس إذن لكي نبتعد عن الشعوب الافريقية رفعنا راية «المغرب»، بل لكي ننفصل بصورة أفضل عن المحاولات الاستعمارية الجديدة للخمسينات، التي كانت تهدف إلى إعادة بناء سيطرتها على قارتنا. وأفضل برهان لإيضاح هذا الأمر، هو أن حركة عموم أفريقيا، والوحدة الأفريقية كانت في البدء عملاً مغربياً بصورة أساسية، بما أن الهيئة الافريقية التي سبقت إنشاء «منظمة الوحدة الأفريقية» (O.U.A)، كانت تسمى «مجموعة الدار البيضاء» - وذلك في تعارض مع البلدان التي اختارت الانضمام إلى «الاتحاد الفرنسي» - وكان محرك «مجموعة الدار البيضاء» بلدان المغرب الثلاثة، وغينيا، وغانا.

بيد أن هذه التسمية «المغرب العربي»، التي ملأت أحاسيس الجماهير، بلا جدال، وخدمت كمعبىء قوي أثناء النضال من أجل الاستقلال، إضافة إلى أنها فقدت كثيراً من جاذبيتها الأولى، تلاقي اليوم معارضات واضحة تماماً، سنكون مخطئين إذا أخفيناها.

في داخل منطقتنا، هناك تيارات محسوسة، تحركها اعتبارات مختلفة، تعلن مناصرتها الحارة لـ «المغرب»، لكنها تسارع لرفض أي انتماء إلى عروبته. وفي نظر تلك التيارات، فإن «المغرب العربي» هو التعبير عن هيمنة ثقافية تتجاهل القيم غير القابلة للتصرف في المنطقة، وبصورة خاصة تلك القيم النابعة من صفتها البربرية. ويشير البعض بحق إلى أن هذا التيار ليس متجانساً، وأن بعض مكوناته تخفي دوافع مستترة، ليس أقلها جاذب القيم الغربية. وذلك لكي يتمكن ـ ذلك التيار ـ إثر ذلك مباشرة من أن يحط من شأن المجمل، ورفضه لأن يتفحص، في العمق، المقاضاة التي لا يستطيع أو لا يريد أن يقدم جواباً عنها.

وفي مقابل التيار «البربري»، فإن العروبة الغنائية ترى في كل مسعى لإعادة التجمع المغربي، مشروعاً انشقاقياً متناقضاً مع أهداف الوحدة العربية. وحسب قول دعاة تلك العروبة الغنائية، فإن الوحدة لا تتلاءم مع أي خصوصية. إن خصوصيات المنطقة ـ الاثنيات، والثقافات، والتاريخ ـ يجري نفيها أو على الأقل تهميشها. أمّا الانتماء الى الافريقية، فهو ليس في نظرهم سوى دلالة جغرافية.

وفي هذا الصدد، هناك مجال للملاحظة بأن انحطاط قيمة الايديولوجية العربية المعاصرة، وهو نتيجة طبيعية للهزائم العسكرية والسياسية الحاصلة خلال العقود الأخيرة، يشجع القائلين بالخصوصية البربرية. ومن المفيد أن نذكر بأن «الأزمة الأولى البربرية» التي أصابت الحركة الوطنية الجزائرية، قد حدثت في سياق سياسي مماثل: في عام ١٩٤٨، غداة الهزائم الأولى للجيوش العربية الحديثة.

وفي أفريقيا أيضاً، كثيراً ما تفهم العروبة من قِبل فئات ثقافية معينة بصفتها ايديولوجية مسيطرة، وإن خصوم التقارب العربي ـ الافريقي لا تفوتهم أي فرصة للجوء إلى حجج باطلة لأجل مقاومة كل نزعة وحدوية. إنهم يذكرون كيفما اتفق الفترة الاسترقاقية، وفقدان تعاون البلدان النفطية تجاه افريقيا المعوزة.

وبالرغم من هجوم متواصل من قبل مجمل وسائل الاعلام الغربية الجماهيرية، فإن هذه الجوقة المناقضة للعرب لم تحل دون تحقق تقارب بين العالمين، ولقاءات نموذجية حول العديد من المسائل الراهنة. ولا نقصد هنا وضع قائمة شاملة بهذه المسائل، حتى ولو كان ينبغي التأكيد، بصورة عابرة، على نقطتي استدلال، منذ أكثر من عشرة أعوام، حافظت جميع الدول الافريقية تقريباً على تضامنها تجاه الشعب الفلسطيني والبلدان العربية، وبالرغم من الضغوط الكثيرة، وما زال العديد من الدول الأفريقية يحافظ على قطع علاقاته الدبلوماسية مع دولة اسرائيل.

وفي المقابل، وبعكس ما يقال ويكتب، فإن المساعدة الاقتصادية العربية هي ـ من حيث الحجم والنوعية ـ أكبر من المساعدة المقدمة من قبل البلدان الغربية، بل ومن قبل

البلدان الأفريقية الغنية، إلى البلدان الأكثر فقراً.

وبصورة مفارقة، فإن هذه البلدان الأفريقية ذوات الغنى والأنانية الظاهرتين، ـ زائير، وكينشاسا، وشاطىء العاج ـ هي اليوم رائدة إعادة تنشيط العلاقات مع إسرائيل، وكذلك فهي العاملة على تحقيق قطيعة بين افريقيا الشمالية العربية ـ البربرية، وأفريقيا الزنجية في جنوبي الصحراء (راجع مشروع موبوتو لاجتماع الدول السوداء لتشكيل وحدة عضوية متميزة عن «منظمة الوحدة الافريقية»).

وتجاه هذا الرفض المؤكد، إلى هذا الحد أو ذاك، للايديولوجية القومية العربية، من قبل خصوصيات داخلية في المغرب، ومن قبل بعض نخبات العالم الافريقي المجاور، فإن المحاولة للتخلي، على النطاق الرسمي على الأقل، عن عروبة المغرب تتجسد في الخطاب المنتشر إلى هذا الحد أو ذاك حول تعبير «مغرب عربي» يحل محله تعبير «مغرب كبير».

ووراء ما يمكن أن يظهر بمثابة مجرد صياغة، فإن سؤالاً يستحق أن يطرح حول الاحتفاظ بتعبير «المغرب العربي» أو التخلي عنه.

رابعاً: افريقانية المغرب

من بين المكونات التاريخية التي ساهمت في جعل التراث المغربي كياناً نوعياً مميزاً عن تراث المشرق العربي، يحسن أن نؤكد على الأثر العميق الذي تركته آلاف الاعوام من اللقاءات والمبادلات مع العالم الزنجي ـ الافريقي، في النشاطات اليومية ونمط المعيشة، والملابس، والموسيقى، إن حركة البندول هذه الشمالية ـ الجنوبية، والجنوبية ـ الشمالية، قد منحت منطقتنا خصائصها الذاتية، التي سيكون من المفيد والمهم تقديم حصيلتها لأجل تحديد انعكاساتها ونتائجها بصورة موضوعية.

وإذا كان للعالم البربري، منذ بداية الأزمنة، علاقات ـ مستمرة مع العالم السامي ـ العربي، فإن كثافة واستمرارية العلاقات الممارسة مع العالم الزنجي تدخل، بمقدار متساوٍ على الأقل، في تشكيل الهوية الخاصة (بالعالم البربري).

وفي هذا الصدد، فإن واقع توسيع التحليل، يتيح الملاحظة بأن القسم الشمالي من افريقيا والقسم المحاذي للبحر الأحمر، كانا، منذ أقدم العصور، مكاناً متميزاً للقاءات بين العوالم الثلاث: البربري والسامي ـ العربي والزنجي. ومثل كل اللقاءات، فإن هذه اللقاءات لم تكن دائماً سلمية بصورة مثالية. ولكن في المدى الطويل، كانت المواجهة بين الثقافات الثلاث ايجابية إجمالاً. ونحن نرغب الآن في وضع حصيلة كاملة لهذه اللقاءات، بل الإشارة إلى قدمها.

ولا شي يمكن أن يوضح بصورة أفضل ما أوردناه، أكثر من هذه المقتطفات من الكتاب المقدس (العهد القديم ـ اخبار الأيام الثاني، الاصحاح ١٢ : ٢ ـ ٣).

«[٢] وفي السنة الخامسة للملك رحبعام صعد شيشق ملك مصر على أورشليم. لأنهم خانوا الرب. [٣] بألف ومئتي مركبة وستين ألف فارس ولم يكن عدد للشعب الذين جاءوا معه من مصر لوبيين(٤) وسكيين وكوشيين(٥)».

لذلك فإن سلسلة من السمات الخاصة التي هي نتيجة للجغرافيا والتاريخ تحدد في الوعي العربي للمغربي مواقف، وسلوكات، وحساسيات تجعل منه، في وقت معاً، رجلاً مماثلاً ومختلفاً عن رجل الشرق الأوسط. وإضافة إلى هذه المظاهر النفسية ـ الثقافية، فإن الجغرافيا السياسية المعاصرة تحدد عند هذا الرجل حساسية ليست دائماً مماثلة لحساسية مواطنيه في الهلال الخصيب أو في شبه الجزيرة العربية.

إن الناس هم أكثر إحساساً، في المغرب ـ أو على الأقل يجب أن يكونوا كذلك ـ إزاء مسألة التفرقة العنصرية في افريقيا الجنوبية مما هم عرب الشرق الأوسط. وفي المقابل، نلاحظ عند المغاربة إمكانية تلوّن أقل وضوحاً للمجابهات التي تقيم التعارض بين العرب ومسلمين غير العرب في القسم الأسيوي من الأمة.

وعلى كل حال، فإن الرؤيا الوحدوية في أيامنا لا يمكنها أن تصبح حقائق الغد إلاّ لدى أخذها في الحسبان التعددية التي لا غنى عنها، التي يجب أن تقود كل بناء من هذا النوع. إن احترام الفوارق ليس متنافياً مع مقاربة سليمة للوحدة، بل بالعكس.

وفي الميدان الاجتماعي للكيانات الوطنية كما في ميدان بناء المجموعات الكبرى، فإن التعددية، واحترام الخصوصيات والفوارق، هما أفضل ضمانات لأجل وحدة لا تكون مصطنعة ولا شكلية بحتة.

سيكون الوطن العربي متعدداً ثقافياً، ومتعدداً دينياً، أو لن يكون. وسنكون مخطئين بإخفاء ظاهرة حقيقية، وهي جزء لا يمكن التصرف فيه، من تاريخنا: وهي البربرية، ولا يمكن الدعوة إلى نضال للخلاص من الامبريالية الثقافية، مع نفي وإغفال وخنق تعبير ثقافي وطني بصورة صحيحة.

وعلى مستوى آخر، فإن الحساسية، وكذلك التفكير المغربي يجب أن يترجما باعتناء

---

(٤) «اللوبيون» تعني هنا «المغاربة» بما أن التعبير الأول كان يشير حينئذ الى المنطقة التي تمتد من سيرينايك إلى المحيط الأطلسي. والسوكيون (أو السوقيون) تطابق الاشارة الى السكان التروغلوديت ـ سكان الكهوف ـ على أطراف البحر الاحمر أو في المغرب.

(٥) (الاثيوبيون) في الأصل الفرنسي.

يديولوجية العربية المعاصرة، وتنمية لنزعتها الانسانية بانفتاح أكبر على الميادين الثق
خرى، وبصورة خاصة على العالم الزنجي ـ الافريقي.

وبوحدة الدين مع العالم المجاور للصحراء الافريقية، ووحدة اللغة مع العالم المشر
ن على المغرب أن يؤكد رسالته التاريخية: رسالة لقاء وتوليف.

إن رسالة المغرب هذه تكون بناءة أكثر حين نتفحص الأرقام حول المساحات والـ
الأجزاء الآسيوية والافريقية للوطن العربي:

١ ـ القسم الأسيوي	مساحة	سكان
(أ) الهلال الخصيب لبنان + سوريا + الاردن + العراق	٧٤٩٠١٤	٣٢٠٠ ٠٠٠
(ب) شبه الجزيرة العربية (العربية السعودية، اليمنان، الامارات العربية المتحدة)		٢٣ مليوناً
المجموع		٥٥ مليوناً
٢ ـ القسم الافريقي	مساحة	سكان
(أ) وادي النيل (مصر، السودان)		٧٠ مليوناً
(ب) المغرب البلدان الخمسة	٦٠٢٤ ٠٠٠	٥٦ مليوناً
المجموع		١٢٦ مليوناً

ومن أصل ٥١٠ ملايين نسمة، يوجد ١٢٦ مليون ناطق بالعربية، أي افريقي و
، أصل كل أربعة افريقيين.

ولكن إذا كان افريقي واحد من أصل كل أربعة افريقيين هو عربي، فمن المه
ف أن عربيين من أصل كل ثلاثة عرب هما افريقيان.

الفصل العاشر

سبع أطروحات حول المغرب العربي

سامي ناير (*)

- ١ -

إن وحدة المغرب العربي ليست واجباً فحسب، بل إنها ضرورة أيضاً. فهي لا تفرض نفسها كبناء جديد لقوة مفقودة، وليست أسطورة يجب تحديثها. فوحدة المغرب العربي هي بالأحرى واقع ملحّ وموضوعي، تجتهد القوى السياسية السائدة اليوم في شمال افريقيا لخنقه أكثر من تحقيقه. وهي وحدة تتعثر لا لأن الشعوب لا تجدّ في إنجازها، بل بسبب السياسة اللّامغربية التي تتبعها بلدان المغرب العربي.

مع ذلك، أصبحت هذه الوحدة، ضمن مسلماتها، ممكنة لأسباب جغرافية، إقتصادية، اجتماعية، عرقية، ثقافية ودينية. ومن النادر أن نجد على سطح الأرض، مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله المغرب العربي من تجانس. فإذا كانت التقسيمات الحدودية بين بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى (المغرب، الجزائر، تونس) قد بدأت في الظهور قبل الإستعمار الذي جاء ليدعمها ويثبتها، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل الاتجاهات العميقة للمجتمع المغربي. وفي الواقع، فإن الأمور قد حدثت في الماضي، مثلما ما زالت تحدث، كما لو أن ذلك يعني أن تسيطر القوى الاجتماعية الساحلية المتراصة على الجنوب المغربي، ما وراء السلاسل الجبلية وأعماق العالم الصحراوي. إن التقسيم الحقيقي للمغرب العربي لا يتوزع بين بلدان ثلاثة (أو ستة، إذا ما أضفنا إليه موريتانيا وليبيا والصحراء الغربية)، بل بين ثلاثة أشكال مجالية متفاوتة التجانس: السهول الجنوبية، السلاسل الجبلية والفضاءات الصحراوية. إن التشييد الإرادي، العقلاني والتام للمغرب العربي لا يتم إلا عبر التحام هذه المتوازيات الثلاثة المتقاربة.

(*) استاذ بجامعة باريس.

هذا البناء المغربي ضروري على الأقل لثلاثة أصناف من الأسباب: لأسباب ذات طابع اقتصادي أولاً: تواجه بلدان المغرب العربي الثلاثة الكبرى (المغرب، الجزائر، تونس) مشكلة التنمية، أي أساساً تعبئة قوى العمل الفعلية والكامنة؛ في حين من الواضح، أنه لا يوجد بلد واحد من بلدان المغرب العربي يتحكم في قوى العمل هذه: بشكل أو بآخر، استعملت هذه الأخيرة بالإدماج الاستقبالي (المغرب، تونس)، أو المجبر (الجزائر) داخل التقسيم العالمي للعمل. وبتدعيمه لاتجاهات البلدان المغربية بشكل ما، فإن الإدماج داخل التقسيم العالمي للعمل، زاد من التحديدات اللاعقلانية للانتاج - فمثلاً صناعة الصلب التي تغدو، مع مرّ السنين، صناعة خردة، وتخريب الريف الذي أصبح من دون حل وأخيراً، وبالطريقة نفسها، تقوية الشرائح الاجتماعية الطفيلية المرتبطة عبر رؤيتها وغط حياتها بنموذج الاستهلاك المنفلت من عقاله المستورد من بلدان المركز. من وجهة النظر هذه، فإن «الاستقلال» الإقتصادي الذي تنادي به الدول بقدر ما هو أسطورة فهو يدعم شوفينيتها الخاصة. وفي الواقع، فإن تجربة السنوات العشرين الأخيرة برهنت على أنه من دون التحكم المتكامل، أي المغربي، للإندماج داخل التقسيم العالمي للعمل، ليس هناك، ولن تكون هناك تنمية.

هذا البناء المغربي ضروري ثانياً لأسباب ذات طابع سياسي: إذا كان يجب على قوى إقتصادية، عسكرية وسياسية مثل أوروبا والصين أو اليابان أن تساوم وتقاوم دورياً لكي لا تبتلعها القوى العظمى، فماذا يمكن أن نقول إذن عن الاقطار المغربية؟ إذا تركنا جانباً شوفينية عظمة الدولة وجنونها، فمن الواضح أن المغرب العربي المجزأ قد أصبح رقعة مفتوحة لا تجد القوى الكبرى غطاءً للتحكم فيها سوى البيادق. وفي الحقيقة تتحكم القوى العظمى سياسياً في المغرب العربي، ذلك أن أي دولة من الدول القائمة لا تملك الوسائل العسكرية لاستقلالها الذاتي. إن نزاع الصحراء الغربية يكثف هذا المعطى. والمذبحة التي تهدد المغرب العربي يومياً يمكن أن تنظمها القوى «الحليفة» إلى آخر رصاصة. وبعبارة أخرى، فإن إدخال الاقطار المغربية في لعبة القوى العظمى يؤدي إلى هزال سياسي هيكلي للمجموع المغربي: أي أنه من دون الوحدة السياسية - الإقتصادية ليس هناك ولن يكون هناك استقلال سياسي فعلي لبلدان المغرب العربي.

ثالثاً وأخيراً، إن البناء المغربي ضرورة تاريخية: فتنظيم الاقتصاد العالمي وتوحيد الأسواق والقوى المنتجة تشهدان على أن المستقبل القريب سيكون للمجموعات المتوسطة والكبيرة. إننا نستشف معطيات القرن الحادي والعشرين رغم أنها غائمة: ستكون بجانب القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، مجموعات هي قيد

التشكل مثلما تشهد على ذلك أوروبا وآسيا بكتلها الثلاث الآخذة في الترسخ (الصين، اليابان، فيتنام) وتوازن الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية (من خلال التفاهم الذي سيكون على ما يبدو حاسماً في تاريخ القارة، بين البرازيل والأرجنتين).

هذا يعني أن سياسة القرن الحادي والعشرين ستكون سياسة المجموعات المنظمة الكبيرة والمتوسطة. يمكن أن نتوقع دون خشية الوقوع في الخطأ، أن الدول التي سوف لن تندمج داخل هذه المجموعات، ستكون واقعة تحت سيطرة بلا رحمة: وهنا قد تخلق أشكال جديدة من الاستعمار.

حسب معدل النمو الديمغرافي، فإن عدد سكان المغرب العربي سيبلغ في أوائل القرن المقبل حوالى مائة مليون. يمكن إذن للمغرب العربي، الذي تمتع بوضعية جيدة في السوق العالمي، بفضل خيراته الطبيعية (المواد الأولية، المحروقات، الفوسفات، الشمس) وإمكانياته البشرية، أن يصبح مجموعة حاسمة في الحياة السياسية للعقود القادمة. لكن يمكن أيضاً أن يندثر لفترة طويلة، إذا لم يكن في مستوى التحدي المتمثل في تحقيق وحدته. وعندها سيكون المؤرخون قد أصابوا، وهم أولئك الذين من عادتهم رؤية الزمان المغربي: «زمناً لا يمكن الإمساك به، والتباس موقف فرضته عليك الأوضاع»[1].

- ٣ -

بقي أن نعرف بأي صيغة سيتم تحقيق المغرب العربي. لقد شكل خروج الاستعمار من وجهة النظر هذه تراجعاً تاريخياً فعلياً. ورغم بعض المحاولات النادرة والتي قامت بها أقلية قليلة لتوحيد النضالات، فإن الحركات الوطنية المغربية قد صبّت في النهاية في القالب الإستعماري، وأن حصلت الاستقلالات ضمن أطر دول حددها المستعمر.

وما إن برزت بوادر الوعي المغربي في بداية هذا القرن، خصوصاً بفضل عبدالكريم ومصالي الحالج، حتى وقع ضربه من قبل إستراتيجية التفريق الإستعمارية وبالقدر نفسه من قبل القوى السياسية التي قادت الحركات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية. من الواضح، دون محاولة إلقاء المسؤولية على هؤلاء وعلى أولئك، أن الملكية الاقطاعية - البرجوازية في المغرب والبرجوازية في تونس قد انتابها الفزع أمام راديكالية النتائج الإجتماعية لاندلاع الثورة الجزائرية. فعوض توسيع المواجهة ضد الاستعمار، فضلت هذه القوى الاجتماعية، المهددة في مجالات سيطرتها الخاصة، الإنزواء داخل الحدود الإستعمارية كهامش أمن كاف، مع إحتمال الطعن فيها إذا ما هزم المستعمر، مثلما حدث بعد الإستقلال الجزائري. لكن رغم أن هذه الحدود قد شهدت خلال الفترة ما قبل الإستعمارية بداية تثبيتها، فإنه كان يمكن

---

(١) عبد الله العروي، تاريخ المغرب العربي ([د. م.]: منشورات ماسبيرو، [د. ت.])، ج ١، ص ٥٧.

الإعتقاد أن المستعمر سيجد نفسه بعد الحرب العالمية الثانية أمام قومية مغربية تحمل (من خلال الحساسيات الخاصة التي ينفرد بها كل طرف) إرادة مشتركة لتجسيد أمة مغربية عربية فعوض أن يتجسد هذا المفهوم من خلال آلام النضالات وأن يتعمق في وحدة مصير المغاربة، فقد أصبح بسرعة سلاحاً تاكتيكياً رهيباً وديماغوجياً في أيدي القوى السائدة. لقد أعطى تاريخ الحركات الوطنية في المغرب العربي الملحمة المؤلمة. لكن هذه لم تأت لا من القدرية ولا من الخيانة: فهناك عوامل تاريخية اجتماعية محددة جعلت من جدلية اللامغربة الحقيقية هذه أمراً ممكناً.

إن القوى الإجتماعية التي وجدت نفسها في خضم الحركة الوطنية لم تكن (أو لم تكن مطلقاً) حاملة للوحدة المغربية. لقد استطاعت الملكية الاقطاعية ـ البرجوازية في المغرب أن تسخّر الحركة الوطنية المغربية لصالحها وحدها، وأن تصبح حاملة راية الاستقلال دون أي تجذير للقوى الشعبية؛ وقامت البرجوازية التونسية أيضاً بالتسلط على النضال المضاد للإستعمار وحددت له تخوماً واضحة جداً. ولم تكن الملكية المغربية والبرجوازية التونسية متهيئتان للتشكيك في نظام علاقات الاستغلال الذي دعّمه الإستعمار. إذ أن تعبئة شعوب المغرب العربي، وربما تجذيرها حسب النموذج الجزائري، كان يعني على الفور نضالاً ضد هذه العلاقات الإجتماعية وبالتالي تهديداً مباشراً لقوى الدولة الإجتماعية هذه.

في الواقع، كانت الدولة الإستعمارية نعمة على الشرائح الإجتماعية: ففضل الإطار الذي كانت تحدده عنفاً للحركات الوطنية، أمكن إنقاذ العلاقات الإجتماعية الرأسمالية والشرائح المحظوظة نفسها من هيجان الموجة المعادية للإستعمار.

وفي الجزائر، كان على الحركة الوطنية الجزائرية أن تكون لها الشجاعة الضرورية: لقد اختار الملاكون العقاريون والبرجوازية منذ فترة الإندماج داخل المجتمع الفرنسي؛ وعندها كان البديل إما الراديكالية الشعبية المتجسدة أولاً في حزب الشعب ـ حركة الانتصار (P.P.A - M.T.L.D)، ثم في جبهة التحرير الوطني أو الإندماجية الصريحة للشرائح البرجوازية والعقارية. وهكذا كانت قيادة الثورة من العناصر الراديكالية في المدن والفلاحين الفقراء في الريف؛ لكن عدم وجود برنامج إجتماعي محدد، غياب الوضوح في المواقف الاجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني، الاجماع الظاهري وصراع الزمر الخفي، إضافة لمواقف القوى السياسية الحاكمة في المغرب وفي تونس، حالت دون تشكل وتطور منطق الانعتاق المغربي داخل الحركة الوطنية الجزائرية المناضلة. وإجمالاً، فإن الجزائريين لم يرغبوا ولم يستطيعوا مدّ جذورهم داخل نضالات المضطهدين الاجتماعية في المغرب وفي تونس. ولم يعط الوطنيون الجزائريون إلى هؤلاء إلا مثال شجاعتهم. لكن لا يكفي أن يكون الجار شجاعاً حتى ننزل إلى الشوارع.

بالحصول على الاستقلالات السياسية، تدعمت الاتجاهات نحو الإكتفاء الذاتي ضمن الدولة الواحدة في كلّ من بلدان المغرب العربي. فمن مغرب «الدول» إلى مغرب «الشعوب» لم تكف الشعارات الديماغوجية عن إحتلال واجهة الأحداث. ولم يؤد تشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة، عام ١٩٦٤، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنها، إلى تشويش الأشياء[٢]؛ كما أن بروز نزاع الصحراء الغربية، عام ١٩٧٥، جمّد عملياً كل محاولة جديّة للمبادرة بعمل في اتجاه الوحدة. ودون الوقوع في واقعية مفرطة، فمن المؤكد أن المغرب العربي المتحد يبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى كحلم بعيد وأمنية تقية، من وجهة نظر القوى الاجتماعية السائدة في افريقيا الشمالية بطبيعة الحال.

- ٤ -

إن تجربة حركات التحرر الوطني والسياسة التي تتبعها، منذ أكثر من عشرين عاماً، بلدان المغرب العربي، تفرض مراجعة تامة للتصورات الكلاسيكية التي نرى من خلالها الوحدة المغربية. يجب تمرير أطروحتين شائعتين على غربال النقد. من جهة، الأطروحة القائلة بإمكانية تحقيق الوحدة المغربية دون تغيير العلاقات الإجتماعية داخل كل دولة؛ هذه الأطروحة التي تفترض تراكماً تدريجياً للإتفاقيات بين الدول في مختلف المجالات الإقتصادية والثقافية، لم تصمد أمام التناقضات بين بلدان المغرب العربي على الصعيد الجيو - استراتيجي ولا أمام التأثيرات - ذات الطابع البراوني، كما يقول الفيزيائي - التي حثّها النماذج المجرّبة في البلدان الثلاثة. وإذ تبقى ثوابت البؤس ثابتة - العطالة، أزمة الزراعة، الإفقار المائي، تهميش شرائح من السكان يرتفع عددها أكثر فأكثر - فإن الإتجاهات الإقتصادية المحثّة خلال عقدين من اللاتنمية تباعد بين الدول وتجعل من الصعب جداً قيام سياسة مغربية متجانسة: تزداد زراعة المغرب فقراً، ولا يتطابق التصنيع الجزائري، غير الفعال والمكلف، مع الطلب الاجتماعي للسوق الداخلي الممكن في المغرب العربي، في حين يتقهقر الجهاز الإنتاجي التونسي بالمقارنة مع تراكم الأرباح الناتجة عن قطاعات غير منتجة مثل السياحة. وبعبارة أخرى، فإن الإفقار بالمعنى الحقيقي هو بالتأكيد اليوم أهم بكثير مما كان عليه قبل عشرين عاماً. إذن لم تؤد السياسات الإقتصادية المتبعة إلى خلق جدلية تبادل بين الدول: فمثلاً ماذا يمكن للصناعة الجزائرية أن تقترح على البلدان الأخرى وهي صناعة تحقق ٥ بالمائة

---

(٢) لقد كتب عبد الحميد ابراهيمي في تقويمه لنتائج عمل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة: «إن دراسة هيكل المغرب العربي التنظيمي يوضح حفر الوسائل والسير نحو إندماج الدول الأعضاء. فهذه... اقتصرت على تشكيل أجهزة مغربية متخصصة، ومكلفة بدراسة المسائل التقنية البحتة. إنها أساساً هيئات ولجان أو دراسات بعيدة عن تعديل عمل البلدان الأعضاء». أنظر: أبعاد وآفاق العالم العربي ([د.م.]: منشورات إيكونوميكا، [د.ت.])، ص ١١٦.

أو ٦ بالمائة من النمو الصناعي قياساً إلى حجم لا يقدر من التوظيفات برأس المال الثابت؟

من جهة أخرى، لا يمكن أيضاً قبول الأطروحة الإرادية التي ترى أن بناء المغرب العربي حقيقة موجودة في قلوب الشعوب، كتناقض مع شوفينية الطبقات الحاكمة لكل شعب من هذه الشعوب، حقيقة لا تتطلب إلا أن تصبح أمراً راهناً ومجسدة. ورغم أنها تحتوي على بعض العناصر العميقة للحقيقة، فإن هذه الأطروحة تخطىء بسبب لاواقعيتها: إنها تستهين بشكل خطير بتأثيرات الدعاية الشوفينية على تكوين الشخصية المغربية المتميزة وخصوصاً فقدان الإحساس بالهوية الجماعية والموجّدة في أوضاع البؤس الإجتماعية: في الحقيقة، بقدر ما يتزايد التهميش الإجتماعي، يتنامى التغريب الإجتماعي ويتم انخفاض الإحساس ـ لكي لا نتحدث عن الوعي ـ بالإنتماء إلى مجموعة تاريخية معينة. نلمس هنا مسألة في غاية الحدّة من المهم تحليلها بإسهاب. وعاجلاً تستوجب هذه المسألة طرح السؤالين التاليين: أيّ محتوى اجتماعي سيكون للتنمية المغربية؟ وما هي القوى الإجتماعية القادرة على تحقيقه؟

ـ ٥ ـ

قادت التجربة الرأسمالية في المغرب العربي إلى اللاتنمية وأدى منطق الإدماج الرأسمالي داخل التقسيم العالمي للعمل، إلى إعادة الإنتاج الموسع للبؤس واستغلال الطبقات الشعبية، وخصوصاً في تونس وفي المغرب. أما الجزائر فقد افلتت نسبياً من هذه الظاهرة المكثفة نظراً لطابع سلطتها الطبقي، وبالخصوص للإستعمال الماهر لمدخولها من الطاقة. لكن هذا لن يدوم ولن يوهمنا: هنا أيضاً، الآجال آتية وبخطى حثيثة. إن الطبقات والشرائح الإجتماعية التي نمت من خلال مختلف القطاعات الخاصة في المغرب العربي لن تقدر على إعادة إنتاج نفسها وعلى تقوية عضدها، إلا على أساس تحالفها وخضوعها لكبار ملاكي رؤوس الأموال العالميين. فمثلما ستتم هذه «التنمية» أساساً على حساب العمال والمبعدين عن النظام الاجتماعي، فإن أشكال السيطرة السياسية سوف تكون شديدة. سوف يقابل الاستغلال الصارم أنظمة من الرقابة المؤسسية أكثر صرامة: من منظور الطبقات المالكة، المستقبل ليس للديمقراطية حتى ولو كانت برجوازية وشكلية؛ فالقاعدة الاجتماعية لهذه الطبقات، ممارساتها وعاداتها، رغباتها وأحلامها تبعدها أكثر فأكثر عن شعب العمال والعاطلين. هذا يعني أنَ علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تدعم وجود هذه الطبقات تشكل عوائق أمام تحقيق العدالة الإجتماعية والتربية والصحة والرغبة البسيطة في العيش مهما كانت متواضعة وخاضعة. إذن لا يمكن لمحتوى الوحدة المغربية الإجتماعي إلاّ أن يكون إشتراكياً، أي أنه يكمن في الرغبة

العميقة في انعتاق الشعوب والقوى المنتجة وفي إعادة إدماج الشرائح الإجتماعية التي همشها قانون الربح داخل النظام الإقتصادي. إن الوظيفة الأساسية لهذه الاشتراكية تتمثل في توظيف العمل الضائع وخصوصاً في خلق الظروف المؤسساتية لتمكين المضطهدين من التعبير الذاتي. هنا أيضاً من المهم الاستفادة من التجارب: فمن دون الديمقراطية، أي من دون مشاركة العمال الفعالة في إعداد مخططات التنمية، لن توجد هناك اشتراكية في المغرب العربي. إن الأطروحة الديكتاتورية التي استطاعت التغلغل لدى شرائح السكان الأكثر صحواً، والتي ترى أن دولة قوية، تفرض من فوق سياستها، ستكون وحدها قادرة على إخراج المغرب العربي - وكذلك أيضاً كل بلدان العالم الثالث - من التخلف، أدت إلى النتائج التي نعرفها: لم تحصل الشعوب لا على التنمية ولا على الحرية. في الواقع، يجب اليوم قلب أطراف المعادلة: لا يمكن أن تأتي الديمقراطية بعد التقدم الإقتصادي. فهي تحدد الاشتراكية، وغير مشروطة بها. هذا يعني أيضاً أن اشتراكية المضطهدين إما أن تكون ديمقراطية أو لا تكون.

- ٦ -

إن مسألة معرفة من هي القوى الإجتماعية القادرة على تحقيق المشروع التاريخي للمغرب العربي المتحد ليست سهلة الحل؛ فصعوبة الإجابة تتزايد بقدر ما يمكن للقوى البرجوازية (والجيش الذي يمثل في الملاذ الأخير الكلمة الحاسمة) أن تربح الوقت بإيجادها الحلول الوسطى بين المصالح الخاصة لكل منها. بصفة عامة، يمكن أن يكون لبرجوازيات المغرب العربي الآن استراتيجيتين كبيرتين: يمكن لها من جهة، أن تكثف علاماتها عمودياً، على مستوى أشكال الإنتاج واستيراد البضائع من أوروبا والبلدان الرأسمالية؛ كما يمكنها أن تدعم مبادلاتها التجارية أفقياً، بين بلدان المغرب العربي نفسها. وهاتان الاستراتيجيتان متكاملتان: فعمودياً تعني التخصص في النشاطات الاقتصادية التحويلية، وأفقياً تهدف إلى عقلنة أشكال التبادل. لكن هذا يعني، في أحسن الحالات، اختزال المغرب العربي إلى سلسلة من الإتفاقيات التجارية بين الدول، أي فتح الأسواق الداخلية الخاصة بكل منها دون عقلنة وتخطيط مغربيين لنشاطات الإنتاج. هذه التوجهات يتم تنفيذها منذ الآن، ومن المهم عرض جميع عواقبها. ففي النهاية، هذا يفترض أساساً اندماج المجموع المغربي تحت الهيمنة الإقتصادية الأوروبية، إذن تشكيل سوق ستتحد فيها المصالح الرأسمالية الأوروبية والمغربية وتتعاضد لاستغلال عمال المغرب العربي. إذا كانت البرجوازيتان التونسية والمغربية على استعداد للعب هذا الدور سريعاً، فإنه ليست كذلك بالنسبة للجزائر حالياً. لكن بعد الفشل المفجع لسياسة التصنيع المستقل التي قادها الثنائي بومدين - عبدالسلام بلعيد، فإن

الأبواب قد أصبحت مفتوحة: هناك مؤشرات متزايدة تجعلنا نفترض أن البرجوازية الجزائرية الجديدة - حيث محور معركتها متجه حالياً نحو التشكيك في احتكار التجارة الخارجية وتوسيع نشاطات التجارة الداخلية - ستسير في اتجاه الرأسماليين التونسيين والمغاربة نفسه، وبطريقتها بطبيعة الحال.

بعبارة أخرى، لا تستطيع البرجوازيات المغربية أن تطرح سوى أشكالاً ممسخة للمغرب العربي في أفضل الحالات. ومن هذه الناحية، لا يُرجى أي خير للمضطهدين والمستغلين في المغرب العربي. لأن قضية هذا الأخير الأساسية ليست تسويق المتوجات، ولكنها التوحيد العقلاني لنشاطات الإنتاج. فإنشاء نسيج صناعي وزراعي متكامل على امتداد المجال المغربي وحده الكفيل بحل المشكلتين التي يواجههما المجموع المغربي حالياً: مشكل تقوية الإستقلال الإقتصادي ضمن التوحيد المغربي، والآخر، وهو يتماشى مع الأول، تعبئة قوى العمل الضخمة لهذه المنطقة.

في مثل هذه الحالة، إن تشكيل جبهة إجتماعية تضم عناصر من المثقفين والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية والبروليتاريا يمكنه أن يخلق شروط انبثاق مشروع للمغرب الاشتراكي والديمقراطي. هذا المشروع التاريخي سيكون بديلاً ومعارضاً جذرياً للترقيعات البرجوازية. لكن هذه الجبهة الإجتماعية لا يمكنها أن تضمن شروط النجاح في النضال من أجل المغرب الإشتراكي والديمقراطي إلا إذا توصلت إلى التغلب على عائقين: من جهة، إنه من الضروري التفكير الآن حول، وتقديم اقتراحات من أجل، فك الهيمنة عن الشرائح الإجتماعية العريضة المبعدة من قبل التنمية الرأسمالية؛ فهذه الشرائح، التي لا تنطبق عليها مفاهيم البروليتاريا الرثة أو الهامشيين، تشكل عقبة أمام تشكيل أي حركة إجتماعية وسياسية في المغرب العربي: أولاً لأن مشروعاً تاريخياً للتحرر والانعتاق يجب أن يحل بالدرجة الأولى مشاكلها الإجتماعية (الخبز، العمل، التربية، السكن، الصحة... الخ)؛ وفيما بعد لأنها ستشكل - بالنظر إلى النمو الديمغرافي - الأغلبية العظمى من السكان؛ وأخيراً لأنها تقدم للديماغوجية الرجعية هامش مناورة خطير وسريع العطب بشكل خاص.

ومن جهة أخرى، يجب على الجبهة الاجتماعية من أجل المغرب العربي الإشتراكي، أن تعارض الأحزاب الوطنية والشوفينية القديمة التي تتحمل مسؤولية عدم تعميم الوعي والنضال على مستوى المغرب العربي. وهذا يعني أنه من الضروري، اليوم، العمل على خلق يسار مغربي عربي جديد يستمد قواه من الشبيبة وقوى المغرب العربي الحية. هذا اليسار الجديد يستطيع ويجب أن يصبح التعبير الثقافي عن هذه الجبهة الإجتماعية المناضلة.

- ٧ -

يبقى أن نعرف كيف يجب أن تسير دينامية التوحيد المغربي هذه. إذا كان الأفق

الاستراتيجي للمغرب المتحد، الاشتراكي والديمقراطي، ليس موضوعاً نظرياً للمدى البعيد، فيجب أن يصبح هذا الأفق ويتحول إلى أشكال نضال ملموسة ومباشرة. لأن هناك علاقة جدلية بين تشكيل هذه الجبهة الإجتماعية وبروز اليسار الجديد وبين القدرة على تحويل المشروع الاستراتيجي إلى أشكال نضال ملموسة ومباشرة. هذه العناصر تتحدد وتسير بالتبادل. ومنذ الآن، من المهم إذن أن نلتمس بعض التوجهات العامة:

١ - من أجل خلق جمعيات متعددة يرتكز هدفها على إعداد التوجهات البرامجية الكبرى للمشروع الاستراتيجي المغربي.

٢ - من أجل وضع إقتراحات ملموسة تهدف إلى الاندماج المتكامل للمنتوجات الصناعية والزراعية. هذه الاقتراحات ستكون بل يجب أن تكون كبدائل لعقود التسويق التي أبرمتها الطبقات الحاكمة. لأن عقود التسويق بين بلدان المغرب العربي إذا كانت، دون شك، مفيدة، فإنها يجب أن لا تخفي المشكل الأساسي، وهو توحيد النسيج الإنتاجي. فالمغرب العربي لن يتحقق بتصدير السلع بين الدول، بل بالإندماج العقلاني بمجالات الإنتاج.

وفي الوقت نفسه، من المهم محاربة عقود الإندماج العمودي بين بلدان المغرب العربي والبلدان الرأسمالية المتقدمة في كل مرة تكون فيها لهذه العقود عواقب سلبية ومعيقة للإندماج الأفقي بين بلدان المغرب العربي.

٣ - من أجل حرية تنقل العمال بين بلدان المغرب العربي، وحتى لا تكون تلك الحرية ورقة رابحة في أيدي البرجوازيات «الوطنية» (التي تصدر العطالة بهذه الطريقة) يجب دعمها والدفاع عنها عن طريق خلق نقابات مغربية عربية موحدة. إن تنقيب العمال على مستوى المغرب العربي يجب أن يعارض النقابات العميلة للسلطات القائمة، وأن يكون في لحظة أساسية ضمن إستراتيجية بناء المغرب العربي الاشتراكي.

٤ - من أجل مجموعات سياسية تهدف إلى خلق تجمع مغربي عربي للإشتراكيين والديمقراطيين. ودون إصدار حكم مسبق على الشكل التنظيمي الذي سيكون وعاء للإتحاد السياسي لأنصار الجبهة الاجتماعية واليسار الجديد، فإنه من الضروري الدخول، منذ الآن، في نقاش حول هذه المسائل.

إن مغرب الغد الاشتراكي، سيكون مغرب الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير والاستقلال الجهوي إذا أراد ليس حل مشاكله الاجتماعية الخطيرة فقط، بل أن يلعب دور نقطة الإتصال بالنسبة لأفريقيا ومثال الوحدة في الوطن العربي.

القِسمُ الرّابع

تصوّرات إقتِصادِيّة وَاجتِماعِيّة وثقافِيّة للوحدة

الفصل الحادي عشر

تصوّر جغرافي لوحدة المغرب العربي

محسن التوسي (*)

مقدمـة

تطرح، في صورة عامة، مسألة وحدة بلدان المغرب من خلال تعابير ايديولوجية. وهذه الطريقة في المعالجة لا مناص منها، لكنها ليست كافية. وهي أيضاً مصدر أخطاء.

إن الوحدات «الايديولوجية» تشجع تفوق «القمم» على حساب الشعوب. وهي، على هذا الاساس، تعرّض لخطر توحيد أجهزة للسلطة، ونادراً ما تقدم فرصة لتوحيد بلدان حقيقية. والحال، إذا لم يجر توحيد البلدان الحقيقية، فإنه لا يجري توحيد أي شيء إطلاقاً. إن الوطن العربي، منذ توحيد سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، ومع المحاولات المتعددة التي تلته منذ ذلك الحين، وفي حالات عديدة مبادرة ليبيا، منذ عام ١٩٦٩، يقدم أمثلة بليغة عن هذا الاختلال. إن التوحيد «الايديولوجي» لثلاثة بلدان، مثلاً، يمكن أن يؤدي بالنسبة إلى شعوبها الى حكومة من مائة وزير، والى عدد من العقداء المرشحين للقيام بانقلاب، مضروب بثلاثة، وبشرطة أقوى بثلاث مرات، ورقابة أكثر تشدداً بثلاث مرات، وبيروقراطية أكثر إزعاجاً بثلاث مرات أيضاً. وهذا التوحيد نادراً ما يعطي تلك الشعوب اعداداً وتنظيماً أكثر فعالية وتناسقاً للأراضي، واستثماراً مشتركاً ومتنوعاً للموارد الطبيعية، وحماية متزايدة للبيئتين النباتية والحيوانية، وعلى الأخص سيطرة متناسقة على التطور الديمغرافي لسكان البلدان الثلاثة المعنية، مع توزيع أكثر ديمقراطية، لمصلحتهم، للثروات التي تنتجها الأمة الجديدة (la nouvelle nation).

في المحاولة التالية، سأتفحص بعض مظاهر الشطر الثاني من الخيار. ولن تكون محاولتي

(*) خبير في الانماء

مستفدة: وسأعرض مبدأ توحيد بلدان المغرب على بعض ضرورات إعداد وتنظيم الأراضي. وستبتعد معالجتي، أيضاً، عن المخطط الأولي الكلاسيكي: التعمير المديني (التحضير)، التنمية الريفية، الموازنات القطاعية، النقليات والاتصالات. إن الاعمال الجيدة التي تستوحي هذه المعطيات موجودة فعلاً. إن حس الفائدة والتكاملية جعلني أميل الى معالجة المسائل على أساس «مقاطع» (en coupes)؛ ويتيح لي هذا التطرق الى مسائل يجري إهمالها أحياناً (مثل صنافة[1] الاعلام الاقتصادي والاجتماعي) تأسيس تحليلي على المعطيات الاقتصادية والديمغرافية، والعمرانية... الخ.

أولاً: اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب

كان مؤتمر طنجة، المنعقد في نيسان/ ابريل ١٩٥٨، بين أحزاب «الاستقلال» و«جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، و«الدستور الجديد» (النيو دستور)، أوّل مرجع اقترح هيئة وحدوية دائمة. إن الأطراف الثلاثة، التي اجتمعت في حزيران/ يونيو من العام نفسه في مدينة تونس، قررت انشاء أمانة دائمة للمغرب (أ. د. م). إن الأمانة الدائمة للمغرب ظلت رمزاً، ولا شيء أكثر. وتوجب انتظار استقلال الجزائر، لكي يلح وزراء خارجية المغرب والجزائر وتونس، على «تشييد المغرب العربي الكبير». في بيان مشترك صدر في الرباط في شباط/ فبراير ١٩٦٣. مع العلم ان هذا «التشييد» منصوص عليه في رأس دستور كل بلد من هذه البلدان. وفي ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤، أدى ـ «مؤتمر لوزراء الاقتصاد في بلدان المغرب» عقد في مدينة تونس، انضمت اليه ليبيا أيضاً ـ الى بروتوكول اتفاق ينص على إنشاء لجنة دائمة استشارية للمغرب[2].

إن «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» جهزت بالشخصية الحقوقية، وهي ترأس فئتين من المؤسسات، دائمة وغير دائمة[3]. وكان مؤتمر وزراء الاقتصاد أعلى مرجع في هذه اللجنة. وهو عقد سبع دورات، بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٥: في تونس (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤)، وطنجة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤) وطرابلس (أيار/ مايو ١٩٦٥) والجزائر (شباط/ فبراير ١٩٦٦) وتونس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧) والرباط (تموز/ يوليو ١٩٧٠) والرباط (تموز/ يوليو ١٩٧٥). وتأخر انعقاد المؤتمر السادس، الذي حدد في نيسان/ ابريل ١٩٦٨، ٢٥ شهراً. وجرى بعد فراق في عام ١٩٧٥، من دون ليبيا. وفي الواقع،

---

(١) الصنافة: علم قوانين التصنيف. Taxinomie. (المترجم)

(٢) موقعو البروتوكول هم السادة: بن صالح (تونس)؛ الشرقاوي (المغرب)؛ محساس (الجزائر) و سفطة (الجماهيرية العربية الليبية).

(٣) انظر الجدول رقم (٢).

فإن الدورة الأخيرة «الطبيعية» (١٩٦٧)، أعلنت صياغة النظام الأساسي النهائي للجنة الدائمة الاستشارية للمغرب، وجهزته بأمانة عامة وكلفته بالتعجيل في «الانتقال الى التكامل المغربي» بواسطة «حل اجمالي موقت» كلفت اللجنة من أجله بصياغة «مشروع اتفاق بين الحكومات يتعلق بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات حداً أقصى».

١ ـ نشاطات «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب»

كانت المحاور المحددة من قبل وزراء الاقتصاد تخص أكثر القطاعات الاقتصادية، كما تبينّ ذلك قائمة اللجان واللجان الفرعية. التي أقامتها «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» وكان الإلحاح على التكامل البنيوي للبلدان الأعضاء دائماً: تنسيق العلاقات مع «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» وتنسيق المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى وتحرير المبادلات بين المغاربة والتوفيق بين السياسات الجمركية واعتماد مجموعة بطاقات مشتركة للمؤسسات ومدونة مشتركة للنشاطات الاقتصادية وأوالية متعددة الجوانب للمدفوعات... الخ.

وتم تحقيق قرابة ستين دراسة حول الفرصة الملائمة وتيسّر الفعل. وهي تدور أساساً حول مشاريع صناعية: مصنع للمشتقات الفلورية، دراسة سوق للمنتوجات من الرصاص والزنك والنحاس، صناعة الصفيح، مصنع للصفائح من الألياف والقُشَيْمات، انتاج الألمنيوم، دراسة سوق الماكينات ـ الأدوات (خمسة أجزاء)، دراسة لسوق الورق، الصناعة الصيدلية، صناعة الأمونياك (في ليبيا)، دراسة تقديرية لاستهلاك المنتوجات الصيدلية، صناعة مكثلات الألفا، تعدين المعادن غير الحديدية، تحويل منتوجات الملاّحات، مصنع لتحلية مياه البحر، إمكانيات انتاج البوتاس، انتاج أنواع الفولاذ والسبائك الخاصة... الخ. وتناولت مشاريع أخرى انشاء مصرف للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وخطة مشتركة لتوحيد المنتوجات الصناعية.

لقد كانت المنجزات نادرة جداً، إذا استثنينا «قطار عبر المغرب»، هذا القطار الذي يصل ما بين مدينة تونس والدار البيضاء عن طريق مدينة الجزائر (وهو لا يتجاوز اليوم الحدود الجزائرية). ومنذ عام ١٩٨٢، يبدو أن تعاوناً ثنائياً تونسياً ـ جزائرياً يسير في طريقه جيداً. وهناك أخيراً انجاز يستحق أن نذكّر به: ففي داخل «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» تعلم المغاربة أن يعملوا معاً.

٢ ـ أسباب الاخفاق

كيف نفسر كون مشاريع «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» لم تتجاوز أبداً، مرحلة الدراسات تقريباً؟ السبب الأوّل: حالات الضعف الداخلية لهذه الهيئة، فهي لا

تملك أي سلطة تقرير؛ والذين يديرونها ليس لهم وضع موظفين دوليين، بل وضع موظفين «مفصولين» أو «ملحقين» من قبل حكومة كل منهم. وكان يجب أن تتخذ جميع القرارات بالاجماع. وتالياً فإن مجال المبادرة لدى الهيئة المذكورة كان محدوداً جداً. والسبب الثاني: اختيارات قطاعية قابلة للاعتراض. ففي مجموعة اقليمية صفتها الغالبة ريفية، كانت المشاريع التي تحتفظ بها مؤتمرات وزراء الاقتصاد صناعية بغالبيتها. وهذه الارادة التصنيعية، اضافة الى أنها لم تكن لديها لا الموارد المالية ولا التقنيات ولا الأطر ولا خصوصاً الأسواق حسب طموحاتها[4]، كانت تُنزِل الزراعة، وبصورة عامة المكان والناس الى المرتبة الثانية. وفي البرمجات، كانت جماعات السكان تمثُلُ - فقط بصفتها رأسمالا - في الاقطاب المستهلكة لقوة العمل. والسبب الثالث: غياب الارادة السياسية. ففي الوقت الذي كان يتم فيه رسم الخطوط الأولية للمساعي المشتركة في إطار «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب»، كانت البلدان الأعضاء تتجهز بنماذج وطنية للتنمية، لم يكن يوجد بينها أي تناسق، وخصوصاً على مستوى إعداد وتنظيم الأراضي. وبقيت المبادلات التجارية بين هذه البلدان ضعيفة، ولم تتجاوز أبداً، بصورة وسطية، ٣ بالمائة من مجمل مبادلاتها الخارجية[5]. هذه التناقضات بين الحقائق الواقعية لاختيارات كل من الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، والمهمة المناطة بـ «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» كانت تحوّل هذه المؤسسة الى نوع من عذر يلتمسه كل طرف على طريقته ولأجل حاجات قضيته الخاصة. وجاءت الأحداث السياسية لإكمال «عملية التجريد» هذه: ففي عام ١٩٦٩، توقفت التجربة «الاشتراكية» في تونس، ونحي محركها أحمد بن صالح؛ وفي عام ١٩٧٠ نددت ليبيا في عهد العقيد القذافي، باسم الوحدة العربية، بالبناء المغربي؛ وانسحبت من اللجنة. وفي عام ١٩٧٢ أبدت الجزائر، بدورها، الحذر من اللجنة، خوفاً من اختراقات رأسمالية تدخل من طريق مشاريع مصاغة مع المغرب وتونس. وفي عام ١٩٧٣: بدأت قضية الصحراء الغربية تحدث توتراً بين الجزائر والمغرب. وانتهى بها الأمر الى المجابهة العسكرية في امغالا، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

٣- خلاصة

إن «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب» ما زالت موجودة، بعد ٢١ عاماً[6]. ولعلها لم تعد سوى حافظة لأرشيفها، لكن بقاءها يسجل تذكيراً بالمسؤوليات؛ فأكثر من ٦٠ بالمائة

---

(٤) إن الاهتمام الضعيف المعطى للسيطرة على أسواق التصريف الخارجية، وقدرة الامتصاص للطلب الداخلي شكلا أحد الاتجاهات المعكوسة لمسعى الصناعة التصنيعية، التي أعطت صفة شبه خرافية في ذلك العهد.

(٥) كما بينت ذلك ندوة دراسية، تونس، ١٩٧٩.

(٦) مقرها في: تونس، ١٤، شارع يحيى بن عمر. مونو الفيل - تونس.

كثافة السكان ١ شخص في الـ كلم٢	٨،٨	١،٧	٤٧	١،٦	١	٤٢،٧	كثافة وسطية ±٩اشخاص / كلم٢
أمل الحياة عند الولادة	٥٥ عاماً	٥٨ عاماً	٥٢ عاماً	٤٦ عاماً	—	٦٢ عاماً	المتوسط ٥٥ عاماً
الناتج الوطني الخام بدولارات امريكية عام ١٩٨٣	٢،٣٢٠	٨،٤٨٠	٧٦٠	٤٨٠	—	١،٢٩٠	المتوسط ٢،٦٦٦

المصدر: ohsen Toumi, «Rapport sur le développement dans le monde 1985,» (d'après les données de Banque Mondiale).

من سكان المغرب، في عام ١٩٨٦، هم دون العشرين. وهؤلاء سيصبحون الفاعليا الاقتصادية وأصحاب القرار في العام ٢٠٠٠. والحال، فإنهم يعيشون فعلاً منذ الآن وعلى حساب انفسهم - التحديات الموجهة الى منطقتنا. وهؤلاء الفتيان لم يعرفوا النضالا من أجل الاستقلال. وهم يحضون على الانتقال من التعليلات التبريرية الى الانجازا التحريرية. فهل أن مجموعاً مغربياً تبلغ مساحته ٦٠٦٨٠٠٠ كلم٢ (الجزائر، ليبيا، المغرب موريتانيا، الصحراء الغربية، وتونس) وعدد سكانه ٥٥ مليون نسمة لن يكون افض تجهيزاً من اي من مكوناته، للاجابة عن مطامح هؤلاء السكان؟

---

(٧) إن مصير هذه المنطقة ما زال موضوع نزاع مسلح بين بعض بلدان المغرب. ولو تحقق التكامل الاقتصا المغربي، فلربما لم يندلع النزاع وما زلت مقتنعاً بأن أعدل حل لهذا النزاع يكمن في مسعى اقليمي وحدوي، بيد أ سنلاحظ، في اللوائح الاحصائية، أن الصحراء الغربية، حسب مصادر المعطيات، تندرج في الحسابات وحدها أو المغرب. وحين تكون المعطيات مفقودة، أو لا تبدو لنا جديرة بالثقة، فلن ندرج الصحراء الغربية في اللوائح.

جدول رقم (٢)

المؤسسات الرئيسية لـ «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب».

المؤسسات الدائمة مؤتمر وزراء الاقتصاد لبلدان المغرب الأمانة العامة «للجنة الدائمة» مركز الدراسات الصناعية الوكالة المغربية لـ :«ALFA». المكتب المركزي المغربي للتعويض Compensation
مؤسسات غير دائمة اللجنة المغربية للنقليات والاتصالات. اللجنة المغربية لتنسيق المراكز البريدية والاتصالات البعيدة. اللجنة المغربية للسياحة. اللجنة المغربية للصناعة. اللجنة المغربية للاحصائيات والمحاسبة الوطنية. اللجنة المغربية للتأمينات المجددة. اللجنة المغربية للحمضيات والخضار.

ثانياً: المجالات المغربية

بين الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة «اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب»، أن تخطيط الأراضي واعدادها وتنظيمها أمور لا يمكن فصل بعضها عن بعض. فالتخطيط يجري في الزمان، هذا صحيح، لكنه يجري في المكان أيضاً. ومن المهم أن يكون البلد المخطَّط مخططاً في إطار طبيعي (فيزيائي physique) إذا اراد أن يبقى البلد الحقيقي. إن إعداد وتنظيم الأراضي أو غيابها، يحقق بالمعنى السلبي أو الايجابي هذا الشرط. وآسف لأن هذه الضرورة لم تشكل دائماً مرجعاً أساسياً لعمليات التخطيط الوطنية، في المغرب، وبالأحرى، بالنسبة الى عملية التكامل الاقتصادي المغربي التي جرت محاولة تحقيقها.

١ ـ أي مجالات مغربية؟

يشير الجغرافيون بتسمية «افريقيا الشمالية» الى مجموع البلدان المتضمن بين خطي

العرض السادس عشر والثامن والثلاثين وخط الهاجرة الغربي السادس عشر وخط الهاجرة الشرقي الثامن والعشرين. وهذا المجموع يضم الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر. وفي المقابل، فإن المفهوم الجغرافي ـ السياسي التقليدي لكلمة «المغرب» يشمل فقط الجزائر والمغرب وتونس. وهذا ليس أمراً عَرَضياً: إن سمات طبيعية مشتركة وتاريخاً مشتركاً تمنح هذه المجموعة «وحدة موضوعية» لا تشارك فيها موريتانيا والصحراء الغربية وليبيا إلاّ في صورة هامشية. وهكذا فيكون هناك مغربان: مغرب المنطقة ما قبل الصحراوية الواقعة شمال خط أغادير ـ بنغازي، ومغرب المنطقة الصحراوية الواقعة جنوب هذا الخط، وهذا المفهوم متماسك. بيد أننا يمكن أن نفضل عليه مفهوماً آخر، وهو مفهوم مغرب يكون مركز توازن أقل متوسطية ـ (نسبة الى البحر الأبيض المتوسط) ـ، والذي يمثل جانبه الصحراوي، في نظري، ما كان الغرب بالنسبة الى الولايات المتحدة، وما هي سيبيريا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، أي آفاق داخلية جديدة يجب غزوها واكتسابها. وإذا نظرنا، من وجهة نظر إقتصادية، الى الثروات المنجمية المستمرة أو المؤكّدة في المجال الصحراوي المغربي، والى الامكانيات الجبارة التي ستقدمها السيطرة على هذا المجال من وجهة نظر المواصلات والاتصالات، فهناك تماماً مجال للاعتقاد بأن مستقبل المنطقة يقوم في هجوم نحو الجنوب. إنني أضع نفسي، من جهتي، في هذا الاطار الجغرافي العميق، ناظراً الى مغرب مؤلف من الجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، والصحراء الغربية، وتونس. إن العلاقات الدولية، سواء تعلق الأمر بالمنازعات أم باتفاقات التعاون، تتحدد خصائصها بطبيعة ودرجة علاقات القوة (أو نسبة القوى). والحال فإن علاقات القوة هذه، تظهر سلبية بانتظام، إذا كان الأمر يتعلق ببلدان صغيرة أو حتى متوسطة، مأخوذة بمفردها، وتبقى كذلك تحت مستوى معين من الكتلة الحرجة. إن المجموعات الكبرى وحدها، بمساحتها الشاسعة، وبثقلها السكاني الديمغرافي، وبمواردها الاقتصادية المهمة، هي القادرة حاليا على مواجهة التحديات العسكرية والسياسية والاقتصادية والبشرية... الخ. إن التحديد الجغرافي الموسع للمغرب يستجيب لضرورات المتابعة والمراقبة.

٢ ـ مظهر عام جغرافي سياسي جديد

نصل هكذا الى مجموعة مجهزة بعمق مكاني كاف لأن تضطلع من دون ضعف بمشاركتها و/ أو بمواجهتها لخطوط القوة التي تجتاز حوض البحر المتوسط من الشرق الى الغرب ومن الجنوب الى الشمال.

٣ ـ خطوط قوى اقتصادية

إن المجموعة المغربية التي تضم ستة بلدان ستكون، بمساحتها التي تزيد على ستة

ملايين كلم٢، وسكانها الذين يزيد عددهم على ٥٥ مليون نسمة، ومواردها الطبيعية المهمة وبناها الصناعية والثالثية[8]، وأهمية سوقها الداخلية وواجهتها البحرية المزدوجة المتوسطية والأطلسية، ستكون هذه المجموعة شريكاً «لا يمكن الاستغناء عنه» ليس في الحياة الاقتصادية للحوض المتوسطي فقط، بل في مجمل المبادلات الاقتصادية العالمية. إن تأثيرات المجموعة ستكون لها أيضاً نتائج تنويعية. وفي هذا المنظور، مثلاً، فإن تكثيف وتشديد تيارات المبادلات مع امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية سيكون ايجابياً جداً. وسيخدم تثبيت خصائص الساحل الأطلسي المغربي.

وسيحسن، في الواقع، الحديث عن «حدود جديدة» تؤكد عروبة وافريقية وأطلسية المغرب. فعند التخوم الشرقية لليبيا، ستكون المجموعة على اتصال طبيعي (حسي physique) مباشر بالشرق الأدنى. وبحدودها الجنوبية، ستكون المجموعة على اتصال طبيعي مباشر بالسنغال، ومالي، النيجر، والتشاد، والسودان. وإن خط عبر الصحراء، في هذا الصدد، يسمح بأن نتصور مسبقاً تزايد المبادلات بالسلع والاشخاص والأفكار، بين شمال وجنوب الصحراء، التي ستتحول شيئاً فشيئاً، من حاجز، الى ساحة لقاء وتعاون. إن

جدول رقم (٣)
المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا
في عام ١٩٨٥ (في ١٠^٦ فرنك فرنسي)

	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	موريتانيا	تونس	المجموع المغرب	نسبة مئوية من مجموع المتعاملين الافريقيين الرئيسيين مع فرنسا (٪)
الصادرات	٢٠٧٣٧	٦٨٩٠	٦٠٥٥	٤٣٩	٣٧٤٧	٣٧٨٦٩	٤١,٤
الواردات	٢١٨٣٢	٢١٨١	٩٢٠١	٨٠٠	٦٤٨٠	٤٠٥٧٤	٤٥,٢٨
الميزان التجاري	- ١٠٩٥	+ ٤٦٩٩	- ٣١٤٦	- ٤٤١	- ٢٧٣٣	- ٢٧١٦	مجموع الميزان التجاري لشركاء فرنسا الافريقيين الرئيسيين + ١٨٥٦,٨

المصدر: الجمارك الفرنسية (جدول ونسب من وضع محسن التومي).

(8) الثالثية (tertiaires): نسبة الى القطاع الثالث الذي يضم فئة من السكان تعمل في التجارة والخدمات والتأمينات... الخ. (المترجم)

عمليات إعادة التركيز هذه سيكون لها الفضل أيضاً في إخراج المغرب الكلاسيكي، أي المغرب والجزائر وتونس، من وضعه «وجهاً لوجه» مع أوروبا. وهذا الوضع «وجهاً لوجه» تعيشه حالياً هذه البلدان في شكل تبعية موضوعية، كما يبين الجدول رقم (٣).

إن البلدين اللذين يتصف ميزانهما التجاري مع فرنسا بعجز صغير أو بفائض قليل، وهما الجزائر وليبيا، ليسا مدينين بذلك لديناميتهما التجارية بل للتصدير الواضح للنفط الخام وللغاز الطبيعي. إن ميزانهما التجاري، خارج انواع الوقود السائل، مع فرنسا، هو في عجز واضح. وذو دلالة أكثر أيضاً، الفارق، بالقيمة بين مبادلات بلدان المغرب مع فرنسا، والمبادلات ما بين بلدان المغرب. وإذا نظرنا إلى المبادلات بين تونس والجزائر، في الاعوام ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ من جهة، والى المبادلات بين كل من هذين البلدين وفرنسا خلال الفترة نفسها من جهة أخرى، نجد المبادلات بين هذين البلدين العربيين وفرنسا اكبر من المبادلات فيما بينها. وتظهر لاحقاً التبعية الاقتصادية الهائلة للمغرب إزاء أوروبا. إن البعض يتحدث عن التبعية المتبادلة. لكن التبعية المتبادلة بين شريكين يفترض عتبات احتمال أهمها تنويع المبادلات مع البلدان الثالثة. وهذه هي الحال بالنسبة إلى فرنسا. ولكن ليست هي حال أي من البلدان المغربية. ومثل حبل سرة، يربط بلدان المغرب بالقارة الأوروبية خط أنابيب الغاز الجزائر ـ تونس ـ ايطاليا (بدأ العمل فعلاً) واتصال المغرب ـ اسبانيا عن طريق جسر أو نفق (يعتزم اقامته). إن تحقيق الوحدة المغربية سيتيح تغيير مراكز تيارات التبادل في اتجاه تكاملية لعموم المنطقة، وتنويع هذه التيارات أيضاً. وإلا، فما من بلد من بلدان المغرب سيتمكن من الطموح الى استقلال اقتصادي حقيقي.

ويجب أن لا نتجاهل ان هذا الاستقلال الاقتصادي بالتكامل والتنويع، لن يتحقق بين عشية وضحاها، وبضربة عصا سحرية. ولنأخذ مثال الواردات التونسية في عام ١٩٨٣. إن الواردات القادمة من الجزائر، البالغة قيمتها ٢٧ مليون فرنك فرنسي تعادل ٠,٤٢ من الواردات القادمة من فرنسا، البالغة قيمتها ٦٤٤١ مليون فرنك فرنسي. وهذا التفاوت الكبير، يتطلب، لتخفيضه، حتى بنسب متواضعة جداً، شروطاً عدة مثل التطابق بين الطلب التونسي والعرض الجزائري، ومهلة كحد أدنى، تتراوح بين أربع وخمس سنوات. وأمام اتساع المهمة، يميل البعض الى القول: إن نسب القوى الدولية ليست في صالحنا. إن معطيات التبادل بين الجنوب والشمال هي فاقدة التوازن بحيث إن أي إعادة توجه نحو تيارات جنوب ـ جنوب تصبح طوباوية. هناك موقف آخر اعتقد أنه ممكن: إن كل تغيير للاستراتيجية في أي ميدان كان يفترض وجود إرادة سياسية. ويستطيع المغاربة أن يقيسوا هذه الارادة السياسية بمصدرين: بادىء بدء في التكاملية المعطاة لأرض كل بلد من بلدانهم وفي اتساع الامكانات الاقتصادية التي يتضمنها كل بلد؛ وإثر ذلك، في المجابهات ذات الطابع السياسي والعسكري التي يفرضها عليهم وضعهم الجغرافي. وبالضبط، فإن تحقيق

تكامل اقتصادي تدريجي، وهو مصدر استقلال اقتصادي متزايد، بتقوية سيادتهم السياسية، سيضعهم في وضع يتمكنون معه من مجابهة التحديات العسكرية والسياسية مع ضمانات مناعة أكثر تأكيداً من الضمانات التي يمكن أن يتجهز بها، بصورة منفصلة، كل من الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس.

ثالثاً: المجالات المغربية والمنظورات الوحدوية.

إن نجاح توطيد الوضع الجغرافي ـ السياسي لمجموعة مغربية مقبلة يتوقف على نجاح تنظيمه الداخلي. ومع أن التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي هما مترابطان بصورة حميمة، فسأتفحص هنا بصورة أساسية التنظيم الاقتصادي، من الزاوية الخاصة لاعداد الأراضي وتنظيمها. ويتبين، في الواقع. أنه من الضروري أكثر فأكثر مقابلة استراتيجيات التنمية مع مجال التنمية. وإذا تفحصنا مختلف خطط (أو خطوات) التنمية الجاري تطبيقها حالياً في بلدان المغرب، نلاحظ أن ليس بينها ما من شأنه أن يجتاز، بحد أدنى من النجاح اختبارات الجهوزية الممكن الاعتماد عليها والتي تتعلق بالسيطرة:

- على المجال الطبيعي (الفيزيائي)
- على المجال الديمغرافي (السكاني).
- على المجالين المديني والريفي وعلاقات الاستقطاب بينهما.
- على المجال الاجتماعي.
- على المجال الثقافي.

إن جميع هذه المستويات، المترابطة والمتبادلة التبعية فيما بينها، تتطلب أن تدار بصورة صحيحة، لأجل حفظها، وإعادة انتاجها واستثمارها المتلاحم. وبين ثوابت هذه الادارة، هناك أربعة: الزمن، والجغرافيا، ووسائل المواصلات، والاعلام الاقتصادي، يبدو لي أنها تتطلب إرادة تتعامل مع المُلح .

١ ـ الزمن

إن زمن التنمية، زمن التخطيط، حيث يكون موجوداً، هو اجتماعي وسياسي في آن معاً. ومن المهم الحرص على ان تكون المشاريع الاقتصادية مقسمة على مراحل تتلاءم مع التطور الديمغرافي ومع وتيرة التكون الاجتماعي عامة.

إن المؤشرات التي تقدمها الجداول تستدعي بعض الملاحظات: إن العوامل الاقتصادية المغربية للألف عام المقبل (المتجين والمستهلكين) هي منذ الآن بيننا. وسيزداد رقمها الاجمالي خلال ١٤ عاماً قرابة ٧٦ بالمائة بالنسبة الى ما كان عليه عام ١٩٨٣. وإذا



جدول رقم (٤)
تحليل ديمغرافي

معدل سنوي وسطي للنمو	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	تونس
١٩٦٥ ← ١٩٧٣	٢,٩ (٪)	٤,١ (٪)	٢,٤ (٪)	٢ (٪)
١٩٧٣ ← ١٩٨٣	٣,١ (٪)	٤,٣ (٪)	٢,٦ (٪)	٢,٥ (٪)
١٩٨٠ ← ٢٠٠٠	٣,٥ (٪)	٤,١ (٪)	٢,٤ (٪)	٢,٢ (٪)
ارتسام مبلي				
السكان عام ١٩٨٣ بالملايين	٢١	٣	٢١	٧
السكان عام ١٩٩٠ بالملايين	٢٧	٣	٢٥	٨
السكان عام ٢٠٠٠ بالملايين	٢٨	٧	٣١	١٠
نسبة مئوية من السكان في سن العمل (١٥ الى ٦٤ عاماً) ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣	٥٠ (٪) ← ٥٠ (٪)		٥١ (٪) ← ٥٢ (٪)	٥٠ (٪) ← ٥٦ (٪)
نسبة مئوية من السكان العاملين (١٩٦٥ ← ١٩٨١)				
في الزراعة	٥٩ (٪) ← ٢٥ (٪)		٦٠ (٪) ← ٥٢ (٪)	٥٣ (٪) ← ٣٥ (٪)
في الصناعة	١٤ (٪) ← ٢٥ (٪)		١٥ (٪) ← ٢١ (٪)	٢٠ (٪) ← ٣٢ (٪)
في الخدمات	٢٧ (٪) ← ٥٠ (٪)		٢٥ (٪) ← ٢٧ (٪)	٢٧ (٪) ← ٣٣ (٪)
نسبة مئوية من مجمل السكان (١٩٦٥ ـ ١٩٨٣)				
سكان المدن	٣٨ (٪) ← ٤٦ (٪)	٢٩ (٪) ← ٦١ (٪)	٣٢ (٪) ← ٤٣ (٪)	٤٠ (٪) ← ٥٤ (٪)
سكان الريف	٦٢ (٪) ← ٥٤ (٪)	٧١ (٪) ← ٣٩ (٪)	٦٨ (٪) ← ٥٧ (٪)	٦٠ (٪) ← ٤٦ (٪)

المصدر: ohsen Toumi, «Rapport sur le développement dans le monde 1985,» (d'après les données de Banque Mondiale).

نظرنا إلى الاتجاهات الملاحظة منذ عام ١٩٦٥، وجدنا أن قسم السكان الذين سيكونون سن العمل عام ٢٠٠٠ سيكون أعلى بصورة محسوسة من القسم الملاحَظ حالياً. وهـ يتطلب أن تقام منذ الآن استراتيجية للعمالة إستعداداً للاستحقاق. وهناك اتجاه آخ ملاحَظ، وهو تدني النصيب الذي تشغله الزراعة داخل السكان العاملين. هذا واضـ خاصة في الجزائر حيث التدني هو بمقدار ٥٧,٨ بالمائة. وفي المغرب نلاحظ استقراراً نـ

جدول رقم (٥)
التطور الاجتماعي

	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	تونس
الصحة تطور عدد السكان (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠): بالنسبة لطبيب واحد بالنسبة لمرض (ـة) واحد	 ٨٤٠٠ ـ ٢٦٣٠ ١١٧٧٠ ـ ٧٤٠	 ٣٩٧٠ ـ ٧٣٠ ٨٥٠ ـ ٤٠٠	 ١٢١٢٠ ـ ١٠٧٥٠ ٢٢٩٠ ـ ١٨٣٠	 ٨٠٤٠ ـ ٣٦٩٠ ١١٥٠ ـ ٨٩٠
وحدات حرارية يومية بالنسبة للفرد من السكان في ١٩٨٢	٢٦٣٩	٣٥٨١	٢٦٧١	٢٦٥٦
تغطية الحاجات (في النسبة المئوية)	١١٠ (٪)	١٥٢ (٪)	١١٠ (٪)	١١٠ (٪)
التربية ـ عدد المسجلين في (٪) من فئة السن الملائمة ابتدائي (صبيان بنات)	 ١٠٥ (٪) ٨١ (٪) ٩٣ (٪)		 ٩٨ (٪) ٦٢ (٪) ٨٠ (٪)	١٢٣ (٪) ٩٨ (٪) ١١١ (٪)
الثانوي	٣٦ (٪)	٦٧ (٪)	٢٨ (٪)	٣٢ (٪)
تعليم عال (سكان ما بين الـ ٢٠ و٢٤ عاماً	٥ (٪)	٦ (٪)	٦ (٪)	٥ (٪)

المصدر: ohsen Toumi, «Rapport sur le développement dans le monde 1985,» (daprès les données de la nque Mondiale).

في هذا المجال، مع تدن بمقدار ١٣ بالمائة تقريباً[9].

إن تفسير هذا التحول لا يكمن في تحديث ومكننة الزراعة بمقدار ما يكمن في صدو النساء عن العمل الزراعي، وفي فقدان السلطات العامة لارادة حقيقية في منح الزراعة مك مهماً في مشاريع التنمية المعتمدة. إن التنامي المتسارع جداً لظاهرة العمران المدينية في المغر يجب النظر إليه وتفحصه بارتباط مع وضع الزراعة هذا. ففي كل مكان، في المنطقة. م عشرين عاماً، كان السكان الريفيون هم أكثرية ولم يعودوا كذلك حالياً إلاّ في الجزا

(٩) يبدو أن الظاهرة تسارعت بمقدار كبير منذ عام ١٩٨٣.

والمغرب. في حين أنهم يمثلون، بالكاد، أكثر من ربع سكان ليبيا الاجماليين. وأيضاً، يجب أن نتساءل حول مدلول الأرقام. ففي الجزائر، مثلاً، ما زال السكان الريفيون ـ بالتأكيد أكثرية (٥٤ بالمائة) ولكن في الوقت نفسه، فإن الزراعة (وهي النشاط الرئيسي في المنطقة الريفية) لا تُشْغِل سوى ٢٥ بالمائة من السكان العاملين في البلد. وهذا التفاوت العددي يمكن تفسيره، في قسم صغير جداً منه، بقيام منشآت صناعية في الوسط الريفي. لكنه يتضمن مدلولين آخرين: إن السكان الريفيين يصبحون أكبر سناً، بفعل رحيل الشبان الذين لا يجتذبهم الدخل الزراعي (هجرة داخلية وهجرة إلى الخارج) ويعرف السكان الريفيون نقص عمالة مرتفعاً. إن مسائل نقص العمالة هذه نجدها مجدداً داخل الأقطاب المدينية والمنحنى البياني لازدياد البطالة يتطابق إجمالاً مع المنحنى البياني لازدياد عدد سكان المدن الرئيسية الكبرى. ويمكن أن ندهش، لدى النظر إلى عمليات تقدم ارتياد المدارس (في تونس والجزائر، وتونس على الأخص)، من هذه البطالة. فبلدان المغرب أخذت تعرف الآن بطالة «المتعلمين».

وملاحظة أخيرة، تخص ثابتة الزمن: إن زمن برمجة التنمية هو أيضاً زمن سياسي. ويحدث أن التغيرات العميقة لهذا الزمن (السياسي) تحدث تغييرات عميقة (ايجابية وفي أكثر الأحيان سلبية) في ذاك (زمن البرمجة). تلك كانت الحال في تونس، منذ عام ١٩٧٠، مع توقف التجربة شبه الاشتراكية التي كان يقودها السيد أحمد بن صالح.

٢ ـ الجغرافيا

إنني أطرح سؤالاً: هل أن الذين يحكمون، في المغرب، لديهم معرفة دقيقة بالمكان في كل بلد من بلدانهم، ومن باب أولى، بالمكان في بلدان جيرانهم؟ وهل لديهم الادراك الحسي نفسه لهذا المكان، وينسبون إليه المراتب نفسها التي ينسبها إليه الذين يحكمهم المذكورون؟ لقد روي لي أن رجلاً مسناً من سكان قرى المنشا الصغيرة، في وسط تونس، كان دائماً يرسل رسائله الى تونس العاصمة، ويكتب على الغلاف ما يلي: «من مدينة المنشا الى قرية تونس».

يوجد في المغرب ذاكرة شعبية للمكان، وهي لا تطابق دائماً الرؤية التي لديها عنها الدولة المتكونة: فهذه الرؤية الأخيرة هي توزيعية ومتقطعة.

أمّا الرؤية الأولى فهي مفتوحة ولا تفهم دائماً شرعية ووظيفة مراتب الشمال ـ الجنوب (السواحل ـ المناطق الخلفية) القائمة وترفضها. والشيء البارز، هو أن المعطيات الموضوعية لتشكل الأرض والمناخ والنباتات والحيوانات والديمغرافيا وكذلك المعطيات الموضوعية لعلم السلالة (الاثنولوجيا) والألسنية (علم اللغة) تكون هي أيضاً أساساً لمراتب مختلفة عن المراتب التي تعبر عنها الخرائط السياسية والادارية. وهكذا تكون هناك جغرافيتان: الجغرافيا

السياسية، والجغرافيا الطبيعية والبشرية. الأولى يفترض فيها، نظرياً، أن تعبر عن الثانية وتجانسها دون أن تدخل فيها تبديلات ملحوظة. لكن هاتين الجغرافيتين تختلفان، في الوقائع، ويصدم تفاوتهما في كثير من الأحيان المنطق الاقتصادي. ويغدو من الضروري حينئذ العمل لأجل تطابقهما. فأي الاثنتين عليها، حينئذ، أن تنحني للأخرى؟ وعلى حد علمنا، فليس من السهل ـ ولا مما يُنْصَح به ـ نقل الجبال، ولا تحويل مجاري الانهار، ولا تغيير المناخات بصورة جذرية. وفي المقابل، فمن الممكن تماماً إلغاء حد معين، وإعادة التفكير في تقسيم إداري ما. والاستخلاص واضح: إن الشأن السياسي يجب أن يتكيف مع الشأن المكاني. وسأقدم بعض الأمثلة.

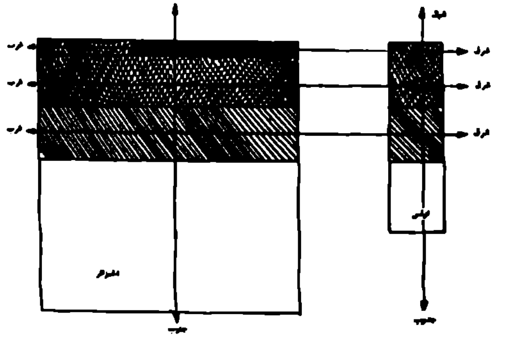
شكل رقم (١)



خارطة الترسبات

المصدر: Mohsen Toumi, *Le Maghreb* ([Paris]: Presses Universitaires de France, 1982).

إذا رسمنا معطيات الخارطة أعلاه بالنسبة الى الجزائر وتونس نحصل على شكلين متشابهين تقريباً



إن برمجة النشاطات الزراعية في كل من البلدين تحدث حالياً تبعاً للقراءة العمودية لهذه الرسوم البيانية الجزئية. ومع ذلك، فإن رؤية عبر الأراضي، تشمل البلدين، تبين أيضاً فائدة قراءة عرضانية للانتشارات المناخية. وفي الواقع ان برمجة غرب - شرق للنشاطات الزراعية، ستكون لها الأفضلية باقتراح حلول ذات استمرارية طبيعية (زراعة الجلول، مزروعات الحبوب، تربية مكثفة للمواشي، تحريج... الخ.) تحظى المسائل الاقتصادية على مستواها بفرص بأن تحل بصورة أفضل سواء تعلق الأمر بالزراعة في السهول أم بمزروعات الحبوب والتربية المكثفة للمواشي وبالتحريج في الوسط الجاف... الخ.

ب - استثمار باطن التربة

هذه الحلول الاستمرارية الطبيعية هي صالحة أيضاً في ميدان استثمار المياه الجوفية كموارد معدنية.

وما من شيء أكثر عبثية بالنسبة للمهندس الهيدرولوجي أو للمهندس النفطي مثلاً أن يتخلى عن استكشاف طبقة مائية أو نفطية لأن حداً يوقفه على سطح الأرض. ومؤكد أن تقنيات عمليات الثقب والحفر العرضانية تتيح الغش في صدد التخطيطات السياسية، ولكن اضافة الى كون تلك التقنيات تكلف غالياً، فإن من الممكن اكتشافها، واستخدامها يمكن أن يثير منازعات سياسية، بل ومسلحة: إن مكامن الحديد القائمة عند الحدود الجزائرية - المغربية، تماماً مثل مكامن الغاز والنفط على التخوم الصحراوية التونسية - الجزائرية ستقدم عقلانية استثمار متزايدة في حال حصول تكامل صناعي مغربي.

ج - مركزة المشاريع ومركزة السلطة

كثيراً ما تكون مشاريع التنمية موجهة إقليمياً لصالح مناطق نشأت فيها الجماعات الحاكمة. وهذه الظاهرة ليست مغربية فقط، فنحن نجدها أيضاً في افريقيا، ونلاحظ في كل مكان انها تولد حالات عدم توازن مناطقية مضادة في خاتمة المطاف للغايات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

في الكاميرون، جهز الرئيس السابق أحيجو، مدينة دوالا وجوارها بأبنية تحتية غير متناسبة مع حاجاتها ومع الامكانيات المناطقية للتطور الاقتصادي. فالمطار ذو حجم هائل. وهو يعمل أقل بكثير من قدراته الفعلية. (٢٥ إلى ٣٠ بالمائة).

وفي تونس، جرى منذ أكثر من عشرين عاماً تجهيز بلدة موناستير، مسقط رأس

الرئيس بورقيبة، دون أن تستطيع نشاطاتها الحقيقية وإمكانيات توسعها الأكثر تفاؤلاً تبرير ذلك، أقول جُهزت بأبنية تحتية وتجهيزات تعاني عدم توافرها العاصمة تونس. أو حاضرة صفاقس الاقتصادية الكبيرة. وتخصيص ملايين الدنانير[10] لموناستير يعطي الانطباع بارادة تحويلها الى عاصمة كبرى لوسط البلاد، في حين، على بعد ٢٠ كيلومتراً الى الشمال، توجد منذ قرون العاصمة الاقليمية سوسة، وهي ذات مرفأ تجاري منظم ومعدّ إعداداً جيداً، ووضع مرور إلزامي على خط السكة الحديد الذي يمر من شمال البلاد الى جنوبها، وكذلك على الطريق الوطنية رقم واحد، (وفي مستقبلٍ قريب ستكون هناك طريق سيارات) تصل بين تونس العاصمة وصفاقس وقابس. وبعيداً من محاور الاتصالات والمواصلات الأساسية هذه، ومن غير أن يكون لها مرفأ تجاري، «تسرق» موناستير اعتمادات التجهيزات من دون أن يظهر فيها مع ذلك نمو أو ازدياد للطلب الاجتماعي والتجاري والصناعي، ومن دون أن تستطيع الافتخار بخلق فرص عمل في شكل ملحوظ.

في شاطىء العاج، وبتوظيف مليارات من الفرنكات الافريقية، التي تثقل بالديون ميزانيات التوظيف والتجهيز في شاطىء العاج منذ عشر سنين حولت قرية ياموسوكرو (مسقط رأس الرئيس هوفويت ـ بواني) الى عاصمة جديدة للبلاد.

والى المشاكل التقنية التي يطرحها نقل الوزارات والادارات، الخ . . . ، من أبيدجان الى ياموسوكرو، فإن مشروع الانتقال نفسه يلاقي مقاومات هائلة على جميع المستويات. وهو لا يتحقق على كل حال إلاّ بجرعات تجانسية (على أساس معالجة الداء بالداء. . .). وهكذا نصل إلى تبديد وارتباك ماليين تتضافر فيهما كلفة البناء وتجهيز العاصمة الجديدة، وعدم ربعية التجهيزات التقنية والمجموعة العقارية ذات الاستخدام الثالثي في ابيدجان، التي ستضاف اليها تكاليف الانتقال، ونقص الربح، والزيادات الظرفية عن طريق عمليات النقل في عمل وظائف الادارة.

ويحدث أخيراً ان يحمل نموذج تنمية ما، في اندراجه الاقليمي على الأرض، يهدف في الواقع لا إلى المكان الذي يبرر نفسه به، بل الى العمل الموجه الى مكان آخر. إن مثل هذه التحويلات لا تكون دائماً مبرمجة ـ مكيافيلياً ـ بصفتها كذلك. بل إنها تنتج، في أغلب الحالات، من التقاء مشاريع سياسية غامضة ومتناقضة، في ذهن واضعها بالذات، مع معرفة غير كافية بظاهرات الفعل المتبادل بين مختلف فئات المكان، مثلاً المكان المديني والمكان الريفي. هكذا كانت حال قرى الاجماعة Ujmâa في تانزانيا. وفي عودة تاريخية (بدأت

---

(١٠) الدينار التونسي يساوي تقريباً ١١,٢٠ فرنك فرنسي.

العملية في منتصف الستينات)، نلاحظ أن الالحاح (الذي رفع الى مرتبة عقيدة دولة) المشدد على التنمية القروية لم يخدم التنمية الريفية هذه بل خدم ارادة الجيلولة دون نمو المدن وتنميتها. إن قرى «الاجماعة»، عكس بيانات وتوقعات مطلقيها، لم تنشىء دينامية زراعية وريفية حقيقية، باستثناء ما حدث بدرجات عادية، وبصورة هامشية. وكيف كان يمكنها أن تحدث هذه الدينامية، على كل حال، في حين أنها تدار مباشرة من قبل السلطة المركزية، تبعاً لبنى سيرورة القرار الهرمية المماثلة بالضبط لبنى السلطات المدينية، ذات العاصمة المستقطبة بصورة مفرطة. وبنتيجة ذلك، لم يتوصل العالم الريفي الى تجنيب البلاد التبعية الغذائية. ومع ذلك فقد حدث اتساع النسيج المديني ولكن في صورة فوضوية.

وبصورة عامة، في خاتمة المطاف، تبدو عملية التحويل الى ريف في افريقيا، ميداناً حيث فرض الجغرافيا السياسية - التي يمكن تسميتها على هذا النحو جغرافيا ايديولوجية - على الجغرافيا الطبيعية، يبلغ ذلك التحويل تناقضات قصوى. إن دوافع المساعي والاجراءات التي يتبناها المقرّرون هي متعددة: ايديولوجية واثنية وثقافية وتقنوقراطية. وفي المنطلق، نجد في كثير من الأحيان نيات حسنة «تحديثية» متضامرة مع جهل يخلط بين الجغرافيا والتاريخ. لكننا نستطيع أن نجد ببساطة ممولين عامين أو خاصين يمارسون ضغوطاً خارجية ويعتمدون الفساد. وأغلب الصور والحالات التي اتحدث عنها أمكن ملاحظتها في تونس والنيجر والجزائر، وبوروندي، وفي جمهورية الكونغو الشعبية... الخ.

إن أحد قواسمها المشتركة هو ايديولوجية «تحديثية» «انزلت بالمظلة» في اتجاه المجال الريفي. ونادراً ما يجري إشراك أهل الريف في تحديد هذه الايديولوجية «التحديثية»، وفي برمجة عمليات نشرها، وهذا ما يفسر مقاومتهم لها، ورفضها بعنف في بعض الاحيان. أما وصف هذه المقاومة بأنها محافظة ورجعية» و«ظلامية» و«مضادة للثورة» فلا يشكل حكماً صائباً، ولا، من باب أولى، تحليلاً جدياً. إن إعداد وتنظيم الأراضي، الذي لا يحظى بتأييد مجموعات السكان المعنيين لا يمكن أن يكون حاملاً لتقدم اقتصادي وعدالة اجتماعية. وهو يجد نفسه مجبراً على استخدام الارغام والدعاية. وقد علّمنا التاريخ الى اين يمكن أن يقود مثل هذا التشابك حين يمضي إلى نهاية منطقه: إلى نظام بول بوت الكمبودي البشع والفظيع.

د - وزن الارادة السياسية.

حين تكون الارادة السياسية حاضرة، وتعبر عن نفسها بصورة ايجابية، فإن الرؤى الوحدوية، وإعداد وتنظيم الأرض، وعمليات التقدم الاقتصادي والمنافع والخيرات

الاجتماعية تتلاقى في صورة متناسقة. وفي هذا الصدد، فإن من المفيد انعام النظر في التعاون التونسي ـ الجزائري. فمنذ نهاية عام ١٩٨٠، بذل البلدان الجاران جهوداً مهمة لكي تتحسن علاقاتهما السياسية، في حين أن هذه العلاقات كانت حتى ذلك الحين قد ساءت بصورة كافية. وذلك التحسن، أراد الجانبان تجسيده في منجزات اقتصادية قادرة على الديمومة. وفي هذا الصدد، يمكن أن نذكر مثلين اثنين.

مصنع الاسمنت «سوتاسيب» Sotacib في فريانة: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ شكلت شركة تونسية ـ جزائرية مشتركة لصنع الاسمنت الأبيض. وتحديد موقع هذا المصنع هو في رأيي مثال جيد للرؤية المكانية (الأرضية، الاقليمية ٨٨٨) الوحدوية. وللبلدين حاجة إلى الاسمنت الأبيض ما زال الاستيراد يلبيها. ومع (٢١٠ آلاف طن) من الانتاج في البدء، ستتيح «سوتاسيب» لتونس، بـ(١٠٥ آلاف طن)، التلبية الكاملة لحاجاتها عند أفق عام ١٩٩٠. والـ(١٠٥ آلاف طن) الأخرى سوف تتيح للجزائر تخفيض استيراداتها.

وكان المصنع يتطلب، في البدء المواد الأولية (المواد الجيرية ـ الكلسية ـ والرمل) والماء والطاقة وطرق الإخلاء. وقد أقيم المصنع في بلدة فريانة، على بعد ٢٥ كلم من الحدود الجزائرية. وفريانة هي على البعد نفسه من المدينتين الجنوبيتين، تبسة في الجزائر، وقفصة في تونس ـ كما أن فريانة موجودة على خط السكة الحديد رديف ـ سوسة، وتتصل في الشمال بفرع لخط السكة الحديد القصرين ـ تبسة مع استمرار على الشبكة الجزائرية، وفي الشمال لها اتصال بمناجم الرديف والمتلوي وقفصة وصفاقس. ومن حيث الطرق، فإن فريانة مربوطة مباشرة بمدينة تبسة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى بقابس عن طريق قفصة. وبالنسبة الى التمون بالطاقة، فإن خط أنابيب الغاز الجزائر ـ صخيرة يمر على أقل من ٢٠ كلم شمال فريانة.

إن مشروع «سوتاسيب»، بتأثيراته الجاذبة والمحركة، سيكون، إذا سار كل شيء على ما يرام، نواة قطب للتنمية السهبية، في منطقة كانت السلطات «الساحلية» نسيتها حتى ذلك الحين. إن بناء المصنع، بالنسبة الى أعمال الاعداد والتنظيم وتهيئة الشروط المعيشية من منافع عامة كماء وكهرباء وسواهما، والهندسة المدنية وأيضاً بالنسبة لتركيب المصنع ذاته، يقدم منذ الآن العمل لـ(٣٠٠ عامل). وسير عمل المصنع بذاته سيقدم ٣٢٠ عمالة. وهذه العمالة الـ(٣٢٠)، ستمثل تقريباً كتلة أجور سنوية بقيمة مليار سنتيم فرنسي. وحتى مع الافتراض بأن قسماً كبيراً من الكتلة النقدية لن يظل في المنطقة، فيمكن الافتراض أن التجارة والخدمات والبناء والنقليات ستنال، على المستوى المحلي، قسماً كبيراً منها. اضافة إلى التأثيرات الملازمة للاستثمار الأصلي الذي يبلغ (٦٧٥ مليون فرنك فرنسي)ويتضمن كلفة

الدراسات التقنية، وثمن المنشآت التقنية. . . الخ، لكن نسبة مئوية لا يستهان بها من هذا المبلغ تذهب الى أعمال الهندسة المدنية والاعداد والتنظيم البنيوي (حوالى ٣٠ بالمائة).

إن مصنع «سوتاسيب» يقدم أيضاً افضليات أخرى. أولاً، إنه ذو قيمة من حيث تأثيره كنموذج وقدوة: فهو يقدم رسماً بيانياً مضبوطاً للتعاون الصناعي بين بلدان المغرب، مترجماً الى الواقع. وهكذا، فسيكون من الصعب على ثالبي المسعى الوحدوي (وهؤلاء موجودون) أو ببساطة على المتشككين أن يحطوا مسبقاً من قدر تكرار عمليات مماثلة على الحدود التونسية - الليبية وعلى الحدود الجزائرية - المغربية، وعلى الحدود المغربية - الموريتانية. . . الخ.

وهناك أفضلية أخرى، مهمة، أصفها بالثقافية: إن أمثال هذه المنجزات في عمق البلاد ستساعد المغاربة في تغيير ذهنيتهم: والواقع أن المغرب هو، في كثير من الاذهان، أولاً شريط ساحلي ينطلق من أغادير الى بنغازي، وخارجه لا يحدث شيء يستحق الذكر. إن «سوتاسيب» يقدم البرهان بأن «شيئاً يحدث خارج هذا الشريط».

مشروع البحر الداخلي: إن مجرد ذكر هذا المشروع يدعو الى الابتسام أحياناً، لكنه ثابتة من ثوابت تاريخ المستنقعات المالحة (الشطوط، السبخات Chotts) الجزائرية والتونسية. وقد سبق أن تحدث عنه بلزاك. وفي أواخر القرن التاسع عشر، وجّه الأمير عبد القادر رسالة إلى سكان المنطقة يطلب إليهم فيها السماح لبعثة تقنية يعود الفضل فيها إلى مبادرة فرديناند دوليبس، بالدخول الى المنطقة لمساعدته في استقصاءاته. وأخيراً، فإن الطبعة الأصلية لغزو البحر لجول فيرن، وهي رواية تستوحى بالضبط من مشروع دوليبس، قد زينت بصور فوتوغرافية تمثل قفصة وتورز. إن دراسة تمهيدية بريطانية وضعت في الستينات تنص حتى على استخدام قنابل ذرية لشق القناة التي تمتد من خليج قابس الى الجريد، ومن الجريد الى ملغي ومروان.

في أيار/ مايو ١٩٨٤، قرر الجزائريون والتونسيون، في تونس العاصمة، إنشاء «جمعية مختلطة للدراسات حول البحر الداخلي». ولا أقصد هنا أن أناقش بالتفصيل هذا المشروع، الذي يثير مسائل تقنية وبيئوية واقتصادية وبشرية، والذي يتجاوز نطاقه، بمقدار كبير، ما أمكن أن يواجهه المغرب حتى الآن. والأصح أن «مشروع البحر الداخلي» يشبه في ضخامته مشروع سد أسوان، والبحار الداخلية الروسية، واعداد وتنظيم جون سانت - لوران.

وإنما أريد أن أبرز الرمزية الاقليمية لعملية التفكير في الشروع بمثل هذا الاعداد

والتنظيم. والواقع أنه نمط المشروع نفسه الذي لا يمكنه ان يندرج إلا في مسعى وحدوي، والذي هو بدوره، بقوة منطقه الاقليمي، يعزز هذا المسعى الوحدوي بصفته ارادة سياسية. وهناك عناصر عدة تشارك في تأسيس مثل هذه العلاقات.

- الوحدة الطبيعية لمنخفض «الشطوط» الكبرى، الذي يمتد في الجزائر الى ما وراء شط الملغي؛ بما في ذلك حتى شط الهودنا.

- الوحدة الثقافية للمنطقة، هذه الوحدة التي تظل، بالنسبة الى المؤرخين وفي الذاكرة الشعبية، على حد سواء، وحدة الاعتراض الخارجي الكبير في القرن العاشر (الميلادي) ضد الفاطميين ومنشأهم الشرق الاوسط. إن مأثرة انتفاضة الرجل «صاحب الحمار» أبي يزيد، الذائع الصيت، شائع ذكرها في جنوب شرق المغرب بأسره، من بيسكره إلى غرداية. وما زالت هذه المنطقة تحفظ في أيامنا هذه «وحدة» ثقافية (بما في ذلك دينية) يكشف إزاءها منطق الحدود عن كل سطحيته.

- ان إطلاق العمل في مشروع «البحر الداخلي»، منذ الدراسات التمهيدية حتى برمجة الاعمال مروراً بمختلف الدراسات حول امكانية التنفيذ والتحقيق، وإنجاز الاعمال بالذات، (اذا تقرر تنفيذ هذا المشروع) على مستوى الهندسة المدنية والأبنية التحتية المرافقة والاستثمار الاقتصادي (الزراعي والصناعي والسياحي) لـ «المدى الجغرافي» الناشىء، ستتطلب من البداية حتى النهاية أن تكف الجزائر وتونس عن اعتبار نفسها دولتين بمصيرين متمايزين.

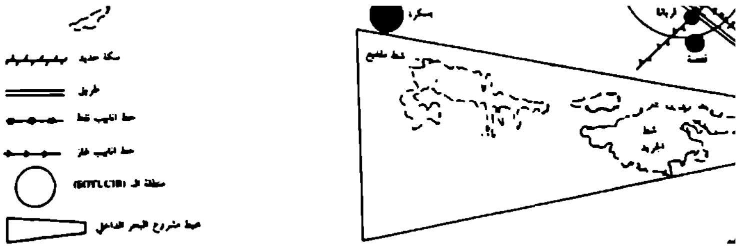
وسواء تعلق الأمر بتخطيط المشروع وبنتائجه بالنسبة الى الصيرورة الاقتصادية للبلدين، أم بالوسائل المرافقة الادارية والحقوقية الواجب صياغتها، أم بالتوظيفات والتجهيزات المالية التي ستطلبها الأمور المذكورة آنفاً، أم بالالتزامات إزاء المؤسسات المالية الدولية أم باستيعاب الاستثمار الاقتصادي للمعطى الجديد، أم أخيراً بإدارة نتائجه الاجتماعية، فإن البلدين المغربيين سيلزمان بتعلم العمل المشترك وبالوقوف في الساحة الاقليمية والدولية شريكين لا يقدمان نفسهما كشخصين طبيعيين بل كشخص معنوي واحد.

وسؤال أخير، في النهاية: ألا يهدد تجسيد مثل هذه الوحدة للمصالح والمصير بين تونس والجزائر بابعاد الآمال المعلقة على تكامل اقتصادي مغربي أكثر اتساعاً؟ انني على اقتناع بأن طرح هذا السؤال خطأ، وأنا من الذين يفضلون تعاوناً ثنائياً على الغياب الكلي للتعاون.

وفي جميع الأحوال، وحتى في إطار تكامل مغربي كامل، فإن مشاريع معينة للتنمية

---

(١١) المدى الجغرافي هنا، الـ (Biotope) هو مساحة من الارض موافقة لجماعات من الكائنات الحية الخاضعة لشروط أساسية متجانسة. (المترجم)


سكة حديد
طريق
خط انابيب نفط
خط انابيب غاز
خط مشروع البحر الداخلي
بسكرة
شط ملغيغ
شط الجريد

تحتفظ، بقوة الأشياء، بطابع ثنائي. فليس هناك، إذاً، تعارض بين التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف. بل بالعكس تماماً، فهناك تكامل؛ وذلك بمقدار ما تشكل المشاريع الثنائية التي تشرع في تنفيذها حالياً تونس والجزائر، بالنسبة لمجمل المغرب، مكسباً لتجربة ثمينة وخبرة قيمة ستتيح للجميع، في المستقبل، السيطرة في صورة أفضل على ثلاث أسئلة: «ماذا ينبغي فعله؟»، و«كيف نفعل؟» و«ماذا لا ينبغي أن نفعل؟».

وفي رأيي، من جهة أخرى، أن هذه المشاريع، بقيمتها كأمثلة وقدوة، ستحمل البلدان المغربية المتنازعة حالياً، مثل الجزائر والمغرب، أو تونس وليبيا، على التعجيل في حل هذه المنازعات.

٣ ـ وسائل المواصلات

حالة ما هو موجود

إذا تفحصنا مجمل المغرب على خرائط أنظمة المواصلات للقارة الافريقية، نجد أن وضعه هو التالي:

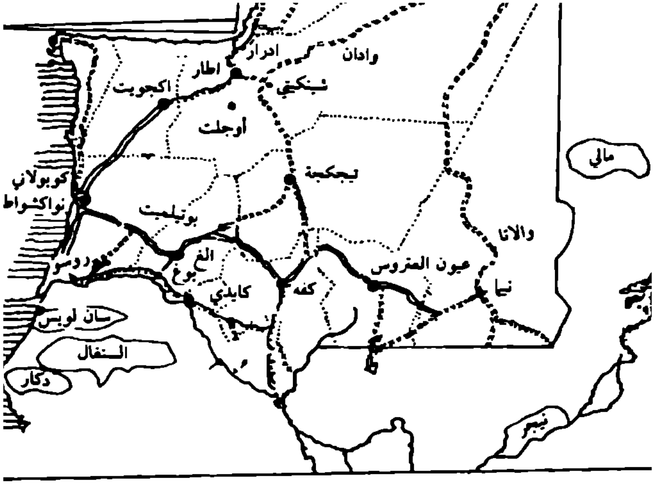
(١) محاور الطرق: إن المغرب هو المنطقة الوحيدة التي تخدمها طريق عرضانية كبرى (بنغازي ـ مراكش) التي تصل ما بين أربعة بلدان، وفي المغرب أيضاً تقوم أطول طريق عمودية، وهي «طريق عبر الصحراء».

(٢) محاور السكك الحديد: إن الترابطات بين تونس والجزائر والمغرب تشكل شبكة كثيفة الى حد ما، لكنها بالتأكيد أقل كثافة من شبكة افريقيا الجنوبية. لكن الشبكة الأولى (المغربية) لها افضلية ربط ثلاثة بلدان. وهذا الوضع ليس له مثيل إلا على الساحل الجنوبي الشرقي للقارة الافريقية.

(٣) مرافىء بحرية: إن المغرب، بمرافئه الاثنين والعشرين، التي تملك ثمانية منها معايير المراسي الدولية الكبرى، وسبعة منها هي مرافىء لشحن المعادن، وهي ـ أي هذه المرافىء ـ في مرحلة الاتساع، إن المغرب هو، وبشوط كبير، الساحل الافريقي الأفضل تجهيزاً.

(٤) المرافىء الجوية: إن المجموعة المغربية. بمطاراتها الدولية الأربعة عشر، هي بين المناطق الافريقية الأفضل تجهيزاً في هذا الميدان، مع افريقيا الغربية، وخليج غينيا، وجنوب افريقيا. وهذا ما تبينه خرائط انظمة المواصلات للبلدان المغربية.

إن الحال الراهنة لشبكات المواصلات في المغرب تستدعي ملاحظات عدة:



صفر كلم ٢٠٠

سكة حديد

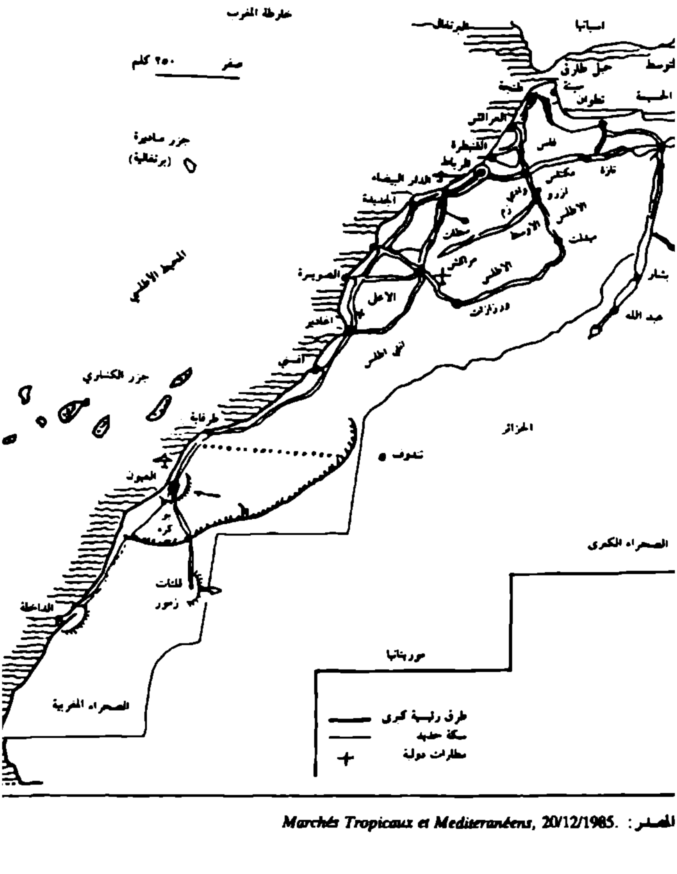
طرق رئيسية

منطقة..........

المصدر: *Marchés Tropicaux et Mediterranéens*, 20/12/1985.

خارطة رقم (٤)

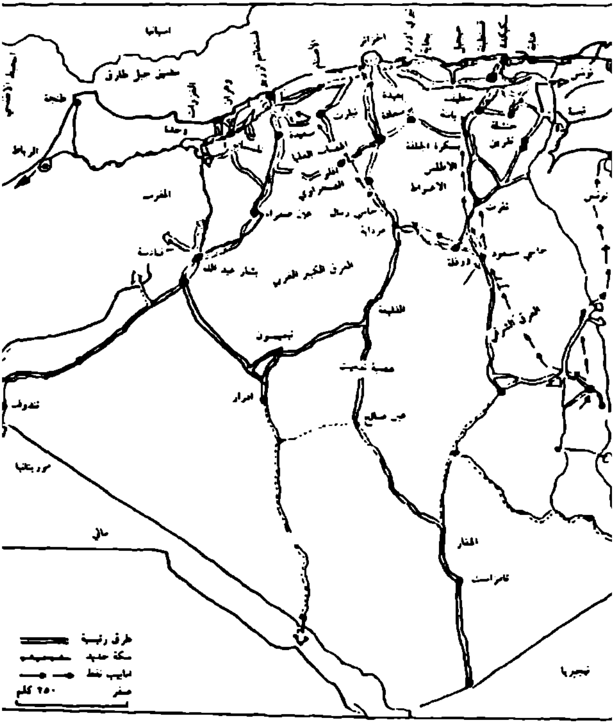
المغرب



المصدر: *Marchés Tropicaux et Mediteranéens*, 20/12/1985.

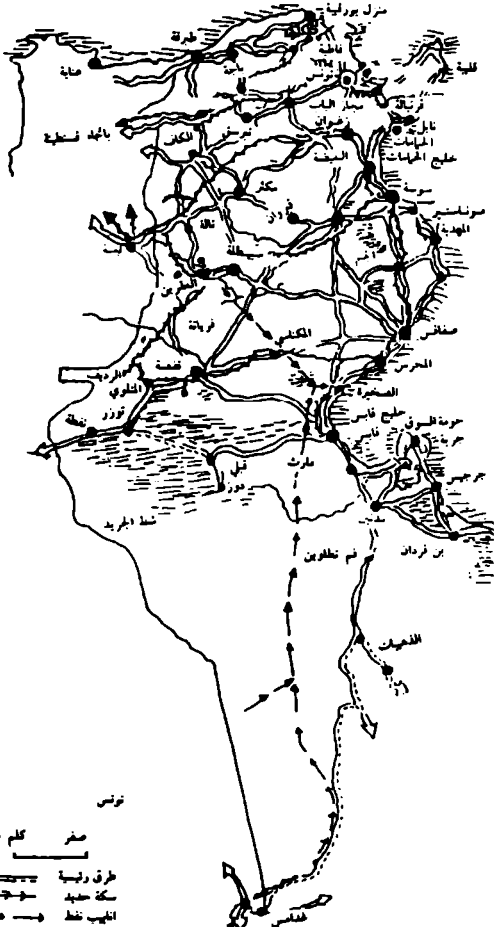
خارطة رقم (٥)

الجزائر



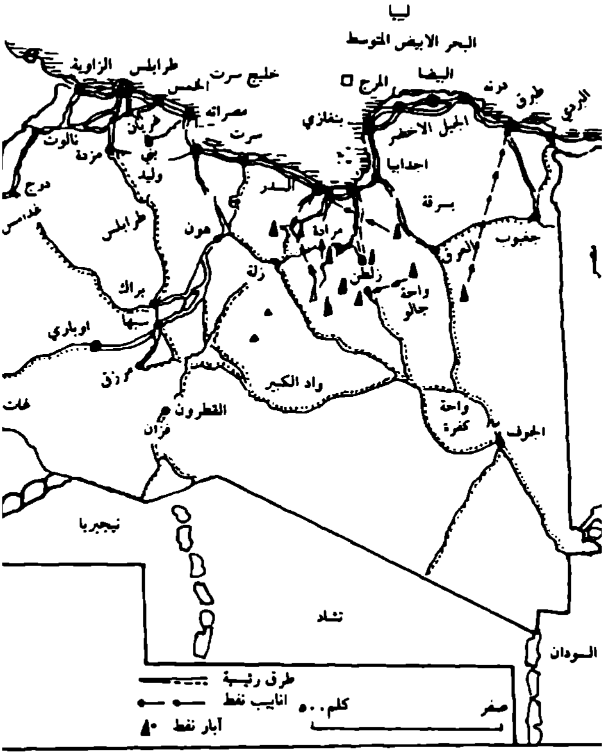
خارطة رقم (٦)

تونس



خارطة رقم (٧)

الجمهورية العربية الليبية



جدول رقم (٦)
محاور المواصلات، المراتب والنقليات

	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	المغرب والصحراء الغربية	موريتانيا	تونس	مجموع المغرب
طرقات سيارات						
رئيسية	٣٠ ألف كيلومتر	١٥ ألف كلم	٨٢٠٠ كلم	٤ آلاف كلم	١٥ ألف كلم	٧٢ ألف كلم
ثانوية	٢٢ ألف كيلومتر	٦٥ ألف كلم	٦ آلاف كلم	٣ آلاف كلم	٩ آلاف كلم	١٠٥ آلاف كلم
مراتب السيارات الخاصة	٥٠٠ ألف	٢٢٨ ألفاً	٤٢٥ ألفاً	١٠ آلاف	١٥٠ ألفاً	مليون و٣٢٣ ألفاً.
والتجارية للمنفعة العامة	٣٥٠ ألفاً	١٨٠ ألفاً	١٨٧ ألفاً	٤ آلاف	٨٠ ألفاً	٨٠١ ألف
خط سكة حديدي						
(المجموع)	٤ آلاف كلم		١٧٦٨ كلم	٦٥٠ كلم	٢٤٧٥ كلم	٨٨٩٣ كلم
طرق طبيعية						
طرق ضيقة	٢٧٠٠ كلم		١٧٦٨	٦٥٠ كلم	٥٠١	٥٦١٩ كلم
طرق مكهربة	١٣٠٠ كلم				١٩٧٤	٣٢٧٤ كلم
نقل بـ $١٠^{٦}$ طن ١٩٨٣			٣٠٨			٣٠٨ كلم
نقل بـ $١٠^{٦}$ ركاب ١٩٨٣			٢٨(*)	٧,٦	١٠(*)	
			٧,٧٧٥			
مرافىء رئيسية						
مجموع نقل في $١٠^{٦}$ طن	٦	٤	٥	٢	٥	٢٢
٨٣ من صادرات رئيسية	٥٦,١١	٥٣(*)	٢٥(*)	١٠(*)	١٥(*)	١٥,٩١١
فلزات ووقود سائل	٤٣,٧١(*)	٤٨(*)	١٥(*)	٨(*)	٧,٥(*)	١٢٢,٢١
مطارات دولية	٤	٢	٤	٢	٣	١٥

المصدر: صياغة محسن التومي تبعاً لمعطيات:

Marchés Tropicaux et Méditerranéens, 20/12/1985.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (×) إلى أن الأرقام تقديرية من قبل المؤلف.

وضع الشبكات

تملك البلدان المغربية، بصورة عامة، مجموعة ملائمة تماماً، من وسائل المواصلات والاتصالات، على الأخص اذا ما قورنت بمجمل القارة الافريقية، باستثناء جنوب افريقيا، التي يمكن مقارنة تجهيزها بتجهيز فرنسا أو المانيا الاتحادية. بيد أن شبكة المواصلات المغربية، حتى لدى مقارنتها بتلك التي لدى بلد مصنع حديثاً، تبقى غير كافية. إن الكثافة العامة للشبكة المغربية هي ضعيفة: كيلومتر واحد من الطرقات المعبدة لكل ٨٤ كلم٢. وكيلومتر واحد من خط السكة الحديد لكل ٦٨٥ كلم٢. وبمقاييس نسبية، ففي موريتانيا نجد الشبكة

الأشد ضآلة وفي تونس نجد الشبكة الأكثر كثافة. ويمكن ان نقول أيضاً أن المناطق الصحراوية (وكذلك المناطق الجبلية، في الجزائر، وعلى الأخص في المغرب) هي التي تعرف اضعف كثافة في طرق المواصلات. وعلى هذا الاساس، وبتعابير كثافة مقدرة على اساس قياسات الاقطاب الاقتصادية والسكانية، فإن النسب المذكورة يجب أن تضاعف اربع مرات على الاقل أو خمساً.

اتجاه المحاور

إن أغلب المحاور هي موجهة بالنسبة الى المراكز الساحلية الكبيرة، تبعاً للاتجاهات السائدة في اتجاه شمال ـ شرق في موريتانيا، وفي اتجاه شرق ـ غرب في المغرب، وفي اتجاه جنوب ـ شمال في الجزائر، وفي اتجاه غرب ـ شرق في تونس، وفي الاتجاهين جنوب ـ شمال وغرب ـ شرق في ليبيا. أما المحاور الكبيرة بين البلدان، فهي كلها مركونة في الشمال، سواء في ما يخص طريق بنغازي ـ الرباط، أم خط سكة حديد تونس ـ الرباط، وكذلك هي الحال بالنسبة للخطوط الجوية: طرابلس ـ تونس، تونس (العاصمة) ـ الجزائر (العاصمة) ـ وتونس ـ الرباط. ويمكن القول إن هذه الخطوط المتلاقية ما زالت تعيد انتاج الصورة البنيوية للطرق الاقتصادية الكولونيالية المخصصة بصورة أولوية لتصدير المنتوجات الأولية ولاستيراد السلع المصنوعة. وحتى الأبنية التحتية المتطورة منذ الاستقلالات، مثل خطوط أنابيب الغاز وخطوط أنابيب النفط الجزائرية، أو خط سكة الحديد المنجمي زويرات ـ نوادهيبو في موريتانيا، تشارك في هذا المنطق القديم للمبادلات بين الشمال والجنوب (بالمعنى الدولي). ربما لم يكن في اليد حيلة، لكن المغرب لا يستطيع ان يتخذ، الى الابد، صورة بيانية رمزية للتقسيم الصارم لمهمات قسمة العمل الدولية.

الأدوات

سأتفحص، على سبيل المثال، خط السكة الحديد والمركبات ذات المنفعة.

(١) الخط الحديدي: ان الشبكة المغربية غير كافية من حيث الكمية والكيفية (النوعية). وغيابها في ليبيا يشكل عائقاً جدياً بالنسبة الى المنطقة. والشبكة المغربية تعاني حالات عدة غير ملائمة. وهكذا فإن الخط الطبيعي (١,٤٣ متر) لا يشغل سوى خمس الشبكة التونسية و ٦٧,٥ بالمائة من الشبكة الجزائرية. والخطوط المكهربة لا وجود لها إلا في المغرب، ولكن بنسبة ضعيفة (١٧,٤٢ من المجموع).

وبعبارة أخرى، فإن مشكلة ترابط تطرح في داخل كل بلد من بلدان المغرب. ولأجل وصل مدينة تونس بمدينة الجزائر، يستغرق «خط عبر المغرب» ما بين ٢٤ و٣٠ ساعة، واحياناً أكثر، وهذا يشكل كحد أقصى معدل سرعة مقداره ٤٥ كلم/ساعة، مع حساب

مسافة ١١٠٠ كلم. وفي هذه الشروط، فإن عملية تبادل الاشخاص والسلع، تكون بطيئة جداً، إن غلبة الخط الوحيد تساهم أيضاً في هذه العرقلات واختلال الوظائف.

(٢) المركبات ذات المنفعة: إن مرآب السيارات هو غير كاف، بصورة واضحة، سواء فيما يتعلق بمركبات النقل المشترك أو بالشاحنات وغيرها من المركبات الصناعية. إن كثافة مجمل المرآب المغربي هي مركبة واحدة لكل ٧١ نسمة. وكذلك، فهذا الرقم المؤسس على تسجيلات المركبات لا يأخذ في الحسبان حقيقة واقعية وهي: أن معدل التعطل المرتفع لمركبات المرآب (يقدر بما بين ٣٠ و٤٥ بالمائة حسب البلدان)، لنقص قطع الغيار، ولعدم كفاية لوجستية الصيانة، على الأخص خارج المدن الكبرى، ولنقص العمال الموصوفين، حتى لتأمين عمل ما هو موجود. وإذا أخذنا في الحسبان هذه العوامل، نضطر لاعادة تقويم نسبة المركبات الى عدد السكان. وحينئذ تقوم هذه النسبة حول مركبة واحدة لكل مائة نسمة تقريباً. وهذا الرقم ضعيف. فبلدان المغرب هي بلدان آخذة في تجهيز نفسها. والمناطق التي تملك خطوط السكة الحديد فعلاً، هي بحاجة أيضاً الى مركبات ذات منفعة تكون مرونة استخدامها ضرورية ولا غنى عنها لتأمين الشحنات الى مختلف انحاء البلاد ولخدمة اماكن العمل (المصانع، الورشات... الخ). ولكن، على الأخص في منظور الغزو العمراني للجنوب المغربي. فإن نقص المركبات ذات المنفعة يصبح كابحاً لنمو وتطور المناطق السهلية والصحراوية والجبلية، الفاقدة لخطوط السكة الحديد.

وإذا قصدنا أخيراً، بـ «المركبات ذات المنفعة» أيضاً مركبات الاشغال العامة والماكينات الزراعية، ندرك أن نقصها يشكل عائقاً كبيراً بالنسبة للأعمال الكبيرة للأبنية التحتية (الطرقات، السدود... الخ) وبالنسبة الى تحديث الزراعة.

٤ ـ الاعلام الاقتصادي

إنه يشبه تحصيل حاصل إلحاحنا على ضرورة تداول المعلومات لأجل تطبيق السياسات الاقتصادية. وهذه العلاقة ذات قيمة وصالحة في داخل كل بلد من بلدان المغرب وكذلك بين الناس المغاربة.

إن الميادين المعنية، هنا، هي متعددة. وسأكتفي بتفحص تيارات الإعلام الهابطة، الواردة من السلطة المركزية الى المناطق، وتيارات الاعلام الصاعدة، الذاهبة من المناطق الى السلطة المركزية.

أ ـ الدورة الداخلية

هذه الدورة ضرورية لأجل جمع المعطيات الأساسية التي تصاغ على أساسها

الاحصائيات الوطنية، لكنها ضرورية أيضاً لأجل جميع ردود الفعل ورغبات العوامل الاقتصادية التي هي في مواجهة مشاريع التنمية الوطنية. وإذا تفحصنا خطط التنمية التونسية والجزائرية، مثلا، يمكن أن نستخلص الرسم البياني التصنيفي التالي:

بنية تخطيط وتصنيف الإعلام
مخطط تركيبي

مجلس التخطيط الوطني
اللجنة الوطنية للرقابة الدائمة على تنفيذ الخطة
المؤسسة المخطِطة التنفيذية: المفوضية او الوزارة
لجنة التوازنات وعمليات التحكيم
لجنة التنمية المناطقية
التنسيق مع الوزارات القطاعية
اللجان القطاعية للخطة
لجان فرعية قطاعية للخطة
جماعات العمل القطاعية
لجان مناطقية للخطة
لجان محلية للخطة
جماعات محلية للعمل

إن الكيفية التي رأينا خططاً معينة تطبق بها، في المغرب، تبين أن هذا المخطط يظل في أكثر الأحيان نظرياً.

هذا الخلل يحّول هيئات الرقابة الى غرف تسجيل، ويجعل بنى التنمية المناطقية والمحلية مجرد بدائل للسلطة المركزية. إن المؤسسة المخططة بافلاتها على هذا النحو من رقابة ومتطلبات المناطق، تضعف هي ذاتها، لأنها لا تتلقى الاعلام ـ الذي لا غنى عنه ـ في تصحيح المسار، أو أنها تتلقاه مشوهاً. إن أسباب هذا التجميد والقيود لا يمكن أن تُعزى في صورة منتظمة الى إرادة متعمدة من السلطة المركزية بعدم الأخذ في الحسبان رأي مجموعات السكان المعنيين. إن عوامل أخرى تتدخل أيضاً مثل ضعف البنية الادارية في منطقة معينة؛ وحالات البطء لدى هذه البنى، حين توجد، ونقص الوسائل المالية والتقنية (الهاتف، التلكس، الأدوات الحاسبة، درجة صغيرة جداً للتجهيز المعلوماتي. . . الخ،) أو أخيراً للمنافسات السياسية ما بين المناطق، واستعمال بعض السلطات والوجاهات المناطقية لحجز

الإعلام، في منظور إقامة علاقة مزدوجة لصالحها:
- إزاء مجموعات السكان التي تديرها.
- إزاء الذين يتولون السلطة المركزية.

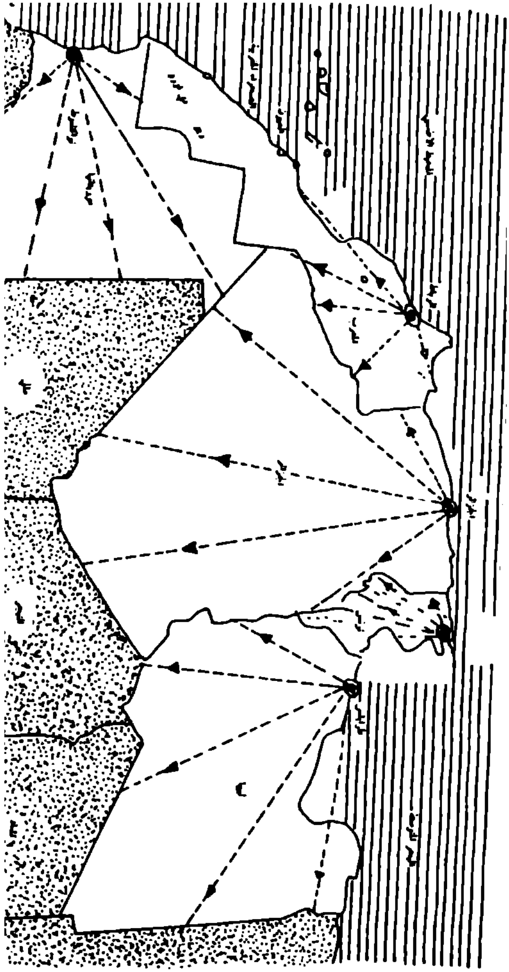
بيد أنه مهما كانت طبيعة القيود والتجميد، وتعليلات أو دوافع عوامل التجميد والتقييد، فإن النتيجة هي نفسها: فهي تشكل شبكة من عوامل الاخطار على التنفيذ الطبيعي - المالي للخطة، أولاً: بمقدار ما تدمر تلك العوامل الوفاق الاجتماعي - عند وجوده - وحين يبقى متوجباً بناؤه، فهي تقوض هذا البناء. فمن دون الوفاق الاجتماعي، يكون لخطة التنمية القليل من فرص النجاح.

ويتعلق الأمر بأن نفهم جيداً أن لدورة تيارات الاعلام الهابطة مهمة مزدوجة: نشر الارادة السياسية للدولة، وهذا شيء مشروع، ولكن أيضاً اثارة دورة لتيارات الاعلام الصاعدة، أي إعلام السلطة المركزية عن وضع البلاد وفي الوقت نفسه إرسال صدى مبادراتها اليها. فإذا لم يأت هذا التأثير الانعكاسي عقب تيارات الاعلام الهابطة فإن مجمل مهمته يتشوه. وبعبارة اخرى، فإن عوامل الملاءمة لدى التيارات الهابطة والتيارات الصاعدة. متضامنة فيما بينها.

إن تعبير الخارطة يبين أن تيارات الاعلام الصاعدة في المغرب، في صورة عامة، لا تزال جنينية.

إن جميع بلدان المنطقة تؤكد العكس، ومع ذلك ومن دون أن نجادل في ذلك، ينبغي أن نقدم ملاحظتين:

- حسب البلدان، وفي داخل كل بلد، حسب المناطق أو حسب قطاعات النشاط، لا يتخذ وضع تيار الاعلام الصاعد مظهراً وحيد الشكل. فالسلطات المركزية، مثلاً، فيما يتعلق بحال الأبنية التحتية الحدودية تسترجع معلومات ذات قيمة. والفائدة هنا هي سياسية. لكن هذا التيار يبقى فارغاً من كل مضمون اجتماعي أو أنه يهتم بطريق أو مدرج استراتيجي، ولا يهتم بما يفكر فيه سكان الأماكن الاستراتيجية، إن السلطة المركزية تتلقى تيار الاعلام الصاعد، في شكل كاف، حول الانتاج النفطي أو الفوسفاتي لمنطقة معينة صحراوية أو سهبية. لكنها - أي السلطة المركزية - تظل سيئة الاطلاع على التأثيرات التي احدثتها هذه النشاطات المنجمية في نشاطات حياة سكان المناطق الانتاجية. وأكثر من كل شيء، فإن تلك السلطة لم تسألهم قبل برمجة نشاطات منطقتهم. وهذا شيء رئيسي، فإن على تيار الاعلام الصاعد، نظرياً، أن يغذي بالمعطيات ويحاور طلب إجتماعي صوغ دفاتر الشروط القطاعية لخطة ما. وهذا التيار، لكي يؤدي دوره يتطلب دينامية مزدوجة: لدى إعداد الخطة ولدى تنفيذها.



ـ إن السلطة المركزية، حين تنكر أزمة تيار الاعلام الصاعد لا تكون بالضرورة سيئة النية. فهي ليست مقطوعة كلياً عن الحقائق الواقعية. إن دوائر ومراتب غير محددة الشكل جيداً تنقل نحو العواصم دفقات من المعلومات. لكن طابعها ـ أي الدوائر والمراتب المذكورة ـ التحت ـ أرضي ينقص بمقدار كبير فعاليتها. وطابعها هذا يتيح كل عمليات التلاعب. إنه يخلي، أخيراً، كل مفهوم للمسؤولية. إن الاشاعات تُعْزى الى الجميع والى لا أحد. ومسؤولو السلطة المركزية يتجولون أيضاً داخل بلدهم. وهذا، كما يؤكدون، هو بالنسبة اليهم فرصة لاجراء اتصالات مع المواطنين، وجلسات عمل مع المسؤولين المحليين. وهذا صحيح. بل كثيراً ما يحدث أن تبرز من بين صفوف المستقبلين أيدٍ تمتد برسائل لا يتردد الرئيس أو الوزير القائم بجولة في تلقيها.

ويجري الحديث حينئذ عن «ديمقراطية مباشرة»، ولكن بالنسبة الى الذي تابع مرات عدة هذه الرحلات الرسمية يكون التفسير مختلفاً: إن الاستقبالات «الشعبية» تجري تهيئتها، وهي أحياناً تنظم، بل ويدفع أجرها من قبل المسؤولين المحليين أو الأجهزة الايديولوجية للسلطة المركزية، والرسائل التي تقدم أثناء الاستقبالات للمسؤولين، كما رأينا، تعني أنه لا توجد أقنية طبيعية يعبر المواطنون بواسطتها عن آرائهم، ويعرضون عبرها مشاكلهم ويعلنون حاجاتهم الملحة. إن الشعوب المغربية لا تتمتع بعد بحق كامل في التعبير. وإنني لأسف لأن مسؤولي المنطقة لم يقتنعوا بعد بأنهم يكسبون أكثر مما يخسرون في إقامة هذه الديمقراطية الأولية.

وحين ننعم النظر في المجالات الواسعة التي عليهم ادارتها ندرك خطورة هذا التشويه، إي المس بالديمقراطية أو حجبها. وهذا التشويه يمكن قياسه على كل حال إذا سميناه «ألفا» (α)

$$\alpha = \frac{\text{FID (تيار الاعلام الهابط)}}{\text{FIA (تيار الاعلام الصاعد)}}$$

وإذا افترضنا أن هذه القيمة مرتبطة، من جهة، بتأكيد الارادة السياسية للسلطة المركزية، ومن جهة أخرى، بوجود وفاق اجتماعي، فإننا نحصل على الصورة التالية:

$$\left.\begin{array}{c} \text{FIA} < \text{FID} \\ \downarrow \\ \text{I} \end{array}\right\}$$ الوفاق الاجتماعي ضعيف. إن قيمة مرتفعة لـ α تعني خللا كليا دولة / مجتمع.

$$FID < FIA \;\downarrow\; I > \alpha$$

هذا لا يعني أن الوفاق الاجتماعي مرتفع، إن قيمة منخفضة جداً لـ α تعني إنهياراً لجهاز الدولة.

$$FIA = FID \;\downarrow\; I = \alpha$$

وضع توازن مثالي تضطلع الدولة فيه بمسؤولياتها وبينها، في صورة اولوية، البحث عن وفاق اجتماعي.

ب ـ الدورة الاقليمية

ماذا يصير هذا التشويه α في فرضية تعاون ما بين بلدان المغرب في ميدان تخطيط الأراضي وإعدادها وتنظيمها؟ إن الحس السليم، البسيط، الحسابي، يسمح بالقول بأن هذا التشويه يتسع كثيراً. إن برنامجاً مشتركاً للتنمية تكون مكوناته المختلفة خائرة القوى، بدلاً من أن يصحح حالات النقص لدى كل من هذه البلدان، يضاعفها ضارباً بعضها ببعض.

وهكذا إذا سمينا

- α ج — التشويه في الجزائر
- α ل — التشويه في ليبيا
- α م ب — التشويه في المغرب
- α م أ — التشويه في موريتانيا
- α ت — التشويه في تونس

وα أ ق التشويه على النطاق الاقليمي، فسيكون لدينا، في الفرضية التي تصبح فيها α أكبر من ا

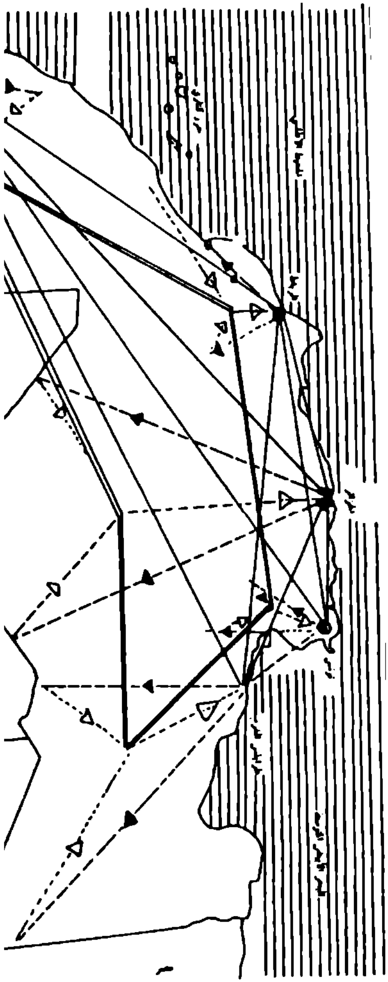
α اق > α ج + α ل + α م ب + α م أ + α ت

α اق ← (α ج) (α ل) (α م ب) (α م أ) (α ت)

وهكذا تقاس خطورة الظاهرة لأن استمرارها لن يجعل كل مسعى وحدوي أو جماعي صعباً فقط، بل إنه سيجعله غير مرغوب فيه. وهذا الاستمرار للظاهرة المذكورة، بإخفائه تزايداً هندسياً(١٢) لتوترات الدولة/ المجتمع، فهو سيدخل احتمالات اضطراب وفقدان استقرار، مرفوعة الى حدها الأقصى، بل واحتمالات حرب أهلية. وتاريخ الوطن العربي، في

---

(١٢) التزايد الهندسي (accroissement geométrique)هو تزايد تضرب القيمة فيه بنفسها (مثلا ٥×٥ = ٢٥) وذلك في مقابل التزايد الحسابي (accroissement arithmétique)حيث تضاف القيمة الى مثلها (مثلاً ٥ + ٥ = ١٠) وواضح أن التزايد الأول (الهندسي) هو أكثر مضاعفة للقيم من الثاني. (المترجم)



هذا الصدد، يقدم مثالاً بليغاً: وهو مثال الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت في عام ١٩٥٨ مصر وسوريا.

ولأجل انقاص الاخطار الملازمة لهذا التشويه α، فإن على مشروع التكامل المغربي في نظري أن يأخذ في الحسبان ثلاثة شروط مسبقة:

- عمل حقيقي داخل كل بلد للتوافقات FIA/ FID.
- تبادل معلومات صحيحة بين جميع ادارات الشركاء المغاربة. ونسمي هذا التبادل للمعلومات «التيار الاعلامي داخل المنطقة».
- إن عمل دوائر الاعلام اللامركزية، بين البلدان المغربية، هذه الدوائر الاعلامية التي لا تمر بالضرورة بالادارات المركزية، والتي تغني في داخل كل دولة من الدول الخمس تيار الاعلام الصاعد، فإننا نسميها - هذه الدوائر - تيار المعلومات الجانبية.

خاتمة

إن المغرب هو حالياً فاعل طبيعي، سواء في الخط الأول، أم في الخط الثاني، في عدة منازعات. هناك بادىء بدء المنازعات الصحراوية التي تخص المغرب بالدرجة الأولى. الصحراء الغربية والتشاد. والنزاع الأول قد أضر بالقليل من التلاحم الذي كان في المنطقة، وطالما هو يجمد العلاقات المغربية - الجزائرية، فهو يحول دون أن تمضي كل دينامية وحدوية بعيداً؛ والنزاع الثاني (في التشاد) الذي تدخلت فيه ليبيا في صورة خطرة، يطرح المسؤولية على مجمل الصحراء المغربية، وبالدرجة الأولى على موريتانيا والجزائر.

وهناك ايضاً نضال الشعب الفلسطيني، والنزاع الاسرائيلي - العربي الذي يثيره ذلك النضال. إن بلدان المغرب هي اليوم بلدان مجابهة. وقد كان قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في عام ١٩٨٥ من قبل الطيران الاسرائيلي برهاناً على ذلك. وهذا الوضع يستلزم أن تزيد بلدان المغرب من انخراطها الى جانب الشعب الفلسطيني. وبالطبع، فهذا ليس دائماً أمراً سهلاً؛ وذلك بسبب الانشقاقات الخطيرة التي تهدد الوحدة السياسية للفلسطينيين، وتتضافر مع المنازعات ما بين العرب، التي تتبلور في لبنان وعلى حساب الشعب اللبناني. وفي لبنان، على كل حال، تتسع المنازعات السياسية بين العرب وتشتد بتداخلها في مجملها مع الانشقاقات ذات الطابع الديني التي يغذيها أساساً التوسع «الايديولوجي» الايراني. فعلى هذا المستوى من مفهوم الاسلام وعلاقاته مع الدولة توجد بلدان المغرب على خط المجابهة، لشدة ما هي قوية ومصممة حالات الاعتراض «الأصولية» التي يجب على كل بلد أن يواجهها داخل حدوده.

هذا الاندراج الأكبر لبلدان المغرب في المنازعات التي كانت حتى ذلك الحين متموضعة

في الشرق الأوسط يرمز اليه انتقال الجامعة العربية الى مدينة تونس: هذا «الارتداد» المؤساتي نحو الغرب رافقه أيضاً انتقال للدولارات النفطية. وأصبحت تونس العاصمة، مثلاً، خلال خمس سنوات ساحة مالية دولية ذات دور لا يستهان به. ويبقى أن نعرف، بادىء بدء، ما إذا كانت الاقتصادات المغربية استفادت من تدفق الرساميل السعودية والكويتية ومن الامارات العربية المتحدة... الخ؟ ولا تهدف هذه المحاولة للاجابة عن هذا السؤال. ولكن يمكن الاشارة، مع ذلك، الى أن استدانة بلدان المغرب تعرف منذ بداية الثمانينات معدل تزايد أكبر، وبمقدار كبير، من معدل نموها. ويبقى أن نعرف أيضاً، ما إذا كان تدفق الرساميل النفطية قد وفر تكثيف المبادلات الاقتصادية بين البلدان العربية وحداً أدنى من تحرر الاقتصادات المغربية إزاء شمال المتوسط؟

لقد رأينا أنه لم يحدث شيء من هذا، فالاخفاق في تنويع المبادلات الاقتصادية يعبر أيضاً عن واقع آخر: ضيق مجال المناورة (التحرك) الدبلوماسية للبلدان المغربية، وضعف تأثيرها في العلاقات الأفرو ـ أوروبية.

وأختصر هذه المجموعة من الوقائع بالقول إن المغرب هو في الواقع صلة هندسية لمجموعة من خطوط القوة شرق ـ غرب وشمال ـ جنوب، لكنه، أي المغرب، لا يسيطر على هذا الوضع. وإذا كان لا يريد ان يبقى «مهيأ رغماً عنه»، فعليه أن يوفر لنفسه الوسائل للسيطرة على إحداثياته الجغرافية ـ السياسية. وإحدى هذه الوسائل، وربما كانت أهمها، تقوم في توحيد أراضي المنطقة. وهذا التوحيد هو وحده، في الواقع، الذي سيتيح تحقيق إعادة التوازن الطبيعي القادر على إحداث إعادات توازن أخرى، استراتيجية، وسياسية، واقتصادية... الخ، نحو المغرب والجنوب. ولا شك ان انتهاء المغرب الى الوطن العربي والى افريقيا سيحقق كسباً من ذلك.

المُناقشات

١ - بشير بومعزة

اقترح أن تعطى الكلمة من جديد الى الاستاذ محسن التومي، حتى يقوم بتوسيع بعض الافكار الرئيسية التي جاءت في محاضرته. صحيح أن الاقتصاد امر شديد الأهمية. لكن الى جانب ذلك، وعبر كل ما قيل بالامس واليوم، سنكتشف سلسلة من العراقيل موجودة لدينا بالمغرب العربي. هذه العراقيل لها مضاعفات على الوضع الاقتصادي الحالي. معنى ذلك أنه مهما بلغت قيمة المسألة الاقتصادية في بناء المغرب العربي فإن هناك عوامل أخرى معرقلة، وباعتقادي ايضاً عددا من الاوليات، وسيقتصر تدخلي في المجال الاقتصادي على فكرة أساسية. اقول للاخ التومي هذا الاقتصادي الكبير - اذ انني عملت معه وأعرفه جيداً - وأقول ذلك بدون شكليات، اقول له انه يتوجب علينا ان لا نغتر بالخيال. ان الاختيار لسياق اقتصادي مغربي يطرح جانباً، معنى ذلك انه لو ألقينا نظرة على الارقام التي يفرزها اقتصاد كل بلد، وهذا حتى لو توافر التخطيط العلمي الصحيح، فسوف نؤمن بحقيقة معينة. هذه الحقيقة تتمثل في ان عنفوان هذه القوة التي سيشكلها المغرب العربي في الغد، سوف لن نعثر عليها في المجال الاقتصادي، بل اني انتظرها في مكان آخر. اننا، حتى في حالة اضافة نفط الجزائر وغازها الى النفط والغاز الليبي والى الفوسفات المغربي، مع اعادة توزيع الثروات بصفة عادلة على عموم المناطق، اي انه حتى ولو قمنا بهذه الاصلاحات، فإن المغرب العربي لن تكون من سماته الرئيسية القوة الاقتصادية. هذا موقف لمت عليه في الماضي، الا أنني لا زلت اعتقد اننا لن نكتسب منعطفاً جيداً وفعالا حتى إذا ضممنا مجمل قوانا الحديثة والقديمة الى بعضها البعض من ليبيا حتى المغرب الأقصى. اذ نذكر - على الصعيد الاقتصادي - قبل كل شيء ارادة العيش معاً، ضمن مجموعة واحدة. وهذه الارادة لا يمكن ان نقيسها بالمعيار الاقتصادي... وكنت اود لو أن الاخ محسن تعرض الى هذه

المسألة في مداخلته، اذ أنني أعتقد ان المسألة الاقتصادية ليست هي القضية الرئيسية. وهذا لا يعني انها ليست مهمة وربما لهذا السبب قلت في هذا الصباح، أنه لو أن شرطة الجزائر وتونس والمغرب أرادت بناء وحدة فلن يكون لي أي اعتراض على ذلك، وسوف أواصل دوري في النضال ضد هذه الاشكال من الانظمة ومن الاكيد انني اذا كنت موافقاً على وحدة الشرطة، فلن أكون غاضباً ازاء بعض التنسيق نسبياً. وأختم تدخلي باثارة النقطة التالية. لقد طرحت بالامس واليوم بعض القضايا، وتحدثت حولها بعض الشيء مع الاخ الفيلالي، وأكررها الآن أمام الاخ التومي. عندما ننظر الى الاقتصاد المشترك على الصعيد المغربي، فسوف نلاحظ انه فيما بين ١٩٦٤، تاريخ انعقاد ندوة طنجة الشهيرة التي انبثقت عنها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، و١٩٦٦ فسوف نلاحظ ان ما تم عمله على صعيد اعداد الدراسات وبداية تنفيذ بعض المشاريع اكبر بكثير من كل ما تم انجازه خلال عشرين سنة بعد ذلك، وهنا نستخلص ان الفكرة الوحدوية عندما كانت موجودة، وهذا على الرغم من بعض المشاكل التي كانت بين الجزائريين والتونسيين، والجزائريين والمغاربة، كانت هناك ارادة قوية لاجل التغلب وتجاوز كل المشاكل. اما في المرحلة التي تلت ذلك، فقد احيلت اللجنة الاستشارية الدائمة على التقاعد بدكان الكماليات، اني وأن كنت أطمح الى مغرب مغاير بصفة جذرية أتمنى أن تعود مثل هذه المؤسسات الى عملها السابق والى نشاطها...
وأقول بأنني في الواقع كنت أنتظر من الأخ التومي شيئاً آخر في عرضه، مغايراً لهذا النقد المجزأ قطراً بقطر على حدة.

٢ ـ نذير معروف

ان تدخلي لا يكتسب الصبغة والافكار التي تم التطرق اليها الآن. الا انني نظراً لان محسن التومي كان مهتما لما أصاب مداخلته من الاجحاف نتيجة برمجة المحاضرات، أود أن أقول له أن محاضرته كانت قيمة ولم تمر مرور الكرام.

أود أن اثير بعض الملاحظات التي يمكن ان تساهم في تكملة بعض الأوجه التي تطرق اليها، بخاصة وأنه لم يكن له الوقت الكافي للقيام بذلك على الوجه الأكمل. هذه الملاحظات ذات طابع منهجي أي أنها تأخذ المسألة من زاوية كيفية التطرق الى تقسيم الفضاء...

لقد شد انتباهي شخصياً طريقة المخططين والمعماريين والمهندسين أي كل من هم مسؤولون عن التخطيط على صعيد اجتماعي وكذلك الى عملهم وممارستهم، وخاصة الى خطابهم، وما يختفي وراء هذا الخطاب، أي المجتمع الذي يرمون الى صنعه ـ مثلاً ما هو نوع العلاقة مع الريف ـ ونتيجة هذا العمل، كتاب بعنوان: «علاقة المدينة بالريف في

النظرية والتطبيق»، ونشر بديوان المنشورات الجامعية بالجزائر. ومما يؤسف له أن هذا الديوان لا يتعدى الحدود الوطنية لاسباب لا حاجة لنا بذكرها هنا.

والملاحظة الثانية تتعلق بشكل ملء الفضاء المغربي عبر التاريخ وطريقته، وتساؤلاتهم عن السبب، اني أعتقد أنه حصلت عدة تطورات. وفعلاً ان ما يميز المغرب هو هذا النوع من التواصل في الانفتاح والانبساط الخارجي الذي يميز طريقة تعمير المحيط، من العصر البونيقي (Punic) مروراً بالعهد الروماني فالتركي وأخيراً فترة الاستعمار. والفترة الوحيدة التي شكلت انقطاعاً في هذا النمط لتعمير المساحة الساحلية هي المرحلة العربية الطويلة. اذ تحولت هذه الحركة مع الفتح العربي الى داخل البلاد، وهكذا برزت مدن هامة. أما الخاصية الأخرى على صعيد العمران السكاني المغربي، وبخاصة فيما يتعلق بالمدن ومحيطها الاقتصادي، هي أن هذه المدن على اختلاف نمط نشوء المدن الأوروبية، لم تنشأ في ظل المناطق الاقتصادية التي تحيط بالمدينة وتتفاعل معها، وانما نشأت كمنطقة استراتيجية تعبر منها قوافل التجارة عبر الصحراء، وتطورت على أساس منطق تجاري سلعي. وهذا ما يفسر هشاشة المدن التي كثيراً ما تحدثنا عنها والتي لم يبق منها أثر كبير على شاكلة «سجلماسة»، ان هشاشة هذه المدن الداخلية تقابلها الطبيعة ذاتها لتلك الاسس التي قامت عليها والتي هي أسس تجارية سلعية.

لقد اثرتم كذلك الفروق الجهوية، وهنا كذلك اسوق طابعا منهجيا هاما في الادب الماركسي. هناك ميل مبالغ فيه الى ابراز انماط الانتاج بالتركيز على الاصناف المهنية، أي البروليتاري وغير البروليتاري الخ... لكن أعتقد أن هناك بعداً هاماً على صعيد الفضاء، يبدو ذا قيمة عند التحليل بخاصة في بلدان مثل بلداننا. ودون الدخول في تناقض مع تحاليل مادية، يمكن أن نبرهن على وجود مناطق تكون تابعة لأخرى، ليس على صعيد عضوي وانما على صعيد تبادل قيم اقتصادية ويد عاملة، فمثلاً هناك مناطق كانت القوى العاملة فيها مستغلة بشكل عبودي، وعندما أريدَ تخليص تلك القوى، تم توظيفها بسعر دون ما يتم تقاضيه في مكان آخر، وعندما شُرِعَ في تحديث الزراعة في الواحات المحيطية بأدرار، كان ثمن الكيلو من الطماطم الذي يتقضاه هذا المنتج الجديد أقل بكثير مما كان يتقاضاه الذي يعمل بمنطقة «ميتيجا». كل ذلك فقط لأنه نتيجة التاريخ. ان درجة اندماج مختلف المناطق الجزائرية في رأس المال العالمي ودرجة الاندماج في الاستعمار، لها مضاعفات بما في ذلك على صعيد هذه المسائل. ويمكننا اليوم ان نتحدث عن علاقات التبعية، اذ أن نظرية الاستقلال يجب ألا تقودنا حتما الى منطق الدول، حيث انه يمكن تحليل قانون التبعية على صعيد جهوي.

الملاحظة الاخيرة تتعلق بالتعاضدية الاقتصادية، التي لم يتعرض اليها السيد التومي، ولكن اتصور ان الحديث ضمني، ونحن نعمل هنا على تجميع الافكار. اني اعتقد ان

هشاشة بناء مغرب اقتصادي لا ترتبط بالطبيعة الاقتصادية وانما بالطريقة والظروف التي يمكن ان يرى فيها هذا الاقتصاد او يتصور. فعندما أفكر في دور العامل الاقتصادي في بلد كالجزائر، الاحظ ان منطق هذا العامل منطق سلعي. ان الجزائر في التقسيم العالمي للعمل، لا اختصاص لها خارج الاختصاص السلعي. فهي لا تصنع القيمة، إلاّ فيما يتعلق باليد العاملة الزراعية، اما بالنسبة للصناعة فلم يعثر أي اقتصادي بالجزائر على اي اثر يشبه ما يمكن أن يكون خلق القيمة الاقتصادية. معنى هذا أن «رأس المال الملعون» هذا الذي تحدث عنه كاتب ياسين، جعل العامل الاقتصادي يتطور حسب أهواء الزمن. فحسب ما يمليه سعر النفط، تكون الحياة حتى على صعيد توسيع الديمقراطية او تضييقها، وكذلك تسير الامور حسب فترات زمنية وحسب الاوضاع العالمية. ويصل تأثير ذلك حتى الى اقرار أو ابطال بعض النصوص كالميثاق الوطني، والتسيير الاشتراكي للشركات والثورة الزراعية، ان هذه الانجازات القانونية تعتمد الصبغة التي تتخذها والتفسير الذي يمكن ان تتضمنه على دفق البترول. ان هذا المنطق الذي هو ليس منطق علاقات انتاج وانما علاقات توزيع، يؤدي الى انه في حال بناء اقتصاد مغربي، فسوف تتكرر هذه الصورة للاقتصاديات الوطنية، مع خسائر أكثر فداحة لكونها تتعدى السلم الوطني.

٣ ـ ابراهيم اوشلح

أود قبل كل شيء ان اسجل اعتذاري باسم اللجنة التحضيرية للندوة، عن عدم التوصل الى التحكم في الوقت الموزع بين بعض المواضيع بشكل يجعلنا نتطرق فيه خلال هذين اليومين الى أكثر ما يمكن من الجوانب بصفة أوسع، دون الاجحاف بحق هذا الموضوع أو ذاك.

انا اهملنا ثلاث مسائل لم نتعرض اليها جيداً. مسألة الاقتصاد وموضوع الديمقراطية وموضوع الثقافة، وهذا امر يؤسف له، كما ان ضيق الوقت منع البعض من المتدخلين من أن يتعمقوا في مداخلاتهم. ومنعنا ضيق الوقت من استغلال هذه الفرصة للاستفادة من الاشخاص الذين كانوا حاضرين، وكانت قيمتهم تكمن في اختصاصاتهم المختلفة، حيث نجد رجل السياسة والاقتصادي في آن واحد، ورجل السياسة والاديب، ورجل السياسة والمسؤول عن احدى الجمعيات، هذا الى جانب اشخاص تاريخيين لهم تجربة كبيرة في مرحلة من مراحل تاريخ بلادهم، وأفكر وأنا أقول ذلك في الأخ بشير بومعزة مثلاً، الذي كان مسؤولا عن القطاع الاقتصادي ببلده في فترة ما.

هذا نقد نسبي للشكل الذي سار عليه عملنا، وسوف نحاول تفادي مثل هذا النقص في المستقبل.

من جهة أخرى هناك بعض المسائل التي اثارت انتباهي مما ورد في المحاضرة المتعلقة بالاقتصاد، لقد ذكر الأخ التومي في عرض حديثة عبارة «انهم يخططون من دوننا». واني اعتقد ان هذه النقطة جديرة بالدرس والتحليل بصفة أعمق. لانها تظهر طبيعة الانظمة التي تخطط في غياب شعوبها وغالبا جداً لمصلحة هذه الشعوب.

الفصل الثاني عشر

جدل الوحدة والديمقراطية

د. برهان غليون (*)

الموضوع كما يبدو لي هو موضوع تكوين الجماعة الوطنية، وأقصد بالجماعة الوطنية الجماعة السياسية أو الكيان السياسي الذي حدد طبيعة العلاقة التي تربط شعباً من الشعوب ذا لغة وثقافة مشتركة واحدة بالشعوب الأخرى التي تحيط به، هذا من جهة. كما يحدد طبيعة العلاقات التي تربط أعضاءه واحدهم بالآخر، من الجهة الأخرى. ويمكن القول إن العنصر الأول في هذا التحديد يتعلق بالبنية الإقليمية ـ الجغرافية للدولة، بينما يتعلق العنصر الثاني بالبنية الاجتماعية لهذه الدولة أي ببنية السلطة وممارستها، بما فيها علاقات الدولة الاقليمية بالمجتمع. وعندما نتحدث عن بنية اقليمية فإنما نتحدث عن الوحدة الجغرافية والمادية فنقول مثلاً إن دولة العرب ينبغي أن تكون ممتدة من الخليج إلى المحيط. وعندما نتحدث عن بنية اجتماعية ـ سياسية، فنحن نقصد الأسس التي تقوم عليها أو تشتق منها أرضية التضامن والمصالح المشتركة، أو باختصار المواطنية التي تبين الانتماء والمشاركة في هذه الدولة. فقد تبنى المواطنية على الولاء الروحي فحسب أو على الولاء الشخصي أو القانوني، أوعلى المشاركة الفعّالة في النشاط السياسي والاقتصادي. وقد تبنى على التمييز بين سادة وعبيد أو على المساواة القانونية والأخلاقية بين جميع الناس. فهل هناك علاقة بين البنية الاقليمية لكل دولة وبين بنية سلطتها السياسية؟ وبشكل أبسط، هل هناك علاقة بين التجزئة العربية في المغرب أو في المشرق وبين بنية السلطة الحصرية والمتكلسة القائمة في بلادهما؟

جوابنا عن ذلك هو بالإيجاب، بل نحن نعتقد أن البنية الاقليمية للدولة، سواء أكانت قومية أم امبراطورية تعكس مباشرة بنية السلطة الاجتماعية القائمة فيها. فالدولة

(*) استاذ الاجتماع السياسي ومستشار في اليونيسكو، باريس ـ فرنسا.

الامبراطورية السلطانية القائمة عموماً فوق الجماعات المدنية والمتوّجة لها كالعمامة، والجامعة بين أنواع مختلفة ومتباينة منها، لا تحتاج إلى سلطة مندمجة وإلى مجتمع سياسي يشارك فيها بنشاط، إنها بالعكس تستبعد السياسة تماماً كنشاط عمومي وتقلص دورها إلى مستويات الإدارة المدنية والعسكرية. بالمقابل لا يمكن نشوء دولة قومية بالمعنى الحديث للكلمة إلا بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة توفر مساواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، وهذا مصدر التضامن والعصبية القومية النامية بين صفوفهم. إن الدولة القومية تتناقض إذن مع وجود سلطة ذات طابع عبودي أو تمييزي بين الأفراد مهما كانت أشكال هذه العبودية أو التمييز أو الاستعباد.

من هذه المقدمة أردت أن انطلق إلى أمرين أساسيين في تكوين الجماعة الوطنية. الأول هو التساؤل حول الأسس النظرية التي نريد أن نبني عليها مفهوم الوحدة المغربية و/أو العربية، ومن ثم تحديد أو مواجهة مفهوم الوحدة هذا. والثاني هو التساؤل حول الأسس النظرية لبناء مفهوم السلطة الوطنية أو القومية أو الديمقراطية، ذلك أننا هنا بصدد إعادة بناء مفاهيم أكثر مما نحن بصدد إطلاق ممارسات.

١ ـ على ماذا نبني مفهوم الوحدة؟

من المعروف أن الفكر العربي القومي ركز جهده في العقود القليلة الماضية بالدرجة الأولى على الجانب الأول من مسألة تكوين الجماعة الوطنية، ونقصد به جانب التوحيد الإقليمي، وتجاهل إلى حد كبير، كي لا نقول تماماً، مناقشة طبيعة السلطة القائمة أو التي يمكن أن تقوم كأساس دافع أو جاذب لهذه الوحدة، اللهم باستثناء ترداد شعارات الدولة التقدمية والسلطة والاشتراكية... الخ. وهي شعارات كان فحواها الحقيقي التغطية على مشكلة بنية السلطة الاجتماعية والسياسية وتحريم طرحها.

ولأن الفكر السياسي القومي هذا لم يستطع أن يدرك هذه العلاقة العميقة بين بنية السلطة وطبيعة الدولة القومية التي كان يطالب بها، فقد ركز جهده في إطار بناء مفهوم الوحدة العربية، على مفهوم جوهري هو الهوية العربية بمعنى تماثل العرب في أي قطر كانوا، في ثقافتهم ولغتهم ونمط حياتهم ومصالحهم ومصيرهم ومن ثم تماثل مطالبهم. وأرى اليوم في هذا اللقاء محاولة مماثلة لبناء مفهوم الوحدة المغربية على إبراز مفهوم الهوية والخصوصية في بلاد المغرب، كما لو أن هذه الخصوصية، وهي لا شك قائمة، مثلما هي قائمة ضمن الجماعة المغربية خصوصيات لا حصر لها بين الأقطار وداخل كل قطر قد تتجاوز ما هو قائم بين المشرق والمغرب عموماً، كافية بحد ذاتها إلى دفع بلاد المغرب نحو الوحدة. أو كما لو أن الوحدة تنبع شرعياً وعملياً من هذه الهوية والخصوصية.

لا أعتقد أننا بهذا نبني مفهوم الوحدة على أسس واقعية وسليمة، وأقصد بالأسس الواقعية والسليمة الرؤية التي تظهر القوانين الفعلية لتشكل الدولة الواحدة أو الموحدة. ولا داعي للقول إن الهوية، إذا كانت شرطاً ضرورياً لوجود جماعة أو دولة قومية، لأنها مماثلة لخصوصية شعب، فهي ليست شرطاً كافياً أبداً. إنها أحد المعطيات التاريخية والموضوعية، وما يجعلها تستخدم في اتجاه أو آخر هو إرادة الشعوب ووعيها لقوانين التاريخ والصراعات الدولية وإدراكها كذلك لإمكاناتها ودورها وأهدافها ومصالحها.

ثم هل يندرج الحديث عن خصوصية أو هوية مغربية في إطار تأكيد وجود أمة مغربية، وضرورة تحقيق الإطار السياسي المناسب لممارستها لسيادتها وإرادتها القومية كما ينبغي أن نفهم من النظرية القومية الكلاسيكية؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي هذه الخصوصية بالمقارنة مع العرب الآخرين؟ هل يكفي أن نستند فيها إلى فكرة التقارب الجغرافي أو تقارب اللهجة المحلية أو تجانس الأصول السكانية أو تماثل التأثيرات الاستعمارية؟

هذه أسئلة مطروحة علينا منذ اللحظة التي نتحدث فيها عن وحدة منطقة إقليمية. والإجابة عنها هي في الواقع وضع لأسس النظر والممارسة التي ستحكم مستقبل المغرب والوطن العربي عموماً للأعوام العشرين القادمة. فإذا لم نستطع أن نحدد المفاهيم الأساسية التي تؤطر نشاطنا الفكري والعملي في موضوع الوحدة، سيصبح من الصعب علينا أن نحدد العوامل والظروف والوسائل والخطط التي ينبغي علينا اتباعها. ولن يكون حديثنا عن الوحدة عندئذٍ إلّا من قبيل الترداد الطقوسي لأفكار قديمة أو لأسطورة مترسخة نعجز عن التخلص من سيطرتها.

من الواضح أنني لم أرد من هذه التساؤلات التشكيك بمشروعية الحديث والعمل من أجل وحدة المغرب العربي، بل بالعكس، إن ما أردته هو انقاذ هذه الفكرة. وأعتقد أن هذا الانقاذ لا يمكن أن يحصل إلا بتخليص الفكر السياسي العربي من طريقة النظر الخاطئة إليها، أي من النظرية القومية الكلاسيكية والشائعة التي عندما صوّرت الوحدة أمراً متحققاً في الهوية بالقوة، وحقيقة قائمة خارج الزمان والمكان، جعلت أيضاً من المستحيل إدراك القوانين التاريخية الحقيقية للتشكل القومي، وبالتالي للتباعد وللنزاع العربي، وساهمت بذلك في منع التقدم فعلياً على طريق التقارب والوحدة.

على ماذا تشيد النظرية القومية مفهومها للوحدة، ومن ثم استراتيجيتها لتحقيقها؟

إن جوهر هذا المفهوم في النظرية القومية العربية الكلاسيكية هو أن الوحدة موجودة ضمناً في الأمة. وهكذا يكفي أن نبرهن على وجود الأمة ونثبته، حتى تتحقق الوحدة من تلقاء ذاتها أو نصبح في ظروف تحقيقها. فالوعي القومي حامل طبيعي للوعي الوحدوي، أما إثبات وجود الأمة فهو أمر سهل: إنه يعني الكشف داخل الجماعة العربية عن العوامل التي

اعتبرتها النظرية القومية الكلاسيكية أساساً لوجود الأمة، أو لوحدتها الفعلية. وهي عوامل اللغة والثقافة أو الدين أو وحدة الاقليم أو الاندماج الاقتصادي أو الأقوامي.

ومن أجل ذلك أصبحت مسألة الأمة هي المسألة المركزية في الفكر السياسي العربي، وتركز الجهد فيها على استخراج عوامل وحدتها، كما لو أن تحقيق الوحدة أو الدولة الواحدة ينبع مباشرة من توافر هذه العوامل.

والواقع أن هذه النظرية ليست إلا دوراً منطقياً تُشتق فيها حتمية الوحدة من وجود عواملها الثابتة. ولكن هذا الدور قائم هو نفسه على خلط أوليّ بين مفهوم الأمة كجماعة سياسية وبين مفهوم الهوية الذي يقوم خارج السياسة، ويستمر حتى في ظروف الاحتلال. وهذا الخلط هو الذي أدى بالقوميين العرب إلى أن يتجاهلوا موضوع بنية السلطة في الدولة القومية، أي علاقة المجتمع بالدولة، وأن يحوّلوا موضوع التكوين القومي إلى مسألة ضمٍّ أو دمجِ بلدانٍ وأقطار عربية متعددة في بوتقة دولة قومية واحدة تزيد من قوة الجميع، كما أدى إلى التضحية تدريجياً بمفهوم الديمقراطية. ولعل السبب في ذلك أن مسألة تكوين الجماعة الوطنية الواحدة، لم يرتبط بتطور العلاقة بين المجتمع والدولة، أي بتطور طبيعة وبنية السلطة الاجتماعية والسياسية، بقدر ما ارتبط بمسألة المواجهة العربية للسيطرة الخارجية. وهكذا تحولت النظرية القومية إلى مجرد ايديولوجية لتشجيع التضامن بين البلدان العربية أمام العدوان، ولم تستطع أن تكون أداة لإعادة النظر داخل القطر أو الأقطار العربية بالسلطة أو بالعلاقة السياسية التي ينبغي أن تربط أبناء هذه الأمة بعضهم بالبعض الآخر وتوحدهم.

لكن المنابع التقليدية المادية والروحية لهذا التضامن لم تلبث أن جفت مع تغير البنيات المحلية في الأقطار العربية وتطور اقتصاداتها التابعة المتوجهة نحو السوق العالمية كل على حدة، ومع تكوّن الدول والجماعات والمصالح القطرية المتميزة المرتبطة بها. ولأن النظرية القومية لم تستطع أن تخلق مصادر ومنابع جديدة للتضامن، أي مصالح مشتركة حقيقية بين الشعوب والنخب الصاعدة، وعاشت على استغلال المنابع التقليدية وتراث التضامن الماضي، فقد عجزت عن أن تواجه بالفعل حركة التباعد والبلقنة المستمرة، وعبرت عن إخفاقها في هذا التناقض المتزايد بين دعوة القوميين إلى الوحدة والاتحاد، في المغرب والمشرق على السواء، وبين الاتجاه المتزايد نحو ترسيخ الحدود القطرية في الواقع، وتفاقم النزاعات، وأحياناً المواجهات العسكرية بين هذه الأقطار.

وإذا كان التاريخ قد كذب هذه النظرية ونقضها، فلأنها لم تكن هي نفسها نظرية علمية بقدر ما كانت ثمرة لتاريخ خاص، تاريخ تكون الدول القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وهي لا تصلح إذن لفهم عملية التكوين القومية في ظروف السيطرة العالمية الراهنة عند شعوب العالم الثالث. ولو دققنا النظر في هذه النظرية، لرأينا أنها لم تكن إلا

الايديولوجية التي استخدمتها بعض الشعوب، في ذلك القرن، لتأكيد شرعية وجودها وحقها في تكوين دولة مستقلة، وذلك في مواجهة الدول الكبرى الصاعدة التي كانت تتنازع على تقسيم مناطق النفوذ في القارة الأوروبية. ولو نظرنا إلى حركة تكوين الأمم في هذه الحقبة، لرأينا أنها قامت على التوسع العسكري أو الاقتصادي أو عليهما معاً، وأنها لم تعمل إلا على تكريس ميزان القوى بين الدول الكبرى الثلاث الفرنسية والألمانية والايطالية التي نجمت بشكل عام عن تقاسم امبراطورية شارلمان على اثر معاهدة فردان عام ٨٤٣ م. أما الدول الأخرى الصغيرة فلم تنشأ إلا على أساس التسويات التي قامت فيما بين هذه الدول الكبرى، ولذلك جاء تكوينها يخالف النظرية السائدة، وضم جماعات تتحدث لغات مختلفة ولها ثقافات متميزة كما هو الحال في سويسرا أو بلجيكا.

وما أردناه من ذلك هو القول: إن انتزاع الشرعية القانونية في تكوين دولة مستقلة أو موحدة لا يعني القدرة على تحقيق هذه الدولة بالضرورة وفي كل الأوقات. وأن جدل الوحدة والأمة لا يشتق مباشرة من الوعي القومي وإنما يخضع لعوامل موضوعية محلية وعالمية أيضاً تختلف باختلاف الظرف التاريخي والعالمي. فقد تتوافر للجماعة ذات الهوية الواحدة عوامل الوحدة اللغوية والثقافية دون أن تنجح في تكوين دولة قومية موحدة، أو أن تتحول إلى جماعة سياسية واحدة. وقد لا تتوافر هذه العوامل وتنشأ مع ذلك، بفضل ظروف عالمية خاصة، دول قومية متعددة اللغات والثقافات.

فالنظرية القومية الكلاسيكية، إذ ربطت تحقيق الوحدة بتأكيد وجود عواملها الذاتية، لم تخفق بسبب غياب هذه العوامل، وإنما أخفقت لأنها بالتركيز الأحادي الجانب على مسألة الشرعية قد طمست حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع التي تؤثر في تكوين الدول والأمم وتنظم العلاقات فيما بينها وتدفعها نحو التحالف أو الاندماج أو الانفصال. ونقصد بهذه العوامل، التنازع الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي، ومستويات السيطرة الخارجية التي قد تقضي على ثقافة شعب بل على وحدته ودولته المستقلة، والاستراتيجيات المتعارضة في مستواها الدولي والاقليمي. فالاستتباع الذي تمارسه الدول الكبرى على الدول الأصغر، وتدويل العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية، يحد جداً من ممارسة مفهوم السيادة أو الارادة القومية، ويحرم الشعوب الصغيرة من قدرتها على التحكم بالجزء الأكبر من عوامل وحدتها أو نموها أو بيئتها ومحيطها.

ولا شك أن نخر هذه السيادة المحلية وتجويفها يشكلان التحدي الاستراتيجي الأكبر أمام كل مشروع وحدوي في العصر الراهن. ذلك أنهما لا ينبعان من فقدان عوامل الوحدة الذاتية أو الهوية المتميزة للشعوب، وإنما هما الثمرة المباشرة لتفكيك البنى المحلية الوطنية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت وطأة قانون التوسع الرأسمالي والتطور المتفاوت.

وليس النزاع المتفاقم بين بلدان العالم الثالث والبلدان العربية جزء منها، إلا الترجمة المباشرة لهذه الأزمة العميقة التي تدفع إليها السيطرة الأجنبية، وتفرض على كل دولة صغيرة أن توسع من مجالها الحيوي على حساب جاراتها، وذلك بقدر ما تضيق عليها فرص النمو والحياة. ونستطيع أن نقول بشكل عام إنه بقدر ما تزداد قوة هذه السيطرة، يزداد الميل في البلاد الصغيرة إلى تكوين نظم أقلية ضيلة تتنازع البقاء، ويزداد عجزها عن حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، ويزداد بالمقابل ميلها إلى التنافس والنزاع الاقليمي، وتضعف قدرتها على التوصل إلى شكل أو آخر من أشكال التعاون أو الاندماج. وهو ما نشهد مثالاً عليه في الوضع العربي الراهن.

ولعل تجاهل هذه العوامل الاستراتيجية والجيوسياسية والسياسية التي تقاوم مفعول العوامل الذاتية وتحد من تأثيرها، قد ساهم أيضاً في إفقار مفاهيم الوحدة والأمة والسلطة نفسها في الفكر السياسي العربي الحديث، وهكذا أصبحت الوحدة القومية مجرد استعادة وإحياء لوحدة قديمة أو لجوهر وحدوي تمنع بعض العوارض الثانوية الداخلية والخارجية من ظهوره. وبذلك حرمت النظرية القومية نفسها من فهم العملية القومية كعملية تاريخية معقدة محلية وعالمية، وعجزت عن إدراك الصراعات العميقة الداخلية والخارجية التي تحكمها، وعن بلورة الخطط والاستراتيجيات الضرورية لإدارتها وتطوير العمل الوحدوي. وتحوّلت من ثم مسيرة الوحدة إلى صراع بين عقليتين ونمطين من أنماط الوعي. وبإفقار العمل الوحدوي من جدليته التاريخية والاجتماعية، أصبح من المستحيل أيضاً رؤية المستويات والاختيارات المختلفة والمتعددة المطروحة أمام الممارسة التوحيدية. فتقلصت هذه الممارسة إلى اختيار مبسط وبسيط بين وحدة اندماجية كاملة وشاملة، أو انفصال اقليمي وعداوة دائمة ونزاع شوفيني. وهكذا غابت النظرة الواقعية، وامتنع اكتشاف الاحتمالات والأشكال المتعددة الجزئية أو الشاملة للتعاون أو التحالف أو الاتحاد. ولعل أعظم برهان على ذلك هو أن العداوة أصبحت على أشدها بين الدول التي تتبنى هذه الايديولوجية القومية، بينما قامت جميع تجارب التعاون الإقليمي الناجح بين الدول التي ظلت بمعزل عن هذه الايديولوجية.

وكما بسّطت إلى درجة الافقار مفهوم الوحدة، مسخت هذه الايديولوجية أيضاً مفهوم الأمة حتى جعلته مفهوماً مطابقاً لمفهوم التجانس والتماثل بين الأفراد والأجناس والجماعات والأقاليم. فأصبح بذلك رديفاً لمفهوم الماهية الثابتة التي لا تقبل التعدد أو التبديل أو التطور. وكان الرد على ذلك بالطريقة نفسها، أي تحويل التمايزات الاقليمية الى ماهية قومية في الأقطار الخائفة من الوحدة ومن السيطرة المغايرة التي تحملها. وكانت النتيجة في كل ذلك الانتقال من تأكيد القومية إلى أزمة هوية متفجرة وإلى نزاع مستمر في كل قطر على تحديدها دون طائل.

باختصار، لقد أخفقت النظرية القومية الكلاسيكية في تقريب احتمالات الوحدة في المغرب والمشرق على السواء لأنها لم تستطع أن تعطي للأمة مفهوماً سياسياً متميزاً عن المفهوم الثقافي الذاتي، وبذلك حرمت نفسها من امكانية فهم الجدلية التاريخية والاجتماعية للوحدة، وبالتالي من إمكانية فهم النزاعات والمصالح والرغبات المختلفة والمتفاوتة التي ينطوي عليها كل مجتمع وكل تجمع سياسي، كما حرمت نفسها من إدراك طبيعة الصراعات الدولية الناجمة عن تغيير الخريطة الجيوسياسية وأبعادها. وعجزت عن استغلال الفرص الذاتية، كما عجزت عن توظيف الوسائل الكبرى التي يقدمها العصر من أجل التحكم بسياسة الوحدة وتعميق مسيرتها.

٢ ـ في مفهوم الديمقراطية والبناء السياسي

لعل من أهم الامكانيات والفرص التي لم يعرف الوطن العربي كيف يستغلها لتدعيم تقدمه هي فرصة الديمقراطية بما تنطوي عليه من إمكانات حقيقية لتثوير العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين أفراد المجتمع، ولإخصاب الحقل السياسي الذي هو المرتكز الأول للأمة. وبعكس ما يخطر للذهن من الوهلة الأولى ليست الديمقراطية من الاكتشافات الجديدة للفكر العربي. فهي من مقوماته الأولى منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. بل لقد ولد هذا الفكر في حجر النهضة من نقد الاستبداد القديم والتأكيد على ضرورة تحديد سلطة الحاكم. وقدم في هذا المجال أدبيات حيّة ورائعة على يد رجال كالكواكبي أو عبدالله النديم وغيرهما تمجد الحرية وتشجب الحكم المطلق. وكانت الديمقراطية أو الشورى المفهوم السياسي الرئيسي الذي تمحورت حوله المفاهيم السياسية الأخرى سواء في حضن الحركة السلفية أو العلمانية. وعليها بنى الفكر السياسي العربي الحديث استقلاله تجاه الفكر الاسلامي التقليدي. وظلت مسألة الدستور محور النضال السياسي لأجيال كاملة واكبت حركة التجديد والاستقلال في الأقطار العربية جميعاً دون استثناء. وما زالت الديمقراطية كشعار، من أدوات الزينة التي يستخدمها الحكم العربي ليضفي على نفسه بعضاً من الشرعية في الأنظمة الملكية والجمهورية على السواء. ويزداد اللجوء الى هذا الشعار كلما ازداد سيف القمع والقهر تسلطاً، وتكتسب الديمقراطية بذلك نعوتاً جديدة لإفراغها من مضمونها فتصبح ديمقراطية حقة أو رشيدة أو إسلامية أو برلمانية أو شعبية أو مباشرة. . . إلخ.

أين المشلكة إذن في الديمقراطية العربية؟ مثلما كان خطاب الدولة القومية يغطي الحاجة إلى تأكيد شرعية الدولة المستقلة تجاه الخارج، كانت الديمقراطية خطاباً يغطي الحاجة إلى تأكيد شرعية الحكم ضد المعارضة الاجتماعية في الداخل. وهكذا ظلت الديمقراطية مرتبطة في فكرنا السياسي الحديث بالليبرالية وبمنظورها التمثيلي المحض. ومضمونها الحقيقي هو أن التمثيلية، أو انتخاب الممثلين يشكل قاعدة السلطة الشرعية لأنه يقدم إطار المشاركة

الجماعية في الحكم، وعليه تبنى الحريات العامة الفردية. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن التمثيلية يمكن أن تكون واجهة شكلية ووسيلة لإخفاء احتكار السلطة وركودها ومنع تداولها الحر. وهي إذا انفصلت عن مفهومها الاجتماعي يمكن أن تتحول إلى أداة للتلاعب بالضمائر والأصوات والجماعات وتفقد بالتالي وظيفتها الأساسية فتصبح قناعاً حقيقياً للاستبداد الذي تعتقد أنها تريد مواجهته.

وبقدر ما ارتبطت بهذا المفهوم التمثيلي الشرعي أو القانوني، بقيت الفكرة الديمقراطية العربية عاجزة عن استيعاب جدل الصراع الحقيقي من أجل الحريات الأساسية المدنية والسياسية في المجتمع العربي، بل غالباً ما نظرت إلى هذه الحريات كمصدر للخطر يهدد وجودها. واعتقدت أنها تستطيع أن تعوض بالديمقراطية الشكلية وبهياكلها التمثيلية عن فقدان الحرية الفعلية وانتهاكها. ولذلك أيضاً لم يكن بمقدورها العمل ولا حتى التفكير بضرورة إدماج الجمهور بشكل متزايد في الحياة الوطنية والاجتماعية، ولا بتعميق مفاهيم الكرامة الشخصية والسيادة على الذات والحرمة الانسانية، ولا بالمشاركة الايجابية في الشؤون العامة والمسؤوليات، ولا بالمساواة بين الناس وتوسيع دائرة المواطنية، ولا بالحراك السياسي وكسر الشرانق الطائفية والفئوية والطبقية. ولهذا لم يرتبط مفهومها بفكرة الفردية الفاعلة والايجابية، وإنما تمحور حول خلق واجهة شكلية تعكس تعددية الأسر والعصب المحلية والطوائف والمناطق الجهوية. وما زالت النظم الراهنة، بصرف النظر عن طبيعة السلطة فيها، تسعى إلى تعميق هذا المفهوم التمثيلي أو الاستعراضي للشرعية، وتوزع فيه السلطة الاسمية حسب الجماعات المحلية أو المهنية وحسب المدن والولايات.

لكن هذه التمثيلية الاستعراضية لم تستطع أن تغطي على حقيقة السلطة الأقلية والعصبية الحاكمة، كما لم تستطع أن تخلق مجالاً خصباً لنمو السيادة الشخصية والمواطنية. وإنما دفعت بالعكس إلى جعل ميزان القوة، وأحياناً القوة العسكرية المجردة، هو الذي يتحكم عملياً بتوزيع السلطة الفعلية أو بالأحرى بعدم توزيعها. وأصبحت السلطة في الكثير من وجوهها نوعاً من الاحتلال بالقوة للمجال الاجتماعي والجغرافي، وانعدم كل نشاط سياسي، وكل إمكانية لمشاركة المواطن قولاً أو عملاً بصنع القرار الجماعي الذي يتعلق بمستقبله ومصيره. وليس من قبيل الصدفة أن الأنظمة الأكثر اعتماداً في وجودها على القوة المجردة، هي التي تحتاج إلى اصطناع نخبة تمثيلية منتقاة، وترفع أكثر من غيرها شعارات التمثيل الشعبي والديمقراطي، وتجهد إلى أن تزين هذه الواجهة التمثيلية بعناصر معزولة ترجع في أصولها إلى مختلف المكونات الاجتماعية أو الطائفية أو الجهوية للبلاد. بل لقد أصبحت الديمقراطية كمجال للتمثيل أو كفرصة للتصويت على الممثلين بمثابة رشوة وورقة ابتزاز للمجتمع، تعرض عليه المشاركة الشكلية في سلطة يتم اقتسامها خارجه ورغماً عنه، لقاء الخضوع الكامل للحكم. ولهذا أصبحت تظهر في أعين الجمهور الواسع كخدعة

رسمية، ووسيلة من وسائل فرط إمكانية التحالف الشعبي وفك العناصر الطموحة من الطبقات الوسطى عن المجتمع وربطها به. فهي إذن أداة للمناورة في يد الحكم وليست نظاماً سياسياً يعبر عن حرية الأفراد ومشاركتهم الفعلية في القرار الاجتماعي، أو يتيح للمصالح المتعارضة داخل المجتمع أن تعكس نفسها على صعيد الدولة حتى يجد هذا المجتمع فيها فرصة لتجاوز تناقضاته وتوحيد كلمته.

ومن هنا فإن مفهوم الديمقراطية كما تجسد في الفكر والممارسة الماضيين قد كرَّس استبعاد المجتمع من دائرة السلطة والقرار السياسي، وتحوَّل إلى أداة لحماية الحكم وضمان استمراره وعدم تبدّله.

والسبب في ذلك أن المجتمع لا يظهر في ذهن الحكم إلا كحشد مخيف وهائل من العصب والقبائل والطوائف والأسر والمناطق المتنابذة المفتقرة الى الوعي السياسي. وهو يشكل في ذاته نقيضاً للدولة في وحدتها واستقرارها وتجانسها، ويعتبر بالنسبة إليها احتياطياً استراتيجياً للفوضى أو للقوة التمردية التي يخشى من تفجرها في كل لحظة. والدولة هي وسيلة ضبط هذا الحشد وتوجيهه وإدخال بذور الوعي والنظام والعقلانية إليه. فهي بالضرورة دولة النخبة. ولا يمكن للديمقراطية أن تتجاوز في هذه الحالة مفهوم مشاركة النخب الطليعية الواعية في الحكم وتنافسها عليه. ومن أفق هذه المنافسة وحدها يمكن لهذه النخب أن تستفيد من النقمة الشعبية لتدعم مواقع بعضها تجاه البعض الآخر. وباختصار، انها لا تنظر إليه إلّا كعرض تستخدمه في حسم نزاعاتها الداخلية. فهي الطليعة، والذات الفاعلة، وهي الروح ومصدر الحق والقانون والسياسة، والمجتمع هو الموضوع المتنازع عليه وهو المادة وأداة الحكم، وهو المجال الذي تظهر فيه الطليعة عبقريتها وقوتها وبأسها وجبروتها في الوقت نفسه.

ولهذا لم يكن من الممكن للديمقراطية بهذا المفهوم أن تساهم في بناء الوعي أو الوجدان العربي الديمقراطي الذي يظهر فيه الأفراد مواطنين متساوين ومشاركين ايجابيين بالدرجة والأهلية والحقوق نفسها. ولا أن تؤسس مفهوماً اجتماعياً وعقلانياً وواقعياً للسياسة. ولم يكن بإمكانها أن تبذل الجهد اللازم لتعميق مفاهيم السلطة والدولة، والمواطنية والشرعية، والسيادة والمسؤولية. كما لم يكن بإمكانها أن تعمل فيه بجد على بلورة مفاهيم السياسة الوطنية والمشاركة الشعبية وحقوق الانسان وسيادة القانون ومنبعه وهدفه، وعلى تطوير مفهوم الأمة لا بمعنى الهوية المتجانسة وإنما بمعنى الجماعة السياسية المكونة من أطراف ومصالح وتوازنات مختلفة ومتعددة اقتصادية وثقافية واجتماعية تتوحد في الدولة وتبني نفسها فيها.

ومن هنا لم يتحقق في الواقع أي تشريك وتواصل فعلي بين الدولة والمجتمع، ولم تنشأ سلطة وطنية قومية بالمعنى العميق والسياسي للكلمة، أي جماعية وشعبية، ولم يتوافر للأفراد

فعلياً ممارسة الحرية الفردية أو الجماعية، ولم تنشأ مفاهيم راسخة للحزبية، فظل الحزب مختلطاً في مفهومه بالعصبة المتضامنة ضد العصائب الأخرى، وبقيت الايديولوجية السياسية دعوة مثالية رمزية تتوحد من حولها القبيلة، وذريعة لتآلف الوجهاء والزعماء والسياسيين، لا تناقش ولا قيمة لها في ذاتها، ولم تتحول الى منهج للرؤية يساعد على إنارة الواقع وفهم المشكلات والتحديات المطروحة على الجماعة لمعالجتها وإيجاد الحلول لها.

ولم تتأسس في المجتمع شبكات اتصال ومواصلة بين الفئات والطبقات والجماعات المختلفة تسمح بتكوين مواطنية مستقلة عن الانتماء الجزئي وتشكل مرجعاً للانتماء السياسي. ولم تتكون الحريات الأساسية ولم تتطور بنية السلطة أو وظيفة الدولة الرئيسية، وإنما نمت أكثر فأكثر بيروقراطية أوليغارشية عسكرية أو مدنية مستقلة عن الأوليغارشية القديمة أو مرتبطة بها، متحدة مع الدولة ومتجانسة معها. ولهذا لم تنشأ السياسة بالمعنى الحرفي للكلمة خارج إطار النزاع على السلطة - الغنيمة. وبقيت سياسة عصبوية هدفها تغذية الحرب الدائرة من أجل المصالح الجزئية، دون مراعاة المصالح العامة أو المصلحة الوطنية. ولم يتحقق تعفي المجتمع وهيكلته في منظمات وأحزاب وجمعيات ووظائف تتجاوز به تناقضاته ما قبل السياسية أو ما تحت السياسية، فظلت الهياكل الحديثة طفرات على جلده وأدوات بيد زعامات شخصية تستخدمها لتحقيق مآربها الخاصة، ولا تتوانى في ذلك عن تفكيك المجتمع وتسعير نزاعاته الداخلية.

ومن هنا نستطيع أن نفهم أيضاً لماذا بقيت السياسة من اختصاصات الدولة وحدها والمجموعات المرتبطة بها بالقوة أو بالقرابة أو بالتحالف، ولماذا بقيت الدولة في موقف التناقض وأحياناً العداء الضمني أو المكشوف للمجتمع ولكل حركة أو نأمة سياسية تصدر عنه. وأصبحت في أغلب الأحيان بديلة له.

وهكذا ظل الفكر السياسي العربي في مسألة السلطة فكراً تقليدياً ومحافظاً بالمعنى العميق للكلمة، وظل محوره وموضوعه الدولة. وقد اعتقد أنه إذا نجح في خلق دولة تنعكس فيها شكلياً وتتمثل كل الجماعات - وهو لم ير المجتمع إلا كجماعات مضاف بعضها الى البعض الآخر - فقد نجح في إقامة الوحدة القومية. ولأنه لم يدرك ويتعمق حقيقة المجتمع والامكانات الثورية الكامنة في مفهومه وجدلية تناقضاته وتنوعه، فَقَدْ فَقَدَ قدرته على فهم العملية السياسية والسيطرة عليها. واضطر لذلك شيئاً فشيئاً الى أن يقبل بمفاهيم الدكتاتورية ويتعايش معها، وبالتنظير لها كوسيلة أخيرة وضرورية لحماية الدولة والجماعة الوطنية من الفوضى، وتحصينها ضد نوازع التمزق والتفكك والانحلال.

من كل ذلك نخلص إلى القول بأن علينا عندما نتحدث عن الديمقراطية أن نحدد ما نعنيه بهذا المفهوم. هل نعني توسيع نطاق التمثيل النيابي وإعطاء حصة أكبر من السلطة -

الغنيمة للنخب الجديدة الصاعدة أو لبعض مجموعاتها التي بقيت هامشية فيها؟ أم نقصد بها تغيير بنية السلطة الاجتماعية والسياسية عموماً من أجل وضع أسس جديدة وثابتة لسلطة جماعية بالمعنى العميق للكلمة، أي لسلطة ديمقراطية حيّة ومعبرة حقيقة عن مصالح الناس وطموحاتهم وآمالهم؟ (وعندئذٍ يتوجب علينا أن نعمل على المدى الطويل من أجل تغيير موازين القوى الاجتماعية وتغيير رؤية الناس ومفاهيمهم للسلطة وممارستها في الوقت ذاته) أم هل نقصد التعاون من أجل دفع التيار الديمقراطي الوليد إلى الأمام؟ وفي جميع الحالات، كيف نستطيع الوصول إلى ذلك؟ وما هي القوى التي نمثلها أو نراهن عليها لتحقيق هذه الأهداف، سواء أكانت قوى اجتماعية أم سياسية أم ايديولوجية ومعنوية؟ وهل نعتمد في ذلك على الشعور العميق النامي لدى النخب الاجتماعية ولدى فئات واسعة من المجتمع بالمأزق الذي وصل إليه النظام الراهن، أم على النقمة المتصاعدة ضد سياسات القمع والتمزق والنزاع المحلي واحتكار السلطة وخنق المبادرات القاعدية، وعلى الرغبة في التغيير؟ وما هي قاعدة التيار الديمقراطي الراهن؟ هل هي نمو ظروف موضوعية اجتماعية واقتصادية وسياسية تمكن من تجاوز الوضع القائم، أم هي تطلع فئة أو فئات المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة، من الذين فقدوا الثقة جزئياً أو كلياً بالأحزاب التقليدية المحافظة أو التقدمية وبالايديولوجيات التي كانت تحملها، إلى إيجاد فرص أفضل أو هامش أكبر من الحرية وبالتالي للمشاركة في السلطة الاجتماعية وفي الشؤون العامة؟ هذه نماذج أخرى من الأسئلة التي ينبغي أن لا تغيب أيضاً عن أذهاننا ونحن نطرح مسألة الديمقراطية في المغرب العربي.

من الملاحظات التي ذكرتها حول قضية الوحدة المغربية أو العربية، والملاحظات الأخرى التي ذكرتها حول قضية الديمقراطية، أودّ أن أخلص الى بعض الأطروحات التي تصوغ العلاقة بينهما، وهي في نظري ليست أكثر من فرضيات تستدعي الاستقصاء والدراسة والتحقيق.

الأطروحة الأولى هي: إننا إذا وضعنا مسألة الوحدة في نصابها التاريخي والعلمي، ودرسنا احتمالات الواقع والقوى الاجتماعية المؤهلة لتحقيقها، ونظرنا إليها بمنظار الأزمة العالمية التي فتحها التوسع الرأسمالي العالمي وما خلقه من تمايز بنيوي بين الشمال والجنوب، ونظرنا إليها كذلك بمنظار نشوء الدول المحلية المستقلة وما ارتبطت به من مصالح اجتماعية ثابتة وتوازنات داخلية وخارجية، ولم ننظر إليها بمنظار النظرية الكلاسيكية التي تقول بحتمية حصول الوحدة لوجود عوامل التشابه والاتفاق، لا بد لنا أن نعترف بأن التيار التاريخي العام يسير في اتجاه تعميق القطيعة بين بلدان المغرب العربي وبين جميع بلدان العالم الثالث عموماً. فتوجه كل دولة تابعة نحو المركز أهم بكثير من توجهها نحو الدولة التابعة القريبة منها، سواء أكان ذلك من أجل الاستفادة من عوامل التقدم التقنية أو الرأسمالية، أم من أجل الحماية السياسية. وهذا ترجمة لقانون التوسع الرأسمالي والتطور غير المتكافىء الذي يؤدي إليه، ومن

ثم تكسير الوحدات القومية التقليدية وتفكيكها لتسهيل احتوائها وابتلاعها.

الأطروحة الثانية تتعلق بالديمقراطية ومضمونها هو: انه كلما ضعفت قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية للسكان، أو بالأحرى على إعادة الانتاج المادي والروحي للمجتمع بشكل مستقر وثابت ومنتظم، وبما يحفظ إذن بقاءه وتميزه، زادت فرص تكوين سلطات مطلقة ومركزة بيد أقلية اجتماعية مغلقة على نفسها، أي ضاقت دائرة المشاركين فيها، وتضاءلت فرص تكوين نظام سياسي ديمقراطي تعكس بنية السلطة فيه القوى الحقيقية الفاعلة والمنتجة في المجتمع وتعبر عنها. ومعنى ذلك أن الميل يزداد أيضاً إلى أن توحد الفئة الحاكمة نفسها مع الدولة وتتوحّد معها، وتجعل من الدولة أداة من أدوات توسيع مصالحها الجزئية وخدمتها، مما يضعف الطابع الوطني أو القومي للدولة.

وهذا يعني أيضاً، وتكملة لذلك، أن فرص الديمقراطية تزداد بازدياد قدرة المجتمعات على التحكم بعملية اعادة انتاجها وبالتالي بنفسها وبيئتها ومصادر ثروتها.

والأطروحة الثالثة هي: ان إمكانيات التعاون والوحدة بين الأقطار العربية المغربية أو المشرقية على السواء تزداد بازدياد قدرة النظم القائمة فيها على تكوين سلطة سياسية منفتحة وذات قابلية ذاتية على التعبير عن حقيقة القوى الفاعلة في الواقع الاجتماعي وترجمتها في النظام السياسي، وتمثلها، أي أيضاً بازدياد قدرتها على توسيع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في القرار الاجتماعي. فالنظام الذي لا يستطيع أن يستوعب الجزء لا يستطيع أن يستوعب الكل. ومستقبل الوحدة ومصيرها لا يرتبط بوجود عوامل الوحدة الثقافية أو اللغوية، بقدر ما يرتبط بنشوء نظام فعال لتنمية العمل الجماعي وتحقيق الشروط الملائمة لازدهار الجميع في الوقت نفسه. وهذا يعني أن شرط قيام دولة واحدة، هو وجود سلطة تسمح بالاختلاف، وتجعل من هذا الاختلاف عامل إثراء وتقدم اجتماعي للجميع.

٣ ـ نظام السلطة وأثره على النظام الاقليمي.

لا شك إذن أن هناك علاقة قوية في المغرب العربي بين وضع التجزئة القائم وبين أنظمة الحكم الموجودة فيه. وهذه العلاقة هي التي سمحت بأن يتغلب الانقسام والنزاع في النهاية على نيات الوحدة والتعاون القوية التي نشأت قبل الاستقلال. ففي كلا الأمرين المتعلقين ببناء الجماعةالوطنية، ونقصد بها بناء الدولة الواحدة، وبناء المجتمع السياسي الوطني، تأخذ مسألة السلطة وبنيتها أهمية خاصة. وتفسر بنية السلطة إذن الكثير من مظاهر التباعد بين أقطار المغرب. فنظم المغرب العربي السياسية تشترك، رغم تباين نخبها في رؤيتها العامة وفي سياقات تكوينها التاريخية، بخصائص واحدة تحول بينها وبين التطلع الى الاتحاد، كما تحرمها من التطور في اتجاه بناء حياة سياسية ووطنية نشيطة ونامية.

أولى هذه الخصائص، هي أن السلطة ليست نابعة من عملية مشاركة شعبية فعلية في اختيار الممسكين بمراكز المسؤولية الكبرى، أو في اتخاذ القرارات العامة. وبمعنى آخر ما زالت السلطة مفروضة فيها من فوق وليست مستمدة من الانتماء أو الاختيار الطوعي للمحكومين. ولا يعني ذلك بالضرورة أن هذه السلطة من دون قاعدة اجتماعية، أو أنها لا تتمتع بدرجة أو أخرى من الإذعان العام، أو أنها، أخيراً، ليست ذات سياسات اجتماعية محددة ومتباينة تخضع في صياغتها لمتطلبات التحالفات التي تستند إليها. وهذا لا يمنع أيضاً من أن تغطي السلطة المفروضة نفسها بواجهة انتخابية.

أما الخاصية الثانية للسلطة في المغرب العربي، فهي أنها تشكل دائرة مقفلة تؤخذ فيها القرارات على مستوى الأجهزة العليا، ولا تمر إلا عرضاً وبصورة شكلية عبر المؤسسات التمثيلية أو الرأي العام. وبمعنى آخر تبقى السلطة حكراً على فئة محددة ومناصب محددة مرتبطة بها، ولا تستطيع أن تسري عبر طبقات وفئات الشعب حتى تتغذى بمعطيات جديدة وتتطور مع تطور ميزان القوى الاجتماعي وتتجدد مفاهيمها وطرق ممارستها. ومن هنا فهي تجنح الى الاستنقاع كما يجنح الماء الراكد إلى التلوث والفساد.

والخاصية الثالثة هي أنها سلطة مركَّزة في أيدٍ قليلة، مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والمحاسبة القومية. وهي تفرض بالضرورة خلق الوصي الأول عليها، سواء تجسدت وصايته في شخصيَّة الملك المطلق، أم الرئيس الملهم أو الأب الروحي للمجتمع والدولة. ولعل ذلك ناجم من أن توزيع السلطات لا بد أن يؤدي إلى تعدد مراكز الحكم وتهديد وحدة السلطة وتفاقم المنازعات داخل صفوف القائمين عليها.

والخاصية الرابعة هي أنها سلطة مختلطة تمتزج فيها السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وهذا الدمج هو شرط تركيزها وتجانسها ووحدتها. وهو شرط قوتها أيضاً وإبراز شوكتها، وضمان انفصالها عن المجتمع ووقوفها فوقه.

ويترتب على هذه الخصائص نتائج أساسية أولاها: إنه في كل بلاد المغرب الرئيسية يبقى النفوذ إلى الدولة والسلطة السياسية المرتبطة مباشرة بها، هو شرط النفوذ الى الثروة، أي إلى المراتب الاجتماعية العليا وما تحمله من مكتسبات مادية ومعنوية. ومما يدعم ذلك، أن الدولة ما زالت فيها هي المستثمر الأول والموزع الرئيسي لفرص العمل والخدمات.

والنتيجة الثانية أن الحفاظ على دور الدولة كما هو، بل تقوية هذا الدور، هو هدف مشترك لغالبية أجنحة النخبة الاجتماعية. والصراع السياسي الأساسي لا يتعدى في هذا الاطار النزاع على تقسيم الحصص في هذه الدولة. وتبقى مسألة تغيير النظام الاجتماعي والممارسة السياسية ونمط الانتاج والتنمية مسائل ثانوية فيه.

والنتيجة الثالثة هي أن أي تبدبل أو تغير في توزيع القوى الاجتماعية لا يستطيع أن يعكس نفسه داخل الدولة إلا بتفجير النظام أي بخلق أزمة سلطة عميقة. وما تشهده بلاد المغرب اليوم من توترات اجتماعية يعكس في الواقع عجز القنوات الراهنة للسلطة عن ترجمة التغييرات الحاصلة على صعيد ميزان القوى الاجتماعي وعن تمثلها واستيعابها. وقد تكون هذه التوترات مقدمة لأزمة عامة مفتوحة تشبه ما تعيشه بعض بلدان المشرق العربي منذ سنوات.

والنتيجة الرابعة هي أن أياً من هذه الدارات المقفلة للسلطة لا تستطيع أن تتواصل فيما بينها أو تتعاون مع بعضها البعض دون أن تهدد توازناتها الداخلية الهشة. ومن هنا، فإن العلاقات بين بلدان المغرب العربي تجنح أكثر فأكثر إلى أن تتخذ طابع المناورات والمحاور الاقليمية التي تعكس الأزمة الداخلية لكل منها. وحتى داخل هذا المحور أو ذاك، يصعب التعامل الجدي بين الأطراف ويقتصر الأمر على التأييد السياسي أو التضامن الأمني، ولا يقود أبداً إلى بناء مشاريع مشتركة طويلة المدى. بل ان سياسة المحاور تعكس القطيعة بين هذه البلدان، وتكرس التمايزات والفروق السياسية والادارية، وتستدعي أكثر فأكثر التركيز المستمر على النزعة القومية المحلية. فمن النزاعات، وما يرتبط بها من تشديد على المصلحة والهوية القطرية، تسعى السلطات الراهنة الى أن تستمد شرعية وجودٍ يحرمها منها في الداخل طابعها العام كسلطة مفروضة ومقفلة على المجتمع. ومن هنا لا بد أن يزداد الميل إلى النزاع مع تفاقم أزمة كل منها.

ما هي إذن الآفاق الحقيقية للعمل الوحدوي والديمقراطي في المغرب العربي؟

في اعتقادي أن الحديث عن وحدة المغرب العربي ينبغي أن يخرج من إطار التأكيد النظري على هوية مغربية متميزة، وأن يبنى على رؤية الآفاق الموضوعية المفتوحة من زاوية القراءة العقلانية الاقتصادية والسياسية لواقع ومعطيات المغرب واحتمالات تطوره وفرص نموه. فالوحدة المغربية ليست ولن تكون ثمرة لتماثل الهوية بقدر ما هي ـ أوما يجب أن تكون ـ جزء من استراتيجية استكمال التحرير الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المغرب. وبمعنى آخر، إن هذه الوحدة لا يمكن أن تبنى على وحدة التراث ولا على استعادته، وإنما ينبغي تأسيسها على وقائع الحاضر. وهي لن تجد تبريرها إلا فيما يمكن أن تقدمه من حلول أفضل للمشاكل المعقدة التي يطرحها هذا الحاضر. ولا يعني ذلك إنكار عوامل التماثل والتشابه الثقافي والسكاني، ولكنه يشير إلى أن الوحدة ينبغي أن تجد ديناميتها فيما تقدمه من إمكانيات لتعظيم احتمالات التقدم والتطور لكل البلدان المغربية. باختصار إن الوحدة تبنى في مشاريع المستقبل لا في خرائب الماضي.

وفي هذه الحالة ينبغي أن نحدد ما نعنيه بكلمة الوحدة، هل هي نمط من التحالف أو

التعاون الرسمي أو الشعبي، أم هي اندماج سياسي وقانوني مباشر أو تدريجي؟ ولا يمكن أن تكون الاجابة عن هذه الأسئلة نظرية فقط. إذ لا بد من رؤية القوى الاجتماعية الفاعلة ومشاريعها ومصالحها. وعلى الأغلب ستتجه القوى السائدة اليوم أكثر فأكثر نحو علاقات نزاعية ترسّخ الحدود الاقليمية. وفي هذه الحالة ستكون المراهنة الأساسية من أجل الدفع في اتجاه الوحدة على مشاعر التضامن العميقة بين شعوب المغرب العربي، وعلى العمل في اتجاه توسيع إطار المصالح المشتركة، وخلق الأطر الشعبية والجمعيات والمنظمات الفعالة التي تتيح نمو هذه المصالح المشتركة وتزيد التفاعل والانفتاح المتبادل. وعندئذ لا بد أن يعطى لمطلب الوحدة المغربية طابع شعبي واضح. فهو لا يمكن أن يثير حماس الشعوب وتأييدها ومبادرتها إلا إذا كان يعني في الوقت نفسه تحريراً لها من الأسر والتهميش الاجتماعيين والسياسيين، أي إلا إذا ارتبطت بالعدل الاجتماعي والديمقراطية. وهذا يقتضي أن لا تبقى مسألة الوحدة مسألة شعار سياسي، وإنما لا بد أن تملأ بالمضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حينئذ يمكن للحركة الوطنية المغربية أن تشكل ضغطاً دائماً على الحكومات في اتجاه تعميق أسس التعاون والاندماج التدريجي. وبمعنى آخر، إن روابط الوحدة ليست قائمة ولا ينبغي أن نعتقد أنها قائمة بالفطرة، وإنما علينا خلقها بالعمل الدائب. وهذا العمل هو جزء من النضال من أجل استكمال استقلال المغرب ونموه. وشرعيته لا تنبع من تكريسه لهوية واحدة، وإنما تستند الى منطق العقل الداعي الى بناء المجال الأكثر ملاءمة لاستخدام المصادر المادية والبشرية الهائلة التي ينطوي عليها المغرب، ولإطلاق طاقات أبنائه الفكرية والمادية. وهو المبدأ نفسه الذي يجعل من النضال لتوحيد المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ في نظري من النضال لتحقيق وحدة الوطن العربي، ومرحلة من مراحل تحقيق هذه الوحدة. إن الوحدة تصبح بذلك العنصر الرئيسي في استراتيجية التنمية والبناء الاجتماعي العربي، وهي استراتيجية المواجهة الأكثر عقلانية لمشاريع الاستتباع والسيطرة الأجنبية والسلطة المفروضة وما تحمله من خطر على اللحمة الوطنية ومن هدر للطاقات المحلية.

ومن هنا، فإن المراهنة في الوحدة المغربية ينبغي أن تكون على نمو التيار الديمقراطي والشعبي الواسع وعلى ارتباط النخبة المغربية بهذا التيار، وبقدرتها على بلورة مفهوم جديد وخطط جديدة للتقارب الإرادي والمختار والعقلاني الذي يأخذ بالاعتبار المصالح العليا للجماعة الاقليمية. فمن هذا التقارب الواعي، ومن التخطيط العملي والواقعي له، ومن احترام التمايزات واستيعابها والسعي الى تخطيها في مؤسسات توفر بناء قاسم مشترك بينها بدل أن تلغيها، وليس من المراهنة على اليد الخفية للثقافة أو للتاريخ، ينبثق ويتعمق الوعي بحتمية الوحدة وفائدتها.

وبمعنى آخر، لا بد أن ندرك وأن نعترف بأنه ليس هناك في الظروف الراهنة طبقة اجتماعية مغربية حاملة في صلب مشروعها الاجتماعي لمشروع الوحدة، أي أن تحقيقها لذاتها

يستدعي تحقيقها لوحدة المغرب. إن الوحدة ما زالت مطلباً شعبياً عاماً وغامضاً في شعور الشعب يستمد قوته من المخيلة التاريخية الجماعية، ويفتقر إلى أسس فعلية وثابتة في أرض الواقع الاجتماعي والقوى الفاعلة فيه. وتقع على المثقفين مسؤولية ترجمة هذا الشعور الوحدوي الى برنامج عملي وواقعي، والى تيار سياسي يتجاوز هذه القوى جميعاً ويربط فيما بينها في الوقت نفسه. وإذا اخفقوا في ذلك بسبب ضيق أفقهم الفكري أو عجزهم عن التواصل الشعوري مع شعوبهم، فليس هناك ما يمنع من تكريس الأوضاع الاقليمية الراهنة، وتلاشي الوحدة الثقافية والدينية والشعورية الموروثة. فكما أن من الممكن لشعوب متعددة أن تتحد وتشكل دولة واحدة، يمكن أيضاً لمجموعة قومية واحدة أن تتمزق وتتحول الى دول متعددة.

وما يقال عن الوحدة ينطبق أيضاً على الديمقراطية. واسمحوا لي أن أقول إنني لا أرى من بين القوى الاجتماعية المتبلورة اليوم في المغرب أو في المشرق، أي قوة حاملة في صلب مشروعها الاجتماعي لامكانات تثوير علاقات السلطة وتبديلها جذرياً. فالليبرالية العربية التي تطل اليوم من جديد على الوطن العربي، وبقدر ما تنطوي على مشروع رأسمالية طفيلية ومتوحشة لا تخضع الى قانون، ولا تعيش إلا من المضاربات التي يوفرها تفاوت السوق الخارجي والداخلي، لا يمكن أن تقوم إلا بتسعير التناقضات والتوترات الاجتماعية، وتعميق التفاوت بين الطبقات والأفراد، وتدمير الأسس الأولية لنشوء نظام اجتماعي مستقر وقادر على الاستمرار. وهي لا يمكن إلا أن تقود في الأجل القصير إلى نقيضها، وتفتح الباب أمام دبكتاتورية جديدة، تتخذ من الشعارات اليسارية وسيلة لتصفية الحركة الشعبية وإجهاضها. وبقدر ما تؤدي هذه الديكتاتورية نصف ـ الشعبية نصف ـ الفاشية إلى تدمير الآلية العقلانية للدولة وللمؤسسات، وتضعف احترام القانون، وتجعل من السلطة وحشاً كاسراً يبتلع المجتمع والدولة ويقضي على سيادة الجماعة وحرمة أفرادها، فهو لا بد أن يقضي على الشعور العميق بالانتماء والمواطنية والأهلية، ويؤدي في الأجل القريب الى تفكك المجتمع السياسي وتمزقه. والنتيجة هي إما خراب الدولة وزوالها أو الردة من جديد نحو ليبرالية شكلية مفقرة وعاجزة.

ومن هنا، فإننا لا نعتقد أن قضية الديمقراطية يمكن كسبها سلفاً. إنها تشكل أيضاً جزءاً من المعركة التي ينبغي أن يخوضها المثقفون، داخل صفوف المجتمع، وتجاه الأنظمة السياسية معاً، في سبيل تعزيز الوعي المدني، وتثبيت القيم والأفكار والمؤسسات الاجتماعية والقانونية. وذلك في نطاق إعادة هيكلة الفكر السياسي المغربي والحركة الشعبية وبلورتها حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة. وبقدر ما تنجح هذه الحركة في إحداث تغييرات ايجابية في القاعدة الانتاجية للمجتمع، فإنها توسع من فرص تحقيق الديمقراطية واستقرارها. وهنا تلتقي أهداف الديمقراطية والوحدة وتتفاعل القوى المتعددة الدافعة لها والمؤدية إليها. لكن

مما لا شك فيه أن للمثقفين في الظروف الخاصة والراهنة التي يعيشها الوطن العربي دوراً استثنائياً في توحيد هذه القوى وتدعيمها برؤية سياسية تاريخية وعقلانية وواقعية تربط بين المصالح المباشرة التي تسعى إليها، وبين المستقبل الذي تطمح إليه. وهذا يعني أن العلاقة بين الوحدة والديمقراطية ليست علاقة بديهية وقائمة حتماً، وأن التقدم على طريق الديمقراطية لا يقود إلى الوحدة أو العكس بالضرورة. فإذا لم يعمل الفكر السياسي المغربي منذ الآن على الربط بين هذين الهدفين من ضمن بنائه لمشروعه الاجتماعي والسياسي المقبل والبديل، ليس هناك ما يمنع أن يتعطل أحد الهدفين أو كلاهما. فبناء هذه العلاقة هو في نظرنا الضمانة الوحيدة لبلورة هذا المشروع البديل الذي يمكن أن يثير حماس الأجيال المغربية الجديدة، ويقدم ظروفاً أفضل لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة لكل شعوب المغرب.

المراجع

فيما يتعلق بفكرة القومية العربية ونظرياتها الكلاسيكية أصبحت الأدبيات المتوافرة كثيرة ولا تحصى، ويمكن الرجوع إلى أكبر فلاسفتها المعاصرين في مؤلفاتهم المختلفة، نعني ساطع الحصري.

أما فيما يتعلق بالمغرب العربي بشكل خاص، فهناك أيضاً مراجع كثيرة على سبيل المثال، أنظر:

Amin, S. *Le Maghreb Moderne*. [Paris]: Editions de Minuit, 1970.

Elite, Pouvoir et légitimité au Maghreb. Paris: CNRS, 1973.

La Formation des nouvelles élites politiques maghrébines. [Paris]: L.G.G.J., 1973.

Laroui, A. *Histoire du Maghreb*. [Paris]: Maspéro, 1970.

L'Unité Maghrébine: Dimensions et Perspectives. Paris: CNRS, 1972.

الفصل الثالث عشر

مغرب كاتب ياسين

د. الطيب البوعي (*)

اني مسرور لانعقاد هذه الندوة التي تتنفس فيها حرية التعبير، وأشكر الذين سهروا على تنظيمها على ذلك. كما اني أشعر بثقل العبء على عاتقي، حيث أن العرض الذي سأتقدم به جاء في خاتمة أعمال الندوة، أي قبل الخلاصة الختامية، وقد يكون سبباً في اثارة الشقاق. ان حضوري هنا ليس بصفة شخصية، وانما كممثل لدار النشر «أركنتار» المدعوة، والتي انتدبتني وكلفتني بإعداد محاضرة. وقد اخترت موضوعاً أعتقد أنه استفزازي، ليس معنى ذلك أنني أريد الاستفزاز، لكن ضيق الوقت، لم يترك لي خياراً أفسح، حيث قمت بتحضير مداخلتي في ثلاثة أيام. ان الموضوع الذي اخترته هو: مغرب كاتب ياسين، ولا أخفي عليكم أنني متحيز الى جهة محددة، وما خوفي الا من أن أسيء الى فكر الكاتب. لقد اخترت عدة فقرات، لم أكد اتناولها بالتحليل والنقاش وهي يمكن ان تتقبل مفهوم المغرب ووحدة المغرب منذ بدايات هذه الفكرة حتى اليوم.

أسوق لكم بعض الفقرات من كتاب الجثة المحاصرة الذي يرجع الى عام ١٩٤٧.
«هنا شارع الوندال، وهو احد شوارع الجزائر العاصمة او قسنطينة، او سطيف او غلمة أو تونس أو الدار البيضاء». هكذا كان يتكلم الأخضر في بداية الكتاب عندما كان جريحاً على اثر مظاهرة للمطالبة بالاستقلال في أيار/مايو عام ١٩٤٥. ويبدو لي أنه حيثما كنا في شمال افريقيا فلن نغادر شارع الوندال. وأسوق لكم النص: «شارع الوندال هو ساحة المتسولين والعرج والاطفال المخطوفين». هكذا اذن كما ترون، نجد كل الناس في هذا الشارع. وفي (ص ٣٦)، اعتراف خبير في عملية الاستعمار وهو قائد عسكري حيث يقول: «انظروا الى تاريخ نوميديا، وسوف تجدون شمال افريقيا الحالي، مع فرق طفيف يتمثل في كوننا جعلنا الرومانيين في دفة السلطة. في السابق لم

(*) استاذ في جامعة باريس ١٣ ـ باريس.

يكن سهلاً ان تتم غلبة فرسان نوميديا. واليوم نملك الطيران، وقد قسمنا البلاد الى ٣ اجزاء، لكنها لا تزال نفس البلد، ولم نتوصل الى اغراق سكانها، حتى بعد تحويل عدد من المصريين لم يبق له مثيل في أية امبراطورية افريقية اخرى. ففي تونس والمغرب مثلما هو الامر هنا، نجد نفس الرجال الذين يثورون ضدنا، ويقومون من العهود الغابرة، ويعضون على الغبار لكي يبدون من جديد في طرق موحدة ويعودون الى الهجوم مرة أخرى». وفي مكان آخر يتحدث حسن، وهو شخصية أخرى، عن الامير عبد القادر، وعن اختطاف طائرة القادة الخمسة فيقول: «ان المغرب العربي الكبير لا يزال بعيداً». ان مغرب كاتب ياسين لا يبقى بعيداً أحياناً، بل قد يبرز بين لحظة واخرى. فهو شحنة من البارود تنتظر الشرارة الاولى لكي تنفجر.

.. يواصل المحاضر قراءة عدة فقرات وقصاصات نصوص من مختلف كتب كاتب ياسين: الجثة المحاصرة والمضلع النجمة ليركز على دعوة الكاتب الجزائري الى استحضار سيرة الاجداد والأباء الاوائل، ليرفض الاستكانة والمساومة أمام الاستعمار واجتثاث أسباب المذابح وتحرير كامل المغرب العربي الذي ستكون «الجزائر نجمته التي يستنير بها سالكاً طريقه في الليل... ولكي تنهض كامل القارة الافريقية من شمالها الى جنوبها». ثم يسوق المحاضر نصاً في (ص ١٠٢) من كتاب نجمة: «ان الآباء الذين ماتوا خلال مسيرة عبد القادر». لم يتحدث عن عبد القادر الظل الوحيد... رجل السيف والقلم، القائد الوحيد الذي كان يستطيع توحيد القبائل للصعود الى مصاف أمة، لو لم يأت الفرنسيون ليضعوا حداً لمجهوداته.

ولعل المكان الخاص الذي خص به كاتب ياسين «بني هلال» الذين اعتبرهم من الاجداد المؤسسين ـ والاجداد المؤسسون هم بالنسبة لكاتب ياسين السكان الأوائل للمغرب العربي ـ يعود لكونهم اعتبروا من المنبوذين في التاريخ. أي نمازيغ بالنسبة للبعض، والبربر للبعض الآخر والبرابرة لشق أخير.

ويسوق المحاضر نصاً في (ص ١٤٣ ـ ١٤٤) من المضلع النجمة يتعلق ببني هلال الذين بوأهم كاتب ياسين موضعاً خاصاً. ويقول: «لم نكن بانتظار بني هلال البتة.. انهم يعودون دائماً لقلب الملات وحل الأموات، غيورين على سرهم المجهول وغير المعروف...».

ويسوق كذلك نصا في (ص ٣٠) من الجثة المحاصرة: «.. كلنا في هذه المدينة أجانب لا نحتمل ان نطرد أحداً البتة، أي غازٍ من الغزاة يستطيع طعننا مرة أخرى ويلقح بدوره ثقافتنا بأن يعلم لغته الى أيتامنا الذين يعيشون في هدوء الى جانب ايتامه، دون وجل من صبحتنا من وراء القبر. لن يسمعنا أحد، ليس لقلة صياحنا، اننا لم نكف عن مناداة هذا المنفى الذي نعيشه في مكانهم بكل قوانا على مقبرتنا، ارضنا المسلوبة، لربما هذه خدعة؟».

فما هو هذا المنفى الذي يعيشه المواطن ابن البلد على أرضه؟ ان لم يكن منفى اللغة الام، لغة الاجداد. أما الخدعة فتتمثل في أن ابن البلد عند تعلمه لغة ـ بل لغات ـ الغازي ـ بل الغزاة ـ يقوم بهضم وابتلاع من أتوا بهدف تذويبه وابتلاعه.

وفعلاً، فقد تعلمنا في المغرب العربي لغات كل من أتوا الينا، ولا أجد منهم من تعلم

لغتنا، الشيء الذي جعلنا مستلبين، لكن نجد مع ذلك في هذا الامر ظاهرة فريدة من نوعها، ففي الوقت الذي احتفظت فيه اللغات بنفسها عن طريق الكتابة، وذابت العديد من اللغات الاخرى أو لم يبق منها الا نبذات، حافظت منطقة المغرب العربي على لغتها شفوياً منذ آلاف السنين، وهذه الحقيقة التي كان ينبغي ان نتذكرها من حين إلى آخر، كانت دائماً وأبداً منسية وغائبة، وهذا أمر يؤسف له. وربما لهذا السبب قلت في البداية انني أخاف هنا من إثارة شيء من الاختلاف والشقاق.

ان هذا الاختيار لدى كاتب ياسين يتوضح أكثر في النص التالي المأخوذ من مجلة ديالوغ (حوار) الجزائرية عام ١٩٦٣ : «اننا نملك بعداً عربياً، مثلما نملك بعداً افريقياً، لكن الجزائر ليست هنا، وخصوصيتها يجب الا نبحث عنها في العروبة... انني عربي، وأتكلم العربية، وأتأثر كثيراً عندما أسمع الأغنية العربية، وكانت أمي تغني لي اغاني عربية لأنام، لكني أعتقد أن هذه مغالطة، لذلك أبدي بعض التحفظات ازاء التعريب... ان الاشتراكية تهدف فيما تهدف اليه الى أن يتكلم الناس لغتهم الاصلية. فالقبائل (بربر القبائل) لهم لغة خاصة، والشاوية (بربر جبل الاوراس) لهم لغة خاصة، وهذه يجب أن تكتب. وفي الوقت نفسه لا بد من أن يتعلم هؤلاء العربية وكذلك الفرنسية. ان ذلك من الأهمية بمكان، لاننا نملك عدة عربيات، فلماذا نحرم أنفسنا من احداها، ونأبى الا أن نستعمل واحدة فقط».

اني اخترت هذا النص، لأنه يثير مسألة هامة في لحظة حاسمة في عام ١٩٦٦ حيث أثيرت مسألة اللغة واختيارها. وذلك لنذكر بأن كاتب ياسين كان يحمل المغرب العربي - مغربه هو - في كتابته، ولا يتوقف عند الكتابة فقط، فهو كاتب ومناضل لا يصل اليه التعب.

قد يمكننا التحفظ على هذا المغرب متعدد اللغات، لكن علينا أن نقبل بأن المسألة شرعية، وبأنها تشكل الشطر الأخر من المغرب العربي، وتشكل خصوصاً النواة الرئيسية لفكرة حرية التعبير نفسها. فالمغرب اليوم لا يمكن صنعه بمجرد عملية جمع لما هو موجود أو بالرفض، وانما بالعودة الى القسم المكبوت، اذ هناك ينام مغرب الشعوب.

ان المغرب الحالي، مغرب الدول في كيانه، مشكل من مادة هي جملة من الاختيارات أخذت في مجملها باسم الوحدة الوطنية. وألقي سؤالاً كالآتي: هل يمكننا اليوم بصفة جدية أن نعتمد على الحجج نفسها لنبني فكرة المغرب العربي؟ بالتأكيد لا. اذ لا بد من اعادة التفكير في تلك الاختيارات إذا اردنا تجنب المآزق التي وقع فيها مغرب الدول، أي مغرب الافواه المكممة والرفض.

أقول ليس بعد ذلك، وانما في الآونة نفسها، لا بد أن نكون نحن دون ان نضيع ذواتنا، ودون ان نحاول نبذ حصة الآخر فينا، وبعد ذلك كله يتكفل الحوار المفتوح بإكمال ما تبقى من أمور.

ولنعد الى حكوماتنا، ولنأخذ مثال التعريب. لا أحد منا ينكر أن اللغة الرسمية هي

دائماً في خدمة الطبقة المهيمنة. وحينما نقول إن العربية الفصحى هي في خدمة الطبقات المهيمنة في بلدان المغرب، كان من الممكن عدم التعرض الى هذا الأمر في حالة ما إذا كانت العربية تمثل اللغة المستعملة الوحيدة في المنطقة، لكن الواقع غير ذلك، حيث نجد لغات أخرى، وان كانت لا تصل الى الخطاب الرسمي، فهي مستعملة من قبل أولئك الذين يقومون بكل شيء، من المقاومة المدنية الى احضار الخبز الصباحي.

هكذا نرى ان اختياراً لغوياً، حتى وان كان مدعوماً بحجج حقيقية أحياناً، كاتباع الوطن العربي كحليف موضوعي أو كمجموعة آمال مشتركة، يمكن ـ وهذه طبيعته الحقيقية ـ ان يعكس مصالح طبقية. لا أريد بذلك القول استبدال لغة بأخرى حتى نحصل على الوضع العادل، وانما لماذا نطور لغة واحدة، عوض كل اللغات في آن واحد، بخاصة وهي موجودة وتحمل آثارنا. لكن أعود الى الذي ذكرته لأقول، انه لامكان سوى للغة واحدة لأنه لا مكان الا لخطاب مهيمن واحد. هذه هي النظرة الأحادية.

ان الكاتب (كاتب ياسين)، لم يقف بوجه اللغة العربية، وانما بوجه الخطاب الرسمي الذي استعمل وسيلة للتعريب وقد قال: «انني لست عربياً، ولست مسلماً، انني جزائري فقط..» ولم تر بعض الجرائد العربية في هذا القول سوى تصريح ينم عن معاداة اللغة العربية والاسلام. ان هذا تحريف للحوار.

ويجيبكم الكاتب في حديث لم ينشر بعد، وانما سيتم نشره قريباً، يقول فيه: «آن الأوان عندنا، لكي نفرق بين الدين والجنسية وأن نضع حداً لمسألة العرق. اننا نعيش في جزيرة كبيرة. لقد فرضوا علينا سمة مضاعفة: مغرب عربي، وثقافة عربية ـ اسلامية. ومثلما يقال سابقاً: الجزائر فرنسية، يقال اليوم جزائر عربية اسلامية. لقد ثرت على الأولى وأثور اليوم على الثانية. انهم يخافون من القول بالجزائر فقط. ان بلادي في افريقيا، ولا علاقة لها بالعالم العربي. انها افريقيا الشمالية، وهذا يجعلها على الصعيد الجغرافي في وضع مغاير... ان مفهوم المغرب العربي أو العربي الاسلامي، تغطي بعدها الافريقي. اننا أفارقة...».

ويختم المحاضر مداخلته بقراءة مقطع شعري، يردده بعد «معمري» عن شاعر مغربي عاش في القرن التاسع عشر يقول فيه:

أقسم بأنه من تزي ـ وزو الى أكفادو، لا أحد يعطيني أوامر.
الانفصال ولا الانحناء ـ اللعنة ولا الإنحناء...

المشاركون

أ. ابراهيم اوشلح	مدير مركز للدراسات (المركز الدولي للترجمة والاعلان) باريس
أ. ادريس انوار	رئيس الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، باريس
د. برهان غليون	استاذ الاجتماع السياسي ومستشار في اليونسكو، باريس
د. بشير داعوق	عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ومدير دار الطليعة (بيروت).
أ. بشير بومعزة	وزير اقتصاد سابق، الجزائر
أ. البوحدي	ممثل المغرب في اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، تونس
أ. جاشيماك	الأمين العام لشعبة الاقتصاد، جامعة البيكاردي ـ فرنسا
د. حسن كركر	أستاذ بجامعة باريس ٨
أ. رشيد علي	باحث بمركز الدراسات العربية المتوسطية، اميان ـ فرنسا
أ. رؤوف الرابحي	ناشر، دار النشر اركانتير، باريس
أ. سامي ناير	أستاذ بجامعة باريس ـ باريس
أ. سعيد شهير	رئيس جمعية الهجرة للمسرح والتنشيط الثقافي
أ. سمير مورتدا	صحافي، مندوب مجلة الوطن العربي
د. صلاح الدين المنوزي	الامين العام لمركز الدراسات العربية المتوسطية، أميان ـ فرنسا
د. الطاهر لبيب	الامين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع واستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية ـ تونس
د. الطيب السبوعي	استاذ بجامعة باريس ١٣
أ. عباس مبارك	قانوني وباحث
أ. عباس بودرقة	المركز الدولي للترجمة والاعلان ـ باريس
أ. عبد الحميد الجمري	رئيس جمعية تعليم وتكوين العمال المهاجرين، لاصوم ـ فرنسا

د. عبد القادر زغلول	استاذ مساعد بجامعة وهران
د. عبد الله البارودي	كاتب وشاعر مقيم في باريس
أ. عزيز حسين	باحث بمركز دراسات الفكر الهيغلي والماركسي، جامعة بواتيي، بواتيي - فرنسا
د. علي اومليل	استاذ، جامعة محمد الخامس - الرباط
د. غسان سلامة	استاذ بالجامعة الامبركية في بيروت - بيروت
أ. فرج معتوق	مترجم وباحث في جامعة السوربون - باريس
قيس خزعل جواد	صحافي، مندوب مجلة المستقبل العربي، باريس
أ. كلود بيردو	رئيس جامعة البيكاردي، البيكاردي - فرنسا
أ. كلود كاتيليون	مندوب منظمة التضامن الآفرو - اسيوي، باريس
د. لحسين بو طعام	رئيس مركز الدراسات العربية المتوسطية، أميان - باريس
أ. محسن التومي	خبير اقتصادي، باريس
د. محمد اركون	استاذ، جامعة السوربون الجديدة (باريس ٣) - باريس
أ. محمد حربي	مؤرخ جزائري واستاذ بجامعة باريس ٧ - باريس
أ. محمد الطاهر الزقاق	اقتصادي ومدير مركز للدراسات
د. محمد عابد الجابري	استاذ بكلية الآداب، جامعة محمد الخامس - الرباط
أ. محمد مفتاح الفلاقي	المجلس القومي للثقافة العربية
أ. مصطفى الفيلالي	عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ورئيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي - تونس
د. نجيب المنوزي	نائب رئيس مركز الدراسات العربية المتوسطية
د. نذير معروف	استاذ بقسم علم الاجتماع في جامعة وهران - وهران
أ. هادي دوكار	صحافي، مندوب مجلة افريقيا - آسيا
د. هاشم صالح	مترجم وباحث في جامعة السوربون - باريس

برنامج الندوة

الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

١٩/٠٠ ـ ٢١/٠٠ : حفلة استقبال يقيمها المكتب التنفيذي لمركز الدراسات العربية المتوسطية والمكتب البلدي لمدينة أميان في قاعة المجلس البلدي على شرف السادة المشاركين في الندوة.

السبت ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

٨/٣٠ ـ ٩/٠٠ : التسجيل

افتتاح الندوة

٩/٠٠ ـ ٩/٣٠ : كلمة الاستاذ فرانسيس بيردو، رئيس جامعة البيكاردى
كلمة الاستاذ جاشيمياك، الكاتب العام للشعبة الاقتصادية، جامعة البيكاردى
كلمة الاستاذ مصطفى الفيلالي، عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية
كلمة د. لحسين بوطعام، رئيس مركز الدراسات العربية المتوسطية

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة: الاستاذ بشير بومعزة
٩/٣٠ ـ ١١/٠٠ : **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**
مقدم البحث : د. محمد عابد الجابري

مناقشة عامة

١١/٣٠ ـ ١٣/٠٠ : **الفضاء الاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي**
مقدم البحث : د. محمد اركون

مناقشة عامة

١٣/٠٠ ـ ١٤/٣٠	:	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	:	رئيس الجلسة: الاستاذ محمد حربي
١٤/٣٠ ـ ١٦/٠٠	:	**النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي**
مقدم البحث	:	د. علي اومليل
مناقشة عامة		
١٦/٠٠ ـ ١٧/٣٠	:	**التصورات الاجتماعية للمغاربية: بين النظرية والتطبيق**
مقدم البحث	:	د. نذير معروف
مناقشة عامة		
١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠		استراحة
١٨/٠٠ ـ ١٩/٣٠	:	**المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة**
مقدم البحث		د. الطاهر لبيب
مناقشة عامة		

الأحد ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

الجلسة الصباحية		رئيس الجلسة: د. غسان سلامة
٩/٣٠ ـ ١٠/٣٠		**«معنى البديل المغاربي» ورقة عمل اللجنة التحضيرية**
مقدم البحث	:	د. صلاح الدين المنوزي
مناقشة عامة		
١٠/٣٠ ـ ١٢/٣٠	:	**المغرب العربي وشعب الهجرة**
مقدم البحث	:	د. عبد الله البارودي
مناقشة عامة		
١٢/٣٠ ـ ١٤/٠٠	:	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	:	رئيس الجلسة: د. محمد عابد الجابري
١٤/٠٠ ـ ١٥/٠٠	:	**تصور جغرافي واقتصادي لوحدة المغرب العربي**
مقدم البحث	:	أ. محسن التومي
مناقشة عامة		
١٥/٠٠ ـ ١٦/٠٠	:	**تكوين الجماعة الوطنية في المغرب: جدل الوحدة والديمقراطية**
مقدم البحث	:	أ. برهان غليون
مناقشة عامة		
١٦/٠٠ ـ ١٧/٠٠	:	**مغرب كاتب ياسين**
مقدم البحث	:	د. الطيب السبوعي
مناقشة عامة		
١٧/٠٠ ـ ١٧/٣٠	:	**استعراض خلاصات أولية لأشغال الندوة**

فهرس

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ل)

(م)

(ن)

هذا الكتاب

وحدة المغرب العربي فكرة متأصلة في وجدان العرب المغاربة تكاد تبلغ مرحلة العقيدة في بعض الأوساط الثقافية والسياسية في ذلك القسم من الوطن العربي. وقد حققت هذه الفكرة ذيوعاً في الأوساط الشعبية نتيجة عوامل تاريخية وثقافية وسياسية ليس أقلها شأناً وحدة النضال ضد السيطرة الفرنسية قبل الاستقلال. إلّا أن تجربة الاستقلال قد أثّرت في هذه الفكرة تأثيراً أقلق المفكرين المغاربة خشية أن تتغلب «الدولة الوطنية» على فكرة الوحدة نفسها وتكرس «الدولة الاقليمية الشوفينية».

والندوة التي نتج عنها هذا الكتاب لم تكن محاولة لمعالجة بناء المغرب العربي، بل كانت مساهمة، اعتبرها المشاركون فيها متواضعة، لاعادة بناء فكرة المغرب العربي بعد ما اعتراها في ظل «الدولة الوطنية». وهذه المحاولة المتواضعة تناولت، بايجاز جليّ وصريح ومركّز، مختلف أبعاد الفكرة وأسسها السياسية والثقافية والحضارية والبشرية.

هذه الدرجة من الوعي القومي، وهذا المجهود المخلص لتجديد فكرة وحدة المغرب، جديران بالمتابعة والتشجيع والمؤازرة، بل ان هذا الوعي قد يكون نموذجاً تباركه النخبة المفكرة في المشرق العربي وتحذو حذوه بالنظر لما انتاب فكرة الوحدة من تآكل نتيجة رسوخ «الدولة الاقليمية الوطنية» التي ولّدت مقاومة مستورة للوحدة تتناسب طردياً مع كثرة كلام السلطات تحبيذاً لها وتزداد بزيادته.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي».
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣